

الْجَانِبُ الْقَصِيرُ الْعَرَبِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الرابع عشر)

(عداد)

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤٨٠٢٠٣٣ : ت ٩٠٢٠٣٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ١٩	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)		
العنوان			
استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التريس فى الادوية بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتحديث الصنام	الجمهورية	٤٠٠	٩٧-٠٨-١٥
محمد العزاوى			
اتفاقية الجات لا نخيفنا	الوفد	٤٠١	٩٧-٠٨-١٦
احمد عبدالسلام الانبرى			
الانضمام الى "الجات" يفرض على الدولة ردم العجز فى الميزان التجارى	الكفاح العربى	٤٠٢	٩٧-٠٨-١٦
حسانى			
تساؤلات	الجمهورية	٤٠٥	٩٧-٠٨-١٦
عبد الله نصار			
نعم .. "الجات" خطر يهدد صناعتنا	الاخبار	٤٠٦	٩٧-٠٨-٢١
جلال دوبدار			
مستعدون للجات بشروط	العالم اليوم	٤٠٨	٩٧-٠٨-٢٣
مصر تطبق حماية الملكية الفكرية عام ٢٠٠٥ :	المجلة	٤٠٩	٩٧-٠٨-٢٤
مطلوب استراتيجية قومية للصناعات الاليكترونية :	العربى	٤١٣	٩٧-٠٨-٢٥
ديح الدواجن يسكن "الجات"	الاهرام	٤١٤	٩٧-٠٨-٢٥
تخصصة الدواجن بطيبة ! بيع ١٧ محطة قبل القرار وحالة ترقب بعد القرار	الاهرام	٤١٧	٩٧-٠٨-٢٦
التحرك المحسوب مطلوب للخلاص من أخطار "الجات"	الاخبار	٤٢٠	٩٧-٠٨-٢٧
جلال دوبدار			
مصر تدخل الجات .. بالفوصوليا !	الجمهورية	٤٢١	٩٧-٠٨-٢٨
اتار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرى وكيفية مواجهتها !!!	الاهرام	٤٢٣	٩٧-٠٨-٢٠

مجلد رقم ١٤	الحات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٢٥	٩٧-٠٨-٣١	الاتفاقيات الثنائية أيضا خطر على منتجاتنا الصناعية ! حلال دويدار	
٤٢٧	٩٧-٠٩-٠١	صاعة الدواء نواجه منافسة دولية غير متكافئة ! جهد عبد المنعم	
٤٢٨	٩٧-٠٩-٠١	الدواء فى مصر تحت السيطرة .. ولن يتخضع للعرض والطلب الاسنوع	
٤٢٩	٩٧-٠٩-٠٢	انفاذ قطاع الخدمات .. من الجات الاهرام المسماني	
٤٣٠	٩٧-٠٩-٠٢	اتفاقية دولية لحماية انتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات العالم اليوم	
٤٣١	٩٧-٠٩-٠٩	الحات ... انطلاقا جديدة للاقتصاد سعد هجرس	
٤٣٦	٩٧-٠٩-٠٩	عصر الجات وتأثيره على مصر صناعيا وتجاريا العالم اليوم	
٤٣٧	٩٧-٠٩-١١	تفتح ملف الجات فى اضخم ندواتها [٧-٣] العالم اليوم	
٤٤٣	٩٧-٠٩-١١	كيف تنضم مصر لغائمة النور الاقتصادية ؟ العالم اليوم	
٤٤٧	٩٧-٠٩-١١	مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم اعماله اليوم الكفاح العربى	
٤٤٨	٩٧-٠٩-١٣	وفد اردنى فى واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية الحياة	
٤٤٩	٩٧-٠٩-١٣	صلاح حزين عصر الجات وغذاء مصر فى خطر :	
٤٥٤	٩٧-٠٩-١٤	حماية حقوق الملكية الفكرية الترف الغافل ! العالم اليوم	
٤٥٩	٩٧-٠٩-١٥	امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية . الاهرام الاقتصادى	
٤٦٠	٩٧-٠٩-١٦	صناعة السينما والكتاب تدخل متحف التاريخ العالم اليوم	
٤٦٥	٩٧-٠٩-١٧	بسبب الفرصة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر فى مصر اخرساعة	

مجلد رقم ٢٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٦٦	٩٧-٠٩-١٧	الصين تستعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية فى الوقت الراهن	الوفد
٤٦٧	٩٧-٠٩-١٧	سلبات وتحديات	العالم اليوم
٤٦٨	٩٧-٠٩-١٧	تحرير تجارة الخدمات .. رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى	العالم اليوم
٤٧٢	٩٧-٠٩-١٧	مؤلفون بلا حقوق .. من ينقذ عقول المؤلفين من ايادى الناشرين ؟	العربى
٤٧٥	٩٧-٠٩-٢٠	حتى لا تنهال مطارق "الجات" على رؤوسنا !!!	العالم اليوم
٤٧٦	٩٧-٠٩-٢٢	على مشارف القرن المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (١)	الكفاح العربى
٤٧٨	٩٧-٠٩-٢٤	مكتب عربى لبراءات الاختراع واول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية	الاهرام
٤٧٩	٩٧-٠٩-٢٤	عبدالمعطى احمد	على مشارف الغرلاب المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (٢) العولمة الراهنة نفوذ الى شكل ومحد
٤٨٢	٩٧-٠٩-٢٥	الكفاح العربى	بسبب الجات .. صناعة طغابان الحريق تنجو من الاغراق
٤٨٤	٩٧-٠٩-٣٠	عزة نصر	الجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يشارك فى ندوة ستراسبورغ
٤٨٥	٩٧-٠٥-٣٥	الحياة	"الجات" تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار فى يونيو القادم
٤٨٦	٩٧-١٠-٠١	خالد حسن	الدور المطلوب لمواجهة اخطار " الجات"
٤٩٦	٩٧-١٠-٠٤	سهير الحسينى	تقرير حكومى يؤكد ارتفاع اسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ "الجات"
٤٩٧	٩٧-١٠-٠٥	مليارا حنيه .. مخزوب الغزل والنسيج !!	العالم اليوم
٤٩٨	٩٧-١٠-٠٦	الموسوعة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادى
٥٠٠	٩٧-١٠-١١	اتفاقية الجات وانارها على الدواء المصرى	التحقيق

المجلد رقم ١.٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	المنافس الاقتصادي بين التحرر والاستمرار			
	قبل فوات الاوان	العالم اليوم	٥٠١	٩٧-١٠-١٢
	عبد الفتاح نصير	الوفد	٥٠٢	٩٧-١٠-١٢
	خلافات بين مصر والمغرب حول اتفاقية التجارة الحرة			
		الوفد	٥٠٤	٩٧-١٠-١٩
	مفيد شهاب يطالب باعادة النظر فى تطبيق "الجات"			
	هانى المكاوى	الاحرار	٥٠٥	٩٧-١٠-٢١
	"فوزى" ينتقد اتفاقية الاعباء لتحرير التجارة			
	احمد بكير	الوفد	٥٠٦	٩٧-١٠-٢٢
	لماذا نعجز المنتجات العربية عن المنافسة فى اسواقها ؟ G.SP كلمة السر الغزو الاسواق الامريكية			
	خالد حسنى	العالم اليوم	٥٠٧	٩٧-١٠-٢٢
	العلم والحياة			
	عواطف عبد الجليل	الجمهورية	٥١٢	٩٧-١٠-٢٥
	مؤتمر جمعيات الصيدلية يطالب بالاستفادة من البنود الايجابية فى اتفاقية الجات			
	عاطف دعيس	الوفد	٥١٤	٩٧-١٠-٢٦
	منظمة التجارة تدعو الاتحاد الاوروبى لتغيير سياسة استيراد الموز			
	روينر	الكفاح العربى	٥١٥	٩٧-١٠-٢٧
	مباحثات بين ممثلين للجمعية ومدير منظمة التجارة الدولية			
	الاهرام		٥١٦	٩٧-١١-٠٣
	دراسة تدعو شركات التأمين المصرية لمواجهة الجات			
	الاحرار		٥١٧	٩٧-١١-٠٦
	الجات تشعل اسعار الدواء !			
	الفت ابراهيم	الاهرام	٥١٨	٩٧-١١-١١
	اينب "الجات"			
	حويلى : الجات تحكم العالم	الاهرام المسائى	٥٢٢	٩٧-١١-١٢
	خالد حسن	العالم اليوم	٥٢٢	٩٧-١١-١٢
	حويلى : اتفاقية الجات للمنسوجات فى صالح الدول النامية			
	خالد حسنى	العالم اليوم	٥٢٦	٩٧-١١-١٦
	حون "الجات" يلتهم التنمية فى الدول النامية			
	العربى		٥٢٧	٩٧-١١-١٧

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ١٤ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية "الجات"			
تسريع لحماية قطاع التأمين التونسى	الاهرام	٥٢٨ ٩٧-١١-٢٢	
تسوية المنازعات التجارية فى اطار منظمة التجارة العالمية	الأهرام العربى	٥٢٩ ٩٧-١١-٢٢	
الاهرام الاقتصادى		٥٣١ ٩٧-١١-٢٤	
مرحبا : محسن محمد	العالم اليوم	٥٤٩ ٩٧-١١-٣١	
الجات تهجد صحة المواطنين	النبا الوطنى	٥٥٠ ٩٧-١١-٣٠	
وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة	الاحرار	٥٥١ ٩٧-١٢-٣٠	
محمد حلال			
الموسوعة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادى	٥٥٢ ٩٧-١٢-٠١	
دراسة اقتصادية مصرية تؤكد : البقاء خارج الجات مستحيل	الجمهورية	٥٥٣ ٩٧-١٢-٠٤	
سميرة غبريال			
مصر وضعت الاساس القوي للقرن القادم	الاخبار	٥٥٧ ٩٧-١٢-٠٩	
عصام حشيش			
"الجات" تشعل الصراع بين الملابس والنسيج	العالم اليوم	٥٥٨ ٩٧-١٢-١٠	
عودة ادم سميت تحت عباءة "الجات"	العالم اليوم	٥٦٠ ٩٧-١٢-١١	
مدحت البسيونى			
محكمة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد امريكا !!	المساء	٥٦٣ ٩٧-١٢-١٢	
روينر			
الصادرات المصرية "تخبى ثمار" التحرير الاقتصادى فى شرق اوربا	العالم اليوم	٥٦٣ ٩٧-١٢-١٢	
..و"جولى" يؤكد استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقية	الوفد	٥٦٥ ٩٧-١٢-١٤	
فنوح الشاذلى			
صدمة	المساء	٥٦٧ ٩٧-١٢-١٤	
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية	الاهرام الاقتصادى	٥٦٨ ٩٧-١٢-١٥	

مجلد رقم ١٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
استمرار فترة السماح الممنوحة في اتفاقية "الجات"	الاهرام الاقتصادي	٥٦٩ ٩٧-١٢-١٥
هيثم سعد الدين		
الموسوعة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادي	٥٧٢ ٩٧-١٢-١٥
الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات	الاخبار	٥٧٥ ٩٧-١٢-١٥
رفعت محروس		
حويلي : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم اعيانها	الاجار	٥٧٦ ٩٧-١٢-١٥
هشام جاد		
توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية	الاهرام	٥٧٧ ٩٧-١٢-١٥
حسن عبد المنعم		
زيادة القدرة التنافسية للانتاج المصري لغزو الاسواق الخارجية	الاهرام	٥٨٠ ٩٧-١٢-١٧
مايسة السلكاوي		
بدء حصول مصر على تعويضات اضرار "الجات"	الوفد	٥٨١ ٩٧-١٢-١٧
حويلي : "لوبي" العظماء يهدد العمالة المصرية	الحقيقة	٥٨٢ ٩٧-١٢-٣٠
افاق سياسية : ما بين "الجات" ومنظمة التجارة العالمية ..	الوفد	٥٨٢ ٩٧-١٢-٣٠
محمود قاسم		
حويلي يؤكد : مصر تعيد ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات	الاجار	٥٨٥ ٩٧-١٢-٣١
هشام جاد		
عواصف "الجات" تهب وصناعاتنا لم تستعد !	الاخبار	٥٨٦ ٩٧-١٢-٣٨
عصام حشيش		
لا نقبل اي ضرر للصناعة الوطنية ومصر تحترم التزاماتها	الجمهورية	٥٩٠ ٩٧-١٢-٣٨
عبد الله نصار		
المصالح الوطنية العليا اساس تعاملنا مع الجات ضوابط لمنع الازرار بصناعات الغزل والنسيج	الاخبار	٥٩٢ ٩٧-١٢-٣٨
ممتاز القط		
ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة في ظل "الجات"	الاهرام	٥٩٣ ٩٧-١٢-٣٨
الجات ... جات	الاخبار	٥٩٥ ٩٧-١٢-٣٩
حميل جورج		
كلمات	الاخبار	٥٩٦ ٩٧-١٢-٣٠
محمود عبد المنعم مراد		

المجلد رقم ١٤			الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	
المؤلف			المصدر	
العنوان			رقم الصفحة التاريخ	
الجات وحمايه الصناعة الوطنية			الجمهورية	
			٥٩٧	٩٧-١٢-٣٠



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد الصناعات :

استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التربس في الأدوية بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتحديث الصناعة

كلمة : محمد فوزي خميس

طالب اتحاد الصناعات بالانضمام بالحدود
السماح في اتفاقية التربس حتى يمكن ان
تستعد شركات الأدوية في مصر للفترة
الانتقالية.

ويوضح محمد فوزي خميس رئيس اتحاد
الصناعات انه تم عقد لقاءات مع صناعات
الأدوية في مصر حيث تم التوصل فيها إلى
كيفية استعدادات قطاع الأدوية للتطبيق
الفترة الانتقالية.

وقال ان الاتحاد طالب بمساومات
الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسهم
الولايات المتحدة الأمريكية في دعم
الإجراءات التي يتخذها قطاع الدواء في
مصر ومساندة برنامج التنمية الشامل في
شركات الأدوية المصرية حتى يمكن
تسريع مفهوم الفترة الانتقالية للفترة
الدول اتفاقية بحيث تقتصر على ثلثا فترة
اعتداء على حقوق الشركات صاحبة براءة
الاختراع.

وقال ان فترة السماح في اتفاقية الدواء
هي فرصة الأخيرة للدول النامية لتطوير
اقتصادها والاستعداد لولوجية المنافسة
الحادة من قبل الدول الصناعية الكبرى
مخبرا الى ان اجراءات الفترة الانتقالية
في مصر على برنامج تنويع اقتصادها، صناعة



محمد فوزي خميس

الدواء في المشروعات الخاصة بالشركات
المصرية في صناعة الدواء.
والشار الى ان سيتم تنفيذ برامج خاصة
في مجالات الجيوت والتطوير أروع ثقافة
والأدوية والتسويق في المشروعات المشتركة
بين الصناعات الدوائية بالتعاون مع وزارة
الصحة العامة حيث انه تم الانتهاء من
اعداد استراتيجية لتأهيل صناعة الدواء
مجهود ذاتية وتكلفة تقدر بـ ١٠٠ مليون
جني مصري لينفذ خلال الفترة الانتقالية
للفترة

وأوضح ان الاستراتيجية الجديدة تهدف

الى إقامة البنية الأساسية لمراكز الجيوت
الدوائية كما سيتم تأهيل الشركات المصرية
من خلال برنامج تدريب متخصص وأعداد
مراكز معلومات دوائية يتم ربطه بمركز
الطبابة العالمية حيث سيبدأ البرنامج
التدريسي الشامل اعتبارا من أول أكتوبر
١٩٩٨.

وقال ان الاستراتيجية تشمل على
تشكيل مجلس مراجعة أسعار الدواء
المنع والحماية وذلك طبقا لنص المادة ٣١
من أحكام الاتفاقية وسيتولى أيضا إمامة
تأهيل لجان تسجيل الدواء للتأهيل
والإضافة إلى انه سيتم إعداد آلية لتأهيل
التطوير اللازمة وتفعيل المنظمات الدوائية
وتكليفها لتكون قادرة على القضاء عن
حقوق الشركات المصرية كما سيتم إعادة
تأهيل هيئة نظام التأمين الصحي والذي
يحمل قطاع الدواء عبئا كبيرا في مشكلة
التكلفة.

ويك محمد فوزي خميس انه سيتم عقد
اجتماع موسع للقطاع لتطوير لجان
الفترة الانتقالية في شركات الأدوية
وسوف يصفه الدكتور الجيوت رئيس
التجارة والتدريب والمجلس سليمان رضا
وزير الصناعة وشركات الأدوية خلال شهر
نوامبر القادم.



الصدر : الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٦

اتفاقية الجات لا تخيفنا

مضرب سنوات تكون قد وصلنا إلى انتاج سلع قادرة على التكاليف وبذلك تكون قد نجحنا في حل مشكلة طوق الدول الكبرى ولابد من بعض الاجراءات اللازمة لتصدير سلع لدرجة الثانية وهي تخفيف العبء عن القطاع الخاص الذي سوف يتولى وحده هذه المركة الانتاجية إلى حل المشاكل كضريبة بالدرجة الاولى وفي محاولة للجميع ولكن الله من اسباب نجاح الهدف انتاجيا وتصديرا هو ان الحكومة تحسب مكافأة قدرها ١٠٪ لكل من يصدر سلع من التصاميم الهندية وتشكل جيشا من المهندسين الذين تخصصوا في التجارة الخارجية ولاختشروا في جميع اقسام العمل لتسويق منتجات الهند وسرمان ما يحصل هؤلاء في رجال اعمال ويتفوق الانتاج الهندي حتى أصبحت الدولة العشرة في العالم انتاجيا وتصديرا رغم انها بدأت بصناعة رخيصة ورخيصة أي نفس الاسلوب الياباني ونظمت الصناعات الاستهلاكية الصغيرة في اسلع للمرة ثم للصانع الكاملة تصدرا في جميع اقسام العلم. واخيرا لا يخيفنا اهداف الجات لأننا راعينا الله في تعاملنا مع القطاع الخاص فهو قائد الانتاج والتنمية والعمور إلى القرن الواحد والعشرين.

نحمدك على السلام الأبدى

قال الرئيس محمد مبارك في إحدى خطبه ما بعد اعياد يوليو ان اتفاقية الجات قد وضعت لصالح دول الجنوب ضد مصلحة العالم الثالث، ولغير ذلك بقوله ان الدولة الكبرى إذا انتجت سلعها ما تكون التكلفة على سبيل المثال عشرة ملايين مائة ألف فقط، فتكلفة العالم الثالث سوف تتخطى من تكلفة المائة ألف ويقتلها ويكون سعرها أقل من تكلفة المائة ألف، فتكلفة العشرة ملايين أقل الجات التي سوف تطبق بعد مضرب سنوات قد وضعت لصالح الدول الكبرى لأن الاتفاقية يعني تمهيد الاستثمارات الدول الصغيرة. وهذا انتهى تصريح الرئيس وقال أنا كاتب هذا علينا اننا يجب علينا أن نتحرك قبل أن نضل عليها فكانت: وعلى سبيل المثال ندرج في الوراء سدين عاما فقد كانت الصناعة اليابانية أربا الصناعات ومع ذلك كانت تتفوق في جميع اسواق العالم والتي بها قطاعات شعبية مزدهرة لانها من حيث السلع الرخيصة، ومع مرور السنين أخذت اليابان في صعود سلم الجودة بدرجة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، فعلينا أن نتبع هذا الأسلوب وتصنع سلعا ذات الجودة المبنية ومع الاستمرار سوف يتحسن مستواها ونحن ياتي تطبيق اتفاقية الجات بعد



د. عبد الهادي يموت حول «آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني»:

وانضمام الى «الغات» يفرض على الدولة ردم العجز في الميزان التجاري وتحسين أداء القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وتعزيز أوضاعها

مع التطورات المتسارعة التي تحصل على الصعيد الاقتصادي العالمي في ظل صيغة النظام إلى إسماعلي يموت في مدينة حيفا بعد أسابيع من المرض. وفي حين تجري محاولات حثيثة من قبل جيل ذات النظام الرأسمالي لتصفية أخطاءه وتقليص دور القطاع العام ودور الدولة في الدولة الاقتصادية، يحاول الدكتور عبد الهادي يموت، حفيد علي أدلر الإصلاحي والعلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، في محاضرة له حول آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني، أن يجيب عن تساؤلين: ماذا تعني إسماعلي وما هي الآثار على الاقتصاد اللبناني من خلال اتفاقية الغات.

الموتة هي الحركة الشفعية والحرة والتسارعة للعمليات الصناعية (البالية والتجارية والعلو صائية)، وتستند لمفاهيم الصولة من أوضاع النظر لمفهوم التجارة الدولية التي وضعت إسماعلي سنة ١٩٤٧، والتي عكزت خلال الدة سنة الأخيرة، والتي قلصت على أن تقوم على دولة من دول العالم بإنتاج وتصدير السلعة التي تنتج بإنتاجها بيزا نسبية، في إنتاج الدولة للسلعة التي تكون عكسها أقل وجودها أربع من إنتاج غيرها من الدول، وهذه السلعة تصبح عالمية. يخلص أن حلفاء بحدود الأسواق يصبح إحصاء له مع الزمن، فتراف من إسماعلي القيدو الجبروت والادارية التي تقوم حركة تعاد، وتصحيح المتطرفة التي تحكم أمر التبادل ويتحقق، بالتالي، «الرفاه العالمي»، وكل هذا يعني الانتقال من استمر التجهية الإنتاج الوطني إلى استمر التجهية الإنتاج العالمي.

وتتطهر المولة بوجود نظام مؤسسات على مستوى الكرة الأرضية (مستوى اقتصاد الدول) والبيك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، ومنعقد الحدود لتصل إلى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وبذلك النظام، بذلك، بواستطاعة شركات تبني استمر التجهية على مستوى عالمي، ويتذكر منتجات تبني استمر التجهية على مستوى عالمي.

ينشط د. يموت القعود على الكره على الاقتصاد اللبناني، من خلال اتفاقية الغات، فيتناول انعكاساتها، بالتالي، على قضايات الزاعة والصناعة، وعلى واردات الدولة في وضع الجمارك وصولاً إلى قطاع الخدمات، لم يتخلها إلى وضع تصورات التطورات الاقتصادية التي ينبغي اتخاذها قبل الانخراط في اتفاقية الغات عملياً.

في القطاع الزراعي

يشكل الميزان التجاري العنصر حيزاً وإيضاحاً يمثل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار للقطاع بين ١٩٨٦ و ١٩٩١، ١٣٦ قاصداًرات اللبنانية من البواب اتفاقية لم تعد قيمتها ١٣٦ مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات القارية قد تخطت ٤٣٦ مليون دولار. إن إيمان مستورد للمواد الغذائية يشكل كبير، وإن كسبة لاستيراد تزداد سنة بعد سنة بسبب إزدياد الحاجات الداخلية وتعمد توافر إنتاج محلي يغطي الطلب. والميزان التجاري للسلع الزراعية يشكل عجزاً أيضاً قاصداًرات الزراعية التي عكست قيمتها في بداية ١٩٨٦، ٢٣٧ مليون دولار، تدهنت إلى ١٤٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٢، ووصلت إلى ١٣٢ مليون دولار في ١٩٩٣، وشكلت ٢٠٠ مليون دولار في بداية الثمانينات التي بلغت نحو ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢، وأوائل ١٩٩٣ ١٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٣.

في القطاع الصناعي

أسفرت اتفاقية الغات من تخفيض التعريفات الجمركية بعد ٢٨٪ على واردات الدول الصناعية المتقدمة، مما يؤدي إلى حدوث مستوى العسرة من ٢٠ ٣٪ في المتوسط، وتحقق ذلك كون أربع هي: الواردات للمنتج الأيركية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وكندا، وسيمس هذا



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، ثابته الواردات الجمركية بشكل كبير ومعهم، ففي حين كانت هذه الواردات سنة ١٩٩٢ لا تزيد على ٣٣٣ مليون دولار، تضاعفت في السنة التالية لتصل إلى حوالي ٦٦٧ مليون دولار.

في قطاع الخدمات

المادة الأولى من اتفاقية الغات حول التجارة بالخدمات، تعرف التجارة في الخدمات على أنها توريد الخدمة. وهذا ينطبق على المنشآت المصرفية والتأمين والمقاولات والاستشارات. وهذا يعني، في ما يندرج، الاتفاق من فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية الناشئة عن المعاملات التجارية المتعلقة بالترافيقاتها المحددة. وتصري الالتزامات، في هذا الإطار، على الخدمات الممرجة في جدول أو برامج الأعضاء فقط. فالمجال التي يشملها مبدأ المعاملة الوطنية يقوم على أساس قائمة مشروعة لا تسري إلا على القطاعات التي ترد في جدول أو برنامج البلد. فهي، إذاً، أقل شمولاً من اتفاقية الغات للتحويلات الجمركية والتجارة.

ويمتد قطاع الخدمات من القطاعات المتقدمة جداً في وهو مصرفي أساسي من مصادر الدخل، فقطاع السياحة كان دخله يشكل حوالي ٢٠٪ من الناتج سنة ١٩٧٥، وقطاع المصارف يستقبل مليارات من الودائع. وأمنت قطاعات الخدمات الانتاجية حوالي ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، مقابل ٣ مليارات دولار لقطاعات الانتاج، فشكلت بذلك ٨٠٪ من إجمالي النشاطات الانتاجية (...).

ويخلص د. يميوت إلى القول أن القرارات التي تتخذها الدولة، خصوصاً إذا كانت قرارات حكيمة وسدوسية، تساهم بما لا يقلل الشك، في توجيه الاقتصاد نحو اتجاهات أفضل، وتسمح للمزارع مثلاً باستغلال أرضه وهو مطمئن أكثر بأن جهده سيجدر عليه انتاج أكبر ومرتود أفضل. من هذه، يصعب دور الحكومات بعضها في توجيه قرارات المزارعين بالنسبة للانتاج. وإذا كانت الدولة لا تزال تشعر بأنه لا يجوز أن تقلل المصانع أبوابها، ولا يجوز أن تعدد حيلة أسر ١٥٠ ألف عامل في القطاع الصناعي، فحجب أن تابع دوراً مميزاً وسليماً في يتفهم البلد من سواحية التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي. وقد يكون القطاع السياحي قطاعاً مميزاً لا بد من تطويره، وقد يكون قطاع المصارف قطاعاً مهماً لا بد من زيادة الثقة فيه، وكذلك قطاع الترانزيت والمناطق الحرة، غير أنه لا يجوز التخلي عن القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، ويبقى المطلوب تأمين الخيارات الصحيحة للمجالات التي تؤمن مرتوداً دائماً وثابتاً، ولا تكون عرضة للازمات من وقت إلى آخر.

وهنا لا بد من التأكيد على قابلية القرارات للتغيير، بعيداً عن الطوباوية، واتصافها بالعقلنة والواقعية، وألا ما يتعلم من هذا كل قرار؟ وختاماً، لا بد من الإشارة إلى الخطوات الضرورية التي لا بد من اتخاذها قبل الانخراط فعلاً في اتفاقية الغات. تحسين أداء القطاع الزراعي وتعزيز دوره، تطوير دور

لنشر والخدعات الصدفية والمعلومات

الاتفاق على سائر الأعضاء بموجب تصميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وتتأخر الصناعة اللبنانية بالمناقشة الحادة من الانتاج الصناعي الاجنبي، فارتباط تكاليف الانتاج الصناعي اللبناني، وانخفاض الجودة، وسوء إدارة الانتاج في الكثير من الحالات، وعجز النقل عن خدمة الانتاج الصناعي، وعدم اهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف بشكل يتناسب مع متطلبات المقاييس العالمية، إضافة إلى تكاليف الإعلان والترويج، جميعها عوامل تسهم في اختلال معادلة التبادل لصالحه للسلع الاجنبية.

وثاني اتفاقية الغات، في هذا المجال، لتفرض فتح الابواب على مصراعها للإنتاج الاجنبي وعلى قدم المساواة معه، مع انشاء فطرس في المجال أمام نمو الصناعات الوطنية المستجدة قبل أن تخضع للمنافسة الدولية. وحين يكبل لبنان كعضو في الاتفاقية، سيكون عليه أن يحرر بالتدريج تجارتها مع الدول الأخرى، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، بالإضافة إلى التخفيض المرحلي من القيود الجمركية. ومن الطبيعي أن كلفة الانتاج الصناعي سترتفع، لأنه سيتم إلغاء دعم الانتاج، وإلغاء دعم الصادرات، وستزداد كلفة فحص السلع للتأكد من مطابقتها للمقاييس الجودة العالمية قبل شحنها. وإذا رغب لبنان في تحقيق قدرة على المنافسة، فإن ذلك يفترض استخدام التقنيات والاختراعات وحقوق الانتاج، الأمر الذي سيساهم، أيضاً، في زيادة كلفة الانتاج.

في الميزان التجاري

تحقق اتفاقية الغات أكبر قدر من انسياب صارت دولة ما إلى الدول الأخرى، خصوصاً إذا كانت تتمتع بميزة الجودة والسعر الأفضل. هذا الواقع تستفيد منه الدولة ذات الصادرات الكبيرة، أما الدولة التي تكثر وارداتها من صارتها فمن تجني إلى الخيبة والخسارة، خصوصاً إذا كانت أغلب مستورداتها سلعاً استهلاكية، باعتبار أن الرسوم الجمركية ستتناقص شيئاً فشيئاً إلى أن تفقد نهائياً.

هذا الواقع سيؤذي من المشاكل الداخلية، إذا لم تلجأ الدولة إلى تدعيم قطاعاتها الانتاجية، وهذا الأمر يطبق على لبنان، فهو بلد مستورد، وصادراته متواضعة جداً، إذا ما قيست بحجم وارداته. ولذا، فمراجعة دقيقة لواقع الحال تفرض إعادة النظر في البنية الاقتصادية، كي تتمكن من مجاراة التطورات الحاصلة في العالم، خصوصاً إذا ما علمنا أن ما يزيد على ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية يمر عبر مجموعة الدول المنضمة للاتفاقية، و ٨٠٪ من هذه التجارة متركزة في الدول الصناعية المتقدمة.

في الواردات الجمركية

إن تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، وصولاً إلى الإلغاء التام، يعني بالنسبة إلى بلد كليبنا حرملة من الواردات الجمركية الهائلة، التي تشكل مصب واردات الوزارة العامة، خصوصاً أن لبنان خرج من حرب شروس تركت دماراً هائلاً، ويحتاج ما يزيد على ١ مليار دولار إعادة بناء ما تهدم، ولا يمكن التخلي عن هذه الواردات في المدى المنظور.



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٦

القطاع الصناعي، رغم العجز في الميزان التجاري، والمساهمة في إيجاد تكتل عربي يؤمن إقامة حجم أسهل للمنشآت الاقتصادية، بما يميز موقع الدول العربية في تعاملها مع الخارج، ويخفف من عطوبية الانتاج الوطني.

حيدر الحسيني



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسوية

معركة الدواء لا تزال مستمرة. وبعد ٣ سنوات من توقيع اتفاقيات الجات لا تتوقف المحاولات من جانب الشركات الأمريكية والأوروبية لإقناع الشركات المصرية بالتنازل عن المهلة الممنوحة لدول التنمية وهي ١٠ سنوات وباقى منها حالياً ٧ سنوات فقط وصناع الدواء والمستهلكون أيضاً يعارضون التنازل عن هذه المهلة لأنها حق حصلت عليه مصر وهي ليست اعتداء على حقوق الشركات العالمية صاحبة براءات الاختراع.

ومن حق المواطن المصري أن يستفيد للزيادة المتوقعة مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في الأدوية. فالتطبيق الفوري سيؤدي إلى زيادة أسعار الدواء بنحو ٦ أضعاف على الأقل وستزيد فاتورة استهلاك الدواء من ٣ مليارات جنيه حالياً إلى ١٢ مليار جنيه!!

وقد يؤدي التطبيق الفوري لاتفاقية التريس في الأدوية إلى اختفاء صناعة الدواء المحلية. وإذا كانت هذه القضية قد عادت إلى دائرة الحوار مرة أخرى مع شركات أوروبية وأمريكية والتي تطالب بالتطبيق الفوري بحجة أن هذا يفتح الباب للاستثمار في مجال الدواء ويمنع هجرة العقول المصرية في مجال الابتكارات نظير الحماية التي ستوفر لهم. ويقولون إن الوضع الحالي يشجع على التقليد وليس الابتكار والدواء للبلاد فاعليته أقل.. وهذا صحيح..

ويقولون أيضاً إن التطبيق الفوري سيزيد حصة الشركات الأجنبية وتشجع الاستثمار الأجنبي ويزيد صادرات الدواء المصري من منتجات أصيلة. ولكن هل يمكن التنازل عن المهلة. أعتقد أن الظروف الحالية لا تسمح على الإطلاق. علينا التمسك بكافة الحقوق التي حصلت عليها مصر.

ونحن نتمنى بما أعلمه الرئيس حمفي مبارك في أكثر من مناسبة من ضرورة المحافظة على استمرارية المرحلة الانتقالية حرصاً على المصالح غير القادرة وحتى لا يزيد العبء على الجماهير والموازنة العامة ولهذا فإن المفاوضات التي عادت مرة أخرى يجب أن تراعى كل هذه الاعتبارات وعلى شركات الدواء أن تستعمل تسويات بعض

بسرعة.

بسم الله تعالى



المصدر : الأقبـار

النشر والخدمات الحففية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١

نعم .. «أ.ج.ت» خطر يهدد صناعاتنا

بقلم : جلال دويدار

اصبح واضحا تماما قولنا وعملا، اصرار الدولة على توفير الحماية اللازمة لصناعاتنا المحلية دون الإخلال بالحد الأدنى لما تقتضيه به الاتفاقيات والالتزامات الدولية، وتون إيداع أى استعداد للتنازل عن أى حق من الحقوق في هذا المجال.

وفي اللقاء مع شباب الجامعات بالإسكندرية كان الرئيس مبارك حريصا على تأكيد هذه الاستراتيجية المصرية وعربيا عندما أشار إلى أهمية إقامة السوق العربية المتفجرة لخدمة حركة التجارة بين الدول العربية لصالح الصناعاتها ومنفعة شعوبها.

وبعد ما تناول الرئيس متحفظا بهذه السوق في لجانة على مسئلة

الشباب باعتبارها واحدة من القضايا الاقتصادية المصرية جاء رده على

سؤال حول اتفاقية، الجاهة التي تنظم التجارة على مستوى العالم

ليضحي بعدا هاما وخفيرا على هذه القضية الاقتصادية التي سوف تلقى

أعجابا شعبية على اقتصاد الدول النامية. قال الرئيس أن هذه الاتفاقية

صنعت لخدمة الدول المتقدمة الغنية وتيسر لخدمة الدول النامية على

الإطلاق وهذه حقيقة تكفي عنها كل يوم الأحداث والتطورات وممارسة

الضغوط التي تدل على قصر النظر والأناية.

إن أهم أهداف اتفاقية الجات العمل على فتح أبواب الدول النامية أمام

صناعات الدول الغنية بما يتفق لها القضاء على القاعدة الصناعية لهذه

الدول من خلال المنافسة غير العادلة. قال الرئيس أن الإنتاج المكثف الذي

تطرحه الدول المتقدمة الفنية في الأسواق اعتمادا على الامكانيات المادية

والتقدم التكنولوجي سوف يرحم كلفة منتجاتها كما وكيفا وسعرا لمواجهة

هذا الخطر الداهم المكثف بالالتزام القانوني الدولي، اصبح ضروريا تعاون

الدول النامية من أجل ضمان مستقبل حياتها وأجيالها القادمة.

ويرى الرئيس مبارك أن سياسة إضفاء النمو الاقتصادي في الدول

النامية سوف تنعكس اثره سلبا في المستقبل على اقتصاديات الدول

المتقدمة. إن انهماك الصناعات الدول النامية تنعكس مع هذه السياسة

سوف يقلصها القدرة مستقبلا على استيراد منتجات الدول المتقدمة

الاستهلاكية والراسمالية.

من هذا المنطلق وحتى تتوالى لصناعاتنا القدرة على مواجهة عمليات

إغراق أسواقنا بمنتجات الدول المتقدمة فإن واجبتا الصدى بكل قوة لتلك

المحاولات التي تحاول جرمانا من فترة السماح التي تضمنتها اتفاقية

الجات لصالح بعض منتجاتنا.

إن صناعة الأدوية النامية في مصر ذاتي على راس قائمة هذه المنتجات

التي اعطتها اتفاقية حماية الملكية الفكرية الموقعة عام ١٩٩٥ مهلة عشر

سنوات لترتيب أوضاعها تنتهي في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من انه لم

يمض سوى ثلاث سنوات من الفترة السنوات العشر إلا أن طمع الدول

المتقدمة وجشعها وسعيها المستمر لجني المزيد من الأرباح التحليلي المزيد

من الرخاء والرفاهية لشعوبها دفعها إلى معارضة الضغوط للتنازل عن هذه

المهلة والبدء فوراً في تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية. أن الخضوع لهذه

الضغوط مهما كانت الظروف التي تقفها الدول المتقدمة برعاية

الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى رفع أسعار الدواء والعلاج في

مصر بنسبة ٢٠٠٪ وهو أمر يوقع مستوى الدخل الخالية للمواطنين.

ومع تمسكت بالحقوق والامتيازات المقررة فإن علينا في نفس الوقت

الإسراع في اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لمواجهة الأوضاع بعد

انتهاء المهلة بما في ذلك انشاء المراكز البحثية لإنتاج الخامات ونقل

التكنولوجيا المطلوبة لصناعة الدواء.



المصدر: الأخبـار

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ ■ ■
إن ما يطبق على صناعة الدواء في مصر ينطبق أيضا على صناعة
التبغ والألبان الجاهزة حيث تقضي اتفاقية الجات بإعطاء مهلة حتى
يناير ٢٠٠٥ لتحويل التامة التوزيع أو إضعافها قبل تطبيق بنودها كاملة
والتي حددت لها أربع مراحل يتم خلالها رفع حظر الاستيراد. وفقا لهذه
البنود فقد التزمت مصر بما قرره المرحلة الأولى وهي تعمل حاليا على
تتفيذ المرحلة الثانية المحدد لتنتهيها عام ٢٠٠١ أن أهم ما تتضمنه بنود
المرحلة الأربع التي تنتهي أول عام ٢٠٠٥ هي خفض الرسوم الجمركية
حتى الإعفاء شبه الكامل.

وحتى يمكن مساعدة الصناعة النسيجية في مصر على الاستعداد
للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات فإن على الدولة أن تعمل على اتخاذ كافة
القرارات التي تساعد على خفض الأعباء المالية سواء كانت إدارية أو
ضريبية بما يزيد من قدرتها على المنافسة ومواجهة المنتجات الأجنبية.

■ ■ ■
إن متابعة هذه القضية التي تحدث عنها الرئيس في لقائه بالشعب
بحاج إلى تشكيل جهاز فني يضم ممثلين متخصصين من الدولة والقطاع
أشخاص والذرات التجارية تكون مهمته تقديم الأفكار والمقترحات التي
تحقق مصلحة الاقتصاد في معاهدة لخطا تطبيق اتفاقية الجات.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٩٩٧/٨/٢٣ التاريخ

غرفة الصناعات النسيجية

استعدون اجابات شوط

□ كتب عبد الناصر أحمد:

بالنسبة للصناعات النسيجية وأبلغته اللجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تشرّف على بنود الاتفاقية وأصبح الالتزام التالي على مصر مطلوب أن يتم خلال شهر يناير عام 2002.

وأشارت إلى أن مصر حتى عام 2002 قد أوفت بالتزاماتها بشأن التحرير الجزئي المطلوب وفقاً للبنود الأساسية لاتفاقية المنسوجات والملابس ومن الاتفاقية الدولية التي تحكم هذا النشاط.

إلا أن المذكورة أكدت أن هذه الصناعة لم تتاح لها الامكانيات اللازمة للتطوير سواء كانت مادية أو بشرية أو تكنولوجية أخذين في الاعتبار الأوضاع التي كانت سائدة والفكر الاقتصادي الذي كان سائداً

خلال الفترة الماضية وحتى منتصف الثمانينات وأثره

على المصنّعين من الصناعات وبالذات

الصناعة النسيجية التي استثمرت

ولسنوات عديدة تخصص حوالي 75٪ من

طاقاتها الانتاجية سواء مصانع القطاع العام والخاص

في الوفاء بخطة الألفية النسيجية التوجيهية مالم يعطها الفرصة الكافية

في الأخذ ببرامج التحديث والتطوير لألاتها ومنتجاتها.

وأشار عبد المصمود إلى المذكرة التي أعدها المهندس عبد الوهاب الشوقاوي

رئيس الجمعية التعاونية الانتاجية لاصحاب مصانع النسيج وملحقاته بشبرا

الخيمة والتي عدد فيها الاعياء التي يتحملها المنتج المصري والتي تضعف القدرة

التنافسية للصناعة في مواجهة المنتجات المستوردة.

أكدت غرفة الصناعات النسيجية استخدامها لتحرير التجارة وبهذه تطبيق اتفاقية الجات على الصناعة ووضع الانظمة والقوانين الكفيلة بالقضاء على جميع الشغرات التي تؤدي إلى إضعاف الصناعة مع القضاء على السلع المهربة بالاسواق.

جاء ذلك في مذكرة بحث بها المزم باله عبد المصمود رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية لوزراء التجارة وقطاع الاعمال والصناعة ومطالبات المذكرة بعمل تنظيم فني وإداري على مستوى عال لاجهزة الجمارك ومعاملها وتدريب القائمين عليها قبل بدء التحرير مع توفير المناخ

اللائم وتأمين المصانع المحلية الصغيرة والمتوسطة والملاونة

في مجال نقل الخبرة الفنية إليها بما يساعد على

تطويرها وتقسوية مركزها التنافسي

وذلك خلال فترة السبع سنوات القادمة قبل

التحرير الكامل في يناير 2005.

وأكدت المذكرة ضرورة أن تستكمل اجهزة

الاعراق برامج تدريبها وتأمينها وتحصل على الخبرة الكافية

لمواجهة ما تتعرض له الاسواق المصرية من الملابس الواردة من دول شرق آسيا

وغيرها في حالة فتح باب الاستيراد للمنسوجات وفقاً للاتفاقيات الدولية.

وأوضحت المذكرة أن مصر قامت بتنفيذ التزاماتها بالنسبة لمرحلة الدمج الأولى

والثانية وحررت فعلاً بعض أنواع الالبات والغزل والقمشة والملابس الأقل تأثير





المصدر: المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٨/ ٢٥



القاهرة. المجلة

وعدد مؤلاء مخاوفهم ما بين تهديدات بارتفاع الاسعار عدة أضعاف بعد سنوات لم يزد فيها سعر الدواء في مصر عن سدس قيمته في العالم إضافة إلى احتكار صناعة الأدوية من قبل الشركات الأجنبية. وقبل هذا وذاك الخوف الشديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تستطيع أن تتخذ المادة 28 من الاتفاقية كذريعة للقضاء على صناعة الأدوية في مصر وتحويل هذا المجال إلى مجرد نشاط تجاري استيرادي. إذ تقول إن من حق صاحب

لم تترأى من الاتفاقيات الدولية جدلا في مصر كالجلد الذي أثارته اتفاقية الملكية الفكرية فيما يخص صناعة الدواء نظرا لأهمية هذه الصناعة وقدرتها على سد أكثر من 90 في المائة من حاجة الاستهلاك المحلي بأسعار تنخفض عن المعدل العالمي. وتزداد المخاوف من تكة تودي بتلك الصناعة وقدره الحكومة المصرية على تلبية احتياجات المرضى محدودي الدخل بسبب الشروط الصارمة التي تنتهجها الاتفاقية لحماية أصحاب براءات الاختراع وانخفاض فترة السماح.

الملكية الفكرية أن يقصر انشطته في ظل الحماية التي يتمتع بها على أنشطة تجارية. من ناحية أخرى لا يرى اخرون مبررا للفرع من الاتفاقية بل على العكس اكادوا انها ستدفع صناعة الدواء إلى الأمام وتنشط البحث العلمي والتطوير وتلبي التلبية للتكنولوجيا. وكانت أول بادرة قرار من الشركة القابضة لصناعة الدواء هي إنشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص تساهم فيها بنسبة 45 في المائة لاجراء البحوث وتطوير المعدات برأسمال 30 مليون جنيه ورغم الضعف الشديد لقيمة رأس المال مقارنة بما تحتاجه بحوث صناعة الدواء الا انهم اعتبروها خطوة ايجابية على الطريق الصحيح.

ودق المراقبون لصناعة الدواء ناقوس الخطر الذي يصعب واقعا حال تطبيق الاتفاقية المقرر ان يبدأ في يناير (كانون ثان) من عام 2005. بعد قرار الرئيس المصري حسني مبارك بالحصول على سنوات السماح العشر كاملة حتى يتسنى لتلك الصناعة اعادة ترتيب الأوراق لمواجهة المتغيرات المقبلة كما طالب بذلك مسؤولو صناعة الدواء في مصر.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٤

تتبع وتبيع بمليارات الدولارات وخلق ذلك منافا متوازنا أفاد كل دول العالم خاصة النامية.

أثار سلبية

وزاد أبو العيين يقول ان الاتفاقية لا تنص على حماية تصنيع المادة الفعالة فقط بل شملت المنتج النهائي وأمتدت من 10 سنوات الى 20 سنة مما سيكوّن لها أثارها السلبية على صناعة الدواء وستمدد الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الدول النامية. ومن أهم الامثلة التي تؤكد ذلك ما حدث في كندا اثر تطبيق الاتفاقية حيث كانت الصناعات الدوائية الوطنية توفر الادوية باسمائها الكيميائية بأسعار تقل كثيرا عن الادوية التي تنتجها الشركات العالمية بأسعارها التجارية. ونتيجة لذلك الذي التنازل في الاسعار بين الشركات المنتجة وانقرضت الشركات المحلية كمحتكرة للسوق وبأسعار لكية. وكان الرابح الوحيد من تطبيق الاتفاقية الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات، أما الخاسر فهو الصناعة الوطنية الكندية ونظام العلاج الطبي وللاوطن وقمرت تكلفة الدواء في كندا بمقتضى الاتفاقية ما بين 4 الى 7 مليارات دولار بحلول عام 2010.

واضاف ان شركات الادوية العالمية سينزايه نلونها في السوق المصرية ويتقلص دور الصناعة الوطنية. بل قد يكون مصيرها الى زوال وتعود مصر الى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا. وأنا كان مبرر المرحبين بالاتفاقية هو قدرتها على جذب استثمارات جديدة للبلاد فلا اعتقد ان صناعة الدواء في مصر كانت يوما مقلدة او غير قادرة على جذب الاستثمارات. اما عن الآثار الاقتصادية والصحية، فإن ارتفاع الاسعار سيؤثر حتما على النواحي الاقتصادية ويحد من قدرة الدولة على علاج الجماهير في التأمين الصحي والمستشفيات الحكومية. ففي كندا الدولة التي يرتفع فيها دخل الفرد الى أكثر من ١0 آلاف دولار لغاتي من ثلث المشكلة. حيث زاد الهمه الى 750 مليون دولار سنويا. كما ان الشركات العالمية تتبنى سياسة الاعتناء عن اكبر عدد من العملاء كما حدث في الانماجات التي حدثت حديثا بين الشركات العالمية المتعلقة.

وفي الوقت الذي تسير فيه وجهة النظر السابقة على معظم المهتمين بهذا المجال يظهر فريق آخر يختلف معه في الرأي، وهو فريق قليل العدد لكنه مؤثر. ويقول الدكتور محمد صلاح الدين من شركة فايزر مصر للادوية انه يجب الاعتراف بأنه لتحقيق تطور جوهري في صناعة الدواء لابد من خلق بيئة تشجع على الابتكار

أثار عميقة

وقال الدكتور أحمد أبو العيين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس شركة سيديكو للادوية ان الاتفاقية ستكون لها أثار عميقة على الصناعات في الدول النامية بصفة عامة وعلى صناعة الدواء خاصة. لذلك دعا المجتمع الدولي الى منح مهلة عشر سنوات لصناعة الدواء في الدول النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا لتطبيقها.

واضاف انه لمعرفة الآثار المترتبة على تطبيق الاتفاقية بالنسبة لصناعة الدواء لابد من استعراض الموقف الحالي لها. فالصناعات الدوائية في مصر تنتج ما يقرب من 93 في المائة من الاستهلاك الذي وصل الى أكثر من ملياري جنيه (500 مليون دولار) وبأسعار تقل عن الاسعار العالمية. لأن الدواء المصري يخضع للتصدير الجيري من الدولة. ويتم استيراد 7 في المائة فقط. كما تصنع معظم العيوات في مصر. وفي حالة استيراد الدواء من الخارج تستعمل القيمة التي نحو 12 مليار جنيه (3.5 مليار دولار). ويبلغ عدد الشركات المنتجة للدواء 11 شركة قطاع عام لانتاج الدواء والخامات والعيوات و11 شركة تابعة لشركة اكديما و5 شركات مصرية - اجنبية وشركتين اجنبيتين اضافية الى شركات اخرى تنتج الاغذية الطبية والمستحضرات البيطرية وبعض المستلزمات الطبية للتخصصية. والوضع السابق لقانون براءات الاختراع كان يوفر الحماية للاختراعات لمدة عشر سنوات فقط. وتسري هذه الحماية على المادة الفعالة فقط دون المنتج النهائي مما اتاح للشركات الوطنية انتاج الادوية التي كانت تستوردها مصر وتوفيرها بأسعار تقل عن اسعار الشركات العالمية. ودعم ذلك ان الشركة الوطنية كانت تستطع شراء المادة الفعالة من شركات اخرى غير صاحبة

الاختراع كانت تنتجها بأسعار أقل لانها قد تكون توصلت الى طريقة مختلفة في صناعة المادة الفعالة او سقطت لفترة الحماية بعد مرور عشر سنوات.

كما اتاح القانون للدول النامية انتاج مستحضرات وطنية عن طريق بحوث ذاتية والحصول على حق انتاج المستحضرات العالمية الاجنبية عن طريق اتفاقيات التصنيع بالترخصة. ولم تتضرر الشركات العالمية من ذلك بل حققت ارباحا طائلة رفعت بعضها من مجرد معامل صغيرة الى شركات ضخمة متعددة الجنسيات



رئيس أكاديمية البحث العلمي الأسعيد بعالة الفرع بين شركات الأدوية المصرية

شركات الدواء المحلية: الاتفاقية ترفع الاسعار وتبقي المنافسة وتزيد ثراء الشركات العالمية

400-500 مليون دولار ولا تتعدى نسبة النجاح 20%.

وبالتالي يجب الاعتراف بأنه لدى ادخال دواء جديد له حق الحماية سيكون سعره اعلى مما اذا كان منتجا سائبا لأن الشركة المنتجة يجب ان تحقق وتوض ما لدفعته في بحوثها واستثماراتها. وأن كانت براءة الاختراع تقدم حق التصرف بلا منازع للمنتج لمدة معينة ان يكون الدواء الوحيد من نوعه في الاسواق فغالبا يوجد عدد من المنتجات للمعالجة التي تنقسم لها براءة الاختراع او لا فمثلا لعلاج ارتفاع ضغط الدم هناك عشرات من الادوية التي تملك او لا تملك براءة اختراع.

وقد يلحق مصر ضرر وفقا لمصلح الدين بمصالحها الاقتصادية لأنها فرت الحصول على فترة السماح كاملة. لأن الشركات العالمية ستأخذ استثماراتها الى مكان آخر مما يؤدي الى خفض قدرة المصانع المحلية على تطوير المنتج السائبة لكنها اذا قدمت الحماية فستشارك تلك الشركات في تقنياتها ومعرفتها وستتخسر في مرافق البحوث والتصنيع حيث تملك مصر القوة البشرية العلمية والتقنية.

حالة الفرع

وأكد الدكتور محمد بهاء الدين فايز رئيس أكاديمية البحث العلمي السابق ومستشار وزير البحث العلمي لمعالجة على سماعات لمعالجة الفرع التي اصابت رجال الصناعة لأنها ستكون دافعا للانجاز . مشيرا الى ان الاتفاقية قائمة لا محالة لأنها وضع عالمي لا مفر منه. لذلك لا بد من تخطي مرحلة الخوف والبهمة فورا في العمل بالاتفاقية ليست «دعوى» وعند قراءتها بعين ستكتشف ايجابيات كثيرة لها ورجال الصناعة خائفون لأن الاتفاقية لها تحديثات وهم لا يحبون

واستثمار رؤوس الاموال. وهذا لا يتواءم في مصر لعدم تطبيق قانون براءة الاختراع. واعتقد ان من يعارض هذا القانون هم اصحاب المصانع المحلية التي تزدهر صناعاتهم ببيع المنتجات. وقد أدت معارضتهم الى ارتباك وفوضى ومعلومات خاطئة.

واضاف ان تبني قانون براءة الاختراع وحماية الملكية الفكرية من شأنه ان يحمي فقط المنتجات في المستقبل ولن يرفع السعر اطلاقا. الا انه سيؤثر سلبا على صغار من السوق فعدد تطبيق الاتفاقية ان تتعدى الادوية المحلية اكثر من 2 في المائة من الادوية اي ان 98 في المائة من السوق سيكون ميسرا لصناعاته في المصانع المحلية. كما ان 95 في المائة من الادوية التي تدرجها مؤسسة الصحة العالمية (WHO) كادوية اساسية للعناية الصحية غير محمي اليوم بالقانون وبذلك اعتماده ان يؤثر على اسعارها.

ولم تنخفض اسعار الدواء في مصر اساسا بسبب عدم تطبيق الاتفاقية. ولكن بفضل قوى مختلفة خلقت هذا الوضع، مثل سعر الانتاج والافرة الضريبية ومراقبة الحكومة. لهذا السبب تباع مجموعة من منتجات الشركات متعددة الجنسية في مصر بأسعار ارفع عنها في امريكا وبريطانيا.

وبالتالي فان اتهام الشركات متعددة الجنسيات برفع اسعار عالية لتحقيق مردود مرتفع لاستثماراتها لا اساس له من الصحة. خاصة ان هذا الردود يتأثر بمجموعة قوى السوق المختلفة مثل الفعالية التشغيلية وقدر الشركة على اتخاذ قرار لتخصيص موارد لتطوير دواء معين على نحو نموذجي. وتبدأ شركة البحوث بسبعة ملايين مركب قبل ان ينتهي بها الطواف الى منتج يمكن تسويقه ويستغرق ذلك 12 عاما وتبلغ التكلفة ما بين



المصدر: المجلة

التاريخ: ١٩٩٧/٨/ع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصنيع الأدوية

التحديات يجب أن نعترف أننا في حالة تخلف في مجال البحث العلمي. وأنا كباحث علمي في مجال الدواء أرى أن الفرص والتحديات بالاتفاقية كثيرة.

هناك قاعدة شرعية، والحديث الدكتور فايز، أن ما لم يرد بشأنه نص صريح بالتحريم فهو حلال أو على الأقل مباح. ويجب أن نطبق هذا عند تنفيذ الاتفاقية فمثلاً هناك ما يسمى بالهندسة العكسية (Reverse Engineering) وللقصود بها التعلم من سلعة الغير ثم تطويرها وبالتالي أستطيع تسويقها والمنافسة دون الخضوع لشروط الاتفاقية.

والحقيقة أن المادة 28 من أسوأ مواد الاتفاقية لكن هناك ثغرات كثيرة يمكن أن تنفذ منها فالمادة 66، تقول أننا يمكن أن نستورد استيرانا مولازيا أو الحصول عليها من مصدر آخر.

كما أن المادة 29 تقول إن واجب صاحب الملكية الفكرية أن يكشف عن مكنون اختراعه حتى تستطيع حماية ما يكشف عنه وهذه معلومات عامة.

وحسب الآن أسمع من باحثين ورجال الصناعة لفظاً يعبر عن مدى الرعب الذي يمتلكهم وهو «يانهار أسود الجات جالية» لأنهم يشعرون أننا ندخلون على زمن التحككات الاحتكارية. وأن اتفاقية من تأليف وتلحين الشركات متعددة الجنسيات قهول سيرفع السعر وقد يكون هذا صحيحاً وهم غير ملومين على ذلك فالإنسان الواعي هو الذي يبحث عن تحقيق مصالحه بأكثر الفسادة ممكنة وأن تكون مكاسبه الا نتيجة لاجتهاده في مجالات متعددة. وطلب فايز شركات الأدوية بفتح قنوات بينها وبين معامل البحوث الأكاديمية، وأن تمتد من الآن لنشور المنافسة من أوسع أحوالها، ففترة السماح ليست طويلة ■



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

ذبح الدواجن بغير الجواز

فجأة ظهر شبح توفيق عبدالحى يخيم على مزارع الدواجن والأسواق بعد أن اصبر د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين قراره برفع الحظر عن استيراد الدواجن والطيور المذبوحة بعد حظر استمر 11 عاماً. وإذا كان قرار رفع الحظر يأتي التزاماً من مصر بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تلزم الدول الأعضاء بها بعدم فرض أية قيود تحد من حركة التجارة الخارجية «الجات» إلا أن هذا القرار جاء متسرعاً كما يؤكد القائلون على هذه الصناعة لأنه اتخذ دون سابق إنذار، ولم يسبق تنفيذه مهلة كافية رغم أن صناعة الدواجن من الصناعات الحساسة التي تهتز بعنف صعوداً وهبوطاً من أى قرار يتعلق بها.

رغم أن الحكومة أصدرت قراراً برفع الرسوم الجمركية على الدواجن والطيور المذبوحة إلى 80% وبعد أدنى سعر الفن ٦٠٠ دولار وهو ما يضمن حماية حقيقية للدواجن المحلية إذا ما طبق هذا النظام فعلياً. ولين تلامب إلا أن المشكلة تكمن فى التخوف من بعض المستوردين للفشدين الذين لا هم لهم إلا القساص والفساحيل واللحوم إلى إغراق الأسواق بكميات هائلة من الأتراج الرديئة والنتهية لصلاحيتها. وفي الأتراج كفى تتحتى أسماها في الأسواق كالمطلة إلى أقل من ٥٠٠ دولار للطن الواحد، وما ينى أن تسبح الدواجن المستوردة أقل من طيلاتها المحلية سعرياً. بعض النظر عن جودتها فلتها صناعة الدواجن يفتاق الزراع أبولها، كما محد من قبل. لكن هذه المرة من المستحيل أن تسترد صناعة الدواجن ما فيها لاهة ويسيلة أن تستطيع الحكومة أن تطا إلى الصاية. كما فطت في لرة السائلة.

كل هذا يجعلنا أمام مستغيرات جديدة تكون معها أكثر حرصاً في اتخاذ القرارات مع وضع الكمسات الكافية لضمان عدم التلاعب والتفصيل وحتى لا يتحول شبح توفيق عبدالحى إلى حقيقة واقعة تمارس يدوماً للتخريب من جديد.

وتتسم صناعة الدواجن في مصر إلى نموذجين مختلفين للانتاج هما الانتاج الرطب، والانتاج التجارى، وفي الوقت الذى يحسم فيه الانتاج الرطب بآنتاج الأتراج الأولية من الطيور واستخدم الأساليب



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٥

وأضافه أن الرقابة الصحفية يمكن أن تلعب الدور الأثير في السيطرة على الأسواق لمنع دخول السلع الرخيصة وتطويق المواصلات المصرية القياسية مثل خطوط النج على الطريقة الإسلامية، وأيضا فيما يخص بقية الصلاحيات التي لابد أن تشمل عدة مئة شهير على الأقل مثل وصول الشحنة إلى اللوائح المصرية، ومعنى الالتزام بذلك أن الشحنة التي تصل سوف تكون مئة للتصدير إلى مصر مثل فوجها، وهو ما يمنع عدم التلاعب والتحكم في وصول شحنات لأسرة إلى عميلة الجودة مثل لحوم الأسماك التي لا تخرج سعر الصاج منها (٢ كيلو جرام) ٤٠ مئتا امريكا وهي مستخدم فلك طاق في عمل مئة قذاج وإزالة النقط والكلاب.

تطوير الصناعة

ويشير د. نجيب الهلالي مدير زراعة القاهرة رئيسة متجى كوابل إلى مشروع تطوير صناعة الدواجن ومنسجين كشاحيا بالتحسين بين وزارة الزراعة والتحصن الأوروبي وشماله، ودمج شرف الدين وكيل وزارة الزراعة، وهذا المشروع يستهدف تطوير التحصيل للأمن التحسين لفرمات البنية، وإعدادها بالمالق والمساقي التوتاركية، وإيضال لتلته والتبريد والتعليق، وأيضا التوش بمسح تطوير روباها من الاراضى وتقليب شبة الغالب والتلق وزيادة الوزن وإنتاج معدل التحصيل للذئب، وكما عولم تجعل من الدواجن للصورة فائز على مواجهة التلصا بعد أن تصل إلى لعدلات والمواصلات حاليا في هذه الحالة، وهذا للتطوير تستغرق مئة تقليمه ٤ سنوات ولابد من الانتظام به ورعايته حتى يصل لصناعة الدواجن أن تصمد في مواجهة رواج الاستيراد، فبسة الفرق في البداي في مصر قبل حوالي ٧١٠٠ وهي ثلاثة أضعاف نسبة التطوير الحالية كما أن معدل التحصيل الحالي أقل بكثير من الذي كان في الدواجن المصرية التي حيث يتراوح بين ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ كيلو جرام ٤٠٠ يوما في حين يبلغ ٢ كيلو جرام في الخارج في حوالي ١٠٠ في النهاية في زيادة كلفة الدواجن المصرية من الأسمار الحالية، وجاء مشروع التحسين الحالية هذا القتل ولابد من الانتظام في تطوير لآخر للمشروع بإشارة.

٦ مليارات

● فوزي عبد الحليم عضو مجلس إدارة الرابطة صاحب مزرعة تسمين وليل ١٥ ستة شهير حدث استضاف في اسرار الدواجن ويصل السعر إلى ٢٠٠ ألفا امريكا حين تبلغ تكاليف ٤٠٠ دولار ويصل إلى مليون خسار ١١٠ فريشا في الكيلو ارامد ثم طرح السعر عروبيا حتى يصل إلى ٤٠٠

لجها، فالاستيراد يلحق موقلة بجلب ١٠٠ ألف ام سلا، وقدم باستيرادها على شحنتات، والمشكلة أنه لا يقوم بتوزيع الشحنتات التي تستورد من الموقلة الكلية مما يؤدي إلى تكرار الاستيراد بنفس الموقلة السابقة وتضاعف الأعداد الخاص بكل موقلة وهكذا يحدث الأضرار، وقد شجيت الحالة التي تسببت في الأضرار واعتزل بالتلاعب في التصنيع والموقلة.

وأضافه هذا التحليل هو سبب الربع العالي للتجشخ شخية أن يستمر التلاعب حتى وإن كان بشكل آخرى خاصة مع السماح بفتح باب الاستيراد وإضافه منذ عام ١٩٩٨ رفع الدعم عن صناعة الدواجن، وخلال هذه السبعين مشروعات البنية الأساسية لجها مثل تربية الجند، وتنتاج المراكز ومسابيل الأحلا للمعنية والمراكز والتتاركية وفي الشروعات التي تعظم من الكون المصري، وجاءت هذه للمشروعات نتيجة استيراد الصناعة رغم رفع الدعم عنها وتعاملها بشكل طبيعي مع أية السوق مرفها وإظهاره ومعنى ذلك أن صناعة الدواجن المصرية أصبحت فائز على الصمود، ونحن نظم أن الفخر سوف يرفع حاليا أم أجلا لكنا كما تزد مد لولة فورة أخرى، فجميع كان يتوقع ذلك لعليلة لحدوث الانتاجية في الدواجن (٤٠ يوما، ١٨ شهرا، ٢١ شهرا) والتي تستغرق التتاركية والتتاركية من خلال مئة ألقا عام قبل رفع الحظر، وأيضا لأن هناك بعض أدول مازكات تدعم صناعة الدواجن حتى الآن، ومعنى ذلك أن فتح الباب يؤدي إلى وصول لوابل مفعومة تتنافس الدواجن المصرية غير المدعومة وتكون للتلصا غير متكافئة

الجمارك

سأله إلا تكفي الرسوم الجمركية للرقعة التي لورثها للحكومة بـ ٧٨٠٠ ووجد التي ١٥٠٠ دولار لطن الواحد أجاب الشكة ليست في أفنة الجمركية أو في عدم الإلتزام للقرر التسمير، ولكن الشكة في التلاعب والتحكم في السعر يمكن أن ياجا إلى اسرار متجوات متنية القوية أو متجوات الصلاحيات وإسعار تلك للتجارات تتراوح بين ٢٠٠ ٤٠٠ دولار، فقط وفي تلك الحالة سوف يدفع الجمارك على السعر للآخر طال كان الأسرار سوف تكون الآن من للطن رغم أفنة الجمركية الحالية ما يشكل خطورة حقيقية على الانتاج للطن رغم فائق الجودة المقصود، فاسرار الدواجن الحالية للشهود لها بالجودة في حدود السعر للقرر التسمير الجمركية لكن أن يستطيع مستورد أن يقدم بالاستيراد في هذه الحالة أنه سيحقق خسائر فائقة أن يستطيع تحملها لكنه سوف يلجأ إلى التلاعب الفريشا والتتاركية ليحقق مئتا التزاح الحالية ويقيم الصناعة الحالية، وهذا هو أسس الشكة.

الدوية في التربة والتغذية والضرب فإن الانتاج التجاري يتم باستخدام الميكلة إلى مومل الانتاج الشظلة ولتتاج مضم إلى أنواع مختلفة لتتاج بدارى التسمين ويوش للالتة والأموات والجودة، والتتاج التجاري هو الذي ينتج نسبة الحالية من الدواجن وهو الأكثر تأرا الحالية الشظلة.

ولأن طبيعة التتاركية تختلف من قطاع لآخر حيث أن هناك شحلات، دورة لتتاج تستغرق ٤٥ يوما في حين تستغرق لصلان أخرى ١٨ شهرا وبعض الآخر ٢١ شهرا، كل ذلك يستغرق ضرورة الإعلان عن القرار قبل مئة التتاركية بعام أو أكثر والضرب كما يقول د. نجيب الهلالي مدير زراعة القاهرة ورئيس رابطة متجى الدواجن أن القرار جاء في الوقت الذي كانت فيه صناعة الدواجن لا بدأت تلحق من كلفة الكسار التي سيطرت عليها منذ حوالي من عام وأصل العام، والتحصين فقد سيطر الكسار في الفترة من يناير ١٩٩٦ حتى يوليو ١٩٩٧ والضرب أن الكسار كان الأضرار هو للطن الفرنسي فوه حيث قام بعض المستوردين باستيراد كاتوك لموات زيادة عن الحصص للسعر بيا بما يقدر بـ ٦٠٠ ألف ام وهذا الفرق ينتج حوالي ٦٠ مليون ككركت من بدارى التسمين، وحتى يمكن تخفيف هذه الزيادة ككركت لابد من الانتظام حتى نهاية العام القادم إلى على الأقل متتامة.

مأله ٢٥٠٠

لجاء جاء من تزيير المواقلة والتلاعب

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٠

هل تلجأ ماليا الاستيراد إلى إغراق الأسواق بالأنواع الرديئة والمنتهية الصلاحية؟

تحقيق:

عبد المحسن سلامة



تطبيق المواصفات

المصرية القياسية

في الذبح

والصلاحية

لضمان عدم

التلاعب

الدوليين المستورد عن ١١ جنسها، وإذا انخفض عن ذلك فلا بد أن تشك في سلامة مصورها وملاحقتها، وهذا هو ما تشهده فيهذه لثبات، كثيرة تسفل في غيرة من الرقابة، كما حدث في ظهور الجارية سافيرا، وشحات جين البربر منجرا والسوق لاتحتل وفي مجال إنتاج الدواجن فإن القلة الاستيعابية السوق حوالي ١ ملايين كوكوت وهناك ٢ شركات محلية تنتج ٢٠٠ مليون دج، وتستورد الباقي من الخارج لتدويع السلالة وتجهدها ولكن ملححت هو تكرار التهريب والإغراق رغم الصرامة في التطبيق وهذا هو مصدر القلق على الانتاج الوطني، وإذا كان للتلاعب يحدث في استيراد الككاكوت فما بالنا بالدواجن الجاهزة وتوافرها من المصنوع والاراك وغيرها من الاجزاء.

ويقال بصورة إخراج اتحاد للتجهيز إلى الدور لانه وسيلة للتحاليل مع الجيات وكان يجب ألا يرفع السعر إلا بعد لقراره دور الالية القادرة على التعامل مع الجيات سواء من حيث تنظيم التجهيز أو إنشاء صندوق سلمى وتطوير حلفاء الصناعه (انشاء الجانز والقلاجات وغيرها) وإضفاء ان الاتحاد يضمن شراء الخاضعات مجمعة وبكميات كبيرة للحصول على أفضل الأسعار ويساهم في تنظيم التسويق والتصدير، ولتقوم بأعداد الارشادات الفنية وبراسات السوق وتوفير قواعد البيانات والمطويات.

عدم الرقابة

● منير السيد عوض صاحب مزرعة انتاج بيض المائدة يقول: يكفي أن صناعة الدواجن لم تعد تدرم، وأصبحت قادرة على المنافسة، يشير إلى التسبب في الرقابة على المستورد حتى في مجال الخاضعات ومستلزمات الانتاج وتكون النتيجة دخول مستلزمات انتاج غير مطابقة للمواصفات الصحية مثل الآلات المصنوعة من الحديد بالامراض أو الانوية غير المعالجة هذا ما تعاني منه الآن في غيرة من الرقابة فهل تستطيع هذه الرقابة تنفيذ ضمانات الاستيراد ومنع دخول السلع المنافسة والنتيجة المصاحبة؟

هذه هي تشوفاات التجهيز وتوافرها لضمانات تنفيذ قرار رفع السعر فما هو تأثير هذا القرار على شركات قطاع الاصاال في هذا المجال وهل له عساقلة بخصوصيتها؟ وأيضا وسائل التفتيش بصناعة الدواجن لمراجعة للتأكد. هذا هو التحقيق القادم.

فرشا، وهو مربيين بدوية تموين الخسائر لهما قرار الاستيراد الذي جعلنا نمعد حساباتنا خشية الخسائر مرة أخرى وفي هذه الحالة لن نتحمل لانتا كما نتحمل على اعتبار ان هذه عوامل عرض وهي مستوحى وعد ذلك لما في الظروف الراثة فلا نعدور الربع لهذا يعني انهيار صناعة الدواجن التي تبلغ قيمتها مايزيد على ٢ مليارات جنيه وتطريد الآلاف كالمالين بها.

١١ جنسها للكلو

د. نبيل درويش رئيس مجلس إدارة شركة انتاج عديد الدواجن وأولاً الرسم الجمركية للروضة وأحد الامن للدر السعر يعني انه لن ينخفض سعر ككج



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٦

لن يتوقف تأثير قرار رفع الحظر على أسواق
الدواجن ومزارع القطاع الخاص فقط، لكنه سيتمدد
بالضرورة إلى التأثير في برنامج الخصخصة
الخاص بشركات الدواجن الحكومية التي تقرر
عرضها للبيع في المرحلة القادمة، وضمن برنامج
ينتهي خلال عامين. ولحسن الحظ فقد استطاعت
الشركة بيع ١٧ محطة بالذواريية قبل القرار
باسبوع، وقامت شركة تعمل في نفس المجال بشراء
المحطات السبع عشرة بما يعنى ضمان استمرار
انتاجها لمصلحة الانتاج القومي، إلا أنه وبعد
القرار لم يكن هناك حالة من الترقب الحذر تسيطر
على برنامج الخصخصة الآن. وهناك أربع شركات
ضخمة تتبع قطاع الأعمال وتعمل في المجال
الداجني لانتاج امهات التسمين، بط رومي، بيض
مالدة، كناكيت تسمين، وكناكيت بياض.

خصخصة الدواجن بطيئة!



م. الواحد سليمان

م. احمد الليلى

بيع ١٧ محطة
قبل القرار
وحالة ترقب
بعد القرار

■ تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال

التقنيات الحديثة ممكن



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٦

استخدام الدواجن النافقة

في الأعلاف وتصنيع الأسمدة

كما يقول د. نجيب الهنلاقي استأذ الدواجن وبسميد زراعة الفأمره على كيفية ترشيد التكلفة من حيث لال نقل التقنيات الحديثة وهو ما يقرى الولف التانفسى للدواجن المصرية فى مواجهة المصنوع على اعتبار ان السعر هو أحد العوامل الرئيسية للمنافسة فى السوق، ولن نستطيع تخفيض التكلفة إلا من خلال

عدة عناصر أهمها تحسين الكفاءة التوليدية للذئاء، وبتابع الوسائل العلمية فى تصنيع الأعلاف التى تعتمد على السلالات الأرقاء ولذا للفرص الانتاجى والتحول من نظم التغذية البدوية إلى التغذية الميكانيكية لتقليل الطاقة فى الذئاء.

وأشار إلى ضرورة الحفاظ على الظروف الصحية ووقاية من مسببات الأمراض بعون تجرى عمليات فحص دورى للمياه والتأكد من خلوها من مسببات الأمراض والتأكد من سلامة مكونات الحلف من اللتسمم واللاتوكسينات والظهورات، وخلاصة

النفوق

ولان النفوق يمثل إحدى المشاكل المهمة التى تواجه صناعة الدواجن فى مصر وتؤثر على تكلفتها والرباية من أضرار من استخدام بمراسج التسمين والوقاية لزيادة الأجسام المناعية من طرق إضافة الليناسينات والأضافات اللاتوليدية والحفاظ على

شركات الدواجن

العامة قيمتها

الدفترية مليار ونصف

المليار جنيه

تتجاوز المليار ونصف المليار جنيه. أما قيمتها السوقية فهي أكثر من ذلك بكثير. وهناك تحاييل من المستثمرين لشراء ما هو مفروض وسيتم طرح الشركة على مراحل وهذا جزء من نشاط التسمين بالفرش سوف نلقى عليه حتى آخر مرحلة لطرحة لساهم واحد أو عرضه أسهمه فى البورصة لضمان تحسين الأداء فى المجال الدارجى وتطويره واستمرار

دور رئيسى

وفى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة إلى خصخصة الشركة فى التتجين يمتروصون على التحصيل ببرنامج خصخصة الدواجن على اعتبار ان دور شركات قطاع الأعمال مؤثر فهو نتج من ٥٠ : ٢٠ مليون بيرة تسمين أنها نتج ٢٠٠ مليون بيرة تسمين سبوا. بالإضافة إلى ما تملكه من مصانع الأعلاف والركزات، والذئاب، ولاب من ضمان أن تستمر كل هذه الوحدات فى الإنتاج حتى لا ترتبك السوق وهو ما حذرت منه وأبطله متجوى الدواجن.

الضمانات

ولخروج صناعة الدواجن من مأزقها الحالي وضمان قدرتها على المنافسة فى ظل التغيرات الاقتصادية الحالية أعد مجلس بحوث الذئاء والزراعة باكاديمية البحوث العلمى وثيقة مهمة لصناعة الدواجن فى مصر ركزت على كيفية مواجهة التحديات الحالية التى يمكن أن تعرض بمستقبل هذه الصناعة أو اكتفينا بموقف المتفرج والمتابعة به بعد. وركزت الوثيقة .

ولان نشاط بيض المائدة غير مؤثر على حالة السوق حيث تمثل مساهمة هذا النشاط حوالي ١٠ فقط من إجمالي المنتج باق طرح هذا النشاط بشكل كامل للخصخصة معه يأتي بيض التسمين الذى يبلغ إنتاجه ٢٥٪ من إجمالي المنتج فى الأسواق، ثم يأتي بعد ذلك باقي الأنشطة التى تمارسها الشركة وسوف تعرض للخصخصة تدريجيا على أساس ان ينتهى البرنامج فى خلال عامين، كما يؤكد المهندس أحمد اللبى رئيس الشركة القابضة للتسمية الزراعية التى تتجهها شركات الدواجن.

ويضيف أننا حينما ننفذ برنامج خصخصة شركات الدواجن فهذا لا يعنى توقف نشاطها، وإنما يعنى انتقال ادارتها وملكويتها إلى قطاع الخاص فى إطار برنامج الخصخصة العام فى الحكومة لم تعد مهمتها تربية الكتاكيت، وإنما هى مهمة القطاع الخاص وهو قادر عليها وأثبتت جدارة فيما بعد أن امتدت استثماراته إلى كل المجالات بما فيها مشروعات البنية الأساسية فى هذا الحال.

■ **مسألة: هل يؤثر قرار رفع الحظر على برنامج الخصخصة لشركات الدواجن؟**

□ **أجاب:** ليست هناك بوادر حتى الآن تشير إلى ذلك لكن ما حدث أننا قما ببدء ١٧ محطة فى الزاوية قبل الدار باسبوع أما بعد القرار لقد فعلنا الدورى والانتظار حتى تستقر الأسواق.

■ **وماهى الة الزمنية المقرة لبرنامج الخصخصة؟**

□ **قال:** خلال عامين سوف ينتهى برنامج الخصخصة لشركات الدواجن كاملة. ولهم أننا نحرص على أن يستمر نشاط الشركة فى الإنتاج حتى لا يهتز السوق ولا يتأثر الانتاج الدارجى.

تأثير سلبي

وفى الوقت الذى أشار فيه الهنلى أحمد اللبى رئيس الشركة القابضة إلى استحصال عدم تأثر برنامج الخصخصة بقرارات رفع الحظر، فإن المهندس ابراهيم السبوقى رئيس الشركة للذئاء والعوم المتدرب يتوقع تأثيرا سلبيا للقرار على برنامج الخصخصة ويشير إلى توقع أصحاب المستثمرين من الدخول فى شراء ما هو مفروض مرجحيا على الأقل وحتى تستقر الأسواق ويضمن المستثمرون إلى أن لا تأثير على استقرار صناعة الدواجن فى مصر ويضيف: ان الشركة قيمتها الدفترية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:

عبدالمحسن سلامة

الشروط التي يجب التحضير خلالها مثل بركة الحرارة التي لا تقل خطورة عن حماره اللقاحات ذاتها. ويمكن الاستعانة من التوافق بعد تقايله عن طريق إنشاء محطات على درجة حرارة عالية في مناطق تكسب الانتاج لجمع الدافق وتوجيهه إلى هذه المحطات. أو الحارق لانتاج مصهر بروتيني لتفدية الدواجن أو استخدامه كسماد، وهو ما يضمن الاستفادة الاقتصادية من نسبة النافق بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الدفلية الصحية.

وكما ارتفع مستوى التشخيص المبكر للأمراض المتكسب ذلك على قتل نسبة الدافق وخفض تكلفة الانتاج وهو ما يدعو إلى توحيد بروتوكولات التشخيص

ومراعاتها وتحسينها للذئب على تباين الانتاج المحصول من الجهات المختلفة وإلى حصول ذلك لابد من وضع مواصفات دقيقة ومترابطة للقاحات والأمصال المستوردة والصناعة محليا مع التوسع في انتاج هذه المستحضرات محليا وتجهيز جيل اللقاحات المستوردة بالطرق

غير الشروية. وكذلك من تشريع بجوم استقبال اللقاحات الدفلية لإبيض غير المعروف المصدر أو إلى دجاج غير مختبر لضمان خلوها من الأمراض وحتى لا تكون هذه المخرجات مصعرا متواصل ومتصلا لنشر الأمراض الوبائية في مجتمع الدواجن.

الاتحاد ضروري

ولامية اتحاد المنتجين في التسيق والمعارنة الدنية والارضية والتسويقية لأعضاء المنتجين فإن هناك الكثير من

الدول قد
اجتازت إليه إلا
أنه لم يظهر
إلى السور
حتى الآن في
مصمر رغم
الوالفة
الوبائية عليه،
وقد تزايدت

أهمية وجود
الاتحاد
للمنتجين بعد
رفع الحظر
لأن لواءه
منظمة
النجارة
العالية تتطلب
وجود كيانات
مؤسسية
مختلفة
تستطيع تبنى
حماية المنتج
المحلي
والحفاظ على
جودته وتلفه
انتاجيا والا
فإن الضياع
سيسبب

المسور الحقوق للوحدات الانتاجية الصغيرة ويهدف الاتحاد إلى احداث نوع من التكامل بين الوحدات الانتاجية العاملة في حقل الدواجن وتضمن نوعية الانتاج وتوفر الحسابات والأعلاف وغيرها من مستلزمات الانتاج الدافق سوءا. وكان ذلك من السوق الداخلية أم الخارجية بالفضل ضرورة من حيث الأمان والجودة وكذلك العمل على توفير الفرص التصديرية للانتاج المحلي كما يقوم الاتحاد بجمع المعلومات والاحصاءات والبيانات الخاصة بصناعة الدواجن والصناعات المتكاملة لها وتنظيم وتخطيط صناعة الدواجن والترويجية بجمهورية الاستثمار فيها. بالإضافة إلى إنشاء نظام للتحكم بكمال سرعة فحص النزاعات بين الأعضاء فيه

والتعاملين معهم في ضوء المواصفات الدنية والصحية التي يلزمها الاتحاد ويساهم الاتحاد في استكمال حلقات الصناعة المختلفة والعمل على زيادة الاستثمار بها وإيجاد التماسكة وما يؤدي إلى تحسين الجودة والكفاءة للمنتج الوسيط والتأثير الإيجابي على المنتج النهائي. وأيضا الدائمة المستمرة والمنظمة للمواصفات القياسية لمستلزمات الانتاج والمنتج النهائي لجمع طاقات الصناعة والعمل على التزام العاملين بهذه المواصفات ورفع كفاءة الوحدات الانتاجية وحماية منتجاتها.

تقنيات حديثة

د. حسن إيهب استاذ الدواجن بزراعة بين شمس وأحد المشايخين في اعداد وقيادة صناعة الدواجن يرى ضرورة الاهتمام بالتقنيات الحديثة في مجال التربية الدافحة والتي يمكن أن

تؤدي إلى ثورة علمية وعملية في فئة الصناعة على المستوى التجاري، وهناك العديد من التقنيات التي يمكن

الاستفادة منها خصوصا ما يتعلق عليه التكنولوجيا الحيوية والتي تركز على كفاءة الجهاز الهضمي للطير وطرق قياسها وأساليب رفعها، وكذلك أسلوب تقنية الدواجن ومصادر البروتينات الميوانية والنتجية وطرق تجهيزها واستخدامها

أيضا استخلاص سلالات البكتيريا وفيروس السبيل للأمنوى واستخدام أساليب الهندسة الوراثية لسل مقاومة لها والاستفادة منها في التعامل مع بعض الجينات الكبيرة وأكائيا الاستفادة منها من قطع لآخر خصوصا أن نظام التربية التقليدي قام بقل بعض هذه الجينات لخطوات من التطور المختلفة

وتشير إلى أهمية دراسة الاختلاف في الاستجابة للتصميم ومقارنة الأمراض لكل من دجاج اللحم ودجاج البيض والدجاج اللحم وتحديد مواقع تأثير هذه الجينات خصوصا بالنسبة لمرض مال الماسور وتأثيره للتباين بين بدري التصميم وبدري البيض

مواصفات قياسية

وتطالب الهيئة بالتوصل إلى

مواصفات قياسية لكل من بيض المائدة أو بدري اللحم وتحديد معامل قياس الجودة ومطابقة المواصفات وتأثيرها على تقليل الفساد والأمراض ورفع الكفاءة وتقسيم منتج حصارى للمستهلك وهو ما يتطلب العديد من المختبرات لقياس الجودة والمواصفات علاوة على مختبرات قياس وتشخيص الأمراض، وهو ما يستلزم منظومة المواصفات القياسية للانتاج الدافق بعد ظهور المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالظهور الدافقة والأرانب للجمدة

●●●

ويعد فهذه مطالب المنتجين والخبراء لكي يستلزم صناعة الدواجن وتصنيع كفاءة على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة والمتغيرة الشرسمة المتوقعة وهي مطالب تنظيمية لا تحتاج إلى تكاليف مادية لتأهيلها لكنها تحتاج إلى وضوح رؤية لدى المسؤولين والقائمين على أمر هذه الصناعة الخطيرة والهامة فهل تفعل قبل فوات الأوان؟

نحن في الانتظار



المصدر : الأخبـار

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحرك المحسوب مطلوب للمخلص من أخطار «الجات»

بقلم : جلال دويدار

مشكلة «الجات» سنطأ سبيلاً مصلحتاً على جهود التنمية في الدول النامية نتيجة استمرار انحياز وإثنية الدول المتقدمة ورفعها لشعار «الليزاد» الأثرياء في افراء والفقراء فقراء. ورغم الجوانب الإيجابية لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات» من ناحية إجبار الدول النامية على توفير أوضاعها بقدراً ما تستطيع لمواجهة الكوالب إلا أن سلبيات الاتفاقية في مجملها تفوق إيجابياتها الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية.

من ناحية أخرى وبعد توقيع معظم دول العالم ومن بينها مصر - أسبوعاً على هذه الاتفاقية فإنه لم يجد أمامنا سوى أن نتحرك ونسرع في العمل على مواصلة ظروفتنا وصناعاتنا مع بنودها بما يوفر لنا الحماية الاقتصادية اللازمة. في نفس الوقت فإنه أصبح واجباً محتملاً أن نوجه جهودنا بشكل أكثر تركيزاً إلى التعاون الأفريقي والعربي لتعويض آثار اتفاقية «الجات» بما يحقق زيادة صادراتنا لمصانع التصديقات.

ولابد أن الرحلة التي نقوم بها معرو موسى وزير الخارجية بصحبة مجموعة من رجال الأعمال المصريين المتجهين إلى إفريقيا هي جزء من استراتيجية بنهجها الرئيس مبارك والتي من أهم عناصرها دعوة إلى انشاء السوق العربية المشتركة.

حول هذه القضية كان ملأني يوم الخميس الماضي في إطار التعلق على ما أثير في لقاء الرئيس مبارك مع شباب لاجعات في الإسكندرية. وعقب النشر الفصل في الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتعويض باعتباره المسئول في الحكومة عن «الجات» ومشاكلها، قال لي أنه يحكم تخصيصه بكوني رئيسة اللجنة القومية للشركة منذ عام ١٩٨٨ بمثابة ما يتعلق بهذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ١٩٩١.

إن هذه اللجنة القومية تجتمع بصورة دورية كل ثلاثة شهور لمناقشة تقارير ٩ لجان فرعية و٦ مجموعات عمل قسم للتخصصين ورجال الأعمال في كل المجالات.

وقال الوزير إن عمل هذه اللجنة قبل توقيع اتفاقية «الجات» لتحديد في الموضوعات التي كان يجري التفاوض بشأنها إما الآن لأنها تقوم بمعالجة الوفاء بالتزامات مصر بالنسبة لـ ٢٨ اتفاقية منبثقة عن «الجات» في أعمال هذه اللجنة تدور على ثلاثة محاور هي التطوير القوي وتعظيم الإيجابيات ومواصلة التشريعات والقوانين لما جاء في الاتفاقية لجات.

ولقدما يتعلق بمشاكل صناعة النسيج قال الوزير أنها لم تكن مطروحة للمحور ضمن اتفاقية «الجات» وأنه قد تم ذلك بناء على طلب الدول النامية للخلاص من نظام خصص التصدير الذي ترفضه الدول المتقدمة. وقال أنه تأثر بعودة المتدجين في مصر والدول النامية في يوم التخليق ١٩٩٨. كان من المفروض أن تصمد الشركات الصناعية المصرية والتصدير. وللتحديث وجودة الإنتاج. وبسبب عمليات الخصخصة والتصدير هذه العمليتين في بعض الشركات بالإضافة إلى المشاكل التي تواجه بعض المصانع الصغيرة.

رغم ما ذكره الوزير والذي يدخل ضمن التزامات الدولة تجاه اتفاقية «الجات» فإن قطاع النسيج يتطلعون إلى بطل مزيد من الجهد لدفعه السام بختر استيراد الأقمشة إلى عام ٢٠٠٢ وهو نفس التاريخ المقرر بالمعاشرة لصناعة الملابس المحفزة.

من ناحية أخرى فإن مساهمة الدولة المطلوبة في مواجهة هذه المشكلة من خلال التخفيف من الضرائب والرسوم الإدارية المفروضة على المصانع مما بلغها القدرة التنافسية مع المنتج الأجانب. أن الحفاظ على هذه الصناعة مرتبط بمصالح مئات الآلاف من العمال وهو ما يعطى مزيداً من الأهمية لأي جهود من جانب الدولة للخلاص من كل الأخطار التي تحملها اتفاقية «الجات». إن التحرك المحسوب من جانب الدول والمتدجين والصناع مطلوب وضروري في هذه الرحلة.



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد وفور ان نزع لهم هذه الامتيازات خاصة فيما يتعلق بزمانياتها في مصر
والتي كانت اسماها كثيرة جدا لا تحصىها ومن اجل انجازها عليها بانس السوي
الاصوليا ولم ان المصروفين لا يعرفونها ولا الفلاح يوزنها
لكن عندما زرعها وتعرفنا عليها ونجحت، عرفنا المصروفين وتعرفنا هم
معا لتعرفنا المزارع، وزرعنا حسب ما كان الصديق
وتمنا انفسا ان يزرع كل مزارع الفاصوليا، فبركنا واعدنا من هذه البسة
ويجعله كل يوم ويظهر النتائج مدعاة لقد اعطيت هذه البسة إستراتيجية
للعنان المصدر ولقد كثر من الفلاح ينجحون على الأقل ان تملأ الفلاح
اربعة الاف جنيه خلال ثلاثة شهور للذات.

- وانما لا تترسمون في زراعتها
- لا ينبغي إلا بعد الارتباط بقود تمهيدية، لأن هذه البسة لم تبق ثوبا من
التمهيدية، وجهت فقط في مدين منقذ رورة الزراعة، وينفذ في المدين.
- وهل يمكن تنفيذها بهذا عن الفاتحة التصدير؟
- ممكن هذا ان لو انكم تفسرون وشهور يناير وفبراير ومارس وأبريل ومايو
وقد زرعنا بالفعل خصمصة اذعان فقط كذا
التصدير، وهذه تسمية تشجع الفلاح لكي يدخل في
زراعات غير تقليدية ويكسب منها
- وانما لا تعرفونها ان المصروف؟
- لقد زرعنا في التوتيرة، وفي صاحب مزرعة
ويستطيع ان يتفق مع اي مصفر وهو الذي يوزع له
التقارير ويتسلمها محصيل البسة التصدير، ومن
الفرصة بثلاثة امسات يسلم كل منها لثلاث دول،
في ألمانيا واليابان وغيرها، وقد خصصنا لكل
مصفر دولة يسدرونها والزرايع يتفق معه على
الزراعة.

ساميه بولس



دكتور دبل ساريس فارس ربيع، محوكم بهجده بحوث
البحوث اسم بولس الدكتور دبل ساريس
● حصل على دكتوراه في الزراعة جامعة القاهرة عام ١٩٦٥
والتي تسمى عام ١٩٧٢ من دراسة رورة الزراعة للبيروين في
الولايات المتحدة الأمريكية.
● وحصل على الدكتوراه عام ١٩٨٢ من دراسة رورة الزراعة
للمصنف من جامعة القاهرة.
● له ٢٥ بحثا عن الفعالة البيولوجية، الفاصوليا، الزوايا، بسطة، عن
البيانات الزاوية واستنبط امسات جديدة من هذه البسة.
● محوكم العديد من الدراسات، في البيروا، وكندا ومجها
والولايات المتحدة في مجال تخصصه



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣٠

مستشار رئيس مجلس الشعب ومناقشة حول:

آثار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصري وكيفية مواجهتها..!!

عقد التصنيع الموجهة أو اتفاقيات التوريد القائمة وبمعرفة أخرى أن تتكرر أسماراً من المنتجات الموجودة بالسوق. إن الحماية سوف تغطي فقط المنتجات الجديدة التي لها حماية فكرية عالية، وبالتالي فإن تطبيق الاتفاقية لن يؤثر إلا على جزء ضئيل جداً من السوق لا يتعدى ٢٪ من حجم السوق. وعلى ذلك ينكر الفريق الأول بأنه إذا كانت الحماية لن تغطي إلا ٢٪ من معدلات الوحدات إلا أنها تمثل ٨٠٪ من حجم السوق. كما أن الدواء المنتج حالياً سوف يتأثر بالحماية عن طريق الضمانات التي تشترطها من الخارج وفي أصبحت مشتعلة بالحماية.

والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الأساسية لقطاع الصحة العامة التي تستخدم اليوم في مصر لن تتأثر مطلقاً بتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية يتم الترخيص على هذه الحجة بأن قائمة المستحضرات الطبية التي تضم ٢٧٠ مادة فقط لابد أن تفرعها الحكومات لشعوبها لكنها لا تشمل أي نوع من العلاجات.

وفي النهاية فإن الحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الأسعار، فالأسعار لن ترتفع إلا بموافقة الحكومة المصرية وعلى هذه الحجة يتم التماسك على ما سوف تحصله الحكومة المصرية إذا ادعت الشركات صاحبة الاختراع أن الأسعار التي حددتها تمثل تكلفتها.

كذلك يرى أنصار الفريق الأول أنه في النهاية سوف تضر الصناعات المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكاري الذي سوف تتمتع به الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع للمنتج الدولي أو المادة الخام. وهذا الوضع لن يؤدي فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في حالة قبولها بالأسعار المفروضة بمعرفة هذه الشركات الدولية المتكثرة، ولكن سيمسبب

ضرورة الحصول على موافقتها قبل أي استخدام سواء لطرق الإنتاج أم للمواد الخام والوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الأمر المحلبي

تتجمل في ضرورة توعية جزء مهم من الموارد التي تحصل عليها الشركات المحلية لعملية الأبحاث

تأثيرات تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرية ما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأروقة الاقتصادية. فحالات الإبراء تنقسم بشدة حول طبيعة الاتفاقيات للحماية لإنشاء الحماية لجلب الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.

فيما كان معظم المسؤولين عن الصناعات الدوائية المحلية يرون أن حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة لا تؤدي إلى شيء إلا إلى المزيد من الخسائر، فإن هناك فريقاً آخر يمثله ممثلو الشركات الدولية التي لها شركات أدوية مشتركة عاملة في مصر (فايزر- سويس فارما- جلاكسو). أولها فروغ عاملة في مصر فهم من أنصار التطبيق القوي للاتفاق على صناعة الأدوية.

ولكن ما على جوج كل من الفريقين...!!
يقول الدكتور السيد عبدالوهاب الاستاذ في القانون العام ومستشار رئيس مجلس الشعب، يعتقد أنصار الفريق الأول أن الحماية سيكون لها تأثير ضار على الصناعة المصرية في عدد من النواحي فأولاً ستعزز احتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية وبالتالي زيادة تكلفتها في تحديد أسعار الدواء، مما ينتج عنه الموتلطين من الوصول للدواء، وهذا الاحتكار يستمر ويضيق الاتفاقية لمدة ٢٠ عاماً (الخاصة ببراءات الاختراع) وهي مدة طويلة سوف تتحكم خلالها الشركات الدولية الكبيرة في تحديد أسعار الدواء. ويرد الفريق الآخر على هذه الحجة بالقول أن الاتفاقية تمنع حماية المستحضر لمدة لفترة محددة، وهو ليس المستحضر الوحيد من نوعه في السوق. ففي كل فئة علاجية هناك دوائين أو ثلاثة من المستحضرات بعضها مسمى والبعض الآخر غير مسمى، متوافرة للطبيب والمريض على السواء، ويسوفون على ذلك مثلاً يتخلل الأدوية علاج ضيق الدم، فهناك العديد من الأدوية المحلية والأجنبية التي خرجت من الحماية متوافرة في كل أنحاء العالم والمخبرية ساطق الأدوية في وصف أي من الأدوية المحمية أو تلك التي خرجت من الحماية التي تكون أقل سعراً. أيضاً يرى المستأمنون عن الصناعة المصرية للدواء، أنه في حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية في مصر فسوف ترتفع أسعار الدواء.

ويضيفون إلى ذلك القول بأن أسعار الأدوية المصرية يبلغ في المتوسط خمس الأسعار العالمية، ونتيجة لتطبيق الحماية لسوف تضطر إلى دفع عوائد إضافية، مما يؤدي إلى رفع أسعار الدواء عن مستواها الحالي.

إلا أن الفريق الآخر الذي يمثل شركات الدواء الأجنبية العاملة في مصر يرون على ذلك القول إلى أن الحماية لن تؤدي إلى رفع حار الدواء، ذلك أنها لن تؤدي إلى استبدال



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/ /

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د السيد عبدالوہى

والتمنية وهذه التنمية لا تتوقف عليها فقط بل تتوقف أيضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الأخرى التي ترتبط مع الصناعة الدوائية والسابق الإشارة إليها. وعلى ذلك يود الفريق الأخو أنه في وجود الحماية فإنه من شأن ذلك جعل الشركات المحلية أكثر قوة وثباتا خاصة على المستوى الإقليمى والعالمى. ففى ظل وجود قانون الحماية سوف تنقل الشركات المحلية التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية، وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدفوعة باحتياجها إلى تسويق المنتجات الجديدة. وفى النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض. ميثونة مقال البهارسيا

أما أهم حجج أنصار الفريق الثاني: الذى يصر على وجهه نظر للسودانيين عن شركات الدواء العالمية والتي لها مصالح فى مصر، فتتلخص فى الآتى: ١- تضمنت إتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية براءات الاختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والمعلومات الدوائية، وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات الدولية للنشاط حيث تقوم بإعداد ١٠٪ من المنتجات الدوائية فى مصر وشحتاج لاسترداد نفقات إبتدائها الباطلة فالدواستات تظهر أن هذه الشركات تنفق مايقرب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير دواء جديد مسجل والإحصائيات تبيّن أنه من بين ٢٠٠٠ مركب تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتي يتم اكتشافها فى مرحلة الاكتشاف الأصلية، فإن ثلاث مركبات فقط هي التي تصل إلى السوق، وبوجهد مركب واحد يقدم عائدًا للاستثمار.

٢- إن القانون المصرى الحالي لا يكفل حماية للمستحضرات الدوائية، القانون الموجود يكفل حماية فقط لعملية التصنيع وليس المستحضر، وبمعة هذه الحماية من ١٠ سنوات وبمطرفة عملية فهذا لا يضمن الحماية على الإطلاق للأسباب التالية:-

١- يستغرق تطوير أى مستحضر وطرفه فى السوق بعد تقديم طلب الحماية مدة من ٨-١٢ عاما، وبالتالي فمحصلا يصل المستحضر إلى السوق فى مصر تكون مدة حمايته قد انتهت.

ب- إن حماية التصنيع غير كافية للصناعة والكيميائيون يمكنهم بسهولة التغلب بعملية التصنيع المحمية عن طريق إضافة بعض التغييرات الطفيفة لكي يتجنبوا انتهاك حماية التصنيع

ونتيجة لذلك فإن إصرار مصر فى حماية حقوق براءات الاختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية فى تنفيذ التشريعات التي تمنع مخالفات براءات الاختراع، وبالتالي سوف تبرز على درجة كبيرة من ثقه ومصداقية هذه الشركات

وسوف تشر مصر بمصالحها الاقتصادية إذا ما إنتظرت عشر سنوات- وفى الفترة الإنتقالية التي تتبعها الإنتافية لمصر بإعتبار أن الدخل القومى بها لم يتجاوز الألف دولار- لتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية

فسنجد هذا القانون سوف تشجع الشركات العالمية باستثماراتها وإبتكاراتها والتكنولوجيا التي تمتلكها إلى دول أخرى وسوف يفسد ذلك موقف مصر من التقدم والتنافسية العالمية لصناعة الدواء المصرية وسوف يتوقف البحث المصرى وتستمر مصر دولة فقيرة لأجيال محبين

٢- سوف يؤدى الإصرار فى تنفيذ إتفاقية إلى تنشيط البحث والتطوير وهو العمود الفقري للصناعات الدوائية. ومصر لأن لديها الموارد البشرية اللازمة للتطوير والبحث فى المستقبل. ومع وجود قاعدة قوية من العلماء للطين مع المعاملة الرخيصة والبيئة الأساسية المناسبة كل هذا يؤدى إلى إمكانية تحقيق توقعات جادة للبحوث وإذا كانت لدينا الأبحاث فإننا نحتاج للتكنولوجيا لتحويلها إلى الإنتاج الكبير. أما الآن فلا توجد أية أبحاث أو تطوير ذات معنى لأنه لا توجد حماية لحقوق الملكية الفكرية وفى النهاية فإن البحوث والتنمية تنحيز إلى المزيد من البطالة مع منتجات بجودة أفضل.

هذه كانت وجهة نظر الطرفين وبمعى التساؤل عن كيفية مواجهة أو التقليل من التأثيرات السلبية للإتفاقية وهو ما ستناقشه الاعدد القادم.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣١

الاتفاقيات الثنائية أيضا خطر على منتجاتنا الصناعية!

بقلم: جلال دويدار

بعد المقالات التي كتبها حول أخطار اتفاقية «الجات» اتصل بي بعض رجال الصناعة والخبراء ليقولوا لي إن هذه الاتفاقية ليست وحدها التي تهدد الصناعة المصرية ولكن هناك أيضا الصور في الاتفاقيات التجارية وفي كيفية استغلالها لغير صالح مصر الاقتصادي. ضربوا مثلا على ذلك بصناعة حديد التسليح والتي تواجه حاليا خطر الانهيار نتيجة السماح باستيرادها من بعض الدول العربية بدون جمارك وفقا للاتفاقيات الثنائية. ترتب على هذا الوضع وجود مخزون ركد بشركات تصنيع حديد التسليح المصرية يقدر بمئات الأطنان. نتيجة المنافسة غير العادلة. وهو ما أدى إلى عجز في تسديد الالتزامات المالية خاصة قروض البنوك.

في سؤال لإصحاب هذه الشكوى عن السبب الذي يجعلهم لا يناهضون هذا الإنتاج المستورد والذي ارتفع إلى نصف مليون طن سنويا أجابوا بأن المشكلة تكمن في الرسوم والجمارك المفروضة على مستلزمات الإنتاج والمعدات التي يجري استيرادها من الخارج والتي تصل بعض بنوعها مع ضريبة المبيعات إلى ١٠٪. هذه الضرائب والرسوم لا وجود لها في الدول المنافسة وإن وجدت فهي ضئيلة لا تتجاوز ١٠٪. وقالوا أنه إضافة إلى ذلك فإنهم لا يستطيعون تصدير منتجاتهم إلى هذه الدول بسبب المواصفات المعجزة بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص المصري. تشمل هذه المواصفات. مثلا. ضرورة أن تكون ريشة الحديد المصري اليهم في حدود ٢ طن وهو ما يتطلب استخدام ماكينات خاصة لهذه المهمة تليق قيمتها عدة ملايين من الجنيهات. أشاروا إلى أنه من أسباب عدم إمكانية خفض أسعار حديد التسليح المصري للمنافسة أن سعر طن الحديد الخام في حدود ٣٥ دولارا من روسيا يتم بيعه بعد إضافة الضرائب والرسوم وضريبة المبيعات بـ ٣٣ دولار وهو ما يمثل الحد الأدنى للتكلفة. في نفس الوقت فإن حديد التسليح المستورد يتم بيعه بعد منحه الإعفاء الجمركي بما يساوي ٣٥ دولارا فقط معني هذا أن هناك ٣٠ دولارا الفرقا بين السعريين لصالح الحديد المستورد.



المصدر : الأذهر

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالطبع فإن احدا لا يمكن أن يعارض عقد الاتفاقيات التي تنشط حركة التجارة بين مصر ودول العالم خاصة الدول العربية الشقيقة. التي ننادي بقيام سوق عربية مشتركة تجمعنا وإياهم. ان ما المشكلة وكيف يمكن حلها؟

لا جدال أن كل دولة لابد أن تحافظ على بنيانها الصناعي في إطار المصلحة العامة والاتفاقيات الثنائية والأقليمية والدولية. وحتى يمكن إطلاق حرية الاستيراد للمنتجات سواء أكانت عربية أم أجنبية مع إعفاؤها من الجمارك عملا بمبدأ المعاملة بالمثل فإنه من الضروري أن تكون لدينا دراسة كاملة حول قيمة الرسوم المفروضة في الدول التي تشاركنا في هذه الاتفاقيات والأعباء التي يتحملها المنتج. حتى ليصبح التصدير لنا نوعا من الأرباح.

إن مواجهة تدفق هذه السلع استغلالا لحجم استهلاكنا الكبير يلزمنا بضرورة توخي العدالة والمقولة في الأعباء المفروضة على إنتاجنا حتى يمكنه المنافسة. وتقول بعض الأرقام أن إحدى الدول العربية التي تصدر لنا حديد التسليح بمئات الملايين من الدولارات تباع للطن في سوقها المحلي بـ ٣٦٧ دولارا بينما يبيعه في سوقنا بـ ٣٠٥ دولارات وهو ما قد يشير إلى شبهة الأضرار للمنوعة بحكم الاتفاقيات الدولية بما في ذلك العاجات.

●●●

إن معالجة هذا الوضع ليس صعبا على الإطلاق في ظل ما تقضي به الاتفاقيات الثنائية وفقا للبند الذي يقول: يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب حذف سلعة معينة من الجداول الملقة بصورة مؤقتة وأسباب مبررة تعود إلى حماية الصناعة الناشئة أو لأصلاح ميزان المدفوعات. وإذا كنا لا نريد استخدام هذا البند تشجيعا للتجارة المصرية العربية فإن على الدولة أن تعمل على خفض الجمارك والرسوم بما يتيح للمنتج المصري المنافسة والحفاظ على مصالح ١٠٠ ألف عامل يعملون في هذه الصناعة الاستراتيجية بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من دعم ومساندة للاقتصاد المصري.



المصدر: الوفد

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١

تقرير برلماني يؤكد: صناعة الدواء تواجه منافسة دولية غير متكافئة!

حذر من التخلف التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية. وحذر أيضا من الحراق سوق الدواء المصرية بمستحضرات طبية غير ذات أهمية والترويج لها بفوضى إعلامية في التلفزيون والصحف ولجوء المواطنين إلى استخدامها دون استشارة طبية، وأكد التقرير انه على الرغم من انتاج ٩٣٪ من حاجة السوق المصرية من الدواء محلياً واستيراد ٧٪ فقط من الاحتياجات الدولية، الا انه يتم تصدير ما قيمته ٢٨٠ مليون جنيه سنوياً وخاصة إلى الدول العربية، لشار التقرير إلى أن قيام صناعات دولية في دول عربية مجاورة يضيق الخناق حول تصدير الدواء المصري. وطالب التقرير بضرورة تطوير امكانيات البحث والتجريب في شركات الدواء حيث تقترح تكلفة البحث والتجريب لايتكاد دواء واحد ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ مليون دولار.

كتب - جهاد عبدالنعم:

أكد تقرير برلماني تعرضي صناعة الدواء في مصر لنافسة دولية شرسة وغير متكافئة خلال السنوات القليلة القادمة. كشف التقرير الذي اعتمده لجنة الصحة بمجلس الشورى عن ارتفاع مناسير تكلفة الإنتاج وتدخل الشركات اعباء اضافية لا تحمّلها مديانها في الخارج. وأشار التقرير إلى ارتفاع مستويات جودة المستحضرات الطبية عالمياً واستخدام أجهزة حديثة للكشف والتحليل وطرق جديدة في التصنيع والتخزين. وأكد أن التكتلات الدولية وانماج الشركات العملاقة يهدد مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن تطبيق «التحرير» وشروط التخليق لحماية الملكية الفكرية سيحول صناعة إلى منتج دولي جديد في مصر قبل انتهاء فترة الحماية وهي ٢٠ عاماً. وحذر التقرير من ضعف امكانيات البحث العلمي مما يحول دون ابتكار دواء محلي جديد كما



المصدر: الأسبوع

للتشر والخدمات الصحفية والعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١

رئيس الشركة القابضة للأدوية: الدواء في مصر تحت السيطرة.. ولن يخضع للعرض والطالب

حصر في اختيار المرض، والدواء لا يختلف بين الغنى والفقير ولا بد أن يتم التركيز على الدواء، ليس السعر المنخفض وكذلك على قائمة الأدوية التي تعتمد عليها الصحة العامة.

وأكد د. غراب أن مصر شهدت في السنوات الأخيرة دخول مجموعة من الأدوية مرتفعة الأسعار، وأخر صف من الأدوية تم تسعيرها الأسير قبل الماضي كان عبارة عن الراس المصدق من القرص الواحد ٢٠ جنيهًا، قرشا

بينما فلتجه في مصر بأربعة عشر قرشا ١٤٠٠ قرشا لكل ١٠٠ قرص، وأوجه الدفعة مما في السوق سيلاي إلى أن يكون هامش الربح مرتفعًا للمصنع الأول الذي بالطبع سيتمكن مسبقًا من مواجهة اتفاقية التكلفة ويكون للمستهلك هو الضحية ومن مواجهة اتفاقية التكلفة الفكرية قبل الدكتور جلال غراب أن ذلك سيكون من خلال ٣ مساهمات رئيسية: مجموعة من

الاتفاقية لانتسها فالأية ٨ من الاتفاقية تخص علي أنه حق أي دولة أن تتخذ الإجراءات والتشريعات اللازمة لحماية صحة مواطنيها والأمر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية

الرئيس ومن هذا فإنه يمكن أن تضع الدولة على التصدير وتعمل حدودا قصوى لما يسمح بتصديره ولا يمكن عمل إجراءات من شأنها الترخيص الإجباري لإبراء الاختراع

في حالة تمت مصالح البراءة في تشخيص مرض دواءه والمائد للوقوع من براءة اختراعه أيضا المادة ٢٧ فقرة ٢، وهي الخاصة بقواعد براءة الاختراع تنص بأن من

حق أي دولة أن تمنع تسجيل أي براءة إذا كان في تصديقها إخلال بالأمن الاجتماعي أو الصحة العامة أو الآداب العامة وبموجب هذا تستطيع أن تمنع من تسجيل أي براءة إذا كان بها إخلال بأمن المجتمع المصري والطالب

ورئيس الشركة القابضة للتجهيز المصري، والسعي لتسجيل براءات اختراع حصري حتى يكتفى بمصنعي وتنشيط في نفس البراءة قائلا أنه من غير المعقول أن الشركات المصرية لا تملك أي براءات اختراع حتى الآن

رضا سليمان

أكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية أن جملة الاستهلاك العالمي من الدواء تبلغ ٣٠٠ مليار دولار .. وأن خريطة الاستهلاك العالمية غير متجانسة حيث أن ٢١٥ من سكان العالم يستهلكون ٢/٨٥ من الدواء في حين أن ٢/٨٥ من سكان العالم لا يستهلكون سوى ٢/١٥ فقط من الدواء.

وقال في تصريحات خاصة له الأسبوع: إن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تستهلكان نحو ٢/٢٦ من جملة الإنتاج العالمي بقيمة ٩٢ مليار دولار .. وتأتي بعدهما دول الاتحاد الأوربي التي تستهلك ٢/٢٠ بقيمة ٩٠ مليار دولار

ثم اليابان بنسبة ٢/٢١ بقيمة ٦٣ مليار دولار.. ودول أمريكا اللاتينية ٢/٦ بقيمة ١٨ مليار دولار أما باقي دول العالم جميعها فتستهلك ٢/٢٢ بقيمة ٦ مليارات دولار

الأوسط وشمال إفريقيا منها ٢/٢٢ بقيمة ٦ مليارات دولار والنسبة لصر فإن حجم استهلاك الدواء بها يبلغ ١٠٠ مليار دولار وهو ما يوازي ثلاثة مليارات و ٤٥٠ مليون جنيه مصري وهذا لعام ٩٦ .. ومن نصيب الفرد من الدواء

فال رئيس الشركة القابضة للأدوية أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تانيان في المركز الأول حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من الدواء ٤٠٠ دولار في السنة، ثم فرنسا

وأيطاليا ٣٠٠ دولار للفرد، وأندلتر وكوريا الجنوبية ١٠٠ دولار، وهونج كونج وتايوان بمعدل ٥١ دولار، ثم البرازيل بمعدل ١٨ دولارا للفرد والصين ٧٥ دولارا والفند ٢٠ دولارا، وبنجالاتيفي ٢٥ دولار فقط

سنواتا ولشأن الدكتور غراب إلى أن هناك فروقا في متوسطات أسعار على الدواء ففي أمريكا متوسط السعر ٢٠ دولارا وكندا ١٦ دولارا والدول الأوروبية ١١,٥ دولار

أما مصر فمتوسط السعر لنوية الدواء ١,٢ دولار .. وقال: إن مهمتنا الرئيسية كشركة قابضة هي السيطرة على أسعار الأدوية، خاصة بشركات القطاع العام والتي تنتج ٧٥ من احتياجات السوق المصري ونسعى لذلك

قبل تطبيق الجاه ونعتمد السيطرة على الأسعار ووضع حدود سعرية قصوى لما يصدر بتداوله في السوق المصري وأضاف إن الدواء سلعة ليست حرة التداول ولا ينبغي أن تخضع لبرء العرض والطالب، فالمرضى ليس



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢

في ندوة اليوم:

انتقاد قطاع الخدمات.. من البات

يفتح اليوم الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة أعمال الندوة الإقليمية بعد تطور المفاوضات في اتفاقية التجارة في الخدمات والتي تستمر يومين ويتضمنها جهاز التحليل التجاري بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

وسرع الدكتور أحمد جويلي بأن أهداف الندوة تتلخص في التعرف بتطور المفاوضات في القطاعات التي شملتها اتفاقية التجارة في الخدمات ، والتي تعد إحدى الاتفاقيات التي شئت من جولة أربوجي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأقل أن الندوة تناقش تطور المفاوضات في قطاع الخدمات المالية والاتصالات والخدمات المالية والبنك والتأمين وتحريز تجارة الخدمات على خط التنمية الاقتصادية ، خاصة في الدول النامية وسيمحضر الندوة الإقليمية ممثلو ١٢ دولة عربية والإمارة ، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات والقطاعات المعنية العاملة في تجارة الخدمات وأكد الدكتور جويلي أن مصر أعدت للركر التاسع والعشرين بالنسبة للدول المصدرة للخدمات في العالم ويلغ افتتاح ميزان الخدمات في مصر عام ٩٥ - ٩٦ نحو ١٢ مليار دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات الخدمية بنحو ٨٤٤ مليون دولار تقريباً



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية دولية لحماية إنتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات

بينما في جنيف يوم 8 سبتمبر الجاري للأمم الدولي انشأت منسبة اللجنة التابعة للتعاون في المجالات المرتبطة بتطوير اللوائح والمبادئ المتعلقة بالملكية الفكرية للبرامج الحاسوبية. والذين تنظم للجنة الملكية الفكرية للبرامج الحاسوبية في هذه الدورة والتي تقيدهم الرابطة للتجديد الأمريكي. ويهدف إلى إبراز دور من الخدمات الجديدة - لأول مرة - على الاستشارات المالية للبرامج الحاسوبية. ويهدف إلى إبراز دور من الخدمات الجديدة - لأول مرة - على الاستشارات المالية للبرامج الحاسوبية. ويهدف إلى إبراز دور من الخدمات الجديدة - لأول مرة - على الاستشارات المالية للبرامج الحاسوبية.

أن الحماية المالية ينتج بها المستثمرين والمالكون لهذه البرامج والمعلومات. حيث تدفع قواعد البيانات حقوق البرامج الاطلاقية المزمع مناقشتها في هذا المؤتمر بالحماية التي ينتج بها المؤلف والمطور. كما تمت الاتفاقية الجديدة لحماية قاعدة البيانات بالنسبة لمجموعات المستندات الأدبية أو الموسيقية والصور والأفلام. بهدف الترويج الجديدة لحماية الشركات المصنعة التي تعمل في هذا المجال حالياً وساهمة ظاهرة قيام بعض الشركات خاصة في العالم الثالث وأسيا بإنتاج هذه البرامج دون الحصول على تصريح بذلك.

ومن المتوقع أن يتم في هذه الاجتماعات توقيع معاهدة على الاتفاقية الدولية التي سبق اعتمادها بالنسبة لحماية حق المؤلف وحقوق فنانى الأداء. وذلك لإنشاء قاعدة بيانات عالمية للبرامج الحاسوبية والمعلومات. وذلك لحماية حقوق المؤلفين والمطورين. كما يتم توقيع معاهدة جديدة على الاتفاقية الدولية التي سبق اعتمادها بالنسبة لحماية حق المؤلف وحقوق فنانى الأداء.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو متغير جديد في التجارة العالمية، هذا المتغير أطلق عليه «عصر الجات»، وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة مستقودة العالم في القرن القادم وتوقع حلولها للمشاكل التي تسببت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراود البشرية أمل في أن تلحق هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى الآن التي انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير الكفيل بحسبته في المنافسة والتحليل فالتصولات الجارية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إرباع نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعنا نلجس «العالم اليوم» نغيبه من المفكرين وكبار الاقتصاديين لنناقشة وتحليل الدلائل التي تطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة بالأسبق 28 فرعا حتى الآن ولكن يعرضون أنهم يتصورونهم وبقوا الضو على هذا العصر الجديد. وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمحاولة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جورج وروجر» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسرى مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في أكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين عصر الجات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تشتر وقائعها اليوم والأيام التالية.

العالم اليوم تطرح القضية في أضخم ندواتها: (1-7)

الجات... انطلاقاً جديدة للإقتصاد

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوطني... أم إعدام للصناعة المحلية؟

د. إبراهيم فوزي:



دخول الاتفاقية
مهاجمين.. وليس
مدافعين.. الشرط
الوحيد لتحقيق
مكاسب

د. پيري مصطفى :



مصر في مقدمة
الدول التي أعدت
الجات تقريراً عن
نظامها التجاري
بمبساتها التجارية



أصبحت قضية الجات وتحريض التجارة لفرص نفسها على الساحة الاقتصادية سواء محليا او دوليا في ظل علامات استفهام تبحث عن اجابة خاصة مع وجود اتجاهين متناقضين بشدة الاول يؤيد تماما اهداف الجات ويرى أنها ستكون بمثابة انطلاقا جديدة للاقتصاد الوطني واللائي يرى أن الجات بمثابة حكم بالاعتماد على المصيد من الصناعات المحلية التي ستفقد فحاة من الحماية الكاملة الى التحرير الكامل وهو مايعنى فعليا اعدام تلك الصناعات.

استضافت - العالم اليوم - كوكبة كبيرة من الخبراء والمعلمة ناقشة هذه القضية والاجابة عن هذه الاستفسارات الشائكة.

لبي الدعوة د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي والذي رأس اللجنة ومحمد مامون الوزير المفوض التجاري ود. ابراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار ود. ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق ود. علي حبيش رئيس نقابة المعلمين ود. ثروت بدوي الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ود. محمود سليمان رجل أعمال متخصص في صناعة الكيماويات وجمال الزوربا رجل أعمال متخصص في صناعة اللباس الجاهزة ومحمود مراغي كاتب صحفي والسيد احمد ناود رجل أعمال ويحيى المصري مستشار بوزارة الاقتصاد.

تعريف الجات

١- وكان لابد في البداية من السؤال عن تعريف اتفاقية الجات وماهو المناخ الدولي الذى تمت فيه جولة أورجواي للمفاوضات؟

٢- د. يسرى مصطفى : من الضروري للغاية ونحن نستعد لاستقبال القرن ٢١ أن نتفهم الأوضاع والتغيرات الاقتصادية على السويين العالمى.

بات هذه التغيرات بقل في عام

١٩٨٦ حينما أعلن ميخائيل جورباتشوف رئيس دولة الاتحاد السوفييتى السابق سياسة اعادة بناء بلاده في جميع المجالات والتي احدثت تمولا جنونيا الى

الاقتصادات السوق والى التعددية الحزبية وحماية حقوق الانسان وغيرها من المبادئ التي كانت سائدة في العالم الغربي.

ثم طغت لغة مازدا بين رئيس الاتحاد السوفييتى ورئيس الولايات المتحدة الامريكى عام ١٩٨٩ وكان من أهم نتائج هذه القمة انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح والاحلاف العسكرية وتنامى تعاون الاقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالى.

ولم ناس الوقت الذي كانت تحدث فيه التحولات الجذرية في الاتحاد السوفييتى بدأت اعطف واقرى مفاوضات على مستوى العالم في إطار الجات في نهاية سبتمبر ١٩٨٦ ومعنى ذلك ان هذه المفاوضات قد بدأت وكل الحام اصبح يتحدث لغة واحدة وهي لغة التحرير الاقتصادي والتصاميات السوق والمناقشة المالية كحالة لانتارة للاقتصاد ليس فقط على المستوى المحلى إنما أيضا على المستوى العالمى.

اما بالنسبة لتحريف الجات فهي الاتفاقية العامة للترتيبات والتجارة وهي اتفاقية وقعت بين 23 دولة في نهاية عام ١٩٩٧ وبدأت لانفا في يناير ١٩٩٨ وكل هذه الدول كانت دولا غربية واسمائية وفي عام ١٩٩٥ تمتدات الاتفاقية تتضمن فصلا جديدا يعطى الدول النامية مزايا تفضيلية وبالتالي بدأت الدول النامية تنضم اليها واصبح عدد الاعضاء الآن 125 دولة وكان من نتيجة جولة المفاوضات الأخيرة أن تعمل الاطار التطبيقي للجات وتم تأسيس منظمة التجارة العالمية.

وللانضمام للجات لمن أو تكللة عبارة عن افتتاح الدولة بتحرير التجارة والعمل على تلك وتخفيض أو ريد الرسوم الجمركية على عدد من السلع وقد انضمت مصر للجات

١٩٧٠ رغم انها طلبت بالانضمام عام ١٩٦٤ وبلغت اثنان للتشمل في الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على 25٩ سلعة واعتقد أن هذا اثنان قليل بالنسبة للدول التي تريد الانضمام في الوقت الحالي للجات.

اهداف الجات

اما بالنسبة لاهداف الجات فهي تحرير تجارة السلع وليس معنى ذلك تسوية التجارة العالمية.

ولكن ايوجد توازن بين حماية الانتاج المحلى واستثمار تدفق وزيادة حجم التجارة العالمية والجات تضع المبادئ بحيث تصبح المنافسة العالمية غير مشوهة والهدف الثاني هو نفس المبادئ فهى تعطى الحق لاي دولة ان تشكو مجلس الجات من أن هناك دولة تخالف التزاماتها بالجات ارجألت احدى قواعد ومبادئ الجات والهدف الثالث هو وضع قواعد ومبادئ للتجارة العالمية ولعمها مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وهنا يعنى امين انما كانت هناك أى ميزة تمنحها دولة عضو لدولة عضو اخرى تستفيد منها او تمنحها لغيرها كل الدول الاعضاء بمعنى أن مفاوضات الجات تتم ثنائيا أيضا فمثلا اذا اتهمى الشايفس بين مصر والولايات المتحدة الامريكى على اعاء جمركى معين فإن جميع الدول الاعضاء تستفيد من هذا الاعفاء طبقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية. ولبناء لهذا استحداثات اعلمها التجمعات الاقتصادية.

وهذا المبدأ أيضا يعنى امرا اخر وهو انه لايجوز التمييز بين الدول اعضاء الجات فإذا اقرضت رسما جمركى على سلعة ما 1% لايد أن يطبق نفس الرسم على جميع الدول الاعضاء سادست السلعة واحدة من حيث النوعية.

مبدأ اخر مهم من المبادئ التي وضعتها الجات هو مبدأ المعاملة الوطنية وهو يعنى أن التمييز بين الانتاج المحلى والانتاج الاجنبى



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أدار الندوة: سعد هيجرس أعدتها للنشر: وفا، طولان

الملكية الفكرية.

وتم إنشاء جهاز لفرض المفاتيح
وفي عام 1988 تم انشاء نظام
جديد هناك قيام الجهات برأبحة
السياسات التجارية في الدول
الامضاء كل عدد من السنوات
يختلف حسب مجموعات الدول من
حيث درجة نموها ومن أولى الدول
التي تمت مراجعة سياساتها
التجارية العالمية هي مصر حيث
تضمن التقرير الذي أعد في هذا
الجال عددا من الملاحظات وانتهى
مجلس الجات بتبنيها مصر على
سياساتها التجارية العالمية . وسمة
مصر في التجارة العالمية ممتازة .
لمجموعة الرابعة تخضع
موضوعات جديدة لم يتم تناولها
في المفاوضات قبل هذه الجولة
وهي على وجه التحديد ثلاثة
موضوعات. أولها الجوانب التجارية
للاستثمار. وثانيها الجوانب
التجارية لمصادق الملكية الفكرية
والثالثا خاص بتحرير تجارة
الخدمات.

وهذه القضايا لأول مرة يتم
التفاوض حولها في هذه الجولة
وعقدت اتفاقيات دولية بشأن كل
من الموضوعات. وبالأخص أن نتائج
هذه الجولة تجاوزت البعد التجاري
وسيكون لها انعكاسات على
العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى
الانتماء الاقتصادية والاجتماعية
لأهل العالم المختلفة.

وانتهت هذه الجولة بتوقيع 28
اتفاقية دولية وبيت اتفاقية واحدة
ومنها 24 اتفاقية جديدة و 4
اتفاقيات سبق عرضها في جولة
طوكيو السابقة وتم إعادة النظر
فيها خلال جولة برجيوا.

وقد لعبت مصر دورا بارزا
خلال مناقشة قضية المنتجات
الزراعية وذلك لأن مصر من الدول
المستوردة الصافية للغذاء وبالتالي
لأنها ستعرض للضرر في حالة
الغاء الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد
الأوروبي والولايات المتحدة لاسيما
التصديرية من المنتجات الزراعية.
واستندت مصر ومجموعة من

التنظمة والثمانية ووقعت رؤساء
الوفود كميئين أي أنه لم يتم الت
في البداية على تطبيق قواعد
ومبادئ الجات على تجارة
الخدمات.

٢٧ العالم اليوم: ماذا كانت نتائج جولة أورجواي؟

د. يسرى مصطفى : شاركت
في الجولة في البداية 97 دولة
وانتهت الأمر باشتراك 125 دولة
في المفاوضات وهذا أكبر عدد من
الدول اشتركت بالقياس بالصنيع
جولات السابقة.

وبعد هذه الجولة في
بورتو لستة عاصمة أورجواي في
سبتمبر 1986 وانتهت رسميا في
أبريل 1994 في مراكش.

أما بالنسبة للقضايا التي
تناولتها هذه الجولة فيمكن للإيجاز
تجميعها في أربع مجموعات
للمجموعة الأولى تشمل الموضوعات
التشديدية التي تناولتها كل من
الجولات السبع السابقة وتعلق
بتحرير تجارة السلع ونفاذ
مجموعتان من السلع كانت خارج
نطاق الجات تم التفاوض حولها في
هذه الجولة ونفذت في إطار الجات
وهي للنسوجات والملابس والسلع
الزراعية وسيتم تطبيق مبادئ
وقواعد الجات عليها تدريجيا خلال
فترة انتقالية مدتها عشر سنوات.

للمجموعة الثانية: تشمل تعديل
عدد من مواد اتفاقية الجات وأربعا
من الاتفاقيات التي أسفرت عنها
جولة طوكيو بهدف تبسيطها أو
توسيعها أو وضع ضوابط
لإستغلالها.. الخ

للقضية الثالثة تتعلق بالأثار
التنظيمية للجات وتم التفاوض في
هذه الجولة حول إنشاء منظمة
للجارة العالمية يتكون مكلها من 3
مجلس وزارية مجلس تجارة السلع
ومجلس تجار الخدمات ومجلس
الجوانب التجارية للمحطة بمفروق

المستورد يتم فقط من طريق
الرسوم الجمركية وفيما عدا ذلك
فهي غير مسموح لمثلأ لابد أن
تكون ضريبة المبيعات واحدة على
السلع والمستورد ولابد أن تكون
الاجراءات واحدة للسلع المحلي
والمستورد والتشجيع الوحيد المسموح
به بين السلع المحلي والمستورد هو
الرسوم الجمركية التي تفرض على
الانتاج المستورد ولا تفرض على
السلع المحلي.

إن تخفيض أو إلغاء أو ربط
الرسوم الجمركية يأتي نتيجة
المفاوضات بين الدول أعضاء الجات
خلال جولات المفاوضات ولا
تفرض الجات حدا أقصى محددا
والمبدأ الذي يجب أن تراعى الدول
الأعضاء هو ألا يترتب على الرسم
الجمركي عدم دخول السلعة
الاجنية بكميات تجارية.

أيضا الجات تسمح بفرض
رسوم تعريفية لمكافحة الدعم
والاغراق.

8 جولات

٢٧ العالم اليوم : كيف تباشر
الجات نشاطها؟ وما هي
الموضوعات التي تناولتها جولة
أورجواي؟

د. يسرى مصطفى : الجات
تباشر نشاطها من طريق جولات
للمفاوضات وقد عقدت حتى الآن 8
جولات وآخر هذه الجولات هي
جولة أورجواي نسبة إلى الدولة
التي بدأت فيها المفاوضات حيث
اجتمعت الأطراف المتعاقدة في
بورتو لستة في سبتمبر 1986.

ويصدر عنهم إعلان وزاري يحدد
15 موضوعا للتفاوض وتنقسم هذا
الإعلان إلى قسمين الأول يشمل
جميع القضايا الأربع عشرة ووقعت
الأطراف المتعاقدة كأعضاء في
الجات والنسب الثاني يتضمن قضية
واحدة وهي تحرير تجارة الخدمات
التي أثار الجدل بين الدول



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ :- ١٩٩٧/٩/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المستوردة الصافية السلع الزراعية إلى ما تضمنه اعلان بروتوكول من مراجعة عدم اتخاذ اجراءات تقيد التنمية في الدول النامية وانتهى الامر إلى الموافقة على أن تقدم الدول المستفيدة تمويلات للدول النامية المستوردة الصافية للفترة لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

٢٢ العالم اليوم : ما الذي بدأ تنفيذه من هذه الاتفاقيات وما هي الانعكاسات التي سوف يتم تنفيذها بعد؟

• ديسري مصطفى: جميع الاتفاقيات لاتتخذ فوراً وهذا ما راعته الدول النامية لكل اتفاق يتضمن فترة انتقالية والاتفاق الوحيد الذي نفذ في أول يناير عام 1995 هو إنشاء منظمة التجارة العالمية ومن حيث البعد فإن الفترة الانتقالية للدول المستفيدة أقل من الفترة الانتقالية للدول النامية.

٢٣ العالم اليوم: ما الانعكاسات على الإنتاج السلمي للمصري من الاتفاقيات التي تمت في إطار الجات؟

• د.براهيم فوزي: الصناعة المصرية سجلت تأثيراً كبيراً باتفاقية الجات التي أصبحت واقعا لا مفر منه وذلك فانه حتى الدول غير الانضمام في الجات تسعى حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الاتفاقيات التي تم توقيعها سواء كانت هذه الاتفاقيات ايجابية أو سلبية.

وفي اعتقادي ان للفترة الانتقالية خطورة للغاية لانها مجرد تأجيل للتنفيذ الفعلي للاتفاق وذلك لايد ان يكون لدينا قطاع كامله بأن الصناعة قبل الجات تفتلت من الصناعة بعد الجات وإن الكيانات الصناعية التي نشأت قبل الاتفاقية تختلف عن الكيانات الصناعية التي سيكتب لها البقاء والنجاح بعد الجات وذلك لايد من وضع خطة ايكيفية الانتقال من مرحلة ما قبل الجات إلى ما بعدها.

وفي تصوري انه لايد من دخول الجات مهاجمين وليس منطلقين لاننا لو بقينا في موقف الدفاع فالتنا ان تصعب للكاسب المرجوة من الجات.

وارجو من الكيانات الصناعية الموجودة في مصر أن تتحدد قواها في الداخل أو تتجمع مع بعض الشركات في الخارج حتى تستطيع تصنيع منتج يمكن تصديره للخارج لأن وجود المنتج المصري في الخارج يضمن المنافسة ومواجهة تطور الصناعة العالمية ويضمن توفير القواعد للتوزيع العالمي. أيضا عنصر الوقت مهم لانه مع الانفتاح العالمي ووجود مهجمين كل يومين مثقالا لبدأ لم تبدأ في الحملات الهجومية من الآن مع بداية ازالة الحواجز الجمركية فالتنا سنجدها هناك من سيهزلوا واصطادوا الاماكن في الاسواق العالمية.

واعتقد اننا لو اتجهنا لهذا الاتجاه الهجومي من الممكن ان نقوم بإنشاء مصانع مصرية في بلاد اخرى لتتسرب من الرسوم الجمركية فيجب ان نستقبل الانفتاح العالمي بعقل وفكر منفتح ونفكر في المستقبل بدلا من التفكير في الماضي ويجب ان يكون هناك تركيز في التوجهات إلى خطوات تنفيذية حتى نطور الصناعة المصرية والزراعة والاستثمار واعيدنا العنصر المصري إلى السوق العالمي.

• ديسري مصطفى: لقد أصبحت للتكتلات الدولية اشل وأوسع بكثير من الجات.. فلا بد ان نعيد النظر في سياسة التصنيع.. كنا نتحدث دائما عن الميزة النسبية ولكننا اليوم نتحدث عن مبدأ الاعتماد الدولي المتبادل متخارفين عليه. لكل دولة سوف تنتج السلعة التي لها فيها ميزة تنافسية وهذه الميزة تشمل عناصر الميزة النسبية وهي عوامل الإنتاج المختلفة وتزيد عليها يفيض العناصر الأخرى.. واستقرت المنافسة

غدا: متى نعلن وفاة

صناعة المنسوجات



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٩٩٧/٩/٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«العالم اليوم» تبدأ في نشر ندواتها عن:

عصر الجات وتأثيره على مصر صناعيا وتجاريا

لنوزي رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق، والدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق، ومحمد مامون الوزير المفوض للتجاري بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال وملهم جلال الزوربا رجل الأعمال المقصص في صناعة اللابس الجاهزة ومن وزارة الاقتصاد يمين المصري المستشار بهاء والكاتب الصحفي محمود المرادى.

تبدأ «العالم اليوم» من اليوم نشر وقائع الندوة الملهمة عن عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعي والزراعي والتي استضافت فيها كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين على رأسهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر. شارك أيضا في ندوة «العالم اليوم» والتي ستعقد تباعا على سبع حلقات الدكتور ابراهيم

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٠/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بیت الخلافة وفاته و جنازه

الدول الصناعية

三

خط

حقائق الاسلام

五三

صادر اتنا من

السلامة

الطاهرة المستنيرة

وتنص

وَلَيْسَ تَصَوُّتٌ

५५

منافسة

غیر عادی

سید عیسیٰ علیہ السلام

உரு

أسعار الملايس

五九

39

تخفيض

انتها الحظر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٠/٩/١٩٩٧

احتفظنا بالحظر

● محمد مأمون: فرضت مصر حظرا على استيراد الآقمشة والمنسوجات والجات لاتصنع بالحظر وبالرغم من هذا فإن مصر احتفظت بالحظر منذ عام 1986 حتى 1998 طبقا للقوانين الذي تم تحت مبرر أن مصر لديها مشاكل في ميزان المدفوعات وبعد التفاوض وجدنا في عام 95/94 أن ميزان المدفوعات تدهور وبالتالي فإن المبرر أصبح غير موجود. وبالرغم من ذلك مازلنا نحفظ بالحظر حتى الآن.

● د.إبراهيم فوزي: وارد من الناحية النظرية أن صناعة المنسوجات تفرز للشهر ولكن لو تم فرض جمارك عالية عليها من الممكن أن يصبح هذا موردا ماليا نستقله في تطوير مصانع الآقمشة.

● محمد مأمون: الجات ليست مسئولة والمشاكل هي ذلك لو أن قوانين التجارة الأمريكية خلقت رسومها الجمركية على صناعة معنى ذلك أن مصر تستطيع أن ترفع قيمة صادراتها إلى أمريكا ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة أمام مصر فقط ولكنها ستتاح لكل دول العالم. وفي تصوري أن من أهم آثار الجات هو أن نكتشف في نحن قانونين على المنافسة لم ١٢٧

سعر صرف حقيقي

● د.يسرى مصطفى: بما أننا اثنا نقطة حماية الإنتاج المحلي فاني أؤكد أنه لابد أن يكون سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية حقيقيا وأعتقد أن هذه القضية يجب أن تكون الأولى من حيث الأهمية وبعد ذلك الرسوم الجمركية تأتي كحماية والموصلات القياسية تأتي أيضا كحماية ولكن الأساس هو قيمة سعر الجنيه المصري.

● د.إبراهيم بدران: في تصوري أن قضية الجات وضعت الصناعة والزراعة والخدمات في تحد فيما أن تصلح من شأنها أو أن تقتضي تماما وأساس المنافسة العالي هو العلم والتكنولوجيا والطعم أساسه التطبيق لأن لبنان الثورة لا بد أن تبدأ

تعد صناعة الملابس والمنسوجات أحد أهم الصناعات التي ستنشأ تأثيرا بالغا باتفاقيات الجات إلى الحد الذي دفع البعض إلى التكهّن بإعلان وفاة صناعة المنسوجات رسميا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في اتفاقية الجات.

العالم اليوم طرحت القضية في إطار أخصّص سلسلة من ندوات تنظمها حول اتفاقية الجات وشارك في الندوة عدد كبير من الخبراء والأكاديميين والمستهلكين.

تحدث في قضية صناعة المنسوجات في هذه الندوة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي ومحمد مأمون الوزير المؤسس التجاري والدكتور إبراهيم بدران وزير الصناعة الأسبق والدكتور ثروت بدوي والدكتور إبراهيم فوزي رئيس الجهاز التنفيذي لجهة الاستثمار بأبراهيم محمود سليمان رجل الأعمال.

بدأ الحديث الدكتور ديسرى مصطفى الذي أكد أن جميع السلع الصناعية عند المنسوجات والملابس لم تلزم مصر بأي خفض جمركي عليها ولكنها التزمت بربط رسم جمركي اعلى من الرسوم الحالي بمعنى أننا نقوم برفع قيمة الجمارك موريا فقط مثلا بمعدل 20٪ وتخفض كل عام 2٪ على مدى 5 سنوات إذن الربط يزيد عما كان عليه بـ 10٪، أما المنسوجات والملابس فإننا التزمنا ببعض التخفيضات وفي تصوري أنها تخفيضات مطولة وأجست مبالغ أثير.

● محمد مأمون: والفنسية للملابس والمنسوجات فإن للملابس ستفرض عليها رسوم جمركية حوالي 40٪ عام 2005 والآقمشة 35٪ بمعنى أن الرسوم الجمركية عام 95 تتساوى 70٪ وتقوم بتخفيض هذه الرسوم حتى تصل إلى 40٪ عام 2005. وهذه هي الحدود العليا التي التزمت بها مصر في اتفاقية الجات.

● ديسرى مصطفى: هذا هو التزام مصر تجاه الجات أما بالنسبة للدول المتقدمة المشر فقد التزمت بتخفيض وليس ربط الرسوم الجمركية على المتوسط 36٪ على مدى ست سنوات وهذا ما يمكننا من النفاذ إلى هذه الأسواق.

من الجذور من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي ثم إلى البحث العلمي الذي يصب في تطوير الصناعة وهذا هو الأساس في النجاح أو الفشل.

العلاقة والأقزام

● د.ثروت بدوي: الصورة التي عرضت وريدي ولكن الحقيقة التي تخوف من اتفاقية الجات له ما يبرره لأن أهم ما في الاتفاقية وأخطر هو تحرير التجارة العالمية وتحرير التجارة بين من ومن؟ وحرة المنافسة بين من ومن؟ بين الجمالفة والأقزام والمنسوجة بين القانونين والمساويين فالقضية ليست في انخفاض وارتفاع الجمارك. الحماية الحقيقية هي تنمية التالف حتى يستطيع أن ينافس العمالة والفركات المالية القائمة على انحراف السوق للطي بمنتجات جيدة وقادرة على المنافسة فكان لابد أن تكون الناحية الانتقالية طويلة بالنسبة للدول لأنها تحتاج من لتمام التنمية للدول في منافسة مع الدول المتقدمة

الانتظار لايفيد

● د.إبراهيم فوزي: يجب أن نضع في اعتيبارنا أننا ندخل في المنافسة مع العمالة فعلا ولكن في ينتج لنا سوقا ونحن نتلق له أيضا سوقا ويحتير سوقنا بالنسبة له محدود جدا ولكن عندما ينتج لسوقا مثلا السوق الأوربي كسوق بمسوق 2000 مليون رغم أنه عملاق ونحن نعتبر الإزمام ولكننا أيضا مخوفون من أجم منتجاتنا حيث أن أجم الصناعة للمعالة في مصر أقل من أجم الصناعة للمعالة في لاتفيا وأيضا يتم شراءالماتكيات واللحاح من الدول المتقدمة كمنافسة إذن فإن التكنولوجيا واحدة بجانب اللغات المتعلم في مصر وذلك فاني اختلف مع ثروت بدوي ولايجب أن نتجهج بعلاقة الأقزام لأن طول الفترة الزمنية يستدعي منها العمالة أكثر ما يستدعي منها الأقزام وكون أن الفترة تطول للسعي وراء التنوير فهو في نفس الوقت يسعى أيضا للتنوير فالانتظار لن لايجل الشككة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوق أوروبا وأمريكا كان مقترحا على مصراعيه فيما عدا السلع الزراعية بشكل منيف والصناعات النسيجية بشكل أقل حدة ولم يكن هناك أي عائق أمام صادرات مصر لأوروبا وأمريكا.

إصلاح داخلي

والجاءت فرصة إصلاح اقتصادي داخلي والصناعة لديها القدرة على المنافسة بشرط حل الدولة سببتي السياسات وتمتع الصانع المصري للقدرة التنافسية أم

١٣٧ وأرد أن اطلق على نقطة مهمة وهي أن الجهاز لم تعد مصدر دخل بالنسبة لميزانية الدولة وأصبحت تصريعية الهيئات هي المصدر الرئيسي والجهاز ما هي الا حماية للسوق المحلي في حدود معينة طبقا لاتفاقية الجوات.

وهذا الوضع كان في أوائل الثمانينات وكان هناك وهي كاث وتصورتنا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة وتخفيف الاعباء على المنتج المصري أن المنتج يستطيع أن يمتنع سلعة بتكلفة مناسبة تشبه الميزة التنافسية. ونحن في عام 97 لم نر حتى الآن السياسات الاقتصادية التي تسمح للمنتج الانتاج بتكلفة يستطيع من خلالها المنافسة في السوق العالمية. النقطة القاسية من النظام والسياسة الاقتصادية أن يسعما للمصانع أن ينافس في السوق العالمي ولكنه أيضا أن يستطيع المنافسة في السوق المحلي وإلى جانب تبنى السياسات الاقتصادية كان يجب أن نبدأ

عاما بدأت القدرة التنافسية للدول الصناعية النامية تقل وأصبحت هناك دول نامية أخرى تستهدف اسواق الدول الصناعية النامية في سلع معينة فبدأت هذه الدول تستخدم الأساليب غير الاقتصادية لحماية اسواقها.

واعتقد أن هذه الاتفاقية مرسومة ومشطية بشكل فني دقيق وكان المصنعين في الدول المتقدمة هم الذين وضعوا كل مقالة في الاتفاقية

والهدف هو غزو هذه الاسواق مع محاولة الحفاظ على أكبر كم من الأرباح حتى في ظل السياسات الاقتصادية غير الرضيدة أيضا فرضت اتفاقية الجوات على جميع الدول لكي تتجه في التعامل مع الوضع القائم أن تتبنى سياسة اقتصادية راضية ومجنية على سياسات السوق.

وبالفعل تمتعت بعض الدول مهلة زمنية 10 سنوات لتفريق أوضاعها. ولكن في نفس الوقت وجدنا أن هذه الاسواق بدأت تتجني أفكارا جديدة تقلل من القدرة التنافسية للدول النامية وعلى سبيل المثال فإن أوروبا بدأت تفرش على بعض المصانع ألا يقل سن العاملين عن 16 سنة وبالتالي تخدم دولة مثل تايلاند من محالة الأولاد في سن أقل من المصنوع به وهذا يحدث أيضا في مصر.

أيضا تفرش على أي مصنع أن يكون هناك أمن مبدئي بمعنى أنها بدأت تفرش شروطا كتوع من الحماية لاسواقها. ومن النتائج المصرية لاشك أن

لمن المستحيل أن اللح به ولابد من الدخول في مولهية التمديدات القائمة وإعادة النظر في الأوراق.

أجريات مترابطة

• تدروت بدوى المدة الزمنية التي اطالب بها ليست مجرد تطوير انتاج ولكن يجب إعادة النظر في سياستنا كلها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن أن ندخل في المنافسة لأن الحريات كلها مترابطة ومتكاملة والمحال أي حرية أو تقييدها يؤدي إلى تقييد الحريات الأخرى. ولذلك لائق الأكد أن العنصر الزمني مهم جدا لتطوير جميع سياستنا حتى نستطيع أن نلق على قدم المساواة مع الدول العالمية ودائسا الدول الكبيرة هي التي تستطيع أن تكسب الجولة أمام الدول الصغيرة.

• ديسري مصطلح: لا اعتقد أن هناك دولة خرجت من مغاوضات الجوات بفسارة 100٪ أو بربع 100٪ لا بد أن كل دولة خرجت بـ ١٠٠٪ من منافع إلى جانب السياسات وبهكذا نكون

الايهيات أكثر من السياسات. • جلال الزوربا: في تفسيره ان الدول الصناعية المتقدمة كانت منذ زمن مستوردة لخدمات ومصنعة ومصنعة المنتج وفي خلال 30



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واليات جديدة غالبة عنا مثل منع الاغراق قبل تتوافر لدينا الكمادات اللينة القادرة على التعامل مع الاغراق وهل تم تدريبها وهل لديها الامكانيات لتدريب ما هو حق لها؟ هل لدينا البسات في كل الجات تسمح لنا باتخاذ الاجراءات لمنع استيراد بعض السلع اذا عدت صناعاتنا المحلية؟ هل لدينا المؤشر من الجمارك اذا وصل استيراد سلعة معينة لحد ما يعطي الانذار بالخطر وعندئذ نمنع استيراد هذه السلعة؟

صناعة الملابس تستمر

ايضاً هناك نقطة موحدة اود التعليق عليها وهي سعر الصرف ولا شك ان سعر الصرف يحمي الصناعة المحلية كذلك يساهم في زيادة التنافسية على التصدير. اما هل هو كاف وحده الحافزة هو ليس كافياً فهو جزء من مجموعة آليات تساهم في هذا وذلك.

ولذلك تصور ان المنتج المصري قادر واكبر دليل على ذلك صناعة الملابس الجاهزة. ونحن الآن متفهمون على السوق المحلي من صناعة الملابس الجاهزة والجميع يناشد بأنه عندما يفتح السوق العالي سيستهلك هذه الصناعة وسيحذف لفرق من المنتج الاجنبي! رغم ان صناعة الملابس الجاهزة هي السلعة الاولى في صناعة التصدير بعد البترول. ولكنني اؤكد انه بالنسبة للملابس الجاهزة فإنه لن يحدث ذلك بالعكس لأن صلاتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتتمس لأن القدرة التنافسية موجودة إلى جانب الميزة النسبية وهي تربها من اسواق اوروبا.

● د. محمود سليمان: انتي اوافق د. ثروت بدوي في الرأي خاصة فيما يتعلق بالتنافسية بين المصانع والاقزام لأن الهدف الاول من اتفاقية الجات هو تحرير التجارة. ولكننا نود ان نعرف من الذي طالب بتحرير تجارة السلع؟ ومن المؤكد انه ليس الدول النامية ولكنها الدول الصناعية الكبرى التي تريد ان تفتح اسواقها داخل الدول النامية فليكتسب اتفاقية الجات ومع ظهور التكتلات الاقتصادية في العالم فهل نحن

قادرون على منافسة هذه التكتلات؟
فاين نحن من تكتل الاتحاد الاوربي والتكتل الامريكى والصينى واليابانى وابن نحن من هذا الحكم الرهيب اهل مصر
بامكانياتها المحدودة ومرحلة الانعاش التي نعيشها في مرحلة اصلاح الاقتصادى هل نستطيع ان ننال هذه التكتلات المختلفة.
هل لدينا القدرة على منافسة هذه التكتلات داخلياً او خارجياً؟

الشركات العملاقة

هل تستطيع منافسة الشركات العملاقة التي ستقدم اسواقنا الداخلية وعندها الاستعداد ان تفسر في البداية وقد حدث ذلك بالفعل وادى هذا إلى الخلل بعض الشركات في مصر؟

والحق الجميع على ان الجات بها اساليبها والاجابيات ولكن بالنسبة للصناعة المصرية فإن سلباتها اكبر من ايجابياتها. رغم انها ستساعد في تطوير المنتج المصري.

ولكن هل نستطيع ان نطور وينكر حتى نلق على قدم المساواة في المنافسة مع الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية وهي 10 سنوات ؟ هذا هو السؤال الذي يجب ان نجيب عنه

فالطريق ان نطوّل النفس حتى نستطيع ان نصد ارفع التقنية المحلية إلى التقنية العالمية وهذا هو دور القطاع الخاص ودور الدولة يتمثل في دعم الصناعة. واختلف مع د. ابراهيم فوزى في أن صناعة العمالة في مصر يد 60 دولاراً وبالعكس فإن التصنيع العمالة المصرية اقل بكثير من العمالة في الخارج فالمعامل في الخارج يعمل 8 ساعات كاملة ولكن العامل المصري يعمل في اليوم ساعة واحدة وهذه الاحصائية موجودة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

ولست متفائلة...



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١١

العالم اليوم تفتح ملف اجات في أضخم ندواتها 7 3

كيف تنضم مصر لقائمة

النمور الاقتصادية؟

د. ابراهيم بدران:

نقطة الضعف

في تدهور

التنمية

البشرية

د. ابراهيم فوزي:

القطاع الخاص سيقود مصر

الى مرحلة النهضة الاقتصادية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

النشر والخبر : الصحافة والاعلام

عصر الجات و العالم اليوم

منذ عامين ونصف العام انتعش العالم نحو منعش جديد في التجارة العالمية ، هذا المنعش أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة متفرد العالم في القرن القادم وتطرح حلولاً للنشأكل التي نعيش منها قديم الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين وبراود البشرية الأمل في أن تقطع هذه العادة الجديدة حلولا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم تتخلى عن مصادر المواد الخام.

المنافسة والتجديد فانصولات الجدية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إبعاد نظام

دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين وناقشة وتعليق الدهاليز التي تنطوي عليها

اتفاقيات الجات بغروها المختلفة بالاقعة 28 في عا حتى الآن ولكي يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمتابعة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروجواي» حتى المواقفة على

الإضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات

الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت

هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» توكية من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تواصل نشر وقائعها

اليوم والأيام التالية.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

أملنا الوحيد .. للحاق بالفوج الثالث من الثورة التكنولوجية

نفتقر الى استراتيجية واضحة للدولة ورجال الأعمال

أنجح تجمع لمصر هو السوق العربية .. لكن اذا تم !!

الوارد البشرية وما أصابها من
تدهور في السنوات السابقة مشكلة
خطيرة وأو أرونا أن نعترف من
المشور عن هذا التدهور لاجابية
اننا كنا مسرفون عليها وليست
الدولة فقط وليس عامل التنمية
البشرية فقط هو السبب لأن
التكنولوجيا تمثل 80٪ من المبيعات
الاقتصادية أما إلى 20٪ فهي عبارة
عن رأس المال والعلماء والمواد التي
الصناعة بدون تكنولوجيا من
المستحيل أن تنقل في منافسة مع
الدول الأخرى.

أما التدهور الأساسي الذي
يجب أن نعرفه صانعو المنتج الذي
تسلكه مصر لتحقيق التنمية
التكنولوجية !!

هناك نمط كلاسيكي اتبعه
أوروبا الغربية وأمريكا وأطلقوا
عليه «الفوج الأول»، وكان يعتمد
على معاملته علمية وصناعته ثم
يخرج تكنولوجيا يقدم عليها الإنتاج
ثم يستمرها العالم الخارجي. وهذه
الثورة استغرقت حوالي 300 عام

لما اليابان قامت اعتمدت على التعليم
الصديق للتطور واستوردت
التكنولوجيا لتقدم على تنميتها
وتطويرها ثم توفرت وتنسج
الخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال
أقامت تكنولوجيا جديدة تضمنت
الذكاء جديدة يابانية واستقلت
الاكتفاء التكنولوجي عام 1980
والتي للعلماء ان اليابان أصبحت
منافسا على قدم المساواة مع
الولايات المتحدة.

وللاسف فاننا لم نلحق بالفوج
الأول أو الثاني رغم أن كورنيا
الجنوبية وتايوان قامت بنفس العمل
الذي قامت به اليابان... فابن نحن
واليد أن نعترف ان هناك فجوة
في المعرفة بيننا وبين الفوج الثاني

بما يصور هناك مستقل اذا وجدنا
مستثمرا اجنبيا يقوم بشراء شركة
مثلا بـ 20 مليون دولار وقد تكون
تكلفتها الحقيقية بليون لحد.

الآن سيبقى الاستثمار الاجنبي
جزءا من النسيج القومي للصناعة
المصرية ويتركز المصالحات الذين
استطاعوا أن يرسخوا مكانا لهم في
السنوات القليلة الماضية.

الآن قضية انتشيط رؤوس
الاموال والمهارة البشرية لنظر من
قضية انتقال السلع
والنقل الأخيرة التي يجب ان
نركز اعتمادنا حولها هي كيفية
انتقال المواطن المصري من التدهور
التعليمي لأن نسبة الامية في مصر
25٪ في حين انها في كوريا على
سبيل المثال 1.4٪.

الآن البنية التحتية أو للنقل
لا يساعد ابدا على النمو الا اذا
سارعنا باتخاذ المواطن المصري من
التدهور التعليمي.

التنمية التكنولوجية

د. على حبيب : اعتقد ان
التفاهات الرهيبة الموجود على
مستوى العالم اليوم ليس سببه
الجات فقط ولكن لوجود التكتلات
الاقتصادية العملاقة الى جانب
الثورة التكنولوجية الثالثة ثورة
الاتصالات والطبقات وثورة
الكمبيوتر والثورة النووية وثورة
الهندسة الوراثية وايضا الثورة
البيوسرماية التي تتزايد باكيات
للسوق.

والحقيقة ان القدرة التنافسية
للمصرية تعتمد اساسا على
السياسات الاقتصادية ثم لارتباط
هذه السياسات بعوامل رئيسية
أربعة هي التكنولوجيا والموارد
البشرية والطبقات والانداز.
لذكر الدكتور ابراهيم بدران أن

فتحت «العالم اليوم» ملك الجهات
الشابك في لغفم نواتها طرحت
جميع الاسئلة والاستفسارات
الحيطة بها وطرحت للمخاوف التي
تؤكد لنا عاجزين عن اللحاق بركب
الدول النامية ومن ثم فإن الجهات
ستلجس على العديد من الصناعات
الحديثة وطرحت ايضا وجهة النظر
القائلة ان الجهات أصبحت مثل
القضاء والقدر ويجب ان نكيف
اوضاعنا ونستسلم لهذا المصير
وكان السؤال الذي يشغل اذهاننا
جميعا متى وكيف تنضم مصر الى
قائمة النمو الاقتصادية؟

شارك في النقاش في هذه
القضية الدكتور ابراهيم بدران
وزير الصحة السابق والدكتور على
حبيب رئيس نقيب المعلمين وجمال
الزوييا رجل الأعمال المعروف
والدكتور يسرى مصطفى وزير
الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر
امريكا الدولي والسيد احمد داود
رجل الأعمال والدكتور ابراهيم
فوزي رئيس هيئة الاستثمار
والدكتور محمود سليمان رجل
الأعمال.

بدأ الحديث الدكتور ابراهيم
بدران قائلا : ان نقطة الضعف التي
توق انضمام مصر للقائمة النامية
الاقتصادية تتمثل في التنمية
البشرية لأنه لو كانت هناك منظمة
مترابطة للحاق بالمصر لكان لابد
ان تبدأ من المدرسة وكيفية تدريب
وتأهيل المعلم وإذا لم يحدث ذلك
ستظل على وضعها الحالي حتى
عام 2005.

غزو المستثمرين الاجانب

والأخطر من هذا وذلك اننا
ستفاد بالطبيب والمهندس الاجنبي
في بلادنا وبالتالي سنستنزف البعالة
ونصبح كارثة .. ان القضية اضل



العالم اليوم : أين مصر من هذه التجمعات وماعز الموقف من الأزمات الجانبية التي ستقزمها الجأت.

د. يسرى مصطفى : بدنا بالفعل الأعداد لهذه المواجهة وكانت الخطوة الكبيرة في هذا الاتجاه هي الإصلاح الاقتصادي الذي سيكون من أربعة جوانب أولها إعادة التوازن لعلم الاقتصاد القومي ، بهدف أساسي هو السيطرة على التضخم، وقد لجأنا في تحقيق هذا الجانب وهو جانب الطلب والطرب الاستقرار في السياسات المالية والتفدية للناسبة لاستمرار هذا التوازن. أما الجانب الثاني ويتعلق بالخصر أي بالاتفاق والاستثمار فأننا خلال الفترة السابقة لم نحلل النجاح للتوقع ويتم التركيز في المرحلة الحالية على هذا الجانب. ويتعلق بهذا الجانب الثاني تطوير سوق المال بقطاعيه وقد لسا بالفعل ان هناك أصلا على سوق رأس المال.

أما بالنسبة للبنوك فقد تم تعديل قانون البنوك والائتمان بهدف زيادة فسرة البنك المركزي على الاشراف والرقابة علي البنوك وأيضا بهدف تقوية المركز المالي لهذه البنوك.

والجانب الثالث من الإصلاح الاقتصادي يتعلق بالسياسات العامة مثل سياسة التمويل والتنمية البشرية وهي جزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي ولكن ينبغي علينا أن نصلحها بقطاع إلى وقت طويل حيث لا نرى مسارها في الأجل الطويل والمهمة الآن قد بدنا.

الجانب الأخير من سياسة الإصلاح الاقتصادي وخاصة على الطبقات المتوسطة والفقيرة. ويتضمن الإصلاح الاقتصادي إعادة النظر في الاستثمارات والسياسات المتعلقة بهذه الجوانب الأربعة وأهمها سياسة التجارة

وكراتين زينة وأكثر من نصف البضاعة ترد فلها معلومات خاطئة ومعدلة.

أسلوب الإدارة

د. يسرى مصطفى : د. على حبيش ركز على ضرورة تطوير القدرة التكنولوجية للصبح قانونين على المنافسة واعتقد ان اقتصاديا ثبت ان استخدام التكنولوجيا المتطورة ضرورة للأصراع بمعدل التقدم لاي دولة في العالم. السيد أحمد نادر : لو نظرنا لانفسنا في الخمسينات والستينات فنجد ان كل ما كان ينتج يستهلك وبعد الانفتاح الاقتصادي واستيراد التكنولوجيا المنبذة بدأت الصناعة المصرية تلقى على قدميها وتستطيع المنافسة وهناك كثير من الصناعات تتم على مثل السبراميك ومصنعة الملابس الجاهزة. واعتقد ان المنافسة في المنصر الأساسي الذي يؤدي لجسنة الصناعة إلى جانب الأمارة وللأسف

فأننا نلتزم أسلوب الإدارة الجيد.

التجمعات الاقتصادية

د. يسرى مصطفى : يجب ان ننبيه إلى ان الجأت ستقيد في ظل التجمعات الاقتصادية خاصة بين الدول المتقدمة التي توحشت في السنوات الأخيرة على سبيل المثال هناك تجمع للتصايد في اللفف الغربي من الكرة الأرضية يضم 43 دولة وهناك منتدى للصناعيون الاقتصادي والتنمية لدول آسيا أوزاكا الذي يضم 18 دولة تصيف على 250 من حركة التجارة العالمية اجتمعت في واليسليك عام 1994 وانتقلت على إزالة جميع القيود على تحركات السلع وذووس الاموال بين هذه الدول بحلول عام 2020... الخ

كل ذلك يعني ان هذه التجمعات تزيل الحواجز وتفتح الابواب بين بعضهم البعض فون بكية دول العالم التي لم تنضم لهذه التجمعات.

والجأت وهي تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ستفيد الدول غير المنضمة إلى هذه التجمعات

ولكن ننحني هذه القوة لابد ان تكون هناك سياسة وخطة فعل من الممكن ان تقود مصر فوجا ثالثا؟ وماذا تستطيع مصر ان تفعل للدخول بالاتفاق التكنولوجي ؟ وهل البحث العلمي الذي تجريه مصر لجود الاستيعاب فقط؟

للتنمية التكنولوجية ليست مسئولية المراكز التابعة لوزارة البحث العلمي فقط ولكنها مسئولية التعليم ثم البحث العلمي ثم التطبيق فهي ثلاثة مكونات رئيسية ولاستطيع ان نستغنى عن احدا. لأن توجد لدينا تكنولوجيا قوية مهما استوردناها من الخارج بدون ان يكون لدينا بحث علمي ومصنعة قوية وأنا أجدت هذه القوتيلة هي التي مستخدمة القدرة التنافسية للعالم الخارجي.

وأرد ان أثير نقطة مهمة لدينا حوالي 70 ألف فرد يطولون بالبحث العلمي منهم 770 حاصلون على الدكتوراه ولكن معظمهم يدرسون بالجامعات لقد ارد ان لا نضع الهمامات في التطوير التكنولوجي. ولذلك المطالب رئيس الدولة ان يبين هذه القضية لأنها لا تقل أهمية من رئاسته لمجلس إدارة اللجنة العليا للتصدير والاستيراد.

صناعة التهيئة

أيضا هناك نقطة مهمة وهي صناعة الملابس الجاهزة ولدينا اخصائية تقول ان 70٪ من التصدير غير ونسج ولكن هناك مشكلة كبيرة في التهيئة والتطوير مما يفرض كثير من الشركات الكبيرة التي تصدر للخارج إلى بيع جزء من انتاجها في السوق المحلي بأقل من التكلفة لأن الرسالة للضرورة إلى ألمانيا وإيطاليا مثلا تزد الشركة مرة أخرى.

وقالاه محمدا خليل الزوربا : هذه معلومات خاطئة لأن 70٪ من صادرات مصر غزلا ونسجيا هي أقل من 50٪ وذلك لأن صناعة التهيئة لم تتقدم بشكل مناسب نتيجة للأعباء الإدارية التي فرضت على شركات قطاع الأعمال العام في

صناعة الغزل والنسيج اما لـ 50٪ الأخرى وهي ملابس جاهزة سواء كانت القشة مشروبة أو تريكو تصدر أغلبها لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. أما ما يقال على أننا نشحن في



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ : ١١ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والعلميات

الخارجية إلى ضوء التغيرات المالية والاقتصادية إلى جانب سياسة التصنيع لتتحقق الكفاءة التنافسية فضلاً عن ضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والاعتماد الكبير بالبحث العلمي...

الشركات متعددة الجنسيات

د. إبراهيم فوزي : جزء أساسي من نتائج الجات هو ما يسمى بالعولمة في الحياة. اعتقد أن الوقت الذي كانت الدول تترك فيه سياسة انفرادية قد انتهى فلا بد أن نلجأ في المستقبل ونترك للناس بكل سلايت.

وخلال 30 عاماً في اعتقادي ستختفي الحدود بين الدول وستتشارك مع بعضها البعض وذلك ما نلجأ من وجود شركة متعددة الجنسيات تعمل داخل مصر.

وأي اعتقادي أن رجال الأعمال سيوفون مصر في مرحلة الجات وما بعدها وبالتالي فإن الدولة مهية لمساعدة القطاع الخاص والاستجابة لطلباته.

غير أنني اختلف مع الدكتور على حبيش في أن رئيس الدولة لشخصية للتكنولوجيا أهم من رئاسته المجلس الأعلى للتصنيع لأن ذلك دور المصنوع كما أنه لا يجب أن يقتصر دور اساتذة الجامعات على التدريس ولكن يجب أن يقوموا بدورهم في تطوير الصناعة.

النموذج الهندي

د. على حبيش : لكن الذي قاد الثورة للتكنولوجيا في اليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال هو رئيس الدولة فمختصاً تولت انديرا غاندي رئاسة الهند وجنت أن بلادها مختلفة صناعياً وتكنولوجياياً بما يعادل 75 عاماً فطلبت من الولايات المتحدة نشر صناعة السوبر كمبيوتر.

راسخت والهند طلب انديرا غاندي فاجتصت مع علماء بلادها الذين طلبوا 70 ملايين دولار لتصنيع السوبر كمبيوتر في حين أن استوراده سيكلف 100 مليون دولار وبالفل تم تصنيعه ونطقت السوق للمصلى إلى جانب التصنيع للخارج.

جلال الزوربا : اعتقد أن النموذج الهندي ليس النموذج الذي يجب أن نحذو به بل أن نرصدنا أكبر بكثير ونطو البنية التي بدأت

منها على ما بدأت كوريا وتايلاند وسنغافورة.

ولكن المشكلة أننا لننقد الاستراتيجية الواضحة للجميع حتى تكون هناك سياسة واحدة يسير عليها الجميع.

العالم اليوم هل يوجد مانع من عمل كتال عربي مثلاً في صورة سوق عربية مشتركة للوقوف أمام التجمعات الاقليمية الأخرى؟

د. يسري مصطفى : إن إقامة السوق العربية المشتركة أصبح أمراً حتمياً خاصة أن التنافس على المستوى العالمي في الوقت الحاضر أصبح يتم بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية وينعكس ذلك سلباً على الدول العربية حيث يتعامل ويتنافس كل منها منفرداً مع هذه التجمعات. وأن الوضع في

العالم العربي في الوقت الحاضر أفضل من أي وقت مضى لإقامة سوق عربية مشتركة. ومن أجل القضاء المرجو لابد من إجراء الدراسات الخاصة بذلك بكل الجهود والمؤسسية وعدم التسرع مع الأخذ في الاعتبار وجوب تطبيق للنقطة لكل من الدول العربية. وأن تتوافر جميع عوامل الإنتاج في البلدان العربية مجتمعة وليس أي من هذه الدول على انفراد والمخرج بين عوامل الإنتاج هذه يؤيد إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وما يتولد عنه من دخل وبالتالي زيادة دخل الفرد ومستوى معيشته في الوطن العربي. ولا شك أن إقامة السوق العربية المشتركة يمثل أحد العوامل الرئيسية لمواجهة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

غدا غداً مصر في خطر



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

تركيز على اتفاقية «الغات» وآثارها على الزراعة العربية

مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم أعماله اليوم

سيد احمد سيد بن السودان عن الر
المنتجات الدولية والتكتلات الاقتصادية
في انتاج المحاصيل الاستراتيجية وكز
عبد الوهاب المصري من سوريا علي
اتفاقية الغات وآثارها على الزراعة
العربية. وترأس الجلسة العلمية
محمد خليفة بن الكويت وقدم للمأخلة
الأولى فيها عن دور منظمات العمل
العربي في تشجيع قيام مشروعات
زراعية مشتركة. وتحدث عبد الرحمن
الشاغني عن اتفاقية الغات وتأثيرها
على تجارة المحاصيل في تونس.

أوروبا. ولقد ان العدو الاسرائيلي
يركز في حربه معنا على تدمير
اقتصادنا بالوسائل كافة وبمسي
استغلال مياهانا وطرقاتنا وإلآلاف
لروائنا الزراعية عن طريق القصف
البارق والاحتلال للدمر. وتحدث في
الجلسة السادسة الدكتور نبيه حاتم
من لبنان والدكتور محمد عبد الرحمن
محسن من العراق عن التكتلات
الاقتصادية الدولية وآثارها على انتاج
وتجارة السلع الزراعية الرئيسية في
الوطن العربي. وتحدث الدكتور فتي

يختتم المؤتمر الفني الدوري الثاني
عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين
العرب أعماله اليوم في جلسة ختامية
يعتقد في قاعة المحاضرات التابعة
لقرية التجارة والصناعة والزراعة في
صيدا والجنوب. وكان للمؤتمر قد عقد
امس جلستين عمل في مقر تلبية
المهندسين في مارابلس وكز الخطباء
فيهما على تأييد اتفاقية الغات في
الانتاج الزراعي والتجارة الزراعية في
الدول العربية. وترأس الجلسة
السادسة الدكتور سلمان سيد احمد
من السودان الذي أشاد بجهد
الليبيين وسحق الجيش والمقاومة
للغزو الاسرائيلي في الصحوة في
الجنوب سيقا كلمة لتقيد ممثلين
الشمال الدكتور عطا جبر الذي أكد
من عهد المؤتمر في بيروت يؤكد ان
الليبيين نبذوا الحرب الى غير وجه
معتبر ان المشاكل الزراعية في بلداهم
عناوين للمشاكل في لبنان وهي تتطلب
دراسة معمقة ودقة وشمولية في
التخطيط. والمشكلة الزراعية في لبنان
جزء من المشاكل في الوطن العربي
ككل. وطالب بان يشمل للتضامن
العربي كل الوجود الاقتصادية وصولا
الى اتفاقية موحدة على نمط الشراكة



المصدر : الجمعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩ / ١٤

وفد أردني في واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية

□ عمان - من صلاح حزين

في مساعيه للانضمام الى منظمة التجارة الدولية، ولكل قبيل بدء الجولة الثالثة من هذه المفاوضات في جنيف قريباً، ويعد كسب التأييد الأميركي حيوياً في هذا المجال لأن الولايات المتحدة تعد أحد الأطراف الرئيسية التي تفاوض الأردن للانضمام الى المنظمة، وذلك الى جانب بلدان الاتحاد الأوروبي والهند وكندا وتشيكوسلوفاكيا وإسرائيل. وستتركز محادثات الوفد الأردني أيضاً على اكتساب الخبرات الفنية والتدريبية التي تساعد فريق العمل في مفاوضاته مع مسؤولي المنظمة في الجولة المقبلة. وستعقد الجولة الثالثة من المفاوضات بين الأردن والمنظمة الدولية مطلع السنة المقبلة.

■ غابر عمان الى واشنطن وفد أردني يضم أعضاء من فريق العمل الذي يتفاوض لانضمام المملكة الى منظمة التجارة الدولية، وذلك لضمان تأييد الولايات المتحدة لانضمام الأردن الى المنظمة. ويضم الوفد الذي يرأسه الدكتور محمد الصلابة الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة ممثلين عن القطاعين العام والخاص ومسؤولين في الوزارات الاقتصادية. وقالت مصادر الحسابية الأردنية إن الوفد سيجري محادثات مع مسؤولين أميركيين في وزارات المال والزراعة والتجارة الخارجية والمنظمة الأميركية الدولية للخطوط. وذلك لكسب تأييد الولايات المتحدة الى جانب الأردن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الحيات و « العالم اليوم »

منذ عاين ونصف العام انعطفت العالم نغمة منحنى جديد في التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الحيات» وهو العصر الذي يعمل بصناعات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين وبرأود البنية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جبراً ، النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام .

ومع ذلك فسيان أغلب دول العالم حتمت التي انضمت إلى الحيات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حقيقته في المناقشة والتعاطيل والتحولات الجارية التي تضمنتها «الحيات» ، خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام

دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل .

لذلك دعنا ، العالم اليوم ، نغيبه من الفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدعايات التي تنطوي عليها

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بتأليف كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أورو جواي» ، حتى المواقفة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات

الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للحيات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من التلوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية . وهو يرأس حالياً بنك مصر أميركا الدولي .

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين .

عصر الحيات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرقت عليه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقالمها اليوم



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٩٧/٩/ ١٢

العالم اليوم تفتح ملف الجات في أضخم ندواتها [7.4]

غذاء مصر في خطر

د. يسرى مصطفى : زيادة في أسعار المنتجات الزراعية المستوردة بعد الجات

السيد داود : فاتورة وارداتنا الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف

د. ابراهيم فوزى : إلغاء دعم المنتجات الزراعية يفيد مصر ولن يضرها

د. على حبيش : القطاع الخاص ليست لديه القدرة على تطوير الزراعة

يحيى المصرى : إيجاد بدائل للقمح سيحل المشكلة

محمد مأمون : الدول المتقدمة تلغى 20% من دعم المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات



التحرير:

السيد داود : هناك فجوة غذائية في العالم كله والنسبة للقمح وذلك لآيد أن نمسك للنظر في سياسة الزراعة في مصر ولآيد أن نتطرق للقوة الغذائية. والقدح أن نركز على زراعة القمح ونقسم الدولة بإلزام كل محافظة بزراعة عدد معين من الأفدنة والقمح وإننا لم ن فكر في حل سريع لتلك الفجوة لأن سعر رغيف الخبز سيرتفع إلى جانب ارتفاع سعر الذرة والكل الجاف لأن مع تصدير التجارة الصافية سيخلي الدعم على كل هذه المنتجات وبالتالي سنجد أنفسنا في خطورة كبيرة لا نعلم منها.

حسبي المصري : لآيد أن تكون هناك بديل للقمح وإننا وجدت هذه البديل اعتقد أنه لن يكون هناك أي مشكلة.

السيد داود : لآيدل عن القمح وكانت هناك للترشحات لبائل مثل الكيناكس والذرة .. إلخ. ولكنها فحلت. أيضاً بالنسبة للسكّر فإنني أطلب أن يتجه الاستثمار إلى صناعة السكر من البنجر. لأن صناعة السكر من القصب تحتاج إلى مياه وليرة هذا في حين أننا نحتاج المياه في إقامة مشروعات أخرى.

ولذلك فإن الجات تقرض علينا تحديثات جديدة بالنسبة للقطاع الزراعة وإننا لم تكن هناك سياسات لتضيق اللجوء بقدر استطاع فإن استاتورة الواردات الغذائية ستتمتع بشكل مخيف.

تمويضات للدول النامية

محمد مامون : لآيد أن نطرح سؤالاً مهماً هل بالفعل الجات هي السبب في ارتفاع أسعار لؤلؤد الغذائية؟

من المعروف أنه كانت هناك حرب بين الدول المتقدمة في تقديم الدعم للمنتجات الزراعية ولكن هذه الدول قررت أن تتوقف عن الدعم وبالتالي سيكون هناك ارتفاع للأسعار.

داود أن أقترح إلى نقطة مهمة

وهي أن الدول الكبرى الزراعية لن تفي الدعم بسببة 100٪ حيث تنص الاتفاقية على أن 36٪ من دعم التصدير ستبقى على 6 سنوات.

أصبح واضحاً من سلسلة الندوات السابقة التي نشرتها العمال اليوم في إطار ملف الجات أن العديد من الصناعات ستأثر تأثراً بالغاً مع تطبيق الاتفاقية في حين أن صناعات أخرى ستستفيد من المزايا التي تنبئها الجات وبصفة خاصة للدول النامية.

غير أننا ننال اليوم قضية بالغة الأهمية وهي مستقبل واردات مصر الغذائية حيث إن مصر تستورد الكثير من السلع الزراعية الغذائية .. وهذه الواردات تتمتع بدعم من الدول المصدرة في إطار حرب المنتجات الزراعية بين الدول المتقدمة.

وطبقاً للجات سيتهي الدعم ما يعني عملياً ارتفاع أسعار هذه الواردات بصورة مخيفه وبالتالي يصبح غذاء مصر في خطر .. كيف نواجه هذه المشكلة كان محور ندوة اليوم.

شارك في الحديث في هذه الندوة المهندس السيد أحمد داود رجل أعمال، والدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي، وبعيبي المصري المستشار بوزارة الاقتصاد ومحمد مامون الوزير لغرفه التجاري والدكتور إبراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار والدكتور على حبش نقيب المعلمين.

كان السؤال الأول وللصوري من المصم اليوم حول تأثير اتفاقية الجات على القطاع الزراعي وعلى واردات مصر من السلع الغذائية.

السيد داود : هناك فجوة غذائية كبيرة في مصر تتعلق بصفة رئيسية في منتجات الدقيق والسكر والزيت واللبن والأرز حيث تستورد مصر حوالي 5 ملايين طن قمح وبنسبة 600 ألف طن سكر وذلك على سبيل المثال وإننا لم نضع في اعتبارنا كيفية مواجهة هذه الفجوة الزراعية سنأثر تأثراً سلبياً بعد الجات.

د. يسري مصطفى : قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» بدراسة أتمكأت الجات على مجموعة من الدول وأكدت أنه سيمتد ارتفاع ملحوظ في أسعار للمنتجات الزراعية يزداد تبعاً لمحدويات

وقيد طلبنا أن نضمننا الدول الزراعية الكبرى تمويضاً ويمكن الدرد أن تدعم لن يخلي كالمسح وسيكون ذلك على مدار 6 سنوات بواقع حوالي 6٪ كل عام.

وقد كانت السياسات الزراعية في كل الدول الكبرى سياسات خاطئة وكانت العملية عالية جداً وكسبان الدعم في دول أوروبا بحوالي 250 مليار دولار سنوياً ونتيجة ذلك فإن بعض الدول مثل أمريكا والتي تتمتع بمعداً للمنتجات الزراعية وجدت لنفها عملاً على الميزانية ولذلك قررت الحد من إلغاء الدعم.

ودعم ذلك فمن حقنا كمولة نامة منح الدعم للإنتاج والتصدير ولكن للأسف ليس لدينا ما ندعمه للدعم.

أصعب المفاوضات

د. يسري مصطفى : التفاوض الضامس لقطاع الزراعة كان الأصعب في اتفاقية الجات لأن أحد الأطراف وهو الاتحاد الأوروبي كانت سياسته الزراعية تقوم على الدعم في حين أن الطرف الثاني وهو الولايات المتحدة الأمريكية كان يقدم الدعم الذي تقدمه دول أخرى وبالتالي تستطيع منتجاتها الزراعية أن تنافس في السوق العالمي.

والطرف الثالث وهي مجموعة دول الكيرنز وهي عبارة عن 14 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية وكانت تتأثر سلباً بالدعم الذي ستتمتع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما الطرف الرابع وهي الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها مصر والمغرب.

وتم الاتفاق على أن الدول المستوردة الصافية للذءاء مع تحرير التجارة العالمية وإلغاء الدعم لآيد أن تتعوض خلال الفترة

الانتقالية التي لاتقل من 10 سنوات عن التكلفة الزائدة نتيجة ارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء الدعم. وهذا التعويض مقسم في موعرات غذائية ومنح قروض ميسرة ويستفيد منه وكيفية تنفيذ ذلك في التطبيق العملي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

تتميز به عن دول العالم ثم ننظر بعد ذلك في سد اللجوء الغذائية. د. ابراهيم فوزي : ليس هناك ما يمنع أن توجه سياستنا إلى الاتجاه.

محمد ماسون : في رأي أن «البحر هو الذي شجعنا إلى أي الاتجاه نتجه.

د. يسرى مصطفى : اتفاقية الجات في مجال الدعم تنص على أن الدول التي يقل فيها دخل الفرد سنوياً عن 1000 دولار مسجوع لها بفتح الدعم ولاتتخذ الدول المستوردة منها أي إجراءات وقائية ضدها.

القطاع الخاص عاجز

العالم اليوم : هل يمكن إقامة شركات خاصة تقوم بتطوير الزراعة عن طريق الأبحاث والدراسات حتى تستطع أن تواجه حركة السوق؟ د. علي عبيش : لا اعتقد أن هناك قطاعاً خاصاً يستطيع تقديم المساهمة المالية في عمل أبحاث ودراسات تؤدي إلى عمل منتجات حديثة.

لأن غالبية الابتكارات والاخراعات وخاصة في العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية تكلفتها عالية جداً وبالتالي فهي مخاطرة بحوالي 20% من القطاع الخاص يقوم بهذه المخاطرة؟ هذا إلى جانب وجود المراقبة من الدولة فمن الجائز أن يتحالف القطاع الخاص مع دولة ما على ابتكارات لسلالات تقضي على ما هو لدينا أو تنقل أمراضاً معينة. والذئب نفس مقتصر على الجهاز الحكومي فقط. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون لا يمنع القطاع الخاص من عمل الابتكارات والأبحاث.

د. ابراهيم فوزي : أنا من أنصار أن تظل بحوث القطاع الزراعي تابياً للجهاز الحكومي لأنه حتى لو كان هناك عمل قطاع خاص أتفق تكاليف باهظة على منتج ما ثم سلمه للدولة لتلك من صلاحيته وعندها تبدأ الدولة

اتفاقية الجات ستكون هناك فرصة وخاصة بالنسبة لمصر لأن تحتل عرش أي محصول زراعي على مستوى العالم.

د. يسرى مصطفى : هناك دراسة خاصة قامت بها الفاو عام 1988 لتأثير الجات على إيرادات مصر من السلع الزراعية ولاتت إلى أن الزيادة ستكون من 400 مليون دولار إلى 800 مليون دولار وفقاً لراحل تحرير التجارة العالمية.

د. ابراهيم فوزي : ولكن هذه الدراسات تقترح إلغاء الدعم مع إلغاء الحاصل على ما هو عليه في بلانكو ولاتتعرض بلانكو مستخدم بالتطوير والتقدم ولكن هذا لا يمنع من إصدار دراسة حديثة للمحاصيل بصورة تتواءم مع الواقع الجديد.

د. يسرى مصطفى : أود أن أشير إلى أن إلغاء الدعم سيؤثر في القدرة التنافسية لمنتجاتنا في السوق العالمي وسيضعف القدرة على رفع معدلات صادراتنا من منتجاتنا الزراعية.

د. علي عبيش : القطاع الزراعي في مصر من أقوى القطاعات التي لها استراتيجية وسياسة محددة وهناك مركز البحوث الزراعية لديه القدرة الفائقة على البحث والتطوير.

وهناك مركز للهندسة الوراثية وهو من أكبر المراكز التابعة للقطاع الزراعي.

ورغم الشكوك من استثمار استخدام الطرق التقليدية في الزراعة إلا أن هناك طرفاً حديثة وأساليب متطورة بدأ القطاع الزراعي يبلغيها .. وبالتالي فإن اللجوء للموجود الآن بدأت تقل. ومن مميزات هذا القطاع أن البحث العلمي التابع له متصل اتصالاً مباشراً بالعلمية الانتاجية.

سد اللجوء الغذائية

العالم اليوم : هل يجب أن توجه سياستنا إلى سد اللجوء الغذائية ثم نتجه إلى إنتاج سلع نتمتع فيها بمميزات نسبية؟ السيد ناود : اعتقد أنه من الأفضل أن نصدد زراعة منتج

إلغاء الدعم يفيدنا

د. ابراهيم فوزي : في اعتقادي أن إلغاء الدعم سيكون عنصراً إيجابياً بالنسبة للدول الملتزمة لدعم لائق على سبيل المثال خرجنا من السوق العالمي للقطن بسبب الدعم الذي تلعبه أمريكا لزراعي القطن حتى أصبح سعر القطن المصري ثلاثة أضعاف القطن الأمريكي فإن إلغاء الدعم سيضعنا الفرصة لتبرهن للعالم أننا متميزون في زراعة القطن.

أما بالنسبة للقمح فإن الكثير ليس سعر القمح وإنما سعر البرسيم الذي يرتفع وبشدة لاستخدامه كعلف للحيوانات التي يربط أسعارها لصومها بصورة رهيبة وبالتالي أصبح المزارعون يتجهون إلى زراعة البرسيم بدلاً من القمح لما يحققه من هامش ربح ضخم.

ولذلك أعتقد بأن نقوم بزراعة منتجات أخرى نحقق ربحية عالية وبالتالي نستطيع استيراد القمح من أي مكان في العالم.

أساليب تقليدية

العالم اليوم هل لدينا ميزة نسبية في الزراعة؟

د. ابراهيم فوزي : نعم لدينا ميزة نسبية ولكننا مازلنا نتعامل مع الزراعة بالتقاليد الموروثة.

إننا لابد من توجيه الدراسات إلى القطاع الزراعي وتصوير السياسات للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

العالم اليوم هل تعتقد في ظل شروط اتفاقية الجات أن مصر تستطيع استعادة عرشها المفقود في القطن؟

د. ابراهيم فوزي : لن نقول القطن بالتجديد ولكن في ظل



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : **١٩٩٧/٩/١٣**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انخفاض هذا المنتج للتجارب العملية
العديدة ومن المحتمل أن تطول مدة
هذه التجارب وبالتالي من الجائز
أن تنتهي صلاحية هذا المنتج في
هذه الفترة الطويلة.

واعتقد أنه من الأفضل أن
تتحمل الدولة مسؤولية التجربة
وصلاحيتها والحفاظ على الثبات
من الأمراض .. إلخ

ورغم ذلك فإن الباب مفتوح
أمام القطاع الخاص ولكن هناك
محاذير كبيرة.

محمد سامون : هذا النظام قائم
في كينيا حيث يقوم القطاع
الخاص بالبحث العلمي وفي النهاية
بعد الاتفاق عليه يعود عليه طبع
رئيسه ولكن الدولة تقوم بالتجارب
عليه حتى تتأكد من صلاحيته.

العالم اليوم : كيف يمكن
إعادة هيكلة أجهزة البحث
العلمي في مصر وخاصة
المرتبطة بالزراعة وكيف نعد
لهيكل مناسب للقطاع الخاص
لدخول مجال البحث العلمي؟

د. إبراهيم فوزي : في تصوري
أن مسؤولية الدولة توفير البحوث
العلمية للزراعة وإنه بعد إلغاء
الدمج الذي تقدمه الدول المتقدمة
للزراعة فإنني أعتقد أننا نستطيع
أن نتألف في السوق العالمية
بشرط أن نقوم بتفعيل سياستنا
في القطاع الزراعي.

السيد داود : لا بد أن نشير إلى
نقطة مهمة وهي أن التطوير
والمراكز العلمية في مصر تعمل
ولكن ليس بالصورة الجيدة وهناك
شركات خاصة تعمل في هذا
المجال وعلى نطاق ضيق
ومتخصصة في زراعة الأنسجة
نقطة.

د. ميسرة مصطفى : الجات
أوجت موفيقين جيلين بالنسبة
للزراعة أولهما يخطئ بالصنادير
المصرية من السلم الزراعية وما
يؤدي إليه الإلحاق التدريجي للدمج
من زيادة القدرة التنافسية
لمنتجاتنا الزراعية وثانيهما
الاستيراد من السلم الزراعية من
العالم الخارجي والتي ستترتب
تكاليفها تدريجياً طبقاً لمراحل
التحرير.

٨٨ دعم نسبي

العالم اليوم : ماذا وقعت
مصر اتفاقية الجات في أبريل
94 وحتى الآن هل قدما بخطوات
عملية لوضع سياسات تتواءم
مع الاندماج العالمي الجديد؟

محمد سامون : كانت فكرة إلغاء
الدعم مطروحة أمام كل الدول وما
أن أنواع الدعم عديدة جداً فالدعم
عمل دراسة وقام وفد من
مركزية الجات بزيارة لمصر
لدراسة الدعم الذي تقدمه الدولة
وكانت النتيجة أن مصر تمنح
الدعم للزراعة بالسلب وكان
السبب الرئيسي في ذلك هو سعر
الصوف حيث كنا نستورد الصوف
بسعر 70 قرشاً للدولار وذلك
فإن السلاخ المصري أوقف زراعة
القطن أما الآن مع تغيير سعر
الصوف بدأ الفلاح المصري يعود
لزراعة القطن مرة أخرى. وبالتالي
اعتقد أن الفجوة الضخمة في الثلاث
سنوات السابقة نسبياً زالت عما
كانت عليه.

[غذاء] حماية حقوق

الحياة الفكرية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٨٧/٩/١٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الحات و العالم اليوم

منذ عامين ونصف العام انتعاش العالم نحو معنى جديد في اذاجلة العالمية ، هذا المنعش أطلق عليه «عصر الحات» ، وهو العصر الذي يحصل بصمات جديدة مستقودة العالم في القرن القادم وتقع حلولا للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراد البشرية الأمل في أن تضع هذه المائدة الجديدة حلولا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ويعم ذلك فسيان أغلب دول العالم حثي التي انضمت إلى المنظمات الدولية التي تعطي لم الحسات إلى تضمنتها ، الحات ، خطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام المناقشة والتحليل والتوصلات الجديدة التي تضمنتها ، الحات ، خطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعيت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل المبادئ التي تطوى عليها الأنظمة الجديدة. وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمواجهة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروبا» ، جيتي المواقفة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في اجز الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يراهن حاليًا بانه مصر أمريكا الدولية.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين. عصر الحات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرده «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقائمه اليوم والأيام التالية.

العالم اليوم

تفتح ملف الحات في أضخم ندواتها «5-7»

حماية حقوق الملكية الفكرية

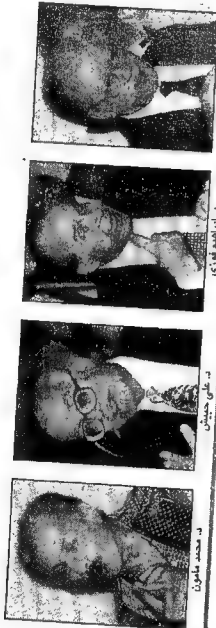
التعرف القاتل!



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٤/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. يسرى مصطفى

د. إبراهيم فوزي

د. تاحي جيش

د. محمد مغموري

د. إبراهيم فوزي: 3 مليارات جنيه في صناعة الدواء مهددة بالضيق
د. يسرى مصطفى: الاتفاقية زادت من صعوبة ومن أعباء نقل التكنولوجيا



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٤

تاريخ النشر كما تنطبق نفس مدة الحماية على الاداء العام ويرامح الكمبيوتر اما بالنسبة للمحتجات الاناعية مثل الاغاني وغيرها فمدة حمايتها عشرون عاما.

تأتي الى العلامات التجارية وهي عبارة عن رمز او مجموعة حروف او اسماء وهذه العلامات تؤثر في توزيع المنتج وسمعة فلابد من تسجيلها ومدة حمايتها 7 سنوات قابلة للتجديد الى ما لا نهاية.

اما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فهي عبارة عن جهة النشا بمعنى اذا أراد شخص ما لمن يضع رمزا معيناً لبلد ما فمن الممكن ان يسجلها كي لا يمكن تقليدها.

براءة الاختراع

تأتي للمنتصر المهم وهو النماذج والتصميمات الصناعية وشأنها شأن براءة الاختراع والتصميمات عبارة عن تصميمات على الزواج او الوقوف او التسبيح ومن حق مخترعها ان يسجلها.

وهنا لا بد من الاشارة لنقطة مهمة ان تسجيل المنتج في دولة لايعني حمايته في دولة اخرى بمعنى انه لا بد ان يسجل في الدولة الاخرى التي من الممكن ان تقلده وتستفله لذن الحماية تكون في الدولة التي سجل فيها المنتج ومدة حماية النماذج الصناعية من 10 - 15 عاما.

اما بالنسبة لبراءة الاختراع فهي لخطر قضية طرح في هذا المجال وقيل اتفاقية الجات كان يتم تسجيل طريقة المنتج وليس المنتج نفسه ولكن الاتفاقية تنص على تسجيل المنتج وطريقته وكانت الدول النامية لاتحمي براءة الاختراع.

ولكن الآن الجات تنص على تسجيل المنتج بأي دولة ما بغض النظر عن نوعيته المنتج وعن جنسية المبتكر.

تنتقل الى معايير وقواعد واضحة لتوفير الحماية كما طلبت بوضع لكام تصميمية لتطبيق وتنفيذ الحماية الى جانب مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة.

اما الدول النامية فكانت تطلب بالاكفاء بوضع للقواعد العامة لان التفاصيل موجودة بالفعل لدى المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وانتهى التفاوض الى عقد اتفاق دولي يتضمن ثلاث قضايا.

الاولى : حماية حقوق الملكية الادبية والفنية
الثانية : حماية الملكية الصناعية
والثالثة : مكافحة الاتجار في السلع المقلدة

نشر التكنولوجيا

د. علي حبيش اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وقعت عليها 117 دولة من بينها 87 دولة نامية و 30 دولة متقدمة ولذلك كانت المفاوضات متعقبة.

ونحن نذكر ان 90٪ من الملكية الفكرية متعلقة فيما يخرجه التفكير الانساني ويتحول الى سلعة او خدمة لان فهي تكنولوجيا.

والتكنولوجيا في ايسر تعريف لها هي تطبيق للمعرفة وقد جاءت اتفاقية للجات ملزمة بالنسبة للملكية الفكرية فيما يتعلق بالتقارب والمقاب فهي اتفاقية متكاملة تغطي على 73 مادة وارادة في 7 اجزاء.

وقد منحت الجات جميع الدول فرصة ان تضع في قوانينها الخاصة مجال من قوانين واحكام بموجب الاتفاقية بمعنى ان الجات لم تجبر اي دولة على تنفيذ القواعد الاحكام بطريقة معينة ولما تركزت لكل دولة الحق في التنظيم طبقا لقوانينها وانظمتها الخاصة بها الى جانب انها تدعو الى حماية الملكية الفكرية ومن ثم فالتنظيم على تشجيع الابتكار وتتشتر التكنولوجيا.

وتنص حقوق المؤلف على حماية الكتب لمدة 50 عاما من

فرضت اتفاقية الجات تحديثات جديدة في مختلف المجالات.. تناولت العالم اليوم عددا منها في حلقاتها السابقة في اطار ملف الجات.. واليوم نتناول قضية بالغة الخطورة رغم ان البعض ينظر اليها من منطلق انه نوع من الترف .. لكنه الترف القاتل.

قضيتا اليوم هي حماية حقوق الملكية الفكرية وهي مشار خلاف حاد بين الدول المتقدمة والنامية بل انها ربما تكون القضية الأكثر تعقيدا في المفاوضات الجات.

تمحت في هذه القضية من خلال سلسلة ندوات العالم اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي والدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي السابق ونائب الرئيس ومحمد مسعود الوزير المفوض التجاري والدكتور ابراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار.

بدأ المحيد الدكتور يسرى مصطفى قائلا ان حقوق الملكية الفكرية تنقسم الى قسمين رئيسيين الاول يتعلق بالملكية الفنية والادبية والثاني يتعلق بحقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع.

وتتضمن الاتفاقيات الدولية السارية بالفعل المبادئ والمعايير الاساسية لحماية مختلف حقوق الملكية والادبية الفنية والصناعية. فهناك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية للوقعة عام 1983 واتفاقية برن لحماية الاعمال الادبية والفنية عام 1986، واتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة عام 1989 واتفاقية روما لحماية الانتاج الفنى عام 1961 الى جانب وجود هيئة دولية تتولى وضع معايير لحماية الملكية الفكرية في WIPO.

وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذه الاتفاقيات بدوى انها



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ :- ١٤/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شأنها شأن القضاء والالكترونيات والمعلوماتية، وهي ولادة البحث والتطوير الذي يمثل 50٪ من التكلفة النهائية للمنتج انثى النفوس من المستحدث، لذلك اطالب جميع شركات الادوية بل وحتى الشركات الصناعية ان تجتمع وتقيم مراكز بحث وتطوير خاصة بها، لان هذه المنتجات لو سجلت فان ذلك سيكلفنا كثيرا.

وقد كنت من انصار نظرية ان الدول النامية كما كبيرا من المعرفة ولواستطاع البشر ان يستفيدوا منها فان الدول النامية ان تحصل الى بحوث لمدة 100 سنة قادمة ولكن اتضع بعد ذلك ان هناك في كل يوم تطورا جديدا وتكنولوجيا جديده ونفس الوضع ينطبق على صناعات الادوية الحديثة.

انكسارات سلبية

د. يسرى مصطفى : هذا الاتفاق آتى بسلبيات كبيرة فقد توسع في مفهوم الحماية بدرجة لها انكسارات سلبية على الصناعة المصرية وجهازه البحث العلمى اولى هذه السلبيات ان الاتفاقية وسعت الحماية لتتسدى الى المنتج وليس فقط طريقة التصنيع وثانيا : امتدت الحماية الى التحويلات كافة العمليات.

وثالثا : قانون برامات الاختراع المصرى يفرض الحماية لمدة 10 سنوات للادوية والاغذية و 15 عاما للسلع الصناعية الاخرى اما وفقا للاتفاقية فان الحماية اصبح حدها الاثنى 20 عاما فمن يحصل على براءة اختراع سيدفع قيمة اكبر حيث لمدة اطول، وانا كان هناك من يقول ان كل الادوية الاساسية سجلت او ستمسك في تلك العام خلال الفترة الانتقالية فلارد على ذلك ان مجال الادوية في تطوير دائم ما

وذلك عارضوا فكرة لفترة الانتقالية لما القطاع الصناعى فكان متحفزا جدا لانه كبر قطاع من الجانب ان يضار من الجانب، ايضا هناك نقطة مهمة يانه من الجائز رفض تسجيل الاختراع وذلك في حالة اذا كان هذا المنتج او الاختراع يخل بالامن العام، ايضا من حق الدولة فرض تسعيرة للاختراع بالنسبة للدواء والمواد الغذائية.

نتائج سلبية

محمد مأمون : مصر من الدول التي لم تكن مشهورة بالاختراعات وانما انضمت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما فيها من مجالات جديدة، ووفقا للاتفاق فان الحماية لاصر اصبحت 20 عاما وبالرغم ان النتائج السلبية فان الفترة الانتقالية ستعوض هذا الخلل.

اما بالنسبة لفترة الحماية فهناك معارضون لها فاما فرضنا لتقصير هذه الفترة فانا لن نستفيد من ذلك مطلقا، ولكن ما نريد ان نعرفه الان ماعى الابتكارات الجديدة من الادوية والمواد الغذائية التي دخلت حاليا في الملكية العامة وكما منها سيؤثر على صناعتنا المحلية؟

د. على حبيش : الاحصائيات تقول ان 90٪ من الادوية ترد ضمن الملكية العامة وخصوصا بعد انتهاء الحشر سنوات والمشكلة تكمن في انه اثناء الحشر سنوات والتقدم الرهيب ووجود الوسائل التكنولوجية والمعلومات الحديثة في العلوم فان هناك ادوية حديثة جديدة سيتم ابتكارها وكل ما هو كان ملكية عامة سيصبح غير قابل للاستعمال.

وصناعة الدواء تعتبر من الصناعات الجديدة والمستحدثة

ايضا من ضمن القضايا المستحدثة حماية الاسرار الصناعية والاسرار التجارية.

السلع المقلدة

اما بالنسبة لمكافحة السلع المقلدة لتسبب وقع على الدول المتقدمة ضرر بالغ من الدول الاسيوية حيث انها تقوم بتقليد منتجات الساعات والفضة والسيارات وكساعات تبايع هذه السلع بمحضر من سعر السلعة الاسلية لماطحت الاتفاقية لها الحق في ايقاف بيع هذه السلعة بناء على طلب مقدمه المتضرر، ومن الجوانب التي تحذر منها انه عند تسجيل براءة الاختراع او التسميات الصناعية فلا تستطيع دولة ان تستورد هذا المنتج دون اذن صاحب الاختراع او التصميم واذنا فحين نستوردها من القيد الحديثة وينطبق ذلك ايضا على تسجيل الطريقة.

ولكن هناك ما يسمى بالتزوير الجبرى وهو من حق الدول الاعضاء اذا تصف صاحب الاختراع ان تهدم الدولة في الترخيص الجبرى ثم تعوضه عن ذلك.

ورغم ذلك هناك ايجابيات يجب الاستفادة منها وهي الفترة الانتقالية التي تبلغ 5 سنوات بالنسبة للمنتجات والبرق و 10 سنوات للمنتجات الغذائية والادوية.

ونستطيع خلال هذه الفترة توضيح اوضاعنا مع الظروف الحالية.

وبالنسبة لبراءة الاختراع فهناك من طالبوا بمنحهم فترة انتقالية واخرون طالبوا بالتعجيل وعارضوا فكرة فترة السماح وتميز مصر بالاتفاقية التي تحث على الصناعات الابوية والفنون والكمبيوتر.

اما بالنسبة للزراعة فانهم خشوا من انتقال المنتجات الجديدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / /

الدول المتقدمة للدول النامية
اختلفت وكل دولة تبحث عن
مصلحتها الاقتصادية واصبحت
الدول المتقدمة تعاملنا هذا بئس
وذلك بعد قمة مالطة عام
1989 والتي كان من نتائجها
انتهاء الحرب الباردة وسباق
التسلح والاحلاف العسكرية...
وفقام تعاون اقتصادي بين الشرق
الشمالي والغرب الشمالي وأن
المصلحة الاقتصادية قد حلت محل
الأيديولوجية.

آليات السوق

د. ابراهيم فوزي : في
تصوري انتقالية حقوق الملكية
المركزية جزء من النظام الجديد
لآليات السوق والدواء سلعة مثل
الكتب.

وفي اعتقادي انه من الممكن ان
يحدث في الدواء ما حدث في
الكتب.

في البداية كانت اسعار الكتب
مرتفعة فاجأت بعض الدول مثل
الهند الى التصدير لخفض سعر
الكتاب ولكن في النهاية كانت
الصورة سيئة والطباعة رديئة.
ومن اجل حل هذه المشكلة
قامت الهند بإنشاء دار للنشر
ووقعت اتفاقا مع بريطانيا على
اصدار طبعة أخرى في الهند من
الكتب الانجليزية وبالتالي أدى
ذلك الى انخفاض ملحوظ في
اسعار الكتب.

ومن الممكن ان يحدث نفس
الشئ بالنسبة للدواء لانه في
ظل المنافسة العالمية وطقا لآليات
السوق فانني ألتوقع ارتفاع
اسعار الادوية على المستوى
العالمى وان كان ذلك لايعفيانا من
التفكير في اوضاعنا في ظل
النظام الجديد.

يبتكره الآخرون ولاستطيع ان
نقول لنتا سنبتكر لان اختراع
الجزء الواحد من الدواء يتكلف
300 مليون دولار فمن يستطيع
ان يتحمل تكاليف اختراع نوع
واحد من الادوية.

د. يمصرى مصطفى : نظرة

يؤدى الى فترة حماية جديدة
للالوية بعد تطويرها.

د. ابراهيم فوزي في الواقع ان
شركات الادوية مزعجة ولها
الحق في ذلك ولكن الحقيقة ان
شركات الادوية مازالت تقدم
صناعة متدنية حيث تتفق مع
بعض الشركات الاخرى على
شراء المركب والخامات ثم تقوم
بتصنيعها في مصر ضمن الجواز
ان تمتع هذه الشركات عن بيع
هذه الخامات والمركبات وعندئذ
سقوم بشراء المكونات وتقوم هي
بتصنيع الدواء المائل او البديل.
والقضية هل تحول مصر
بدخول الاتفاقية لكي تحصل على
الاستثمارات ام تنتظر الفترة
الانتقالية لمدة 10 سنوات لتحصل
على الفرصة التي تنتظرها؟

وفي اعتقادي ان الافضل ان
نتظر الحاضر سنوات ولكن في
خسوء خطة وليس تأجيلها لحكم
سينفذ علينا لذا مفضلنا الان في
الاتفاقية.

ايضا هناك نقطة مهمة ان حجم
الاستثمارات في شركات الادوية
حوالى 3 مليارات ونسبة الارباح
30٪ فبالا لم تخصص هذه
الشركات نسبة مناسبة من
ارباحها لولوجية المستقبل فانه من
الافضل ان تترك للمستقبل ان
يستطيع لمواجهة هذا هو نمط
الحماية للجديد ولابد ان نتعايش
معها ونواكب موجة التطوير
والتقدم.

اتفاقية الاقوياء.

د. على جيش : بصراحة اكثر
فان هذه الاتفاقية انتقالية الاقوياء
وهناك فجوة تكنولوجية وعلمية
بين الدول المتقدمة والدول النامية
بالجات وبدونها.

ولكن خطى هذه الخطوة
ونضع مجسومة من التحديثات
امام اميتنا فلابد من وجود البحث
والتطوير لنتمكن من مسايرة ما



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية

قالت المظلة التجارية الامريكية شارلين بارشيفسكى ان الولايات المتحدة فازت بقضية أمام منظمة التجارة العالمية ضد الهند لعدم توفيرها حماية لحقوق الملكية الفكرية مثلما يقضيه اتفاق للمنظمة.

وقالت ان لجنة من المنظمة ايدت دعوى امريكية بان الهند لم تنفذ نظاما لتلقى طلبات براءة الاختراع وفي اقامة نظام لحقوق التسويق. وهذه النظم منصوص عليها في اتفاق لمنظمة التجارة العالمية وأعطى الدول النامية مهلة عشر سنوات لتوفير الحماية. من ناحية أخرى قالت شارلين بارشيفسكى المظلة التجارية الامريكية ان اليابان يجب ان تتحرك بسرعة لتسوية الخلافات التجارية التي تهدد بالعساد العلاقات بين واشنطن وطوكيو.

وقالت بارشيفسكى انها قلقة بسبب عدد من الخلافات التجارية مع اليابان. وهناك خلاف بين الولايات المتحدة واليابان بشأن سلسلة من القضايا التجارية منها السيارات ومكوناتها والملاحة والاتصالات والطيران. وفي الخلاف البحري بدأت الولايات المتحدة تفرم سفن المضائق اليابانية ١٠٠ ألف دولار عن كل توقف في ميناء بعد أن فشلت الشركات الملاحية في الاتفاق على تعديلات بالموانئ اليابانية قال مسؤولون امريكيون انها ضرورية لانتهاء التمييز ضد الشركات الملاحية الاجنبية.

وقالت بارشيفسكى اننا قلقة بشأن عدد متزايد من النزاعات. اعتقد انه ينعين على اليابان ان تظهر حسن النية والارادة العملية للاستجابة لطلب النفاذ الى الأسواق وأوجه القلق الأخرى التي سجلناها فيما يتعلق بالسيارات والاتصالات وزيارات الموانئ وغيرها.



المصدر: العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/١

«العالم اليوم» تفتح ملف الجات في أضخم ندواتها (7.6)

صناعة السينما والكتاب تدخل

متحف التاريخ

■ د. سري مصطفى: أطالب بإنشاء جهاز مصري يوجد الآلية

اللازمة لحماية حقوق المبدعين

■ رأيت الميضي: مصر من أهم سبع دول مصدرة للثقافة في

العالم .. لكن حقوقنا مهددة

■ محمود المراسي: الجامعة العربية تتحمل مسؤولية

سرقة تراثنا الثقافية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انطلق العالم نحو معنى جديد في التجارة العالمية، هذا المعنى أطلق عليه «عصر الجات»، وهو العصر الذي يعمل بصمات جديدة متقنة العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نبتت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويزداد البشرية الأمل في أن تضع هذه العادة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التي انضمت إلى الجات لم تغط هذا الانعطاف الدولي الكبير حققة في المناقشة والتحليل فالتحولات الجارية التي تضمنتها «الجات»، خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إبطاء نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

بذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدوافع التي تنطوي عليها اتفاقيات الجات بغزوها المختلفة الباقية 28 طرفاً حتى الآن، ولكن يعرض آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يراى ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمبادرة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جوارو جوارو» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لآخر فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الفعلي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يراى حالياً بطلاً لمصر وأمريكا الدولية.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين بعصر الجات وتأثيره على مصر وإنتاجها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.



الصدر : العالم اليوم

للفنر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٦

الامارات والكويت وبنجة دول الخليج التي كانت تدفع لشراء الفيلم المصري 45 ألف دولار وانخفض السعر إلى 30 ألف حالياً وكان المقرض ان يصل إلى 100 ألف دولار.

ايضاً سوريا كانت تشتري الفيلم بمبلغ 18 ألف دولار وحاليا لا تدفع شيئاً وكان المقرض ان يتوقع السهم إلى 100 ألف دولار.

وبتين لنا مجدها ان السينما المصرية تعاني من هبوطية غير منظمة في السوق التقليدية العربية اما الدول الأوروبية والأمريكية التي من المقرض أنها أكثر تقدماً ولها البيات لتوزيع أفلامها رغم ذلك تتم فيها سرقة الفيلم المصري وبيعه في اسواقها دون وجود وثائق ملكية بالبيع.

الحقوق في الداخل

ولقد اقتصرحت وطلبت بان تكون هناك مباديء حقوق عالية للملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية بالذات واعتمدت في هذا الاقتراح على تشظيت الأولى حماساً لدول المتقدمة لفكرة حقوق الانسان. اما النقط الثانية فهي ان معظم الدول النامية لديها الكثير من المبررات وبالتالي ليس لديها البيات لتوزيع هذا إلى جانب ان الغلبة هذه الدول اما احتكارية عسكرية أو بداخلها قوة احتكارية تضغط على البودع والمثال على ذلك التلفزيون في مصر حيث انه يشترى الفيلم المصري لجميع القنوات بسبعة آلاف جنيه في حين ان المقرض ان يبيع بـ 500 ألف جنيه.

والامر يصل إلى أكثر من ذلك. فلماذا ان تال السينما المصرية حقوقها أولاً من الداخل حتى تستخلص ان تحصل عليها في الخارج وخاصة ونحن قاصرون على القرن الواحد والعشرين ولا بد ان تدخل التكنولوجيا على صناعة السينما والا فإن السينما المصرية ستصبح نوعاً اثيراً يتوافد السياح لشاهدها.

والسؤال الذي طرحه الآن من خلا، والعالم اليوم مما هي

وسائل حماية الإنتاج الثقافي من محترقي الفرصة واستغلال الاعمال الفنية في جميع انحاء العالم. ولكن الدول النامية ومن ضمنها مصر ليست لديها البيات لتوزيع ومن ثم فهي غير مستفيدة من الاتفاقية مطلقاً لأن القضية ليست مجرد توقيع الاتفاقية ولكن ايذاء أية فعالة لتطبيقها.

والدليل واضح في المقارنة بين السينما المصرية والسينما الأمريكية فقد استطاعت السينما الأمريكية ان تستورد 3 تريليون دولار منذ طبع قانون الحماية منذ عام 1993 وذلك من إيرادات الفيلم الأمريكي في دول جنوب شرق آسيا.

والغرب ان نصيب الفيلم الأمريكي من قيمة عائلت شيك التذاكر لا يتجاوز 35٪ بينما كان نصيب الفيلم المصري 65٪. الآن وبعد ان تقدر ميما للحماية وسياسة مكافحة الإغراق أصبحت إيرادات الفيلم الأمريكي 85٪ بينما هيبت نسبة الفيلم المصري إلى 15٪ والسبب بسيط وهو ان الولايات المتحدة رفضت كلية ولتخذت خطوات فعالة لتطبيق اتفاقيات الوايوه وغيرها كما اضافت قواعد من عندها. لها الحكومة المصرية فلم تضع أي آلية على الاطلاق لحماية الفيلم المصري وبهذا نستطيع ان نعتبر الفيلم المصري سلعة مجانية وهو "تصدير صنيعة لثقل مصرولة" سواء في السوق التقليدي العربي أو في اسواق الفيديو في أوروبا أو أمريكا. فيمكن لسارق ان يحصل على نسخة فيديو من السوق المصري أو من غيره نظير مبلغ لا يتعدى 8 دولارات ليسافر بها إلى وطنه ويستمتع منها ما يشاء من نسخ.

والدليل على ذلك ان السعودية كانت تشتري الفيلم المصري سابقاً بمبلغ 60 ألف دولار وحالياً تدفع 17 ألف دولار وكما ان المقرض ان يكون 150 ألف دولار رغم أنها تحصى الفيلم الأمريكي تحت شعار انه فيلم اجنبي.

وكذلك الوضع بالنسبة

هل ستحول صناعة السينما والكتاب والمؤلفات الفنية والأدبية إلى قطع من التبرعات وتدخل متحف التاريخ بعد انقراض الجات.. كان هذا التساؤل محور ندوة اليوم في اطار سلسلة الندوات التي عقدها "العالم اليوم" ضمن ملف الجات.

كان الاتفاق العام ان اتفاقية الجات بقدراً ما توفر من فرص يقدر ما تؤدي إلى تحديات.. ويقدر ما تتبع ميزان فائزها تؤدي إلى سلبيات.. ولكن ما هو موقف الصناعات الفنية والأدبية وهل ستتأثر مع توقيع الاتفاقية؟

تحدث في ندوة اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي والمفوض السامي في رات لليبي ومحمد ماسون الوزير التجاري للمفوض التجاري ويحيى المصري المستشار بوزارة الاقتصاد والكتاب الصحفي محمود الخرافي والدكتور محمد لفرى مكي الأستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق.

بدأ الحديث الدكتور يسرى مصطفى مؤكداً ان مصر من الدول المصدرة للإنتاج الأدبي والفني والمقرض اننا سنستفيد من جانب حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية في اطار الجات لأن الاتفاقية تدعم وسائل الحماية بشرط ايذاء الآلية المناسبة لتطبيق الحماية.

• رأت اليه: مصر من امم سبع دول مصدرة للثقافة في العالم ورغم ذلك لا نتمكن من هذا الجانب قبل الجات وان نستفيد بعدها لأن جميع سبل حماية الإنتاج الفني محرومة تماماً سواء بالنسبة للفيلم أو الكتاب أو المكتبات لأن إنتاج الثقافة المصرية حق مكتسب مباح لأي دولة في العالم.

والغرب ان الحكومة المصرية اكتفت بقرض الضرائب على هذه الصناعات متجاهلة تماماً قيمتها التصديرية إلى الخارج. وهناك اتفاقية تسمى اتفاقية وايبر (WIPO) تتضمن جزئياً خاصاً بالحماية الدولية لحقوق النسخ.. وهذا الجزء ظاهرياً يشمل



المصلحة أو الوسيلة التي تصل بها كحول نامية وخاصة مصر لألية عالية الحصول على حقوق المبدع ونموذج التكنولوجيا المتطورة؟

جهاز مضري

• د. يسرى مصطفى عندما علت المظاهرات الخاصة بالملكية الفكرية في إطار الجات جاءت:

الدول النامية لتقول ان هناك منظمة دولية تعني بهذه الحقوق وهي النابيو WIPO كما ان هناك عددا من الاتفاقيات الدولية لتكثيف هذه الحقوق ولذلك لا علاقة للجات بهذا الجال.

ولكن والرابيو ليس لديها القوة التنظيمية والعقابية اما الجات فإن بها جهازا لفرض المتغيرات لحماية حقوق المبدع وفي رأيي لابد من إنشاء جهاز في كل دولة أولا قبل ان يكون جهازا عالميا.

• محمد سامون: الجات لديها الهيات للتنفيذ وفرواين لفرض العقوبة في هذا المجال وغيره.

وهناك جزء خاص بالعقوبة في قضية الملكية الفكرية فلابد عند حدوث أي سرقة لإنتاج المبدع ان يقوم المصور بإبلاغ الشرطة أولا ثم يتدخل القضاء ثانيا وإذا لم يكن هناك أي استجابة تقوم الجات بحماية الدولة محل الشكوى.

وهناك طرق كثيرة من الممكن ان تتخذ للمتابعة ولنشرنا اننا ان نستطيع ان نحصل على حقا في هذا المجال فنستطيع ان نطالب الدولة بالسراقة بطرق أخرى في مجال السلع والخدمات.

العالم اليوم عندما وقعت مصر على اتفاقيات الجات لماذا لم يتم بشكل من الأشكال تدوير القطاعات المختلفة في المجتمع بحقوقيها وواجباتها؟ واين دور الدولة؟

• د. يسرى مصطفى: لا يوجد لدينا جهاز وطني لحماية حقوق أصحاب الملكية الأدبية والفنية في الخارج.

• رأفت الليهي: من يتولى تشكيل هذا الجهاز؟

• محمد سامون: لابد ان

يسمى صاحب المصلحة إلى تشكيله ولابد ان تضغط غرفة السينما من أجل تشكيله.

• رأفت الليهي: لابد ان نقادى بحماية مبدعي الدول النامية في العالم لأناسي ضد أي محاولات لاستغلالهم من الناشرين أو من الجهات الحكومية. بحيث تصبح محاولات الاستغلال متعارضة مع قرارات الامم المتحدة التي تتجهها منظمة الوابيو فالمجتمع والمؤلف وللخروج المصري - مثلا - لابد ان يعمل تحت مظلة عامة ودولية تلغي أي قرارات داخلية متحيزة.

ولابد ان يتوجه جهد الوابيو لانتاج الدول الوترية ان هـ، لتسلح هذه الدول وتنسحب للقرارات الاقليمية والتكثيف لمواضعها. غير هذا تصحيح الوابيو منظمة في بالاساس.

تعمل لصالح مبدعي وشركات الدول الأكثر تموا لا أكثر ولا أقل. وقد اقر المصور المصري الصادر عام 1971 هذا الاتجاه بأن جعل للمصنفات والاتفاقيات الدولية جزءا من التشريع المصري.

• يسرى المصري: بعد التوقيع على اتفاقية الجات هل جرت اتصالات لإنشاء هذه الأليات وهل تستطيع ان تخرج من هذه الدعوة بتوصية لإنشاء آلية ومن ينشئها ومن يترصد فيها؟

أصحاب المصلحة أولا

• د. محمد فخري مكي: لابد ان يكون هذا التنظيم مؤسسة غير حكومية يبدأ بأصحاب المصلحة وأيضا بدعم حكومي ولو انتظرنا الحكومة لتتولى إنشاء هذا التنظيم فإن الانتظار سيطول.

• محمود المراني: قضية الملكية الفكرية ليست مستحقة فمنا أضافات الجات من آلية لفرض المتغيرات؟

ووالنسبة للكتاب هناك سرقات كثيرة تتم فقول كانت هناك جهود في الجامعة العربية لتنظيم الملكية الفكرية في مجال الفيلم والكتاب وللصناعات الأدبية بين الدول العربية بعضها لبعض؟

وقد تحدث رأفت الليهي عن قضايا مؤسسية مثل سرقة فيلم أو كاسيت ولكن هناك وسائل فنية مثل إعادة تسجيل الفيلم على الفيديو مثلا؟

• رأفت الليهي: بالنسبة للسؤال الأخير فبن القانون لا يجرم إعادة نسخ الفيلم على الفيديو بل للخلال لا لا يستغل تجاريا وإعتقد اننا لن نصل إلى هذه الرفاهية.

التدفق الإعلامي

• محمود المراني: ماذا تصب الاتفاقية بالنسبة لمجال الاعلام ونحن في عصر تتدفق الأنباء ومعظم هذه الأنباء متقولة من الانعامات والوكالات الأجنبية بالإضافة إلى الانترنت.

ولو كانت هناك أحكام منظمة لباتي اعتقد ان هذه الأحكام ستحول بين تدفق الأنباء إلى الصحافة العربية؟

• محمد سامون: الالابة على هذا السؤال لثاني سألنا عن هذا اصناف الجات الخفية حقوق الملكية الفكرية.

قبل الجات - اسم أي دولة في العالم حقوق الملكية الفكرية أما الرابيو فهو عبارة عن منظمة تحفظ لديها الاتفاقيات مثل برلين وباريس ولكل هذه الاتفاقيات لم تكن بها الأحكام العقابية ولذلك نلقت إلى الجات واضافت لها عنصرين أولهما وضع العقوبة والثاني ان الدولة التي لا تستطيع الحصول على حقوقها في مجال الملكية الفكرية تستطيع ان تحصل عليها خلال المجالات الأخرى مثل تجارة السلع والخدمات.

اما الجزء الخاص بالاعلام فإن هناك اتفاقية ولكن لم توقع عليها مصر وحاليا تبحث التوقيع عليها وتوقع ان صاحب الخبر في الوثائق والالاعات الأجنبية سيحصل على حقه من مصر والعكس أيضا. فكل الأخبار والتحليلات والبرامج في الالاعات ستكون حقوقا محمية.

• رأفت الليهي: كيف ستساعد



الوايسو الدول التامسية على
الوصول إلى التكنولوجيا
المتطورة؟

● محمد مأمون: الجات تنح
معمونة فنية ومالية وهناك التزام
على الدول المتقدمة بمنح هذه
المعونات وهذا ما تنص المادة 67.

الموارد البشرية

● محمود المراغي: مصر من
الدول ذات الموارد الطبيعية
المحدودة ولكن الموارد البشرية
أكثر وفرة والجزء الأساسي في
الموارد البشرية هو المورد الفكري
واعتقد أن الموارد الفكرية
ستوازن فقر الموارد الطبيعية
ولكن السؤال ألا توجد إجراءات
تعاقدية تنظم العلاقة بيننا وبين
العالم العربي أولاً والدول
الأجنبية ثانياً ويتم هذا التنظيم
بالترتيب حيث تصدير المورد
الفكري والتصور أن الجامعة
العربية متشاعسة في هذه
القضية وكان لابد أن تنظم
العلاقة بين مصر والدول
العربية ونشابع السورقات التي
تتم من الكتب بشكل هائل
وخاصة من مصر.

ولكن الجامعة العربية تقابلها
مشكلة وهي أن الدول العربية
ليست ذات قدرة على الإنتاج
الفني والفكري مثلاً وبالتالي فهي
ليست ذات مصلحة.
ولكن لابد من طرح هذه
القضية على الجامعة العربية
ولابد من التصدي حتى نستطيع
الحصول على حقوقنا.

نشر الفكر

● ذاك: أيضاً محضلة أخرى
وهو أن الإنتاج الفكري لا يجب أن
تنظر له من منظار اقتصادي فقط.
لأن الانتشار الحضاري والثقافي

المصري لابد أن يكون منفصلاً
ولفصلاً أمامنا ولابد أن تكون
هناك موازنة بين العائد
الاقتصادي ونشر الفكر للمصري
ومن الجائز أن الآلية التي
تقرضها الجات في هذه المنازعات
تكون وسيلة لانتشار الفكر
المصري.

● رافت الميهي: يقول محمود
الراغبي أنه لابد أن تكون هناك
موازنة بين العائد الاقتصادي
والثقافي الفكري وكيف يتم ذلك
ونحن ننادي بالخصخصة!
فهل القطاع الخاص هو الذي
يفتح الثمن من أجل مصر؟
بالطبع من المستحيل أن نجد
قلعاً خاصاً يقوم بهذه
الخدمة.

مواجهة الشرق أوسطية

● د. يسرى محسني: اننى
أزيد محمود المراغي خاصة وأن
هناك دعوة للشرق أوسطية فلا بد
أن نركز على ثقافتنا وحضارتنا
المصرية وهويتنا ولقوميتنا ونعمل
على نشرها.

● محمد مأمون: إذا كانت
مصر تقوم بإنشاء مناطق عربية
حرّة مع بعض الدول العربية في
مجال التجارة فقط.
فلماذا لا نستكمل هذا المجال
التجاري بجميع الجوانب
الاقتصادية الأخرى ومنها مجال
الملكية الفكرية؟

وخاصة أن للشاركة الأوروبية
نجد فيها جميع المجالات: مجال
التجارة والخدمات وأخر الملكية
الفكرية. الخ.
لو قامت الدولة برفع قضية
اغراق على الدول الأخرى فإن
النتج هو الاستفاد ولكن لو نظرنا

إلى المستهلك فنجد أن هناك ضرراً
لحق به من ارتفاع الأسعار.
● د. محمد فكري: مكى: الثقافة
والفن سلعة عامة مثل أى سلعة
والجستعم ككل لابد أن يتكامل
بالتصانعات هذه الصناعة حتى
تستمر.

● محمود المراغي: اننى اشغف
مع د. فكري لأن الإنتاج السلمي
عكس الانتاج الفكري والإنتاج
السلمي يزيد انتشاراً خلال
السوق العربية والمناطق الحرة.
إنما نزيل القيود.

لما بالنسبة للمجال الفكري
فإن الانتشار سيقت مع خلال
القيود وهي عبارة عن شرع حق
الاداء وغيره.

(د): الحلقة الأخيرة:
تحرير تجارة الخدمات



المصدر : **أخرساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٧/٩/١٧**

بسبب القرصنة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر في مصر

دول ثلثى الشركات العالمية إقامة مصنع بها لإنتاج شرائح الكمبيوتر وسيتكلف نحو ٥٠٠ مليون دولار. كما أن إحدى الشركات العالمية تلوى طرح منتج جديد من الكمبيوتر الشخصي للتغلب على مشكلة القرصنة.

في السوق المصري غير قانونية. وأكدت أنه بالرغم من تخفيض الحكومة لرسوم الاستيراد على برامج الكمبيوتر من ٣٠ إلى ٥ بالمائة فقط إلا أن الأمر مازال في حاجة لوقف خاصة وأن مصر من بين ٣

الشركات العالمية المنتجة لبرامج الكمبيوتر في الشرق الأوسط. وقالت إن الجميع يرحبون بإعلان مصر في أغسطس الماضي بأنها ستحارب الشركات التي تعمل على استنساخ البرامج خاصة وأن ٨٨ بالمائة من البرامج

١٨ مليون دولار هو حجم خسائر متجى البرامج للكمبيوتر في مصر عام ١٩٩٦. بسبب عمليات الاستنساخ غير القانونية. الرقم جاء على لسان هيلينا جيلمان المدير الإقليمية لإحدى أكبر



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين تستبعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن

بكين - أ. ه. ج. :
استبعدت الصين أمس الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب، قالت الحكومة الصينية من امكانية التوصل في اتفاق حول دخولها للمنظمة خلال زيارة الرئيس جيانغ زيمين القادمة للولايات المتحدة، أعلن نائب وزير التجارة الخارجية سون زهينيو عدم تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق نهائي خلال هذه الزيارة، وأصر زهينيو من أملة في أن تصمم هذه الزيارة في الإسراع بمفاوضات مشاركة الصين في منظمة التجارة العالمية، وأوضح نائب وزير التجارة الصيني أن قرار بلاده بخفض رسوم الاستيراد إلى ٢٦٪ على ١٨٠٠ سلعة سيساهم في التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، وأكد زهينيو في الوقت نفسه استمرار بلاده على تحقيق فائض تجاري على المدى الطويل، وأعترف بأنشول الصين أن هذه السياسة ستؤدي على علاقات يمكن مع دول أخرى في مجال التجارة، يذكر أن لليزان التجاري الصيني سجل في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري فائضاً تجارياً زاد على ٢٠ مليار دولار متجاوزاً بشكل كبير الفائض الذي سجله العام الماضي وكان ١٢.٣ مليار دولار فقط.



المصدر : العالم اليوم

١٩٩٧/٩/٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلبيات وتحديات

تنتقل الى سلبيات او تحديات
الجات في القطاع الزراعي فان
فائز الاسعار للسلع المستوردة
سترتفع اما بالنسبة للأدوية
والمكينة الصناعية خاصة بكل
جوانبها فان الاتفاقية وسعت
الحماية لمصاحب برامة الاختراع
الاجنبي وزادت مدة الحماية
وبالتالي فان التكلفة سترتفع
وسيزيد نقل التكنولوجيا
صعوبة.

وفي جانب الخدمات فان
التحرير سيحصل كل الخدمات
تدريجيا وستصبح العملة سمة من
سمات القرن الجديد فلا بد ان
نستعد لمواجهة كل هذه التحديات.
محمد مأمون : اود ان اقول اننا
يجب ان نهون حشني لاتتراجع
ولا نهول حتى لا نكاف.
وحتى الان نحن مستطرون
واكتنا يجب ان نستعد للجات وغير
الجات.
واننا قامرون على للواجهه.



المصر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منذ عامين ونصف العام تعطف العالم نحو معنى جديد في التميز العالمية . هذا المعنى أطلق عليه «عصر الحيات» وهو العصر الذي يجعل بصمات جديدة ستعود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نخبث منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل في أن تقع هذه المائدة الجديدة حولاً للمعادلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية . أو السيطرة على مصادر المواد الخام .

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى الآن لم تعقد هذا الاجتماع الدولي الكبير . هذا الاجتماع الذي يمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل . ذلك دعوت «العالم اليوم» نخبته من المفكرين وكبار الاقتصاديين عالمية وتعمل الهاليز التي تنطوي عليها وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمشاهدة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروبا» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . وهو الدكتور يسري مصطفى الذي تولى منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الفعلي للحيات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من السنوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت هذه القضية الحيوية . وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي . كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» توكية من الخبراء والمختصين الفنيين . عصر الحيات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي طرحته «العالم اليوم» في هذه الندوة التي نشرت وقامها في سبع حلقات تنتهي اليوم .

«العالم اليوم» تفتح ملف الحيات في أضخم ندواتها الخاصة الأخيرة

تحرير تجارة الخدمات ٠٠ (خاصة الرحمة للاقتصاد المصري



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٧

بحسب المصري

**المعاملات
الرأسمالية
خطيرة.. ويجب
تنظيم
التحويلات عليها**



عيسى مصطفى

**مصر التزمت بتحرير
البنوك وقطاع التأمين
وبعض أنشطة
المقاولات والسياحة
وسوق رأس المال**

محمود المراسي

**مصانع النسيج
أغلقت..
وهناك 180
الف حالة
إفلاس**

وفي النهاية تم ترقيع اتفاق دولي لتحرير تجارة الخدمات تضمن مبادئه وتوافد تحكم لتجارة العالمية في مجال الخدمات وسميت بالاتفاقيات العامة ومن أهمها شروط الدولة الأولى بالرعاية وأيضا الالتزام بالشفافية بمعنى أن تكون القوانين والإجراءات الخاصة التي تنظم أنشطة الخدمات واضحة ومتاحة أمام جميع الدول الأعضاء وأن تتولى كل دولة انشاء مركز لتقديم أي معلومات تطلبها دولة أخرى في مجال الخدمات وذلك في مدى سنتين في الدول المتقدمة وله يمكن تجاوز هذه المدد في الدول النامية.

أيضا من القواعد العامة التي جاءت في اتفاقية الخدمات أن تكون المبادئ والقواعد المنطوقة وأنشطة الخدمات مرفوعة ومحفولة ولا تشكل حواجز تجارية. وأصبحت لكل دولة عضو في الاتفاقية الحق في الإبقاء على وجود جهات تحكم خدمات معينة إذا كانت هذه الجهات موجودة قبل تنبؤ الاتفاقية مثل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر. كما أعطت الاتفاقية الحق لأي دولة بعدم الالتزام بالانصاف مع أي معلومات تطلبها متعارضة مع مصالحها الأمنية فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتعلقة بالخدمات العسكرية.

وتضمن الاتفاق جوانب إيجابية منها أن على كل دولة أن تحدد الأنشطة الرئيسية والفرعية التي تلتزم بتحريرها والأساليب التي توافق عليها لاختزال الحدود الأجنبية ووضع شروط هذه الخدمات الأجنبية وضوابطها.

القرب، ملف الجهات من نهايته بعد أن عرضت «العالم اليوم» على عدد أكثر من أسبوع أراء عدد من أبرز الأكاديميين والمستولين ورجال الأعمال في القضايا الرئيسية.. وليس معنى ذلك أن القضية انظقت لأنه لا يزال هناك شبر كبير من الفوضى وسوء الفهم مما يستدعي شن حملة واسعة النطاق من أجل توفير اللوجست بؤسبات المختلفة بإجراءات وتعليمات التناضح التي انتهت إليها جولة أوروبية في إطار الجهات.

الهدف الا التحامل مع الجهات بنظام القطعة لأننا نحتاج إلى رؤية شاملة متكاملة تركز على الإيجابيات وتتغلب على السلبيات.

وحقة اليوم الختامية عن تحرير تجارة الخدمات التي يتجرها البعض بداية خليفة أرحمسة للاقتصاد المصري وقد تحدث في الدورة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي ودوف كرواني المدير المساعد بنك مصر أمريكا الدولي والدكتور محمد فخري على الأستاذ بكلية تجارة جامعة الزقازيق ورافات الهوى الوزير القوي التجاري ومحمود المراسي الكاتب الصحفي وعضو المصري للاستثمار بوزارة الاقتصاد. دارت الدورة كالتالي

د. يسرى مصطفى: منذ توقيع اتفاقية الجهات عام 1947 وهي تهدف إلى تحرير تجارة السلع وقد دارت سبع جولات من المفاوضات في إطار الجهات حول هذه القضية ولم يتم التفرق إلى قضية تحرير تجارة الخدمات الا في جولة

أوروبية الأخيرة التي بدأت مفاوضاتها عام 1986. في البداية عارضت الدول الثمانية بشدة مبدأ التفاوض حول تجارة الخدمات وانضمامها للقواعد ومبادئ الجهات على أساس أن المنافسة في هذا المجال غير عادلة لأن الدول المتقدمة حققت تطوراً هائلاً استند على التكنولوجيا للتجارة وعلى رأس طال الكمبيوتر. وقد ركزت الدول النامية خلال جولة مفاوضات أوروبية على البعد التنموي في تجارة الخدمات وطلبت تحقيق مزيد من التنسيب الخدمة لهذه الدول وأن تتضمن المفاوضات نقل التكنولوجيا للتجارة إلى الدول النامية في مجال الخدمات وإعطاء الأولوية لتحرير تجارة الخدمات في المجالات التي تستطيع الدول النامية المنافسة فيها مثل خدمات العمالة وأن يكون التحرير تدريجياً.. الخ.



د. محمد
فخري مكي
بالنسبة لورب
الأموال إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
للمصريين
والأجانب وأن
تتمحور الدولة
في
مصر
لها دور محلي

في انتقال العملة.
وقد تقدمت مصر بالتزام تحرير
البونك بالشروط التي وضعتها منها
على سبيل المثال أنه لو كان هناك
بنك اجنبي يريد فتح فرع له في
مصر فلابد من استئذان السلطات
التقنية فأننا اوافقنا عليه ان يلتزم
بمعايير قانون البنوك والائتمان من
شروط.. ومنها الا يقل رأس المال
عن 15 مليون دولار ولا تزيد
العمالة الاجنبية على 10٪ ... الخ.

قدراتنا محدودة

● محمد فخري مكي: هناك
تخوف مرحلي من تحرير التجارة
في الخدمات لابلد من رفع افراننا
حتى نستطيع ان ننافس في

وتخصصت الاتفاقية ايضا انه
بالنسبة لتجارة الخدمات من حق
الدولة ان تميز بين الموردين
الاجانب والمواطنين بشرط ان
توضع ذلك في جدول الاتفاقيات
المحددة.

تحرير البنوك

وقد تقدمت مصر بالاتفاقيات
تحرير المصارف وشركات التأمين
وإعادة التأمين وبعض أنشطة قطاع
المقاولات والسياحة وسوق رأس
المال. والمقاييس ان كل هذه
الاتفاقيات اما كانت محيرة بالفعل
او اننا محتاجين فيها لخبرة لجنبة.

مثل الأنشطة التي تم تحريرها في
قطاع المقاولات.

رؤوف كوراني، اتفاقية الجات
مثل تحول اقتصاديا ضخما وهذا
التحول يستدعي تشييد الاسواق
المالية بفرض أساسي هو جذب
المخبرات وتوطينها إلى المستثمرين
والمتميزين.

هذا التحول يفرض على البنوك
التجارية دورا مهما وهو التحد
النام والأبعد من النشاط التقليدي
الذي كانت تقوم به قبل ذلك.

ويجب ان نترك ان البنوك
التجارية تمثل 80٪ من الجهاز
المصرفي الذي يضم إلى جانبها
بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك
للتخصصات التي تعمل في قطاع
اقتصادي معين ولذلك فإن البنوك
التجارية تحتاج لقطاع في
الجهاز المصرفي والمطلب بتعميم
فكرة الميرلة الشاملة بها وتنويع
خدماتها والخروج عن الامتداد
التقليدي.

4 طرق للتحرير

د.يسرى مصطفى، جاء باتفاقية
تصديق الخدمات ان التحرير يتم
بأربعة اساليب ، الاسلوب الأول
مير الحدود ومن أمثلة ذلك ان
يخاض بنك بالاهرة بنك في
نيويورك لعقد صفقة ما وذلك
يتطلب تصديق نظام المصرف
الاجنبي. الطريقة الثانية التواجد
التجاري الدائم وهو السماح لأي
بنك اجنبي ان يقيم فرعا او مكتب
تثقل او بنك مشترك مع مصريين
وهذا يتطلب تحرير الاستثمار إلى
جانب تصديق نظام المصرف

الاجنبي
الطريقة الثالثة من الانتقال
المستطك بحيث يماثل المستطك
الاجنبي للخدمة نفس معاملة
المستطك المحلي ، الوسيلة الرابعة

الاسواق المالية ولكن هذا غير كاف
لأننا يجب ان تكون لدينا القدرة
التنافسية أيضا في السوق المالية.
والحقبة ان الوضع الحالي في
البنوك غير كاف للمنافسة حيث اننا
مازنا نسير على الطريقة التقليدية
وقدوتنا على ادخال خدمات جديدة
محدودة جدا ولا توجد لدينا
الكتولوجيا للتطوير.

رأيت الشيء : هل ستتمثل الجات
خطورة على الاقتصاد المصري إننا
لننتقلت رؤوس الأموال من مصر
إلى أي دولة أخرى؟

يسرى المصري : يجب توضيح
ماذا يعني تحرير النقد من وجهة
نظر صندوق النقد الدولي .. لأن
قطاع النقد ينقسم إلى قسمين الأول
للمعاملات الجارية والثاني للمعاملات
الراسمالية.

وهذا نقول انه تم تحرير النقد
فإننا نتميز بذلك للمعاملات الجارية
أما للمعاملات الراسمالية فلنا الحق
في فرض قيود

عليها
... وكسل دول
العالم تحريرها
تفرض قيودا
على المعاملات
الراسمالية.

محمد مامون
: الجات لاتشمل
في تحرير النقد
أو سلطة الدولة
في تشجيع
اسلوبها النقدي
ولكنها تشتمل
في البنوك

والتأمين.
جذب
الاستثمارات

د. محمد
فخري مكي
بالنسبة لورب
الأموال إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
للمصريين
والأجانب وأن
تتمحور الدولة
في
مصر
لها دور محلي

د. محمد
فخري مكي
بالنسبة لورب
الأموال إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
للمصريين
والأجانب وأن
تتمحور الدولة
في
مصر
لها دور محلي

د. محمد
فخري مكي
بالنسبة لورب
الأموال إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
للمصريين
والأجانب وأن
تتمحور الدولة
في
مصر
لها دور محلي

د. محمد
فخري مكي
بالنسبة لورب
الأموال إلى
الخارج فقد
انتهى عهد وضع
القيود على
انتقال رؤوس
الأموال ولابد من
إيجاد عوامل
جذب للاستثمار
للمصريين
والأجانب وأن
تتمحور الدولة
في
مصر
لها دور محلي



١٩٩٧/٥/١٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حالات إفلاس

● مصود المرافي : مصر سابقة للجات في فكرة التصدير ولكن في ظل هذه السياسة حدث كثير من حالات الإفلاس بلغ عددها 180 ألفا في سنة شهر وهناك عدد كبير من مصانع التسريح لظقت.

● د. فخرى مكي : المنتج المصري منذ 30 عاماً لم يفلح شيئاً في ظل العملية المظلمة ولكن هذا ضد مصلحة المستهلك ومصلحة الدولة فلابد أن تكون العملية مؤمنة ومضروطة حتى يستطيع أن ينافس في السوق العالمية.

طرق المواجهة

● العالم اليوم : هذا ينطلق إلى الجزء الخامس بالواجهة لكل تعاضبات الجاه والتفكير الإيجابي والدولية.

د. يسرى مصطفى : أولاً الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة وقد نجحنا في الجانب الأول فالمسلم بحاجة للتوازن للاقتصاد المصري.

ولابد من الاستثمار في السياسات الاقتصادية والتقنية للناسبة للمناطق على هذا التوازن والسيطرة على التضخم.

الجانب الثاني وهو الخاص بالاستثمار والانتاج ولم نلحق فيه خلال الفترة السابقة النجاح المرجو ويتم التركيز عليه في الفترة الحالية ويتعلق بهذا الجانب الجزء المالي وهو خاص بسوق رأس المال ونحن نتجه في الاتجاه الصحيح إلى حد كبير.

الجانب الثالث هو السياسات العامة من صحة وتعليم .. الخ ولا تؤثر هذه السياسات بشكلها المرجوة إلا بعد مدة طويلة، ولكنه جانب أساسي لأن الموارد البشرية لا تزال أهمية من الموارد المالية أو الموارد الطبيعية.

الجانب الأخير وهو النواحي الاجتماعية وكما نعرف أن مصر دولة تهتم إلى حد كبير بالنواحي الاجتماعية ولابد من إعادة النظر في استراتيجيتها الخاصة بالصنيع والتجارة الخارجية على ضوء التغيرات الدولية والأقليمية.

انخراط التكنولوجيا

ولابد من العمل على إشغال التكنولوجيا للتطوير لأنها أساس من أسس الأسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قيام البحث بتحويل مدونياتهم الدورية إلى جنية مصري بشراء الدولار وإيداعه بالبنوك للاستفادة في مرحلة لاحقة من تخفيض قيمة الجنية المصري الخ والرد السليم على هذه الفاشات في قيام البنوك بتطبيق كل الطلبات على

الدولار وإن طاب البنك المركزي في حالة الاحتياج إلى الدولار وبذلك توقف الفاشات واستقرت الأمور أما الأجابه على السؤال فإن مفهوم البنوك الشفاء هو خروج البنوك التجارية عن التضخم التقليدي وإشباع نشاطها ليعمل جميع المراض الأفراس والخدمات والمجالات الجديدة ولعمها الأرباح المالية.

اتفاقية دولية

ينتقل إلى نقطة مهمة من المجالات الجديدة التي لم نتفاوض حولها في جولة أرواجي لأول مرة وهي قضية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث تم الاتفاق على عقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف بشأن الجوانب التجارية في الاستثمار.

ويقضي هذا الاتفاق دعم اتخاذ أي عضو من أعضاء الجاه إجراءات للاستثمار تتعارض مع بعض مواد اتفاقية الجاه ومنها مادة 3 الخاصة بالمعاملة الوطنية والمادة 11 وهي عدم فرض قيود كمية على الواردات.

● محمد مامون : هناك شروط تضعها بعض الدول على المستثمرين من بينها مثلا شرط الكون المحلي وشروط تصدير نسبة معينة من الانتاج... الخ.

وقد تمت اتفاقية الاستثمار مثل هذه الشروط ومنحت الدول النامية خمس سنوات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها ولكن من الجاهز أن تد الفقرة في جولة للمفاوضات القادمة.

ولابد أيضا أن نتحدث عن التخليق الإيجابية ونقشها وعلى سبيل المثال فهناك تخفيضات جمركية التزمت بها الدول المتقدمة وعلينا أن نخطط للاستفادة منها.

أيضا الريد المصري حيث سيكون هناك حد أقصى للمعاملة المختلفة وهو عنصر استقرار لأسعار وأردنا مصر كما تستفيد من صادرات مصر الزراعية من تخفيض الدعم في الدول الأوروبية وبالتالي ستزداد قدرتنا التنافسية في هذا المجال.

بالنسبة لاتفاقية الخدمات لقد اتاحت نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على أساس تجاري وأيضا نمت على إنشاء مراكز الاتصال في الدول المتقدمة تتبع لنا كافة المعلومات اللازمة لتطوير أنشطة الخدمات.

أما بالنسبة لاتفاقية الملكية الفكرية فلابد من عمل جهاز متخصص لتأمين الحقوق الفنية والأدبية في العالم الغربي للحصول على الحقوق المشاعة.

أيضا ستزداد حصص صادرات مصر من المنسوجات خلال الـ 10 سنوات القادمة باعتقاد مصر دولة صغيرة الحجم في التصدير والعنصر المهم هو استعداداتنا لمواجهة جميع المواقف الصعبة في جميع المجالات فلهذا إيجابيات كثيرة نستطيع أن نستفيد منها.

وأود أن أشير إلى نقطة مهمة هي أن المفاوضات انتهت رسميا لكن علينا أن نتتبع بعد ذلك حيث هناك اجتماعات مجالس منظمة التجارة العالمية مرة على الأقل كل سنتين ولكه سيحدث اختلاف على تفسير بعض بنود الاتفاقيات الـ 28 التي أسفرت عنها جولة أرووجي.

ومعنى ذلك أن هناك مفاوضات كثيرة ستتم بعد ذلك ولذلك يجب أن نتجمع كدول نامية على قدر الأمكان حتى يؤخذ في الاعتبار مصالح هذه الدول خاصة ونحن مازالتنا متمسكين بأفكارنا وبولنا ولسته التي ينص على عدم اتخاذ أي إجراء يضر بالتنمية في الدول النامية.



المصدر: العربي

١٩٩٧/٥/١٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤلفون بلا حقوق..

من ينقذ عقول المؤلفين من أيادي الناشرين؟

يهرب المؤلفون - خوفاً من أن يدرّ بهم الموت دون ضربة قلم إلى الناشرين وللأسف يحدث ذلك في ظل ظروف قاسية اتفقت فيها كل الأطراف على النيل من الخصم الأضعف، وأصبح نشر الكتاب عملية مستحيلة للغاية، ما الذي يحكم العلاقة بين المؤلف والناشر؟ وهل أصبح مؤلفو مصر عربة سبيته؟ وهل الناشرون قيل المؤلفين ضحايا جمهور لا يقرأ - ولكن من نوع أرق؟..

هذا التحقيق يسعى للإجابة عن تلك الأسئلة.

اقتصر قانون حماية حق المؤلف الذي صدر في مصر في ٦٤ يونيو عام ١٩٤٤ على التأكيد على حق المؤلف لحظ دون تناول علاقة المؤلف والناشر. ووقع أي عقوبة على الناشر في حالة الإخلال بالتعهد. وقد صدر أول تشريع لحقوق الملكية في إنجلترا عام ١٧١٠، ثم اعتمد قانون آخر فرنسي عام ١٧٩١ إثر قيام الثورة الفرنسية أي ما يزيد على قرن من الزمان وربما لتختلفنا هذا يتعرض المؤلفون لعمليات نصب من بعض الناشرين وقد دخل البعض في مشاهدات المحاكم أمثال د. سيد القمني والمختار سعيد العمادي، أما غالبية منهم فيؤثرون أسلماً حرصاً على بعض المال الذي قد يساهمهم عند نشر كتاب آخر.

لوبي قوى

التيير للتمشية هو هذا الهجوم الفرنسي الذي قادته الناشرون المصريون على الناشرين اللبنانيين للضغط عن الكتاب المصري بعد ضبط كميات كبيرة من الكتب المروزة وهي في طريقها إلى خارج لبنان في عام ١٩٩٤، حيث سافر وفد برئاسة إبراهيم العلم لوضع حلول مناسبة. وتعرض ناشرينا بل وتكوين لجنة لمعالجة التزوير دون أني حديث عن حقوق المؤلفين التي أصدرت أيضاً بل أثارت هذه الهجمة اهتمام قيادات سياسية عليا، ودخل فاروق حسني وزير الثقافة في مشاهدات جانبية مع سميرة عاصي نقيب الناشرين اللبنانيين التي قالت إن

التزوير في لبنان يجري لحساب ناشرين وموزعين مصريين بل وإنها اكتشفت أن الوفد المصري الذي زار لبنان في ذلك الوقت كان يهدف إلى قسب الفلوس وليس إلى البحث عن حل لمشكلة التزوير. ثم هدأت العاصفة، والسؤال المثير هو كيف يخضع ناشرينا من المستصحب اللبنانيين للكتب المصرية بالخارج، في حين أنهم يهذبون حق المؤلف بالداخل؟ وهو ما أكد أحد الموزعين بقوله لا كناشر مصري يصون حق المؤلف ولا الناشر اللبناني يصون حق الناشر والمؤلف المصريين.

يأس وتشتت

وفي مواجهة هذا اللوبي القوي والمتنظم للناشرين نجد المؤلفين في حالة من اليأس والتشتت لدرجة أن الكاتب محمد البستاني يسخر من إجراء تحقيق حول هذا الموضوع قائلا: يعني التحقيق بشاعة جحيم إيه؟ أما الكاتب جمال الخطاطي فيقول: أنا عندي إحباط شديد جداً، أعني من هذا الموضوع أفضل لا توجد حقوق للمؤلفين أصلاً، فالوضع متدهور وحتى هذه اللحظة أصرف على ألبم هناك أزمة ثقافية عنيفة والكتب المنتشرة في السوق عن الدين والجنس لقد أصبح الأب شيكاً غير مقدس والمؤلفون غلابة، نجيب محفوظ أكبر أدب في مصر كتبه تزوج آلاف نسخة في السنة، والظاهرة الموجودة أن الكتاب يدفع عشرين ينتر بل ويمكن أن يدفع خمسة عشر مباشرة، لذلك لابد من إيجاد لجنة مراقبة لحقوق المؤلف تخضر عند كتابة العقد وتحميني.

ومن الأسماء التي تريد من هذا اليأس



التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : عبده فضل

هو أن قانون حماية المؤلف وتعميداته لم يأخذ فيه رأى المثقفين لهذا لم يغير من حقلهم في حين استطاع الناشرون سحب مشروع تسجيل قانون إنشاء الجريدة الناشر الذي أحاله وزير الثقافة عام ١٩٩٥ إلى قسم التشريعات بمجلس الدولة لإعداده في صورته القانونية النهائية ليستكمل طريقه فيما بعد إلى مجلس الشعب . وكان يرعى المشروع إلى نقادى السياسات الحالية ، وتضديد المقويات منع نظافة التزوير وحظر مزاولة مهنة النشر لغير المقيدين بالسجل ، وإن يكون صاحب دار النشر ممن يشغل بالتأليف أو الترجمة أو الصحافة.

المؤلفين

يقول الكاتب صلاح عيسى : توجد فوضى في سوق النشر في مصر تزدى إلى إهدار حقوق المؤلفين من حيث القوانين أو لممارسة قمع بعض الناشرين يستغلون التقدم التكنولوجي في تحويل الطبعة الأولى إلى عشرات النسخات بالإضافة إلى عدم إعطاء المؤلف حقه في فروق النسخة إلى سعر الكتاب من بلد آخر فهناك عدد من الناشرين المصريين يتواطون مع الناشرين اللبنانيين ويحولون إليهم أعمال الكتب وهذا ما حدث لي هذه نواحر مخفية وهو ما تم كشفه منذ عامين في عمارة تهريب الكتب المصرية إلى المغرب والتي تم تبليغها في لبنان ، والأكثر أهمية من سرقة الكتب من الناحية الفنية هو ضياع الحق المادي لبعض الناشرين بشؤون الويسكي في جمعاء المؤلفين لقد أن الأوان لوضع ضوابط تلك وعلى الحكومة أن تتحرك بشكل حاسم ، واقتراح إنشاء مؤسسة للتحقق من الانتشار لها سلطة وتأخذ نسبة من التوزيع ، ولتزم كل صاحب مطبعة ألا يطبع كتاباً إلا بعد التأكد من المؤلف والملم أن يتم ذلك في إطار اتفاقية عربية وبنوالة للبلاد الأجنبية لها تقاليد في هذا الموضوع . والناشر هنا لا يضع سعراً مطبوعاً على الغلاف بل السعر متحرك من بلد لبلد ومن عام لآخر . ويضيف الكاتب صلاح عيسى إن التقدم التكنولوجي يستخدم في ترقية الحياة إلا نحن نستخدمه في سرقة الحقوق في الطباعة والنشر ، وهناك وسائل تزوير صغيرة حيث توجد أجهزة بـ ٨ آلاف جنيه في متخانة الحسين يمكن أن تطبع مائة ألف غلافاً كلما حدث مع كتاب (أزرق) الذي غدر به الجميع)

وهذه العمليات يصعب كشفها على المثقفين الجمع كان بالرماس ومن الممكن كشفه أما الآن أصبح من الصعب مع الطباعة التصويرية والكمبيوتر ولو اعتمدت مصر بضاعة الكتب سيحجب لنا عملة صعبة لذلك يجب وضع ضوابط قانونية ومنع شراء الناشر للكتاب إلى الإيداع بالمؤلفون بلجان إلى الناشرين العرب.

ويوضح د. سيد القيسي أن إعطاء الكاتب استقلالية الاقتصادية بمنع الكاتب من بيع نفسه للجور القهري لكاتبه مدفوعة سلفاً لصالح السلطة أو دولة مجاورة يأتي من عدم الاستقلالية قانوناً إلى الآن أنا محافظ على استقلاليتي ولكن يتم تهني ليكن لو منع ذلك سأعمل جيداً وأعيش كويس حتى الأول ما أريد لذلك أريد من شتي مشروع التحقق من الانتشار وهي موجودة بكل الدول لكنهم ولا رغم ذلك استغلال مشكلة التزوير حيث لا يوجد بوزارة العدل ضهير بالأسباع بل خبير مالي وعليه أن نتحقق الطب الشرعي لمستوات طويلة ، هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد قانون لتجديد نسبة النوع لأنه أحد أسباب ارتفاع أسعار الكتاب وضياع بعض المؤلف الذي يأخذ الفئات المألوفة بأخذ ٥٠٪ في حين يأخذ المؤلف ٦٠٪ هذا إلى جانب الناشر والصمم والمراجع.

شطب المزور

يقول د. سمير سرخان رئيس الهيئة العامة للكتاب : حقوق المؤلفين مبدأ أساسي على مستوى الدولة وفي هيئة الكتاب لتكتم بذلك ويتقاضى المؤلفون حقوقهم حيث تنفع نصف قيمة العقد حسب عدد المطبوع من الكتاب والنصف الآخر على القسط بعد البيع وبالتالي يحصل المؤلف على حقوقه كاملة ولي مكتبة الأسرة تدفع المكالمة لمرة واحدة ، إن للاستقلالية على حقوق المؤلفين مساهمة خاضعة للضمان وهذا دور أصيل يرفع اقتصاد الناشرين في تطبيقه الجديد الذي أصبح ذا فاعلية وهو يحتم عليه أن يفعل شيئاً في سوق النشر المصري والعربي وأن يصدر قرارات مازمة للناشرين برفع حقوق المؤلف ولا يشطب من الاتحاد مثل أعضاء النقابات طمأناً لا تعاليم النشر للتحليل - إذا تكررت فعلته أكثر من مرة - ولو لفترة - لابد من قانون في كل دولة من الدول ليعاقب على التزوير - انتهاك حقوق المؤلف وحتى هذه اللحظة لا توجد هذه القوانين.

ويضيف د. سرخان في معرض الكتاب الذي أقيمت فيه زور كتاباً لا يملكه نكف حناحه ونمنعه من التهام في السوق المصرية لفترة.

ضياع في القطاعين!

ويتهكم الكاتب محمد القيساطي : لستول عن سلسلة أصوات القطاع العام - بأنه يضحك القطاع الخاص على إهدار حقوق المؤلفين عن طريق عدم زيادة الحاصلات الثقافية في الهيئات الحكومية التي تلتصق بالقطاع الخاص ذات الطبيعة الحكومية وعدم تقليل التهام من القطاع الخاص حيث إن التية مبيحة لتفكيك سلسلة أصوات "الوصول" والاحتكام بهيئة الكتاب التي لا تعطي ٦٠٪ من نسبة التوزيع للمؤلف إلا إذا كان على علاقة قوية مع الهيئة أو إذا تعطف رئيس



المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٧

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئة، ويضفي الكاتب في هيئة الكتاب على عقود تنازل ويحصل على مبلغ مكافأة ثابتة في السلاسل إما في سلاسل الأعمال الكاملة فيحصل على 20٪ من التوزيع ولكن لا يتناول غيرها.

ويضيف الجسافي أما دور النشر الأجنبية فالمعقد مفصل 70٪ من التوزيع كل عام تحصل عليها في الميعاد وأنت في بيتك وتلك احتراماً للكاتب وبأعلى على أن

الدولة والقصور الخالفة لا تحترم المؤلفين فالتنازل العام يجب أن يكون قسوة وأن يعطي الكاتب حقوقه حتى يدفع المقام الخاص في ذلك وقد تضطر أن تدفع لأمورنا للقطاع الخاص حتى ينشر له أو أن تدفع إلى القطاع العام لتدفع كتبه في المخازن وتكون المحصلة أن حقوق الكاتب ضائعة في القطاع العام والخاص

عودة للروح

عادت الروح إلى اتحاد الكتاب الجهة الوحيدة التي تحمل مسؤولية الدفاع عن المؤلفين - بعد الانتخابات الأخيرة حيث انسحبت من الجمعية التمسومية اللجنة القانونية برئاسة، ثمار عبد الله، إمامة صياغة حق المؤلف وعقدوا الإنسان الموجودة دور النشر ووسائل الإعلام، كما تم تكليف د. حمام عيسى الاستشار القانوني لاتحاد يبحث هذا الموضوع بحيث يكون ملائماً لمختلف الأطراف. ولكن يستفيد الكاتب أحمد سويلم سكرتير الاتحاد أن هذا الأمر يحتاج إلى موافقة جهات كثيرة مثل اتحاد الناشرين وهيئة المسرح والتلفزيون... إلخ.. مما يصعب معه توقع الفترة الزمنية التي سيبري بعدها القانون النور.

ويطالب الكاتب إبراهيم إصلاص بإيجاد ضوابط رقابية في هذه المسألة وأن تترك كل جهة للتعامل على أساس مجموعة من النقاط الأساسية إلى جانب بنود أخرى حسبما يرى الكاتب والنشر.

هروب ناشرة

شام نيسا في أوساط المؤلفين بان صاحبة إحدى دور النشر تقوى للهروب إلى الخارج حيث إنها مديونة لكل البشر وتهرب من المؤلفين بعد أن تورط كثير من المؤلفين في التعامل معها.

ويعتقد محمد فائق صاحب دار المستقبل العربي للنشر أن مشكلة الكتاب هي انحسار القراء بشكل كبير وبعض المشاكل في البلاد العربية بسبب غلاء المعيشة مثل السودان أكثر الشعوب الفقيرة والجزائر والعراق، وأنه كلما ساء الكساد السوق كلما حصلت اضطرابات ولكن القانون يكفل حقوق المؤلف.

وأكد محمد أحمد إبراهيم وكيل الاتحاد صعوبة تدخل القانون لتحديد العقالة بين المؤلف والنشر لأن العقلة عرض وطلب ولا يوجد قانون ينظمها، ولكننا نحاول وفق محاولات التزوير، والغريب أن الاتحاد لم يلق إلى الآن أي شكوى من أي مؤلف. والمؤلف يريد أن يأخذ حقه، ويكره ماذا يفعل ولكن من المنتظر أنه بعد ستة شهور سنستطيع الخروج بالتصريحات الجديدة إلى الجمعية العمومية لاتحاد الناشرين.

ويضيف محمد إبراهيم أن الناشر هو الذي يخرج الكتاب للنور في حين يذهب المؤلف إلى بيته ليأتم، أما الناشر فيتحمل أكثر وهي لأخاطرة بالمال واعتقد أن المؤلف غني بالخارج لأن القراء كثيرون أما الناشرون لصيرون فمن القلي الناشرين في العالم. ولكن عندما سألته عن أعلى سعر أعطته كتائز المؤلفة نظرت إلى طولاً ثم صمت رافضاً الإجابة



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٠

السيناريو الحكومي يحاول اقناع العالم بان كهلا في الثمانين من عمره
مازال مولودا في «اللغة»!

حتى لا تنهال مطارق «الجات» على رؤوسنا!



محسن
حسين

واعتقدنا كما اعتقد جميعاً من قبل ان الحريق بعيد
من بيتنا فلم نستعد له...!

واكتفينا منذ توقيع اتفاقيات «الجات» التي
يتجاوز وزنها ورقاً 85 كيلو جراماً، الصراخ
والغويل ولطم الغدود...!

وبدا من أن نعمل على تطوير الانتاج
وتحسين الجودة، وإعادة تأهيل مصانعنا ومركبة
صناعاتنا لتتقنا الوقت كله في «تدبير» أحد

عبارات المناقشة، وأولع الكلمات التي هتت
المحور تستعطف ألوف مستغني القمار في
اتفاقيات «الجات»!

والأجف حقاً أن الصراخ والمناقشة لم
يصدر من أرباب صناعة عبيدنا بل من معظم
لم يكن كل أرباب الصناعات القديمة منها
والجديدة!

ويبدو أن هذه المناقشات والمصراخات لقيت
الذات صافية من الحكومة التي أعدت «سيناريوه»
مكتملاً للحصول على مصفاه دولي بتأجيل
تصدير تجارة للتسويق للقرن له الأول من

يتأخر من العام القادم 4 سنوات أخرى...!

والسيناريو، الذي وضعه «أحمد جويلى»
وزير التجارة والتصدير ورفيقه للتصدير
الجنزوي يقضي بالتحرك على أكثر من محور
بميت تتكهن مصر في النهاية من الزرافة الجزئي
بالتزاماتها بتصدير تجارة للتسويق في الموعد
للمحد مع «الناوذة» للحصول على مهلة 4
سنوات ليبدء التصدير الكامل...!

وأهم ميزة هذا «السيناريو»
هو أنه يسمح لصناعة المنسوجات
بمرسة لا تقابل الانقراض وتصبح
أرضاً لها والتجديد لمواجهة تحديات
التصدير الكامل للتجارة.

لكن مع ذلك فإن «السيناريو»
الحكومي يتخضع من بعض الجوانب
صحية الفهم والهمس... كان تعامل
الحكومة مثلاً اقناع العالم بأن

لا أدري إن كان المثل الذي يقول «إن كنت
مطرقاً فمطارق...» أما إذا كنت ستدنا فتتحمل
المطرات... مثلاً صينياً أو فرنسياً، لكنني، على
أى الأحوال، أعتقد أن قائله كان المصدق
المصدق للرجل الذي قال إن لم تفسر على
العراق، فصادفه...!

لكنهما عبرتني تنبهاً مبكراً بالفلسفة
«الانتهائية» التي ستحكم العالم في نهاية القرن
المعشرين، وبداية القرن الحادى والعشرين حيث
لا مكان للصديق... الاقتصادي وسياسياً
وعسكرياً...!

وحتى أن وجد له فمكانه لنا في المؤخرة
خلف القوى المهيمنة على العالم في ظل ما يسمى
بالنظام العالمى الجديد!

وليس سراً أن «الجات» هي النزاع
الاقتصادية المطولة التي تحكم بها أمريكا
وخصيقاتها الغربيات، سيطرتها على أسواق
العالم...

«الجات» شكلاً لم أبيتها من مجرد عرض
لرجل واحد يعمل بنا ويأسواق العالم ما يشاء
ولا شك في مواجهته إلا السمع والطاعة فمن
في موقف لا يمكن أن تكون فيه إلا «ستدنا» يحمل
المطرات...!

فمعظم صناعاتنا غير مؤهلة لمواجهة
التحديات التي تفرسها «الجات»، ولم تكلف هذه
الصناعات خاطرها، منذ بدأ الحديث عن «الجات»
لكني تتقدم خطوة واحدة في اتجاه الاستعداد
للمنافسة داخلياً وخارجياً.

والذات تتعالى صرخات ومناشيات رجال
الصناعة مع القرب موعد بدء تطبيق
اتفاقيات «الجات» لعدم تنفيذ
الاتفاقيات في موعدها المحدد حتى لا

تتهار صناعاتنا...
والتأكيد نحن لسنا أسوأ حظاً
من الرجل الذي كان يسير في
صمره جرداً غرقت على رأسه
«هرفة منزل»!

فمثل هذا الرجل كانت المفاجأة
تامة بالتسوية له حيث وجد في
الصمره آخر ما كان يتوقدها...!

أما نحن كنا نطمح أن نكون هناك
نفاقة تصدير التجارة... وأن العالم
كله يستجيب إلى قريه واحدة
مستقرة المودود، بلا أى حواجز أمام السلع
والخدمات وكل شيء... لكننا لم نتحرك...

صناعة للتسويق عتبتنا من
«الصناعات الوليدة».. وهي محاولة
غربية لشب بمحاولة إثبات أن
«كهلا» في الثمانين من عمره، ما زال
مولوداً في «اللغة»...!

والذات علينا أن نبحث من مبررات أخرى
وجبة ومنطقية الحصول على «مهلة» باستئذاننا
من بدء تصدير التجارة في الموعد المقرر.

ويجب أن يواكب ذلك جهود أخرى مكثفة
لإثبات صناعة للتسويق وبها من السمات
من عزتها وحل مشاكل اللازمة لأننا سيقبلون

على مرحلة البقاء فيها «المطارق» فقط... وأينما
الآنكون نحن وجدنا «السنادر» الذي تنهال على
رأسه مطارق «الجات»...!



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٧

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (١) الدول الكبرى تحكمت في صياغة اتفاقات «الغات»

أصبح واضحاً، أن كل البلدان الرأسمالية، أصبحت تمر بمرحلة انتقالية، من أبرز معالمها استقرار معدلات البطالة عالية، في كل الدول الصناعية، بالمقارنة مع المرحلة السابقة لعام ١٩٩١. وضمن هذا الإطار، تبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، متواضعة بالمقارنة مع ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. كما تبدو الحكومات عاجزة تماماً، أمام إيجاد أي حل لمشكلة البطالة، لا بل إنه من الملح أن الشركات المتعددة الحدود والجنسيات لا تدير موضوع البطالة أي اهتمام. فبموجب اتفاقية «الغات» أصبح باستطاعة الشركات المتعددة الحدود أن تنقل مصانعها، ذات الكثافة العالية، أو تلك الملوثة للبيئة، إلى بعض بلدان العالم الثالث بقاء الشركة قانونياً في دولة المخرج. فإذا قام العمال بما يلحق الضرر بأرباح إحدى هذه الشركات فإن الشركة المبتدئة، أو المستهدفة بأرباحها، باستطاعتها أن تقوم برد دوري، وهو إلحاق المصنع ونقل نشاطها إلى دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، أو العالم الثالث.

وعلى هذا الأساس لا بد أن تتخالف في المستقبل المخطوف أعداد العمال المرشحين أو المرشحين للانتقال إلى صفوف الماطلين عن العمل، بصورة كاملة أو جزئية، في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك في أميركا الشمالية واليابان. التوزيع السياسي لتعديات ومتعدلات الجنسيات لقد تعدت متعدلات التخصصات، ومتعدلات الحدود نشاطها منذ الستينيات على وجه التقريب، ومن أصل ٥٠٠ شركة تتخذ ٤١٨ منها مقرها رسمياً في إحدى الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، أي في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً، إنشأ البلدان الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، ومنها الدول السبع الكبار التي أصبح لوسائلها اجتماعات دورية، تجرى فيها محاولات لتنسيق اقتصادياتها، وللحد من سلبيات التقديرات الخاصة في أسعار صرف عملاتها. وتتمثل هذه العملية الاندماجية للعالم البلدان التي يبلغ إجمالي انتاجها المحلي ٦٨ بالمئة من إجمالي اقتصاديات العالم. وحتى لا يذهب الخيال بعيداً، يجب القول بأن حكومات الدول السبع لم تعد تملك سلطات كبيرة على

بعض المديونين على النطاق العالمي، عن قلقهم من التطورات والتحولات الجارية في مختلف بقاع العالم، وأغفر هذه المستجدات أهمية وخلاصة هي العولمة أو الكوكبية، التي تقوم بها شركات من متعددات الحدود، ذات طابع وصلة عالمية. إنه النشاط الاقتصادي الذي بدأت معالمه الأولى بالظهور، منذ أكثر من عقدين، والذي عبر عن نفسه بعد عام ١٩٩١، بتحول متعددات الجنسيات إلى متعددات الحدود على النطاق العالمي. وبذلك تنتقل النظام الاقتصادي الليبرالي من الرأسمالية إلى رأسمالية كوكبية، كما تحقق هذه الرأسمالية الحديثة عبر شركاتها، من متعددات الحدود، أو بأشكالها، وتتكبد أحياناً أخرى خسائر فادحة. وأياً كانت مجالات الربح والخسارة على النطاق العالمي، فالعولمة هي مرحلة جديدة، اقتصادية سياسية، تعبر عن المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي العالمي. كما يجسد هذا التطور (النظام الدولي الجديد) ذو القطب الواحد، الذي بدأ خطواته الكوكبية الأولى عام ١٩٩٦ في (كوبا)، حيث تمت مناقشة مشروع منظمة للتجارة، أي بعد سنة واحدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ النظام الرأسمالي للعالم، يعمل على إنشاء منظمة عالمية دولية للتجارة، وجعلها إحدى وكالات الأمم المتحدة.

وبعد أن تم التخلي عن فكرة المنظمة برزت بعد فترة فكرة اتفاقية «الغات»، بالاعتماد على مسودة ميثاق هذه المنظمة، وفي ٣٠/١١/١٩٤٧ وقع رسمياً على الاتفاقية «الغات» ٢٣ دولة، جعلوا مقرها الرئيسي مدينة جنيف في سويسرا. وفي مطلع عام ١٩٤٨ وضعت الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق. وعلمت «الغات» (GATT)، تعني الجلة التالية: «الاتفاقية العامة للتجارات والتجارة» Tariff's (General Agreement on And Trade). «والغات» من الناحية القانونية اتفاقية متعددة الأطراف، يشترك فيها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة، وما يقرب من ٣٠ دولة بخصصة إليها على أساس واقعي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بأكثر من ٩٠ من إجمالي التجارة العالمية حالياً. وبذلك يكون الهدف الأساسي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، بالإضافة من كل السوق العالمية، بعد إزالة جميع القيود الكابحة والحواجز الموقفة لحركتها.



المصدر: الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

من استحداثها لإجراء خفض كبير، في حجم الدعم المخصص للمنتجات الزراعية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ توصلت كل من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية إلى ما سمي باتفاق (بيكر هاوس)، يخلو حجم الدعم للبذور الزيتية والمنتجات الزراعية. وبعد أن طال التفاوض حددت لجنة المفاوضات التجارية في «الثلاث» تاريخ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٣ موعداً نهائياً لتوقيع الاتفاق، وذلك بعد الإعلان أن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل.

في الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية، وكذلك إيجاد الحلول لبعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق. وفي الأسبوع نفسه أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استعدادهما لرفع الحظر عن واردات الأرز. وكان لهذين الحدثين أثرهما الهام والحاسم في نجاح مفاوضات الأوروغواي وانتهاجها في الوعد المحدد.

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ أعلن المدير العام للمفاوضات عن انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي بنجاح. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ أعلن أنه قبل دعوة من الغرب لمعد مؤتمر وزاري للتوقيع رسمياً على الاتفاق النهائي في مراكش بين ١٢ و ١٥ فيسبان (ابريل) ١٩٩٤ وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٤ استكملت الدول المشاركة في الجولة تقديم الجداول النهائية لتعريفاتها على السلع الصناعية والزراعية، على أن تشكل هذه الجداول جزءاً من الاتفاق النهائي.

يتضح من المراحل الطويلة ومن المعوقات التي توقفت عندها اتفاقية «الثلاث» أنها سرت قبل أبرامها، بالعديد من المراحل وواجهتها عقبات متعددة كانت القوى الثلاث الاقتصادية العليا والأقوى في العالم (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) الحركلة الأساسي والفاعل فيما يتعلق بقضايا الخلاف أو مواضع الاتفاق، بينما لم تكن الأطراف الأخرى في المفاوضات إلا دور هامشي منفصل بما تختلف أو تتفق عليه القوى الكبرى والمناظرة الأنظمة الفكرية.

سليم قنديل

الشركات المتعدية الجنسيات. والجدير بالذكر أن الدول المضيفة هي كلها دول صناعية متقدمة، ورأسمالية متطورة، والحكم فيها حكم برلماني.

الشركات المتعدية الجنسيات

١. الشركة المتعدية الجنسيات، هي التي يتمتع نشاطها في كل أسواق الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية.
٢. الشركات المشتركة (المتعدية القومية) التي تنشأ بين بعض دول العالم الثالث ليس في عداد الشركات المتعدية الجنسيات.
٣. يمكن اعتبار الشركات التي يتمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية، على أنها في عداد الشركات المتعدية الجنسيات.
٤. الشركات المتعدية الجنسيات هي جميعها في الشمال.

وتضم اتفاقية «الثلاث» عدة لجان، أهمها بالنسبة للعالم الثالث هي اللجان المتخصصة، مثل لجنة التجارة والتنمية (التي تهتم بقضايا الدول النامية التجارية).

انطلق مراكش

بدأت جولة الأوروغواي، بقرار من وزراء يمثلون نحو ١٠٥ من دول العالم، اجتمعوا في الأوروغواي في ١٩٨٦/٦/٢٠، وانتهى اجتماعهم رسمياً بالتوقيع على وثائق الأوروغواي في اجتماع مراكش في ١٥/١٠/١٩٩٤. أن هذه الجولة التي امتدت ما يقرب من سبع سنوات ونصف، نجت عنها مجموعة من الوثائق قدرت بنحو ٢٢ ألف صفحة تزن أكثر من ٢٠٠ كغ. وبذلك يصبح لاتفاق مراكش، أهمية تكمن بعلامته الهائلة، الذي تجلّى بمعدد الدول الموقعة عليه (٧٠ من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة)، منها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وبين العديد من الدورات التي عقدت في إطار اتفاقية «الثلاث»، كانت تلك التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، والتي انتهت إلى الفصل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية حول دعم المنتجات الزراعية. وفي كانون الثاني ١٩٩٢ أعلنت الجماعة الأوروبية



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

ندوات لشرح قوانين نقل التقنية

مكتب عربي لبراءات الاختراع وأول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية

الأسبوع العربي للبراءات ١٩٩٧ الذي تنظمه الجمعية الوطنية للملكية الفكرية في هذه الجلسة - وهي بعنوان: «التأثيرات الاقتصادية للبراءات» - وهو مشروع لوك ميوز رئيس مكتب البراءات الألماني السابق حول أهمية حماية الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي لدول المنطقة، والشبان الدولي، وعرض أمام المشاركين تجربة ألمانيا في مجال الملكية الفكرية كما عرض لجاويز أبادان الأخرى، وشرح بيهاب لمعية وأراء الاختراع والتنمية في ألمانيا التي تحكم هذا القطاع، وشدد على ضرورة الحفاظ على حقوق براءات الاختراع وحمايتها وكافة الجوانب الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية وقال إن كل

فرد للجمع العربي لحقوق الانتياز ونقل التقنية، ALITS، على خمس نوبات موزعة تدريجية في الأردن، والمملكة، ومصر، والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، إضافة إلى عقد ندوة أخرى في إسراة المشاركة خلال شهر فبراير المقبل برعاية حاكم الشارقة، والتشويق مع الفكرة التجارية والصناعية، ومن أبرز المتحدثين في تلك الندوة السيد حلمي غنود ممثل لبنان في الجمع على ذلك خلال اجتماع لادارة التقنية العليا للجمع الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان برئاسة السيد خلال لبروزة ورئيس الجمع وتهدف تلك الندوات إلى تسليط الضوء

عبدالمعطي أحمد

بجميع مشاركاتها. وقدم الدكتور همام محمود، الاستاذ بالجامعة الأردنية ورقة عمل بعنوان: «الابتداء والاختراع» فتحدث بعض الترميمات العملية في هذا المجال. ودار حوار بين المشاركين والمفسرين، ولجيب لوبروزة على الاستفسارات المفيدة خاصة ما يتعلق منها بمنطقة التجارة العالمية W.T.O. وأعلن أنه سيتم بالتعاون مع W.T.O. إصدار دليل الأعمال في جولة كروية ذات الأبعاد العربية، وذلك لتسهيل على رجال الأعمال ورجال القانون والمفاوضين العربيين وأرباب الصناعة والتجارة في البلاد العربية. كما أن للجمع العربي لحماية الملكية الفكرية وتساهما مع علماء يعمل على إعداد برنامج علمي شرح لتقنيات العاملين العرب في مجال الملكية الفكرية وتعميم شهادة مختبر ملكية فكرية. وذلك بالتعاون مع معهد التجارة والتنمية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة للجامعة الدول العربية. فضلا عن إصدار أول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية إضافة إلى إقامة مكتب عربي موحدة لدراسات الاختراع على غرار المكتب الأوروبي بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وسمعمل تلك الندوات التي يشهدها العالم، ويتنامى مع متطلبات الانفتاحات الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أهمية صياغة قانون عربي موحدة لحقوق الانتياز ونقل التقنية.

وسمعمل تلك الندوات التي يشهدها العالم، ويتنامى مع متطلبات الانفتاحات الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أهمية صياغة قانون عربي موحدة لحقوق الانتياز ونقل التقنية. وسمعمل تلك الندوات التي يشهدها العالم، ويتنامى مع متطلبات الانفتاحات الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أهمية صياغة قانون عربي موحدة لحقوق الانتياز ونقل التقنية. وسمعمل تلك الندوات التي يشهدها العالم، ويتنامى مع متطلبات الانفتاحات الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أهمية صياغة قانون عربي موحدة لحقوق الانتياز ونقل التقنية.



المصدر : الكفاح العربي

لشعر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية

واستعمار وعولمة (٢)

العولمة الراهنة تقود الى شكل ومحتوى جديدين من الأهمية

التطبيق، وفيما يتعلق بالترافق على الاقتصاد العالمي، فالدراسات الأهم في هذا الشأن قامت بما حتى الآن ثلاث جهات هي: البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة «الفات».

تحويل الفات من اتفاقية إلى منظمة

نصت الاتفاقية على إنشاء منظمة التجارة العالمية مع مطلع عام ١٩٩٥ على أن تترك المنظمة الجديدة حقوق «الفات» الحالية والتزاماتها، وتتساقط من حيث وضعها القانوني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد باشرت المنظمة عملها في مطلع العام المذكور. ومن أبرز المعاني التي يحملها تحول «الفات» إلى منظمة عالمية هو الاتجاه نحو تدويل التجارة العالمية.

فحتى الآن كانت السياسات المتعلقة بالتجارة العالمية، تتعالج بين الدول بصورة ثنائية أو من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف. ورغم أن اتفاقية «الفات» قد بدأت بـ ٢٣ دولة عام ١٩٩٧ وانتهت مع اتفاقية مراكش بـ ١٢٠ دولة موقعة على نصوصها، فلم يكن لها من وجهة النظر الدولية، وضع خاص يخولها التعبير عن إرادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية. ومع إنشاء منظمة للتجارة العالمية، أوكل إليها مهمة رسم السياسات العامة والتوجهات العميقة المدى، المتعلقة بهذا القطاع، والإشراف على تطبيقها وإبتلاك الأجهزة والوسائل التقنية بذلك (التزامات متبادلة محكمة لغرض المنع، لجان متخصصة، أملاكات مادية، كادر بشري مؤهل ومتفرغ...) وأصبح لها وضع قانوني دولي بوصفها منظمة متخصصة تخضع للاستقلال الذاتي عن منظمات الأمم المتحدة، فقد تبدل الوضع تبدلا جذريا وجوهريا.

إن إنشاء المنظمة على النحو المبين يوحي بأن هناك أداة دولية لتنظيم وتوجيه التجارة بين الأمم ودول العالم وشعوبه، وفق قواعد نمطية جديدة ذات طابع عالمي، مما يضيف من قدرة السلطات المحلية أو الدول القطرية (خصوصا الصغيرة) على صياغة سياساتها التجارية على نحو مستقل وبما ينسجم ومصالحها القطرية. كما تقرر أيضا، إنشاء محكمة عدل خاصة بمنظمة التجارة العالمية، للتحقق في القضايا المتعلقة بمخالفة أحكام الاتفاقية، أو التزامات التي قد تنشأ بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

ما تقدم يوضح بعض السمات الصامة لاتفاق مراكش ومنها: الشمولية والتشعب والجدي في وضعه موضع

اتفاق مراكش والدول النامية

تراجعت مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد والحفظ والتردد، غير أنه نظرا لأهمية هذا الاتفاق، ولا هو متوقع له من نكل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي، خصوصا التجارة الدولية خصوصا، فإن جميع هذه الدول ستأثر به على درجت متفاوتة وبأشكال مختلفة. وهو ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

الحماية: الوسائل التقليدية للحماية هي (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، والحصص والمنع)، وهو ما تقلص بموجب اتفاق مراكش، من حيث الاستخدام والفاعلية. غير أن الجانب الأكثر أهمية هو الهدف البعيد المدى والأمن

لاتفاقية «الفات»، والذي يمكن تلخيصه به التحريض التدريجي للتجارة الدولية من القيود والحوافز التي تمنع حركتها، أي يلغو عالم بلا حدود تجارية. وفيما يتعلق باتفاق مراكش فإن تطبيقه إنما يعني:

١- إلغاء الحماية نهائيا، على مدى السنوات العشر المقبلة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات الأهم لحظم الدول النامية.

٢- تخفيض مستوى الحماية تخفيفا ملحوظا على مدى السنوات المقبلة المقبلة.

٣- إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة للربعين بالمئة من السلع المصنعة، مع تخفيفها بنسبة ٢٠ بالمئة فيما يتعلق بالقمم الآخر المتبقية، وهو ٦٠ بالمئة.

وهكذا تصبح القضية المهمة والملحة فيما يتعلق بالدول النامية، هي كيفية تعامل الدول مع هذه الستجات، وخصوصا فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني، بعد أن يصبح العالم الثالث كله مجردا من سلاح الحماية أو بمستوى يتدن من الحماية.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٤

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعم الصادرات

إن بيع عملة في الأسواق الخارجية بأقل من سعرها في بلد المنشأ، كانت ولا تزال، إحدى الوسائل التي تستخدمها بعض الدول لزيادة مواردها من العملات الأجنبية، وتحسين ميزان تبادلها التجاري. ويميزان الدفوعات مع العالم الخارجي. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: ما تستطيع بعض دول العالم الثالث أن تحافظ على حصتها في سوق التصدير العالمية وتطويرها، وهي مجردة من سلاح الدعم؟ وبالتالي: ما هي مصادر التمويل الجديدة التي تمكن هذه الدول من دفع كلفة تلك الزيادات المتصلة في أسعار وارداتها؟

خيارات على الطريق

وبذلك تكون الدول النامية (العالم الثالث)، على مفترق طرق فيما يتعلق بتأقيف "الغلت" وخصوصا انطفاك مراكز

الما الرض التي يمول دول العالم الثالث عن الدول السبع الصناعية في العالم (G7)، وهي الدول المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة. أما الفجوة بالانفاقيتين "الغلت" وسراكن، وهو يعني قبول التكيف مع نظام اقتصادي دولي، أي القبول بالعملة والكوكبة أو الكونية. وعلى كل حال فإن معظم المستثمرين يجرى على التعلق المالي، يعبرون عن موقف اجابي، لا يجرى، في عالم اليوم، وذلك انطلاقا من الموضوع التي سالت بعد عام ١٩٩١ وبالقائلة بأن الولايات المتحدة هي سيدة العالم، وأن انتصار الرأسمالية قد أبعد الاختيار الاشتراكي البديل إبعادا نهائيا، وبالتالي كان من الطبيعي أن تجذبه (البيولوجية الموق)، والدور الحضاري الذي يمكن أن تؤديه الليبرالية في العالم الثالث، وعلى هذه الخلفية فإن بدء النمو في اقتصاد الغرب الرأسمالي، وتزايد البطالة فيه، أن تجاوز عدد الماطلين عن العمل بصورة كاملة السبعة عشر مليوناً، بالإضافة إلى التراجع في مستوى التعليم، وانتشار

المخدرات وظهور اليمين المتطرف في الساحة السياسية.. هذه النتائج ألقت بظلالها على الأحزاب اليسارية التي فازت في الانتخابات الأوروبية وبداية الأخيرة، وقد أصبح عليها البحث عن الحلول لمعالجة المجتمعات الأوروبية الغربية ضمن ما يمكن أن تعينه الكوكبة والعملة، والتي أ تبنى سوى الاعتماد على ما قد تعينه القضايا المطروقة والكونية، واختفاء المفاهيم الوطنية بوصفها قيما أخلاقية ومبادئ عن جدول أعمال اتفاقيات "الغلت"، الخطوة التصعيدية للتملة.

وشمن هذا الاطار نتاج الامكانات لذلك لماذا كان يعينه شعار حزب العمل في اسرائيل اللذان يزل الشرق الاوسط الجديد، وضمن ذلك التمازج الأميركي الأوروبي الغربي في التمازج الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بدءا من الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعملان عام ١٩٩٥، وصولا إلى القاهرة عام ١٩٩٦، وكذلك برشلونة ومالطا... الخ، في منطقة الشرق الاوسط بما تعينه من موقع استراتيجي ولزوة نظمية. ويمكن تقدير الدور الذي تؤديه اسرائيل والمبادرة الأميركية للمسلم والمحاولة الأوروبية التي تعمل على اختراق القيسة، التي تعمل واشتغل على احكامها على منطقة ذات مواصفات جغرافية سياسية واقتصادية، وأيا كان الخلاف بين

الحزبين الاسرائيليين، العمل والليكون، فهو خلاف حول مدى هيمنة الاسرائيلية على المنطقة وليس على الهيمنة تحديدا أو عمدا.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن الولايات المتحدة، الدولة التي وجدت نفسها بعد عام ١٩٩١ على قمة نظام عالمي، أصبحت تطمح إلى احكام قبضتها ليس على الشرق الاوسط وحده، بل على كل الكرة الأرضية، أذا التحيت لها مثل هذه الفرصة. والفارق الشاسع بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، هو أن الدولة الأخيرة لم تعرف تعاقب المراحل التي أوصلتها إلى الدولة التي أعلنت في ٤ تموز (يوليو) ١٩٧٦، فقد كانت هذه أول دولة على رأس حكومتها رئيس ينتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وقضائية. وبموجب الدستور الأميركي فإن كل سلطة مستقلة عن الأخرى. وأن دولة كهذه قد لا تجد، أو هي لا تلتخط، ذلك الفارق الشاسع بين القرار الذي يتم اتخاذه في واشنطن، ثم يجرى تنميته على كل الصام، وبالمقابل فإن توجهها كهذا لا بد من أن يكون له أثر بالغ في بلدان مثل لكندا، وفرنسا، والنمانيا، وبالحصار في دول الاتحاد الأوروبي كلها، والتي قطعت مئات السنين كي تصل إلى ما هي عليه اليوم، وبالتالي فإن كانت الدولة في الولايات المتحدة هي نتيجة لقرار يتخذ، فهي دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصا الثلاث الرئيسيات فيه، تتخذ العملة والكوكبة شكلا وجوها هما أكثر صمقا على التعاقب التاريخي والسياسي، منها على سبيل المثال أنهم في أوروبا يذكرون جيدا المراحل التي تعاقبت خلالها الرأسمالية، من الاستعمار التقليدي إلى الاستعمار الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى هذا الطراز من العملة، حيث أصبح على الدول الصناعية في أوروبا الغربية، أن تبحث عن مجالات عمل للملايين الماطلين عن العمل، في بلدان الاتحاد الأوروبي، ليس في بلدانهم بل فيما وراء البحار والحدود في آسيا وفي أميركا اللاتينية، وحتى في إفريقيا، التي ظلت لقرون عديدة المصدر الحبيب للحصول على

المواد الأولية الرخيصة الزمن، ودون حتى التفكير بالجائنين والميراثيين من الأفارقة، الذين كانوا ولا يزالون يمانون من تصالف مراحل الاستعمار الأوروبي الغربي الرأسمالي والإحتكاري. يضاف إلى ذلك أن في أوروبا، على كل قارة أوروبا، انتاجيين: يمين ويسار، وبالمقابل ففي الولايات المتحدة حزبان يمينيان يقفان على الساحة، رغم أن أحدهما الحزبين، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم حاليا في ولاية ثانية، يمكن تنميطه على يسار اليمين، ولكن حتى لو تحول الحزب الديمقراطي إلى طراز من اليمين، كما هو الحال في التطور يبقى لتاريخ القارة الأميركية بأسرها، أثره البالغ على التطور الاجتماعي في كل القارة، وخصوصا في القسم الأكثر ثراء وهيمنة أيدي في الولايات المتحدة.

العملة واليهما الأوروبي

حدد لينين الامبريالية بأنها أعلى مراحل الرأسمالية. وقد غرقت الرأسمالية الاستعمار المباشر التقليدي والاستعمار غير المباشر الأميركي (الافادة من أسواق المستعمرات وتصدير رؤوس الأموال...)، وبذلك تحولت العملة في المرحلة المتقدمة في سياق الامبريالية، بعد أن امتلكت البلدان الرأسمالية، مثلها بمعدات ومستعدات الجنسيات، التكنولوجيا المتقدمة، وأذا



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخد مات الصدفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

اضيفت والمافسة التي حققت التمر كز الراسمالي غير
السوق التي استيعمت المنتجين الفلسطينيين، تكون عبارة
ماركس الشهيرة القائلة بان المافسة تقتل المافسة، قد
تحققت. ومن المعروف ان ماركس لم يأت على ذكر الاستثمار،
كما لم يأت ايضا على ذكر (نمط الانتاج الاسوي) بعد ان عد
هذا النمط من الانتاج خارج التاريخ وخارج الحضارة التي
درسمها هو، وهي الافريقية الرومانية الجرمانية.

وبذلك تصبح الشركات من متعددات ومتعديات الجنسيات
هي رأس الحرية التي تطلقها البلدان السبع على القارات
الآخرى غير الاوربية والاميركية الشمالية، لإحكام قبضتها
على العالم. وضمن هذا الاطار تذوب المفاهيم التي كانت سائدة
في السابق، والقائمة بالوضوح التطبيقي في كل بلد رأسمالي
على حدة. حيث كانت كل طبقة عاملة تتعامل مع بر جوازيتها
الوطنية وعلى نطاقها الاقليمي. واما اليوم فالواجهة التطبيقية
الأخذة بالاتجاه نحو المولة قد نقلت الصراع الطبقي من
الوطني الاقليمي الى العولمة بالنسبة للرأسماليين، والى شكل
ومحلى جديدين من الاممية بالنسبة لتطبيقات العاملة في كل
بلاط العالم.

وعلى هذه الخلفية، اذا عدت الفات استمرارا وتجميدا
تنظيميا للمولة، وذات مركزية دولية حكومية تتجسد
بواسطة الكبار فان اعتبار الاممية ذات الشكل والحتوى
الجديدين هو اعتبار لا يخرج عما تمثله الاستقرار اتيجية العليا
من شمول واحاطة فكرية ونظرية، لا يمكن ان يتجسد على
ارض المعركة.

وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٩١ العام الفاصل بين وضعين
عالميين يختلفان باختلاف اللون الابيض عن الاسود. ولكن على
البشرية ان تحتاز هذه الحدود الفاصلة مللما تجاوزت غير
التاريخ حدودا لا تقل خطورة ولا انسانية عما تمنيه اليوم.

سليم قندلفت



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٥

لجنة دولية ترفض شكاوى ضد قيود المواصفات المصرية

الحادث.. صناعة طفايات الحريق تنجو من الإغراق

ن كيت - غزة نصر

رفضت اللجنة المصرية الخاصة بمواصفات سلامة الأمان مبدأ تقسيم المواصفات واعتبارها كلاً لا يتجزأ بحيث تصبح ملزمة بجميع بنودها بالنسبة لأجهزة الإطفاء المستوردة بنفس درجة الالتزام بالساري تطبيقها على الصناعة المحلية في التداول منها في الأسواق.

وبذلك تكون صناعة أجهزة الإطفاء أول صناعة مصرية تستفيد من اتفاقية «الجات» في حماية الصناعة وذلك لما اكدته لجنة دولية من خبراء المواصفات في إطار برنامج «ديرا» التابع لمنظمة التجارة العالمية فإن المواصفات المصرية الخاصة بصناعة أجهزة الإطفاء على مستوى عالمي ويمكن تطبيقها بالكامل داخل هذه الصناعة وإن وجود مثل هذه الصناعة المتقدمة يفق في حد ذاته دليلاً أمام أية شكاوى قد تتقدم بها صناعات خارجية ثم رفض رسائل لها لعدم مطابقتها للمواصفات المصرية ولانستطيع القول بالفالاة في المواصفات المصرية على غير أساس محلي.

وكانت منظمة التجارة العالمية قد تلقت عدداً من الشكاوى تقدمت بها شركات من أوروبا والشرق الأقصى بسبب رفض دخول رسائل من طلبات الحريق لحسن اعتبارها غير مطابقة للمواصفات القياسية والتي يتم تطبيقها بالفعل على الإنتاج المحلي.

وقالت اللجنة بعد استعراضها للمواصفات المصرية وتنفيذها بالصانع المحلي أن هذه الشكاوى أصبحت غير ذات مبرر في ضوء الأساليب الفنية والمعايير التي تستند إليها صناعة طفايات الحريق في مصر.

وكانت اللجنة الدولية قد سمحت لرامس مبدأ جديد يعتمد على تقسيم المواصفة القياسية المصرية 734

أما 92 والخاصة بأجهزة إطفاء الحرائق لتقسيم الأول ملزماً للصانع المستوردة وخص الاشتراطات التي تتعلق بالآمان والثاني يخص التصنيع بجميع مكوناته واسقاط هذه الأوامر عنه عند التطبيق وهو ما رفضته اللجنة المصرية للمواصفات لعدم وجود سابقة له في التطبيقات الأوروبية أو الأمريكية أو

دول الشرق الأوسط مما يجعل من قضية الإغراق قضية يصعب التصدي لها ويشر بالصناعة الوطنية.

ولكن بعد أن قامت اللجنة الدولية بزيارة لأحد المصانع المصرية وتلقيا لخطوط الإنتاج ووسائل التصنيع والنوات تحقيق الجودة وجدت المواصفات المصرية على أعلى مستوى عالمي ويمكن تطبيقها بالكامل دون الحاجة للتقسيم.

وكانت مصر قد شهدت خلال النصف الثاني من عام 96 والجوء المتفشي من العام الحالي حركة متزايدة في أجهزة إطفاء الحريق المستوردة بسبب تنافس المنتجات العالمية على السوق المصرية الأمر الذي جمع الكثير من التناقضات وأوجه الخلاف في نفس الوقت في ضوء أحكام اتفاقية «الجات» مغلوها حين التطبيق مما أدى لرفض بعض الشكاوى الواردة من الخارج لعدم مطابقتها للمواصفات وقبول البعض الآخر.

يلكر أنه طبقاً لتحرير التجارة العالمية تناوتت الدول على إزالة الصلواج المصرية والأجنبية

توجيهياً طبقاً لاتفاقية «الجات» إلا أنها سمحت بأحقية كل دولة في أن تضع مواصفاتها القياسية الخاصة بالسلع والمنتجات التي ترقى في التعامل فيها طبقاً لظروفها وسياساتها واشترطت منظمة التجارة العالمية أن تتقدم كل دولة بتطبيق المواصفات القياسية المحلية بكل دولة مستضيفة مع أحكام «الجات» من عدمه طبقاً لدى التزام صناعتها الوطنية



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٥

ما دامت هذه المواصفات تطبق على المنتج المحلي
والاستيراد لضمان نظام الشفافية في التعامل ولا
تكون هذه المواصفات مانعا لاحدى الدول المشاركة
في «الجات».

ويأتى الخطر الاكبر لاجهزة الامان من استعمال
اجهزة مفشوشة ومقلدة أو تلك التي مصدرها بلص
الخردة والكهنة، وتتفج هذه المفشوشة إذا علمنا أن
25٪ من اجهزة الامان المطروحة بالسوق المصرية
مقلدة و10٪ منها مستوردة والباقي وقدره 65٪
يصنعه القطاع الخاص رغم أن المصانع الطبية
تستطيع تلبية الطلب المحلي حيث انها لاتعمل الآن
سوى بـ 60٪ فقط من طاقتها الانتاجية.



المصدر : الحديقة

التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمع العربي لحماية الملكية الفكرية يشارك في ندوة ستراسبورغ



● الرياض - الحياة - يشارك للجمع العربي لحماية الملكية الفكرية في ندوة دولية تعقد في ستراسبورغ في فرنسا في ١ و ٢ تشرين الأول (أكتوبر) المقبل حول الملكية الفكرية. على هامش احتفالات معهد للمثليين الرسميين للمهنة العتدين لدى مكتب البراءات الأوروبي. وستركز أعمال الندوة على ورش عمل لتدريب محامي براءات الاختراع على كيفية التعامل مع القوانين المحلية للمنظمة لهذا الجانب من الملكية الفكرية. كما سيتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الاختراعات التي لا تشملها الحماية، والطول الممكنة لذلك. ويشار إلى أن للجمع العربي لحماية الحياة الفكرية يسعى مع أطراف عدة خصوصاً جامعة الدول العربية إلى إقامة مكتب عربي موحد للبراءات على غرار المكتب الأوروبي. وتنتهي مشاركته في اللقاءات الدولية كمحاولة لتحقيق هذا الهدف الذي يتوقع أن يساعد المختصين العرب على تسجيل اختراعاتهم في مكتب واحد ولغة واحدة، ويحفظهم على المزيد من البحث والاختراع.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٥

الجات، تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار في يونيو القادم

□ كتب - خالد حسن:

منح الدكتور عادل محمد خليل الوزير للفرس التجاري بمكتبه لتسهيل التجاري في جنيف أنه من المقرر عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشكلة لبحث موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار وذلك لنص إعلان سنغافورة والمنظمة الجات في الفترة من 2 - 3 يونيو القادم وذلك في أعقاب اجتماع لجنة الخبراء للمعنيين بالتقائات الاستثمار القلقة وأربابها الإنشائية بالانكشاف خلال الفترة من 28 - 30 مايو الحالي. وأهاب الدكتور عادل خليل أنه تم خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الجات الذي عقد مؤخراً بسنغافورة الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من المنظمة بالتنسيق مع مجموعة العمل في منظمة الانكشاف لهذه الإنشاد للمفاوضات الجديدة التي ستجرى لمدة عامين والمتعلقة بالنواحي التجارية والاستثمار وتم تمديد عدد من الموضوعات التي ستناقشها اللجنة في اجتماعها القادم وأرأها مراجعة النصوص المتعلقة بالاستثمار في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والموضوع الآخر هو تجليل العلاقة بين التجارة والاستثمار. وأشار خليل إلى أنه تم اختيار مندوب تايوان لدى منظمة التجارة رئيساً لمجموعة العمل كما تم الاتفاق على عقد اجتماع خلال عام 97 الأول قبل عطلة الصيف والثاني في الخريف مع إمكانية عقد اجتماع ثالث كما وألفت اللجنة على حضور عدد من المنظمات الدوائية اجتماعاتها بصورة مراقبين وذلك لبحث العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وأي منظمات حكومية تقوم بدراسة موضوع الاستثمار مثل الانكشاف وصندوق النقد ومنظمة BFTA وآيكا. وأوضح الدكتور عادل خليل على أهمية حضور ممثلين من هيئة الاستثمار ووزراء التعاون الدولي لاجتماعات هذه اللجنة لفرس وجهة النظر المصرية.



المصدر: آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١

الدور المطلوب لمواجهة أخطار « الجات »

نطبيق الاتفاقية على المنسوجات بعد ٣ أشهر..

وشكاوى مصانع النسيج من المعوقات مستمرة

وزير التموين: إذا لم يتحرك

المنتجون لتطير الإنتاج

وخفض التكلفة .. لن

تقوى مصر على المنافسة

نتعرض للعقوبة في حالة

عدم تنفيذ الالتزامات !



المصدر : آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

صادراتنا لا تزيد على ١٥% من الناتج المحلي ولا يمكننا الانصراف عن التحديات الاقتصادية

وزير الصناعة يستأنس بالخبر ولكن لا التمر بسهولة ببعض القلق والحذر نقبت الصفات... خطة... في الثاني... الرئيس... التي تهدد صناعة الدواء بمصر

ما هو الدور المصري المطلوب لمواجهة أخطار تطبيق اتفاقية «الجات» حتى لا تتحول إلى سيف مسلط على جهود التنمية في مصر وهي تخطو نحو القرن ٢١ فعلى الرغم من الجوانب الإيجابية «للجات» التي ستعود على الدول الثامية ومنها مصر إلا أن هناك بعض السلبيات تجعل الحذر مطلوباً في مواجهة بنودها .

الواقع يؤكد أن مصر بدأت بالفعل في تنفيذ بنود الجات من يناير ٩٥ على قطاع الزراعة... وفي يناير ٩٨ أي بعد ٣ أشهر سوف تطبق على قطاع المنسوجات... والسؤال هل رجال الأعمال والصناعة قد استعدوا لمواجهة التحديات التي تفرضها الجات... الأجابه جاءت في هذا التحقيق أن أصحاب مصانع النسيج مازالوا يشكون من المشاكل والعقبات التي تمنع هذه الصناعة... ويطلبون مزيد من الجهد من الحكومة للتخفيف من أعباء الضرائب والرسوم الإنارية التي تفقد صناعة النسيج قدرتها التنافسية!! أيضاً يؤكد القاشون على صناعة الدواء بمصر على خوفهم من «الترسي» إحدى اتفاقيات «الجات» والتي ستؤدي إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا!! ويطلبون بضرورة دعم البحث العلمي لمواجهة هذا التحدي .

أيضاً يؤكد الواقع أنه لا بد من التحرك السريع فلم يعد أمام الدول الثامية ومصر سوى الإسراع في العمل ومواءمة ظروفها الاقتصادية ومتجانسة الصناعة مع بنود الاتفاقية الـ ٢٨ المتضمن من الالتزام بها حتى لا تتعرض للعقوبات الدولية المفروضة!! كذلك لابد من اتخاذ التدابير المطلوبة على المستوى العلمي للانتقال إلى عصر التكنولوجيا المصرية... والسؤال الآن ماهي الآثار المترتبة على تطبيق الجات على الاقتصاد المصري؟ وهل التزام مصر بهذه الاتفاقية من الممكن أن يهدد الصناعة المصرية؟ وإين دور الحكومة في مواجهة التحديات التي تفرضها الجات؟ أسئلة عديدة طرحتها «آخر ساعة» خلال هذا التحقيق على الدكتور أحمد جويلي وزير التكوين والشرف على تطبيق الجات... والمهندس سليمان رضا وزير الصناعة والمهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق إلى جانب عدد من الخبراء والمتخصصين من رجال الصناعة في مختلف القطاعات .

● تحقيق : **سهير الحسيني**



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١/١

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا يوجد تصاريح

وكان من الضروري أن نبذل هذا التحقيق عن اتفاقية الجات وتأثيرها السلبي والايجابي على الاقتصاد المصري في مكتب الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتخمين ورئيس اللجنة القومية التي تقوم بمتابعة الموقف بالترامات مصر بالنسبة لـ ٢٨ اتفاقية الترتيقة من الجات. لتوضيح الصورة والرد على كافة الأسئلة المتعلقة بهذه الاتفاقية. ولقد بدأ الدكتور جويلي حديثه عن الجات قائلا :

... لقد قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الجات في جولة أرجاوى بمدينة سراكس ١٥ أبريل ١٩٩٤.

● بداية لا بد من توضيح أمر هام وهو أن مصر وقعت الاتفاقية في ١٥ أبريل لتدخل دور التنفيذ في أول يناير ١٩٩٥. ولقد وقع مجلس الشعب على هذه الاتفاقية ١٦ أبريل ١٩٩٥. على أن تسري كأحد التشريعات المصرية من تاريخ دخولها دور التنفيذ يناير ٩٥. لذلك أصبح على مصر ضرورة تنفيذ التزامها في المواجد المحددة وعلى مدار فترة مدتها ١٠ سنوات. لأن بعد هذه السنوات لا بد أن تكون قد أنهت جميع الالتزامات المطلوبة والتي أصبحت قانونا بعد التوقيع عليها لا بد من التنفيذ حتى لا توقع على مصر العقوبات المفروضة. فعلى سبيل المثال كانت مصر تلحق نظام حظر استيراد اللواجن قبل توقيع الاتفاقية. ولقد التزمنا وفقا لاتفاقية الجات بإلغاء هذا الحظر في يناير ٩٥ وعندما تأخرنا في تنفيذ الإلزام لم يفلأ إلا من شهر واحد. قدمت بعض الشكاوى ضد مصر، كذلك الحظر على استيراد المنسوجات لا بد أن يتم في يناير أيضا وإلغاء الحظر على استيراد اللباس الجاهز في يناير ٩٨ فهناك جنلر سوف تلحق تدريجيا مع تخفيض جزء من الجمارك كل عام. مثلنا مثل أي دولة من الـ ١٢٢ المشاركة في الجات...

ويضيف وزير التصنيع وهكذا عكس المفهوم الخاطئ أن الجات لن تطلق إلا بعد انتهاء الملة عام ٢٠٠٥ أيضا هذه الاتفاقية ليست ضد الاقتصاد مكرما يعتقد البعض بذلك أن الدول التي رفضت الاشتراك في البداية في الجات تعمل الآن بكل قوتها لتصبح إحدى أعضائها.

● هل للزام مصر ببنود الجات سوف يفضي عيشا جديدا على برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري حقا؟

قال وزير التجارة الخارجية والتخمين مؤكدا: إن مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يشمل أي تنازلات تزيد عما التزم به مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي. بل ولاشك أن مشاركة مصر في الجات له جوانب إيجابية على اقتصادها لأن زيادة حجم التجارة العالمية يؤدي

للتأكد إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية. أيضا فإن مصر مثلها كمثلها كمثلها لا يمكن أن تخرج عن إطار هذه الاتفاقية خاصة وأن هذه الاتفاقية أصبحت واحدة من كليات النظام العالمي الجديد الذي لا يمكن التعامل بهدا عنه. خاصة بالنسبة لدولة مثل مصر التي لا يتجاوز حجم تجارتها الخارجية من ١٥٪ من حجم التجارة العالمية وبالتالي لا يمكنها الانزاع من حركة التجارة العالمية.

رفع الحظر

● في تقديمكم ما هي الآثار للترتية على تنفيذ هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري بقطاعاته الزراعي والصناعي؟

... بالنسبة لتأثير الاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري من الممكن الرد بأختصار بالنسبة لقطاع الزرامة. تعهدت مصر بتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى ١٠ سنوات. وهذا لن يطبق على السلع التي تقل رسموها الجمركية عن ١٠٪. وبالنسبة للثلاث سلع التي كانت مصر تطرح استيرادها وهي اللواجن وزي الطعام واللحمة فقد التزم مصر في الجات بإلغاء الحظر على هذه السلع واستبداله بتعريف جمركي عالي. ولقد راعيت مصر الرسوم الجمركية على هذه السلع بعد إلغاء الحظر عليها إلى أربعة أمثالها لللواجن واللحمة وسبعة أمثاله بالنسبة لزي الطعام. أيضا تضمنت الاتفاقية خفض الدعم للإنتاج والصادرات الزراعية في الدول المتقدمة. مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالنسبة للدول المستوردة. وبمحت بذلك في صور مختلفة في الدول النامية ومنها مصر.

● وكيف واجهت مصر هذا الجزء من الاتفاقية الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع البلكتية المستوردة ومصر ما زالت تعتمد على الاستيراد في الغذاء خاصة بالنسبة للقمح والذرة؟

... قال الدكتور أحمد جويلي: لقد اتخذت الحكومة المصرية عددا من السياسات لمواجهة ارتفاع سعر الغذاء عالميا أهمها:

... الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الذي ارتفع سعره في السوق العالمي من خلال برنامج لتتية الإنتاج الزراعي وإعطاء المزارعين أسعارا مرتفعة تعادل الأسعار العالمية مثلما حدث في القمح والذرة في الموسم الماضي. كما أن تحرير الأسعار للسلع الزراعية الأخرى أدى لزيادة الإنتاج الزراعي لحصول الفلاح على أسعار مجزية مثل ما حدث في محصول الأرز.

... أيضا نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية للسلع الزراعية المصرية وإزالة القيود غير



المصدر: أخرساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١/١

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لقد أبدى رجال الأعمال في مجال صناعة النسيج وللألبسة الجاهزة تخوفاً شديداً من تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الصناعة ورفع الحظر عنها بعد تطبيق الاتفاقية خاصة في ظل العوائق الحالية في مجال الاستثمار في هذا القطاع؟

— الواقع أن المفاوضات المصرية قد تحاشي في هذه الاتفاقية الآثار السلبية للاستيراد على الصناعات المصرية. وفي نفس الوقت فإن هذه الاتفاقية تدعم الصادرات الصناعية من خلال تخفيض الدول الأخرى لرسومها الجمركية. أيضاً تمهدت الدول الأعضاء بإزالة القيود الكبيرة وكافة القيود غير الجمركية. كما أن هذه الاتفاقية قد أعطت الحق لمصر في دعم صادراتها من السلع الصناعية. كذلك وافق على دعم مصر للإنتاج الصناعي.

● سبباً الوزير هناك شكوى تكاد تكون عامة من العاملين في الصناعة خاصة قطاع الغزل والنسيج من للشاغل وللوعائق التي تواجههم في عملهم وتجعلهم غير قادرين على المنافسة العالمية؟

— لقد حرصت الحكومة من خلال لجانها الوزارية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي والإرتقاء بمستوى الجودة. وتتمتع الصادرات ولجنة إزالة موانع الاستثمار على وضع برامج للتوسع الصناعي من خلال القطاع الخاص ورفع كفاءة الانتاج بما يتيح تخفيض التكلفة والإرتقاء بالجودة وبذلك تستعك مصر من المنافسة في السوق العالمي.

● أيضاً هناك شكوى من رجال الصناعة خاصة صناعة الملابس الجاهزة من نظام الحصص الذي ترضه بعض الدول للتقدمة مما يقلل من فرصة مصر في التصدير.

— الواقع أنا أتصعب من هذه الشكوى لأن مصانعنا المصرية حتى الآن لم تستطع تصدير الكمية المحددة في نظام الحصص. فلماذا الشكوى إذا كان لم تصل إلى تصدير الكم المطلوب.

● كذلك هناك تخوف كبير من اتفاقية للملكية الفكرية «التريند» Trips خاصة في مجال صناعة الدواء والاختراعات الكيميائية وذلك لأننا لن نستطيع بعد ذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي نحتاجها من أجل أن ننتج بكميات بشرائنا بما يزيد من تكلفة الإنتاج المصري؟

— هذه حقيقة لذلك من المفروض أن يعمل المفوضون على صناعة الأدوية والتكنولوجيا على عمل الأبحاث والاختراعات الخاصة بمصر. وفي هذه الجزئية نرى الحكومة ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية التي منحها الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر ولكن للأسف هذه الفترة تفر

الجمركية في الدول المتقدمة؛ فإن من المنتظر زيادة صادرات مصر الزراعية.

زيادة الربح في الانتاج الزراعي نتيجة لتحرير الأسعار من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة أسعار الاستيراد للمواد الغذائية سيضع رجال الأعمال على الاستثمار في مجال الزراعة ليس من المتوقع أن يتجه للمستوردين في مصر إلى زيادة استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الدول للتقدمية الجمارك على المنتجات والتي وضعتها مصر عند التفاوض.

— لا اعتقد أن هناك احتمالات لزيادة الإقبال على استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية وذلك نظراً لارتفاع مستوى التعريفات الجمركية على هذه المنتجات والتي وضعتها مصر عند التفاوض.

إلى جانب أن الحكومة تقوم الآن ومن خلال لجانها الوزارية بوضع برنامج لتخفيض تصديق وتصدير الحاصلات الزراعية بهدف زيادة حجمها. أيضاً نجح المفاوضات المصرية أثناء توقيع الاتفاقية في استصدار قرار وزاري أثناء وزراء تجارة دول منظمة التجارة العالمية يقضي بتعهد الدول للتقدمية بتقديم مساعدات للدول المستوردة للمواد الغذائية ومنها مصر. وذلك في إطار اتفاق المساعدات الغذائية بهدف تحديد مستويات للمساعدات الغذائية على نحو يكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح وقد تمهدت الدول المتقدمة الأعضاء بتوفير المواد الغذائية بشروط ميسرة وتقديم المساعدات المالية لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية.

إزالة العوائق

● وما هي الآثار المترتبة على تطبيق

اتفاقية الجات بالنسبة للقطاع الصناعي؟

أجاب وزير التجارة والتوطين:

— لقد تمهدت الدول الصناعية للتقدمية والمشاركة في الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية (في المتوسط) بنسبة ٢٨٪ على مدى سنوات وذلك وفقاً لجدول التنازلات التي تقدمها هذه الدول لنظام التجارة العالمية.

● وما هي التنازلات التي حققتها مصر في ظل اتفاقية الجات بالنسبة للقطاع الصناعي؟

— بالنسبة لمصر فقد قدمت قائمة تنازلاتها. حيث التزمت بالنسبة لسلع الصناعة بربط رسومها الجمركية عند مستوى أعلى من الذي يطبق حالياً بنسبة ٢٠٪. ولا كان التنازلاً في الجات هو تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل ٢٪ على مدى ٥ سنوات أي ١٠٪ فقط. وبذلك سوف يستقر مستوى الرسوم الجمركية في الجات في ١/١/٢٠٠٠ عند مستوى أعلى من المتيقن فعلاً بنسبة ١٠٪ وذلك لأننا نخططنا بزيادة قدرها ١٠٪.



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتحويل لرجال الأعمال والصناعة بينهم سعر قاعدة مقبول.

● ولكن من خلال لماثنا مع رجال الصناعة هناك شكوى عامة من ارتفاع نسبة الفائدة على القروض هذا في جانب للصعوبات التي قد تصل إلى العرقلة من خلال التطبيقات والضمائم المطلوبة للحصول على القروض؟

● قال وزير الصناعة مدافعا : حتى الآن لم تصلني أي شكوى من جانب رجال الصناعة خاصة بالبنوك والضمانات التي تطلبها. واعتقد أن هناك تسماتا واضحا بين البنوك ورجال الصناعة. ولكن أحيانا رجال الأعمال يطلب قرضا قيمته ١٠٠ مليون لإقامة مشروع لا يستحق أكثر من ٢٠ مليون. لذلك لا بد من أن يعلم رجال الأعمال أن هناك أسما وقواعد لا بد أن تطبق عند الحصول على قروض بنكية. وفي تقديرى أن هناك خطأ وعميا بين الخطر والعرقلة ومن الجائز أن الذى يعتبره رجال الأعمال عرقلة ما هو إلا حذر.

ويستطرد وزير الصناعة:

— وعلى كل حال ميزال هناك عدة سنوات قبل تطبيق اتفاقية الجات وهذه الملهة الباقية لا بد من استغلالها في بلل جهد متواصل والعمل الجاد حتى نستطيع الصمود أمام هذه المنافسة العالمية. وبصفة عامة أنا كوزير صناعة على ثقة من قدرة الصناعة المصرية على المنافسة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات ومع ذلك لا أنكر أن بداخلنا شعورا ببعض القلق والحذر.

تقوية القاعدة التكنولوجية

ويبدى المهندس محمد عبدالموهاب وزير الصناعة السابق حديثه عن تأثير اتفاقية الجات على الصناعة المصرية قائلا:

— اتفاقية الجات باختصار شديد شر لا بد منه أو بواء ضرر ولكنه ضرورى لاستمرار الحياة. واتفاقية الجات أصبحت أمرا واقعا بعد أن وقعت عليها مصر عام ٩٤. لذلك القروض علينا الآن أن نبذل كل الجهد للاستعداد لمواجهةها. لذلك القضية الأساسية التي يجب أن نتشغل الآن لمواجهة للتغيرات المترتبة على هذه الاتفاقية أن تدرس الصناعات المصرية وتقوم بتصنيفها. وسنجد أن هناك صناعة مصرية لها قدرة تنافسية. أي قادرة على المنافسة في السوق العالمى ولابد أن نركز على هذه الصناعات ونبدأ في معالجة القصور الذي تعاني منه حتى تصبح قادرة على المنافسة. مثال ذلك صناعة التزلز والتسبيح فمصر لديها قدرة تنافسية عالية في هذه الصناعة فلما قمنا بعمل دراسات متكاملة عنها وإزالة أي عقبات تحترضا فصور تصبح قادرة على مواجهة المنافسة.

ويضيف وزير الصناعة السابق : أيضا في رأيى أن القضية الهامة والرئيسية التي يجب أن

نكون أن نعمل على الاستفادة منها من جانب رجال الصناعة. ويضيف الدكتور جويلى: كذلك تقوم الحكومة الآن بالفتوح تصديلات على التشريعات الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية.. فالواقع يؤكد أننا مقبلون على منافسة عالمية من خلال الاتفاقيات التي توقعها مصر في مجال التجارة المالية وإذا لم يستغل رجال الأعمال والصناعة الفرصة الانتفاجية الحالية في تطوير أصناف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة وخفض التكاليف وأيضا تطوير أساليب التسويق وبذل جهد أكبر في هذا المجال لن نلقى مصر على هذه المنافسة.

● وعندما نطرح السؤال على المهندس سليمان رفسا وزير الصناعة عن الخطورة التي من الممكن أن تهدد الصناعة المصرية من تطبيق اتفاقية الجات؟

أجاب وزير الصناعة على الفور:

— الواقع أن هذا السؤال عسقا يوجه لي بصفتي وزيرا للصناعة أشعر بالقلق. لأن الشعور بالضعف في رأي أقوى من الضعف نفسه. وهناك أفراد — ونحمد الله — أنهم قلّة دائما صوتهم عال بالشكوى وهذا لعدم تفهمهم في بلهم وإلى أنفسهم وهذا خطأ. فالصناعة قادرة على المنافسة في السوق العالمى بد أن أثبتت وجودها وأصبحت للبعد من منتجاتنا اسم يخلو بالثقة والاحترام في العالم.

ويضيف المهندس سليمان رفسا: ومع ذلك فإن بعض القلق مطلوب فمصانعا أشبه بالطالب المقبل على امتحان الثانوية العامة لابد من بعض القلق الذى يدفعنا لمزيد من الجهد. ولكن لابد أن يكون لديه الرغبة والطموح حتى ينجح ولكن إذا ما سيطر عليه الخوف والتشاؤم أن يخلق النجاح. والصناعة المصرية أصبحت قادرة على سد احتياجات السوق الداخلى في مصر. وهذا ليس هو الحكم في النجاح. فأي صناعة لكي تؤكد نجاحها لابد أن تخلص في الأسواق الخارجية وتواجه قوى شرائية أقوى وأكثر. وهذا قدمت وزارة الصناعة للصناعة المصرية لكي تؤهلها للانفتاح على الصناعة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات؟

— نود وزارة الصناعة مو تأهيل الصناعة والمصانع المصرية لكي تصبح قادرة على المنافسة العالمية من خلال وضع مواصفات عالية للجودة. فالصناعة الرابضة غير قادرة على المنافسة. هذا بالإضافة إلى تقديم المعونة الفنية من خلال ما تقدمه الوزارة من إرشاد صناعي للصناعات النامية الصغيرة والمتوسطة. أيضا لدينا الآن حزمة من الميزانيات التفضيلية الممنوحة في مجال الاستثمار الصناعي. وفي مجال التمويل والمعم للبدء عمليا على تقوية بنك التنمية الصناعية إلى جانب التخلف مع البنوك بصفا عامة لإعطاء نوح من التسهيلات في



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خير. ومن الملاحظ أيضاً أن المستثمر المصري خاصة بالبن الجسدي أصبح حريصاً على الصمود أمام المنافسة العالمية وذلك بتقليل سعر التكلفة والوصول إلى أعلى مستوى من الجودة. وذلك من خلال حرص العديد من أصحاب المصانع على إقامة دورات تدريبية للعمال والفنيين بمصانعهم لرفع مستواهم الفني الوصول إلى مستوى أعلى وجودة يمكن من إثبات وجوده في السوق المحلي وكسب ثقة المستهلك في الخارج. واعتقد أن العديد من مصانعنا استطاعت الوصول إلى هذا الهدف ودليل ذلك أن المصارف الكثيرة التي تقيمها مصر الآن سواء في دول أوروبا وأمريكا أو في المنطقة العربية والفرنسية أصبحت تطلق دجاً وإقبالاً كبيراً جداً من المستهلك في الخارج.

الخطورة في «التزبي»

أما الدكتور زكريا جاد تقريب المصياولة وأحد رجال صناعة الدواء العربية والفرنسية فيقول: «فيما حثيئة عن تأثيرات اتفاقية الجات على صناعة الأدوية في مصر قائلًا:

... أن صناعة الدواء تعد من أقوى الصناعات في مصر ولقد استطاعت في السنوات الأخيرة صناعة ٩٢٪ من حجم الدواء الذي نستهلكه بمصر إلى جانب تصدير الدواء المصري إلى الدول العربية والأفريقية بل وأيضاً بعض الدول الأوروبية. ولذلك اعتقد أننا لن نتأثر كثيراً من تطبيق الجات وذلك بالنسبة للأدوية التي يتم إنتاجها الآن بل وأيضاً التي سوف تنتج قبل تطبيق الاتفاقية.

ويضيف تقريب المصياولة معلقاً: ولكن في تقديرى أن الخطر ما في الجات هو اتفاقية التزبي (Trips)، وهي الخاصة بحماية الملكية الفكرية. فهذه الاتفاقية تنص على أن كل إنتاج فكري سواء في مجال الفن أو الدواء والمواد الكيميائية يصبح ملكاً لاكتشف لدة ٢٠ عاماً على الأقل، أي عملية احتكار بمعنى أن الدواء الذي سيكتشف بعد هذه الاتفاقية سيقتصر الانتفاع به على الدول المكتشفة لدة ٢٠ عاماً ثم

يوأجلها رجال الصناعة والجمع المصري والدولة هو التفكير الجدى والعمل في قضية تخفيض تكلفة الإنتاج خاصة وأن هناك مبالغ تدفع لأدوية لها وهي تعد جزءاً من الروتين فهي تكلفة إضافية غير ضرورية وغير مبررة مثل خطابات الضمان على شيء لا داعي له. والأمانات وغيرها أيضاً بالنسبة للصناعات التي لنا قدرة تنافسية فيها والتي تحتاج إلى دعم لفترة محددة تعد كمرحلة انتقال خلال المدة التنافسية على تنفيذ اتفاقية الجات. فهذه الصناعات في حاجة إلى جهد كبير حتى تتمكن من عبور هذا الخندق.

ويضيف وزير الصناعة السابق: وباختصار شديد إننا لم نعمل على تقوية القاعد التكنولوجية المصرية وقوة الإبداع والاختراع والتطوير سوف يصبغ حجم المشكلة وخطورتها أكبر بكثير مما يظهر لنا الآن. خاصة بعد تطبيق اتفاقية «التزبي» أي الملكية الفكرية التي ستطبق مع اتفاقية الجات تلك الاتفاقية التي تجعل التكنولوجية العالمية غير متاحة أمام منصر والدول النامية إلا إننا وافقت الدول صاحبة التكنولوجية الجديدة الخاصة بأي صناعة على بيعها لمصر. وحتى إننا ما بدنانا الشراء للتكنولوجيا من الخارج ستظل مصر دائماً متخلفة عن التكنولوجية الحديثة. ذلك ليس أمامنا بديل في مواجهة اتفاقية «التزبي» سوى دعم القدرة التنافسية لتطوير التكنولوجية من خلال تشجيع الإبداع والاختراع.

جودة الصناعة المصرية

ويقتل اللقاء إلى المهندس محمود منصور رئيس الجهاز التقني لخدمة المعاصر من الصناعة المصرية الحبيبة والتي أنشئت عام ١٩٧٨ وتضم الآن ٧٦٩ مصنعاً براسمال ٧١٩٣٧٠ وتعمل في كسالة للمجالات الصناعية من نواه وسجاد وغزل ونسيج وملابس جاهزة ومواد غذائية وزجاج وغيرها. يبدأ المهندس محمود منصور حديثه قائلًا:

... من المؤكد أن للصناعة المصرية وصلت الآن لمرحلة من التقدم يجعل تطبيق اتفاقية الجات بعد عدة سنوات لا يمثل أي خطورة على صناعتنا. يؤكد ذلك حصول العديد من شركاتنا الصناعية كل يوم على شهادة الأيزو ٩٠٠١. وحصول أي صناعة على هذه الشهادة يعنى تطابقاً مع المواصفات العالمية الخاصة بهذه الصناعة. واعتقد أن هذا يعد اعترافاً عالمياً بجودة الصناعة المصرية.

ويضيف المهندس محمود منصور: أيضاً إننا ما نظرنا إلى اللن الصناعية سجد أنها أصبحت مزدهمة بالمستثمرين. فالاستثمار في مجال الصناعة يتزايد بصفة مستمرة عما يؤكد أن الانتاج الصناعي بمصر في



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استطاعت الحصول على التكنيك الفني من أكثر الدول تقدما في العالم حتى أصبحت تستخدم نفس التكنولوجيا والميكات. ولكن الواقع أن مصر اقتضت مجال صناعة السيارات مؤخرا حيث كان من المفروض أن تنتج السيارة المصرية منذ أكثر من ٢٠ عاما فقد بدأنا دخول هذه الصناعة مع الهند وتركيا وإسبانيا وكل هذه الدول أصبح لديهم سيارة خاصة بهم. بينما ترفقت مصر للأسف عند مرحلة التجميع خاصة في مجال تصنيع سيارات الركوب. ولكن اليوم تغير الوضع تماما فأبى مصنع لكي يحصل على موافقة لتصنيع السيارات لابد أن يبدأ بتصنيع ٤٠٪ من السيارة. ولكن المشكلة كما ذكرت هي ضيق الوقت فنحن في حاجة إلى عدة سنوات حتى نتتمكن من الوصول إلى النسبة المستهدفة وهي تصنيع ٦٠٪ من السيارة. لأننا إذا ما وصلنا لهذا الرقم ستكون قد حققنا نجاحا كبيرا جدا. فيمكن أن نعلم أن ألمانيا لا تصنع سوى ٦٠٪ من السيارات الألمانية ثم تقوم باستيراد الـ ٤٠٪ المتبقية من الخارج. فإذا ما وصل المنتج المصري لتسبة ٦٠٪ من تصنيع السيارة سيصبح قادرا على اقتحام السوق العالمي دون خوف أو قلق. واعتقد أن هذه النسبة ليست مستحيلة أو صعبة على الإنسان المصري.

ويستطرد المهندس محمد حسام الدين ليوافستوح: ولكن تضمن اثبات رجودنا في مواجهة هذه المألكة الطائفة فعضى رجال

صناعة المصريين أن يسموا على تكوين مجموعات عمل لتحديد الصناعات التي ستنتج على نحو كبير من تطبيق الجيات والعمل على مساندتها. أيضا على كل مصنع وكل منتج أن يحاول استغلال كافة الامكانيات المتاحة في مصر لتقليل حجم استيراد مستزمات الإنتاج من الخارج وبالتالي تقليل التكلفة وعلى سبيل المثال لقد فمت باستتجار خط دعان للسيارة التي أقوم

بنتال الملكية العامة. وإذا أرادت أي دولة إنتاج قبل مضى ألفة فسيكون ذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة يحدده المكنشف. وبالتالي تصبح تكلفة إنتاج الدواء عالية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر الدواء على نحو لا يسمح بالنافسة مع الدول صاحبة الاكتشاف وإذلك فإن خطورة اتفاقية الجات المتبررس سوف تظهر بوضوح في صناعة الدواء.

ويضيف الدكتور زكريا جاد : واعتقد أن الحل الوحيد لمواجهة هذه الخطورة يكن في الاجتهاد في مجال البحث العلمي والأختراعات والاكتشافات الجديدة وذلك فإن دور الحكومة في هذه المرحلة الانتقالية لابد أن يتركز في دعم البحث العلمي وتشجيعه. ومع وضع ضوابط على التصنيع والامتناع بموافقات الجودة. مع خفض التكلفة لأن الجات ببساطة تعنى حرية التجارة بمعنى أن أي سلعة سيستغل مصر دون حواجز أو حصار وبذلك ستوضع السلعة المحلية جنباً إلى جنب مع السلع الأوروبية والأمريكية والمستهلك أن يختار. ومن البديهي أنه إذا ما وجد أن سعر الدواء المحلي مثل سعر الدواء الأجنبي أو أعلى فسوف يتجه المستهلك إلى الأجنبي على الفور.

المشكلة في التوفيق

ويستقل اللقاء إلى المهندس حسام ابو الفتوح صاحب عدة مصانع لإنتاج السيارات ومستزمات الإنتاج والأبوات الصحفية. والذي يبدأ حديثه عن اتفاقية الجات قائلا : - أهم مشكلة تواجه رجال الصناعة الآن هو توفيق تطبيق اتفاقية الجات. خاصة وأن الصناعة الوطنية لم تبدأ في مصر إلا في

السنوات الأخيرة. ومن المعروف أن أي صناعة جديدة تحتاج منه إلى ٧ سنوات حتى تكتمل وتصبح قادرة على المنافسة وذلك من خلال تحقيق أمرين :

الأول : مستوى عال من الجودة . الثاني : الإنتاج بكم كبير مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي خفض السعر . والسؤال كم صناعة في مصر وصلت إلى هذا المستوى؟! وعلى سبيل المثال لقد بدى في إقامة مصنع لإنتاج سيارة مصرية منذ عدة أشهر. لذلك فهذه الصنعة في حاجة إلى سنوات على الأقل حتى يستطيع أن يدخل المنافسة بالمستوى المطلوب عاليا. لذلك فحتى الآن الكثير من رجال الصناعة مازالوا ينظرون بخوف وحذر شديد لأنهم غير مستعدين لدخول هذه المنافسة العالمية بعد تطبيق الجات وهذا لا يمنع أننا كرجال صناعة مصريين



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠/١/١٩٩٧

إنتاجها من إحدى شركات السيارات.. وبذلك استطاعت تخفيض سعر السيارة التي أنتجها بنسبة ٤٠٪ وبذلك أثبت وجودنا في سوق إنتاج السيارات العالمي مما شجع دولة مثل ألمانيا على أن تعطيتنا تكنولوجيا صناعة السيارة الألمانية التي تصنعها في مصر الآن.. بل وعندما قام عدد من الخبراء الألمان بزيارة مصنعنا في مصر اتفقوا معنا على أنه إذا ما استطعنا إنتاج الأجزاء التي بدأنا تصديرها في مصر بالجودة والسعر المناسبين، فسوف تستورد ألمانيا من إنتاجنا ٢٠٠ ألف قطعة وهذا بلا شك أمر مشجع ويصل دفعة لصناعة السيارات في مصر.

ويضيف المهندس محمد حسام الدين قائلا: أيضا مطلوب من الحكومة في هذه المرحلة الانتقالية أن تظل تعمل من خلال العقيلة المفتوحة التي تعمل بها الآن حتى لا نترجع إلى الوراء.. تلك العقيلة التي تشجع الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية المفتوحة والبرصمة المصرية التي بدأت تؤكد وجودها إلى جانب البرصصات العالمية.. أيضا لابد من تحرير البرصك المصرية من الخوف حتى تستعمل مسكوليتها خاصة في مجال تقديم القروض لرجال الصناعة دون التمسك بصرورة الحصول على ضمان مالي كبير للمشروع بدلا من تمسكها بالتدقق النقدي للمشروع.. مما يقلل من حجم مسامعتها من دعم الصناعة المصرية.

مخاطر صناعة المنسوجات

وينتقل اللقاء إلى المهندس محمد نجيب صاحب مصانع النسيج والملايس الجاهزة ليتحدث عن تأثير تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة وقدره الإنتاج المصري على المنافسة فيقول:

- الواقع أن المنافسة في أي صناعة يتطلب توفر ٢ عناصر الجودة.. والعصر.. والتسهيلات.. وإذا نظرنا إلى صناعة المنسوجات والملايس الجاهزة سنجد أنه بالنسبة للعصر الأول الجودة فلا يوجد خوف على هذه الصناعة من الجات بعد أن وصلت إلى مستوى عال جدا من الجودة يجعلها قادرة على المنافسة بثقة وبدليل على ذلك أنه حاليا هناك طلب كبير ومستمر على الأقمشة المصرية في الخارج خاصة دول أوروبا وأمريكا ولذلك قمصر تصدر القمعة وملايس جاهزة ببيع ٣ مليارات جنيه سنويا.

أما بالنسبة لعصر السعر فهناك تخوف وقلق حقيقي من التأثير السلبي لاتفاقية الجات على صناعة المنسوجات والملايس الجاهزة في مصر بل وربما تقتصر خطورة هذه الاتفاقية على فارق السعر وارتفاع تكلفة الإنتاج للمصري عن مثله بالخارج وذلك نظرا لأن صناعاتنا مازالت مكيلة بالأعباء التي يتحملها المنتج



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

المصري قطري سبيل المثال
صناعة المنسوجات تتحمل حتى
الآن ٦٦ نوعاً من الضرائب من
بينها ضريبة القيمة المضافة التي تصل
إلى ١٨٪ بمقدورها هذا بالإضافة
إلى ارتفاع أسعار الخامات
بمصر بنسب كبيرة عنها في
الخارج. وأيضاً ارتفاع أسعار
نسباً غزول القطن المصري
حيث تباين هذه الغزول للمصانع
نصرية بسعر أعلى مما تباين به
المستورد الاجنبي في الخارج
نسبة تصل إلى ٤٠٪. هذا إلى
جانب ارتفاع أسعار الكهرباء
لشامسيات. حيث يدفع كل
مصنع ٤٠٪ من أجر كل عام
شامسيات. لذلك إذا لم تحرص

الدولة على تخفيف هذه الأعباء
الضخمة عن مصانع النسيج والملابس الجاهزة
فيل تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة
فأعتقد أن المنافسة لن تكون في صالح مصر..
- وعندما ما نتحدث عن العنصر الثالث وهو
التسهيلات، نجد أنها تمثل عنصراً سلبياً في
المنافسة ولجعلها في غير صالح الإنتاج
المصري. فمثلاً فوكس فروش البنوك في مصر
تصل إلى ١٥ و ١٦٪ بينما أسعار هذه الفاتحة لا
يتعدى ٢٪ في دول جنوب شرق آسيا.

● وما هو المطلوب من جانب رجال صناعة
النسيج والملابس الجاهزة حتى تصبحوا
قادرين على دخول المنافسة العالمية بعد
تطبيق الجات؟

- بداية لابد أن تعمل الدولة على الإبقاء على
عملية حظر استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة
من الخارج حتى تتمكن خطوات الإصلاح
الاقتصادي في مصر. أيضاً في ظل دور
الدولة لحماية هذه الصناعة المطلوب أن تعمل
على رفع الحواجز والعقبات التي تعترض
انطلاق هذه الصناعة - والتي تحدثنا عنها -
كذلك تشجيع التصدير وتسهيل أي عقبات
قائمة الآن. وأيضاً تسهيل عملية استيراد
مستلزمات الإنتاج من الخارج فحين نجد الآن
صعوبة بالغة للحصول على الموافقة. هذا على
الرغم من أنه في كثير من الحالات نجد أن
أسعار هذه المستلزمات اللازمة للإنتاج
المستوردة أقل بكثير عن مثيلها المصنعة في
مصر.

زيادة الصادرات

ثم يتحدث طارق محمد فوزي رئيس
مجلس إدارة إحدى شركات الصناعات
التخافية وشركة للفل الثقيل عن الخشوف
لطرحة الآن من تطبيق اتفاقية الجات
فيقول:



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الصناعة: ثبات ترويض السيارات المصرية وتأهليتها في صناعة السيارات والملاهي الجاهزة لتحتل المرتبة الأولى في التصدير

- في تقرير أن اتفاقية الحاح سوف تمثل خطوة بالفعل ولكن أصحاب الصناعات الرديئة والتي لن تستطيع أن تتطور لتساير التقدم العالمي. فالمفروض عندما يفتح العالم تجاريا بنوع قهيد أو جمارك يكون ذلك مصلحة للواطن أولا وأخيرا لأنه سيحصل على أفضل وأجود السلع بأسعار المقلوب بعد أن يصبح العالم كله سوقا مفتوحا. وإذا لم يقدم كل منتج أجود صناعة بأقل الأسعار لن يستطيع أن يصعد أمام المنافسة العالمية. وهذا بلا شك في حاجة إلى جهد كبير من رجال الصناعة في مصر. فالجهد تميل الثقة على حمايتها من خلال الجمارك بعد ذلك لن تكون هناك حماية. وإذاعة أن الكثير من المنتجين في مصر بدأوا يدركون هذه الحقيقة لذلك نجد أن هناك صناعات مثل صناعات السجائر والملاهي الجاهزة أصبحت قادرة على أن تتنافس عالميا. كذلك صناعة السيارات خاصة سيارات النقل للتأهيل أكدت كفاءة المنتج المصري حيث لها لا تقل جودة عن سيارات النقل المستوردة. وأنا أقول ذلك من خلال تجربتي فلدينا في الشركة السيارة المصرية والأخرى المستوردة ولا أشعر بأي فرق بينهما وأعتقد أنه بعد اتفاقية الحاح من الممكن لهذه الصناعة أن تتنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ويضيف طارق فوزي صاحب شركة النقل اللاتيل: لذلك على رجال الصناعة في مصر أن يستغلوا فترة المهلة الميثاقية على تطبيق اتفاقية ال.ب. في تطوير وتحديث الإنتاج وتدريب العمالة حتى يصل الإنتاج المصري إلى مستوى الجودة المطلوب للمنافسة العالمية، كذلك على الدولة أن تعمل على تشجيع التصدير وزيادة حجم الصادرات المصرية للخارج.



المصدر: السوفيت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٤

تقرير حكومي يؤكد ارتفاع أسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ الجات،

كتب - السيد سعيد:

أكد تقرير أمين خزانة وزارة الزراعة ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة بعد تطبيق لائحة أسعار بحسب ١٣٪ وزيت الطعام بحسب ٤.١٪ والسكر بحسب ١٠٪. توقع التقرير ارتفاع حجم استيراد مصر من اللحوم الحمراء والقمح والسكر خلال السنوات الثلاث القادمة، وأوضح التقرير زيادة حجم استيراد اللحوم الحمراء بحسب ١٧٩ ألف طن بقيمة ٦١٤ مليون دولار، والقمح بحسب ٤٧٠ ألف طن بقيمة ٧١٦ مليون دولار والسكر بحسب ٥٠٨ ألف طن بقيمة ١٨٩ مليون دولار وزيت طعام بحسب ١٦٦ ألف طن بقيمة ٦٧ مليون دولار.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء يحدد قريبا خطوات تحرير المنسوجات وفقاً للجات

ملياراً جنيهه.. مخزون الغزل والنسيج!!

يحدد مجلس الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة موقف مصر من تنفيذ اتفاقية الجات على قطاع المنسوجات المصرية والمحدد له أول يناير المقبل. يناقش المجلس المذكور التي وقعها الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة الدكتور كمال الجيزورى رئيس الوزراء وتضمن مطالبة وزارة المالية بوضع نظام جمركى خاص للمنسوجات يحقق المعاملة بين المنتجين المحلي والمستوردين في إطار خطة متكاملة لمواجهة تنفيذ الآثار السلبية لتنفيذ قرار تحرير المنسوجات ابتداء من يناير المقبل خاصة بعد ما كشفته وزارة الصناعة عن ارتفاع قيمة المخزون من قطاع الغزل والنسيج إلى 2,137 مليار جنيه منها 1,127 مليار جنيه مخزوناً لدى شركات القطاع الخاص. وقد أشارت مذكرة وزير التجارة إلى التزام مصر بتنفيذ اتفاقية الجات ورفع الحظر عن للمنسوجات استيراداً من أول يناير القادم والملازم ومصنوعاتها في أول يناير عام 2002 مع الالتزام بخفض تدريجى للرسوم الجمركية والذي بدأ من يناير 96 بنسبة خفض 3/10 سنوات. كما حددت مذكرة الدكتور الجيزورى 6 بنائل مقترحة للخروج من الأزمة التي تواجه المنسوجات المصرية وتؤدى الارتفاع بالتزامات مصر في مجال تحرير تجارتها وذلك لاختيار أفضل هذه البدائل لتنفيذ بما يتفق وظروف الصناعة النسيجية المصرية.





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦



الموسوعة الاقتصادية

إعداد المستشار الدكتور:
عبد الفتاح مراد

اتفاقية بشأن قواعد المنشأ AGREEMENT ON RULE OF ORIGIN ACCORD RELATIF AUX REGLES D'ORIGINE

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: وتتضمن هذه الاتفاقية ما يأتي: الجزء الأول:

ويشتمل على التعريف والمسؤول. المادة (١) وهي تتضمن تعريف قواعد المنشأ وذلك في الفقرات التالية:

الفقرة ١. تتناول تعريف قواعد المنشأ. والفقرة ٢. تحدد مضمون قواعد المنشأ. الجزء الثاني: وهو يتضمن شرح الضوابط التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ ويتكون من مادتين: المادة رقم (٢) وهي تتناول الضوابط خلال الفترة الانتقالية. أما المادة رقم (٣) فهي تشتمل على الضوابط بعد الفترة الانتقالية ويعرض الجزء الثالث للترتيبات الإجرائية بشأن الأخطار والمراجعة والتشاورات ونسوية المنازعات وتتكون من المواد التالية: المادة رقم (٤) وهي تتضمن المؤسسات في فقرتين الأولى إنشاء لجنة المنشأ. الفقرة الثانية الإشراف على لجنة قواعد المنشأ. أما المادة رقم (٥) فهي تتناول معلومات وإجراءات التعديل واستخدام قواعد المنشأ أو إدخال قواعد جديدة وذلك في فقرتين الأولى تتناول المراجعة أما المادة رقم (٧) فهي تحدد إجراءات تطبيق التشاورات. أما المادة رقم (٨) فهي تتناول تسوية المنازعات ويشمل الجزء الرابع: من الاتفاقية تنسيق قواعد المنشأ. وذلك في المادة رقم (٩) وهي تشتمل على الأهداف والبيدات في فقرتين الأولى الفقرة الأولى وهي بنظم اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وتنصت الاتفاقية ملحقين للملحق الأول: وهي بنظم اللجنة الفنية لقواعد المنشأ حيث حدد المسؤوليات والتمثيل والاجتماعات والإجراءات أما الملحق الثاني فيتناول الإعلان المشترك للمعلق بقواعد المنشأ التفصيلية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية بشأن تطبيق تدابير صحة الإنسان والصحة النباتية
AGREEMENT ON THE APPLICATION OF SANITARY AND
PHYTOSANITARY MEASURES
ACCORD RELATIF AUX MESURES SANITAIRES ET PHY-
TOSANITAIRES

هي إحدى التفاعليات الجات ومنظمة التجارة العالمية: يستهدف هذا الاتفاق تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات في ثقافة الدول الأعضاء. وتتضمن هذه الاتفاقية المواد التالية: المادة رقم (١) وهي تتناول القواعد العامة. والمادة رقم (٢) وهي تتضمن الحقوق والالتزامات الأساسية للدول الأعضاء أما المادة رقم (٣) فهي تتضمن على التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ أحكام المعاهدة والمادة رقم (٤) تتضمن التعامل بين الدول الأعضاء في الحقوق والواجبات أما المادة رقم (٥) فتتناول الحديث عن تقييم المخاطر والبرار المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات. والمادة رقم (٦) فهي تتناول الحديث بشأن التكيف مع الظروف الإقليمية بما في ذلك المناطق الخالية من الأمراض وكذا الأمراض المختلفة. والمادة رقم (٧) وهي تتضمن الوضوح والعلانية والشفافية بين الدول الأعضاء فيما تتخذه كل منها من إجراءات. والمادة رقم (٨) وهي تتناول الحديث عن إجراءات الرقابة والمعاينة والموافقة. أما المادة رقم (٩) فهي تتضمن المساعدة الفنية. والمادة رقم (١٠) تتحدث عن المعاملة الخاصة والمتصورة بشأن الاتفاقية. أما المادة رقم (١١) فهي تتناول التشاور وتسوية المنازعات. والمادة رقم (١٢) تتناول الحديث عن الإشراف. أما المادة رقم (١٣) فهي تتحدث عن التنفيذ. والمادة رقم (١٤) وهي تتناول الأحكام الختامية المتعلقة بالاتفاقية وقد الحق بالاتفاقية ملحقين الملحق (١) ويشتمل على التعاريف التفصيلية الأتية: ١. تعريف تدابير صحة الإنسان أو النبات. ٢. تعريف التنسيق. ٣. تعريف المقاييس أو الإرشادات والتوصيات الدولية. ٤. تعريف تقييم المخاطر. ٥. تعريف المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات. ٦. تعريف المنطقة الخالية من الأمراض أو الأمراض. ٧. تعريف المنطقة التي ينخفض فيها انتشار الأمراض أو الأمراض. أما الملحق باء فيتضمن وضوح وعلانية اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية صحة الإنسان والنبات. ونشر اللوائح التنظيمية. وتنظيم الأجهزة وكيفية الرد على الاستفسارات. ولإجراءات الإخطار.

اتفاقية الجات وآثارها على الدواء المصرى

تعتبر المضاعفات الناتجة من الصلصات ذات الطابع الخاص إلى إخراج الدواء إلى درجة عالية من تعقيد تفريق الجرعة والكفاءة والسلامة وهذه الجائز الملائمة تجعلها في تطبيق نظم الصلصة المضاعفة الصلصة الجيدة في نظام الدواء وهي مصغرة تطور نظم الجرعة العالية التي قامت بفضل جهود منظمة الصحة العالمية وأيضاً هيئة الغذاء والدواء الأمريكية ومنظمة التجارة الحرة الأمريكية، ولم تقتصر هذه الجهود على تحسين تطبيق نظم

[illegible]

● **الوزارات المعنية** لوضعها موضع التنفيذ.
● **حل مشكلة** مديونيات الشركة لدى البنوك التجارية وذلك بتحويلها
● **السندات** على الشركة القابضة للأدوية.
● **تحويل** اللغة الجعزية على مرشحات الكلى الصناعي المستورد إلى 20%
● **ملازمة** 50% من الإنتاج المحلي.

٧٥ بلا من
 • قيام وزارة الصحة بالتعاقد مع الشركة على شراء مرشحات الكلى الصناعية ومستلزمات الفصائل الكلى بالمرشحات.
 • إعلاء مرضى الكلى الصناعى إنتاج الشركة من الضرورية العامة على المجتمع سواء بما هو منتج مع المرشحات المستوردة.

المبيعات أسوة بما هو متبع مع الرضخ المستورد.

● الحماية الحكومية للخصائص التوفيقية من مضادات حيوية وكيميائيات

● دوائية أساسية أولية لعلاج الأمراض المتعلقة في مصر.

● سرعة تنفيذ المشروع القومي لإنتاج وسائل منع الحمل، والتوليد،

● بالشرعية مشروع وزارة الإسكان والأسرة حيث أن المبني المعد بالشرعية

بالمشاركة مشروع وزارة شؤون الإسكان والأشغال حيث أن المجلس يهدف إلى
تقديم المشروع في وقت مبكر من 1,2 مليون جنيه.

● تناول الدولة في القرى الضاحية والسوداء للمشروع حيث تشارك
الدول المشاركة في القرى الحضرية وذلك حتى يتم إصلاح الهيكل الاقتصادي
المشاركين على عدم انبعاث الشركة باعتبارها شركة استراتيجيات قومية
الشركة المحفظة على عدم انبعاث الشركة باعتبارها شركة استراتيجيات قومية
الشركة المحفظة على عدم انبعاث الشركة باعتبارها شركة استراتيجيات قومية

الشركة الحفاظ على عدم انهيار الشركة باعتبارها مورداً أساسياً للمنتجين
 ان التصديق المؤبد لاتفاقية الجات بين الاسطدانة من فقرة العنصر
 الشبوات سوف يؤدي الى تراجع الانتاج وحصر كورود موارد الخدمات
 البوابة وتحقيق فرص للبحث والتطوير ولراجع الصادرات بالإضافة الى
 زيادة الواردات وعلى هذا فان صناعة الدواء المصرية يحكم سبغها ورياستها
 في ظل هذه المواقف الخلق الاقتصادية التي

زيادة الواردات وعلى هذا فإن صناعة الدواء محصورة بجمع المواد الخام
وأيضا بجمع جميعها لتحضار في اقرار الاستفاد من الفترة الانتقالية التي
قربها انقضاء أبحاث الأخيرة بكمال معيتها والتي تصل إلى عشر سنوات
حيث يمكن أن تعبد ترتيب أوضاعها لمواجهة شروط المنافسة للمنتج
ولذلك الاستغارات في مجال الدواء مع عدم تطبيق شروط الانتقالية على

وتزداد الاستثمارات في مجال البناء مع عدم تطبيق شروط
الأممية التي تم تسجيلها قبل التوقيع.
عطاء الشركات المصرية الحق في تسجيل الأممية لأن
الخارجية سارية وإجراء التجارب عليها على أن يتم تداولها بعد انتهاء فترة
إبرادة الاختراع طبقاً للقوانين التي كانت سارية قبل النفاذ الجات.



المصر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

نافذة على الخد

التنافس الاقتصادي بين التحرر والاستمرار

الدية أو نقف عند حد تحدى موقع هذه الحال بوسط المدينة أننا نسال أنفسنا: ما هو اللهم الذي وراء ذلك؟ هل ما زال ذلك اللهم صامداً وأماماً؟ هل من حسي أن نواصل تطبيق هذا اللهم بهذه الطريقة؟ مثال تفسر في مواجهة أزمة الورد يستغلورة تحدث الحكومة حق المواطنين المشروط في حرية شراء سيارة أصبح عليه أن يحصل على تصريح بشراء السيارة حتى لو توافر لديه المال اللازم ومن بين الآثار للحرية في هذا المجال أن يدفع صاحب السيارة رسماً افسادياً وفقاً لاستخدامه طريقاً معينة في أوقات معينة ويبدو أن تطبيق هذا يعتمد على تكنولوجيايات متطورة تضمن أجهزة

الخطوط الجوية وجدنا أن العديد من ملاحظاتها غير متسبب ونابع من مفاهيم السكة الحديدية وأن مرجع ذلك أننا نظرتنا إلى الطائرات باعتبارها سكة حديدية تسير في الفضاء. وألية القصدى الابتكارية تسامد على تحليل الاستمرارية من أجل التمسد من اللامهم التي مضي زمنها... التي كانت تاجمة فيما مضي ويصعب استمرارها الآن نتيجة للعديد من للتغيرات الجارية: التقدير التكنولوجي (ظهور الكمبيوتر والفاكس). أو تغير القيم (كما في الاهتمام للزائد بالبيئة)

أو تغير الظروف (كما في سقوط نظم الحكم الاشتراكية في روسيا وأوروبا) أو تغير التكلفة (مثل تغير الأسعار أو ارتفاعها على وجه التحديد). كل هذه الأنواع من التغيير تقضي على المفاهيم والافتكار التي كانت ذات قيمة في وقت من الأوقات لم تعد نافعة لنا الآن ومن ثم يصعب من الضروري اعتبار تحليل عناصر الاستمرار وممارسة التحدي الابتكاري تشاماً مهماً وليس كمالياً.

بين تحدى المفاهيم وتحدي الافتكار

بإمكاننا أن نتحدى المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها عملية ما وأيضاً بإمكاننا أن نتحدى الافتكار (أي الطريقة الخاصة التي نطبق بها هذه المفاهيم). في هذا يقول دي بولو يمكننا أن نتحدى مفهوم الحال التكنولوجية للقائمة في وسط

في بداية السبعينيات بدأت صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السيارات صغيرة الحجم غير أن الموزعين لم يعجبهم هذا التوجه وحسبوا للتجهيز على العودة إلى إنتاج السيارات القارة الكبيرة فاستجاب لهم المنتجون وحينئذ حدث أزمة أسعار البنزين في الأريك بدد ذلك وارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً ظل المنتجون سجناء لهذا التوجه ورفضوا العودة إلى السيارة الصغيرة مما تركه للساحة خالية للمصنعين اليابانيين وهذا هو أحد أشكال الاستمرارية المعاكسة للابتكار والاستمرار في النجاش الذي تعودنا عليه بصرف النظر من مدى فائدته الحالية

عندما نتجح معنا فكرة ما مرة بعد أخرى غالباً ما نمقتد أن هذه الفكرة سنظل ناجحة لأبد فإذا ارتجحت الأمور لاندعم إلى امتناع وتحسد هذه الفكرة أو المجهود الذي خرجت منه بل تقتصر على مناقشة كل الأسباب الهامشية لفرصة السبب في عدم النجاح.

السكة الحديدية والطائرات

الفترات تصلنا من خلال تتبع زمني، وذلك فهي تنظم نفسها على شكل ميائل ومفاهيم ثابتة داخل عوالمنا تتحكم في تفكيرنا وتحتاج إلى جهد ابتكاري في تفكيكها وإعادة تركيبها لكي نتلقى مع الواقع الجديد يطلق دى بولو على هذا اسم استمرارية التتابع الزمني ويقول أن السكة الحديدية شاعت قبل ظهور خطوط الطيران وإنه إذا تأملنا طبيعة تنظيم

التكنولوجيا مركبة في الطرق تحسب مورد السيارات في الأوقات والأماكن للزحمة بوسط المدينة ونخضع للقرارات اللازمة لمصاحبة أصحاب السيارات.

تحدي مكونات التفكير

وكما نتحدى الأفكار والمفاهيم يمكننا أيضاً أن نتحدى العناصر التي تشكل تفكيرنا أننا نتوقف لكي نلقي نظرة متأنية على عملية التفكير ذاتها لننظف من خلال تلك العناصر للشككة لهذا التفكير ثم نعد إلى تحديثها فما هي تلك العناصر التي ستتحلها؟

(1) للظواهر البسيطة: المفاهيم البسيطة على عوالمنا تكون عادة قوية إلى حد بعيد في بعض الأحيان تكون شديدة الوضوح وفي أحيان أخرى تتغلى في مخمرة



واجب ملايات



العقل هنا. نسأل أنفسنا: ما هي المفاهيم التي تسيطر على تفكيرنا في هذا المجال أو هذه النقطة؟ أي ما هي المفاهيم الخفية التحتية التي تحكم تفكيرنا هنا؟ مثال ذلك: عند بحثنا لمشكلة اختلافات المرور بوسط المدينة قد يكون المفهوم المسيطر علينا هو تشجيع قيادة السيارات على عدم الدخول بسياراتهم إلى وسط المدينة ولكن تشخيص من سيطرة هذا المفهوم، نسأل أنفسنا ألا يجوز أن نصل

إلى مفاهيم أخرى تحتاج إلى تغيير في هذا المجال أو ألا يمكن أن نتحدث عن مفاهيم بديلة؟

(2) الافتراضات: بدون الافتراض على بعض الافتراضات يصبح التفكير مستحيلًا وهي تقوم على الخبرة خبرتنا أو خبرات من سبقونا وتسهل عمليات التفكير بتضييق احتمالات ما يجب علينا أن نذكر فيه ورغم فائدة الافتراضات التي يكون من المفيد أن نرى الافتراضات التي نعتمد عليها وأن نقوم بتحديثها إذا لزم الأمر كان نقول:

- ما هي الافتراضات التي تصنع خلفية تفكيرنا؟

- ما الذي نفترضه هنا؟ في مثال ازدحام المرور بالمدن الكبرى قد يفسر تفكيرنا بالافتراض أن السيارات تتحرك بفعالية لصاحبها فقط أو أن توبيخات المدارس وللوظائف لا يستحق بها في غير ذلك باقي ساعات اليوم ومع ما نقوم به من تحد نزيد هذه الافتراضات جانبًا للفكاهة من سيطرتها على تفكيرنا.

(3) الحدود: حدود تفكيرنا لها نفس أهمية الافتراضات لأنها تمثل في حدود ما هو مسموح أو مقبول إذا أردنا لافتكارنا أن تكون معقولة. حصرتنا تفكيرنا في حدود المنطق الذي قام على أساس الوضع الحالي أو السابق لممارتنا لهذا تحتاج أثناء التفكير أن نجعل الحدود ظاهرة لكي نتحكم من تحديثها فنسأل أنفسنا:

- ما هي الحدود التي نلتزم بها في

تفكيرنا؟

- ما هي الحدود التي يمكن أن نتحدى

لها؟

في مثال ازدحام المرور نواجه حدود التفكير لأي فكرة أو حدود للتكنولوجيا أو الحدود الحالية للمدينة وتصميم الطرق بها.

(4) العوامل الأساسية: أي كانت مهارتنا عند التفكير في الظروف الجوية فلا ريب

أن منصور «الامان» يجب أن تكون له الصدارة ولها باعتبارها من العوامل الأساسية والعوامل الأساسية تخضع نفسها على أي حل تفكر فيه لكن لما كان من الممكن أن نتحدى أي شيء في الامكان تحدى هذه العوامل أيضا نسأل أنفسنا ما هو العامل الأساسي هنا؟ أي ولماذا يجب أن نتخذ في اعتبارنا هذه العوامل.

«امداد للعمال التجارية بالسلع» قد يكون من العوامل الأساسية عند التفكير في مشكلة ازدحام المرور ثم هناك عامل «النظام العام للسيور» الذي لا يمكن غرضه الذي يجب أن ينتبه اليه هو امكان ممارسة التحدي الابتكاري رغم ما في ذلك من مصاعب.

(5) عوامل التجهيز والتحصين: وهذه تختلف عن الحدود لأنه بإمكاننا أن نتخذ عليها لو شقنا ونحن نتجنبها عند التفكير باعتبارها غير مقبولة. علينا أن نسأل أنفسنا:

- ما هي العناصر أو العوامل التي نحاول تجنبها خلال تفكيرنا في هذا؟

- ما هي الأشياء التي نريد أن

ننمساها؟

في مثال المرور يمكن تجنب تسهيل تدفق السيارات إلى وسط المدينة أو تجنب التشريعات التي تضع عبثًا أعباءًا على شرطة المرور: مناقشة هذا بقوتنا إلى عملية واستشارة فلتتح باب الابتكار

الابتكاري:

(6) الاستقطاب بين هذا أو ذاك: أي

مشكلة المرور قد نقول اما أن نصلح المرور

أن نمنع السيارات من دخول وسط المدينة

قد يبدو هذا التفكير راجعًا لكن الاستقطاب

بين هذا أو ذاك عادة ما يكون خطيرًا لأنه

يقصر حل المشكلة على هذين الحدين علينا

أن نسأل أنفسنا دائمًا أين يكمن

الاستقطاب في حديثنا هذا؟ لهذا هو الذي

يفتح أمامنا سبيلًا جديدة لم تكن تنتبه

لوجودها.



المصدر: **السوفيسد**

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل فوات الأوان

تم توقيع اتفاقية الجات في عام ١٩٩٤ ونصت على ثلاثة أهداف من بروتوكول مراكش الذي وقعت عليه مصر للتخفيض التدريجي القيود الجمركية بهذا الشأن بأعلى سرعة في موعد أقصاه أربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة بمعنى أن يتم إلغاء القيود الجمركية في عام ٢٠٠٠ وعليه أصبح مصر سوقاً مفتوحاً لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم دون حصة مطلوبة للمنتج المحلي. وبذلك تحدث للانفاس المأكلية بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية ومن المعلوم أن تحرير التجارة الدولية ليس في صالح الدول النامية في الوقت الراهن لأن الدول النامية تقوم عادة ببيع السلع بأقل من تكلفتها لخرص التدافس والمسيطر على السوق حتى تكون لها اليدوية في النهاية وعليه يلزم أن تقوم الدول النامية في مواجهة مخاطر الانفتاح بالتدقيق فيما بينها وتشجيع التصنيع مع وضع استراتيجيات صناعية طويلة الأجل لتحسين المنتج مع تخفيض تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج الزراعي كي تتمكن من تصديق الاكتفاء الذاتي مع الاهتمام بتدريب العمالة اللازمة في جميع المجالات، وإلا كان من الواضح أن انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان أمراً لا بد منه حتى لا تخرج عن الخط العسالي والاتجاه الدولي يرفض الانضمام لها فإنه من الواجب بالإضافة إلى قيامها بالتدقيق في هذا الموضوع مع بعض الدول النامية بالمنطقة عما سبق الإشارة أن نعد انضماماً لهذا الحدث اعتدائاً بؤسها لتحميل مسئولية الاندثار فيه، إن لتعرف أن الدول الفقيرة النامية ومنها مصر قد استطاعت الحصول على بعض الزايفات لها لتأخذ فرصة عشر سنوات لإعداد نفسها للدخول في هذه الاتفاقية وهذا بالطبع لإجهاز طيب للمفاوض المصري، ولكن لخشى ما نخشاه هو أن نمر هذه السنوات العشر وهي فترة قصيرة جداً في عمر الزمن كم نفاجا بلاندا مازلنا في دولة الدراسة والبحث والتفاسة لأيجاد حلول لبعض المشاكل.

إن أبطال اليوم هم شباب الجات وشباب اليوم هم رجال عصر الجات ومن واجبنا أن ندرك بأغداهم لهذا العصر من اليوم بل ومن المساعاة والتجمل من ذلك مشروعا وهذا قوميا تحشد له كافة الإمكانيات والجهود وليتولي المسؤولون شرح هذه الاتفاقية لشبابنا وأطفالنا وانضم لهم برامج تعليمية وتدريبية وتعليمية تزرع في نفوسهم اللقومات البشرية والهارية التي يتطلبها هذا العصر الذي سوف تشهد فيه الصراع والتنافس على اكتساح السوق في كل مكان. تريد جيلا قادرا على الابتكار والتطوير والانطلاق. إن مهامهم اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن مهامهم عصر الجات وإلا لم تضع ذلك في الاعتبار فسوف يقع علينا وز ضياع الأجيال القادمة.

عبد الفتاح نصير



المصدر: الوفاق

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٩

خلافات بين مصر والغرب حول اتفاقية التجارة الحرة

أكد خلد برادة
للحقائق الاقتصادية
استشارة للغرب
بإقامة مستثمر
لخلافات بين مصر
والغرب حول بنود
اتفاقية التجارة
الحرة ذات الخلافات
في وجهات النظر في
تأخير إعداد الصيغة
النهائية للاتفاقية
والقرار دوليها
بالأحرف الأولى
بالغرب خلال شهر
نوفمبر القادم، وأشار
برادة إلى عدم حسم
مشكلة قوائم السلع
للصفاة أكتفى
الجانبين بتقديم
بعض الاقتراحات
الخاصة بالجموعات
السلعية للحد
للصنوبر في البلدين
تهددا للاتفاق
عليها
ومن المقرر بدء الإعمال
للسلع بحسبة ٢٠٪

خلال السنة الأولى
من إنشاء منطقة
التجارة الحرة
ورفعاً نسبة الإعلاء
إلى ٤٠٪ خلال السنة
الثانية وتصل قائمة
الصادرات المسلمية
إلى الإعلاء الكامل بعد
٧ سنوات تشمل
قائمة السلع للعبارة
قطع الخيزر والأدوية
والواد الغذائية
والسلم الزراعية
وتضم قائمة السلع
للسناعات الخفيفة
للتجهيزات الجلدية
واللابس الجاهزة،
وكي في مقدمة
للمشاكل التي تصوق
حسرة لتسويق
التجارة بين البلدين
عسود وجسود خط
ملاحى بحري منتظم
إلى جسر أرتفاع
تكاليف شحن ونقل
السلع والضياع.



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفيد شهاب يطالب بإعادة النظر في تطبيق «الجات»

كتب هاني المكاوي:

بمنطق الملاحظة وفي ندوة مفيدة
وأضاف أن التجهيزات والفرص
التي تخلقها الجات ضمن غيرها من
القطاعات الشريفة انشائية الجديدة
تعني أنه لم يعد أمامنا إلا التطوير
في مجالات البحث العلمي للمشاركة
في السباق العالمي من أجل البقاء
مع الآخرين.

وأوضح أن قسماً من برامات
الإعتراف المصري قد تمت صياغته
وأحيل إلى مجلس الوزراء لإقراره
بعد أن أصبح في صياغته الجديدة
مشطافاً تماماً مع اتفاقية الجات .
مشيراً إلى أن القرار في هذا الشأن
له ترتيبات قانونية وسياسية
اقتصادية خاصة بالاستثمار
الأجنبي.

طالب الدكتور مفيد شهاب وزير
التعليم العالي والدولة للبحث
العلمي بإعادة النظر في اتفاقية
الجات على أنها واحدة في
التجهيزات الكبرى التي تتركب على
المشاركة في السوق العالمية وتحفيز
التجارة والفتح الاقتصادي.

وقال في كلمته في ندوة الجات
للحامين العرب والتي ألقاها نيابة
عنه الدكتور مختار الحلوس رئيس
قطاع البحث العلمي أن النجاح في
مواجهة تحديات اتفاقية الجات
والعتماد فرمها يتوقف على الكفاءة
التي تدبر بها المنظمة البحث العلمي
وتوليد التكنولوجيا في بلادنا على
النحو الذي يجعلنا نتعامل مع الغير



المصدر: السيرة

التاريخ: ٢٤/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«فوزي» ينتقد اتفاقية الأغنياء لتحرير التجارة

١٩٩٧ لتطبيق الاتفاقية
وتوسيع نطاق نشاط هذه
الشركات بالدول النامية.

وأوضح أن الهيئة للصحة
الاتفاقية التجارة العالمية
الجات، لم تنته بعد، كما أن
التصانيف الدول الفقيرة في
حاجة إلى مراجعة قبل
الدخول في اتفاقيات جديدة.

وأعفاء لشركات متعددة
الجنسية بالدول النامية من
الضرائب.

أكد الدكتور «فوزي» أن
للمستفيد من الاتفاقية الدول
للخدمة للشركات متعددة
الجنسية. وأشار إلى قيام دول
للجموعة الأوروبية بمنح
الشركات التي تعمل على
إراضيها ٥٠ مليار دولار
كمساعدات ومعونات منذ عام

كتب - أحمد بكير:

انتقد الدكتور إبراهيم فوزي
رئيس هيئة الاستثمار
محاولات ضم الدول النامية
إلى اتفاقية الاستثمار متعددة
الاطراف، الدول النامية،
وتشمل دول أوروبا وأمريكا.
وتهدف الاتفاقية الجديدة للدول
للخدمة إلى فرض سيطرتها
على تجارة الدول النامية



المصدر: العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢/١/١٩٩٧

لماذا تعجز المنتجات العربية عن المنافسة في أسواقها؟

G.S.P كلمة السر لغزو

الأسواق الأمريكية

■ تحقيق - محمد جلال
خالد حسن:

د. أحمد جويلي،

مصر في المرتبة الـ 42

بسبب عدم دراية

المصدرين بهذا النظام



محمد ابو العيسين،

انه نظام مؤقت

وسينتهي مع

تطبيق الجات





المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢٢

المصدرون المصريون والعرب لم يحصلوا على جواز المرور للسوق الأمريكي الذي يمنح إعفاء جمركيا لـ 4400 سلعة تدخل إليه ضمن النظام المعمم للمزاي «G.S.P» وتستفيد منه 195 دولة نامية. وبالارقام فإن دولة مثل مصر تحتل المرتبة رقم 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام ولا تتجاوز نسبة استفادتها 5٪. اما الاسباب فتكمن في عدم دراسة المصدرين بمزاي وقواعد هذا النظام وعدم استفادتهم لبعض الاجراءات التي يتم قبل التصدير وعدم اطلاعهم على النظم الاستيرادية في السوق الأمريكي. ومن وجهة النظر الأمريكية فهي غياب الدراسات التسويقية بمصر والدول العربية للاحتياجات الحقيقية للأسواق الأمريكية وندرة البعثات القرويجية للمنتجات المصرية والعربية في الأسواق الأمريكية. وبين كل هذه الاسباب يبرز رأي ثالث يرى ان نظام الـ G.S.P مؤقت وسينتهي به. تطبيق الجات.. ورغم أنه ضروري الا انه ليس الموضوع الاساسي لتعمية الصادرات المصرية والعربية.. والمطلوب هو التوسع في اقامة شركات للتأمين على الصادرات بالاسواق المنسية وتوفير البنية الاساسية التصديرية وحل مشكلات النقل.

والنظام المعمم للمزاي الذي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية يعد احد الآليات الفعالة لتفادي منع الدول النامية إلى الأسواق الأمريكية الكبيرة التي تزيد وإربابها على 868 مليار دولار سنويا ويهدف إلى تشجيع صادرات الدول النامية في 4400 سلعة مفتوحة إلى الأسواق الأمريكية مع الحفاظ على المستهلك الأمريكي في الوقت نفسه.

ورغم أهمية السوق الأمريكي بالنسبة للصادرات المصرية والعربية

حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي ورغم محاولة مصر الاستفادة من هذا النظام لتنظيم صادراتها فإن إجمالي الصادرات المصرية التي تستفيد بالنظام الاعطائي الأمريكي اقل من 5٪ من إجمالي صادرات مصر إلى الولايات المتحدة للعام الماضي.

اختلفت وجهة نظر المسؤولين رجال الأعمال في تحديد المسئول عن عدم استفادة مصر بالقصوة الكافية وتبادل المسؤولين بوزارة التجارة والشؤون الانهزام مع رجال الأعمال حيث يرون ان هناك نقصاً من رجال الأعمال والمصدرين في دراسة النظام وتطبيق قواعده فيما اتهم رجال الأعمال المسئولين بعدم جوار النظام المعمم مع الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية وضرورة بناء قاعدة تصديرية وحل المشكلات الاساسية للتصدير خاصة النقل والتأمين على الصادرات وتحويل الصادرات فيما اتهم مسئول بوزارة التجارة الأمريكية رجال الأعمال والمكينة مما يسعى هم لاعداد الدراسات التسويقية واتاحة المعلومات من احتياجات المستهلك الأمريكي.

وأمام وجهات النظر والرأي المختلفة يدور هذا التحقيق لبحث كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من نظام المعمم للمزاي والوقوف على الاشتراطات الواجب توافرها لنفع الصادرات المصرية من خلال.

ويوضح تقرير للمكتب العام للحسابات والولايات المتحدة الأمريكية GAO/GGD صادر في عام 1992 ان إجمالي الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بلغ 431.96 مليون دولار منها 10.33 مليون دولار صادرات تحت نظام GSP ونسبة 2٪ من إجمالي الصادرات المصرية في حين ان نسبة الصادرات الاسرائيلية التي تتمتع بهذا النظام في نفس العام بلغت 13٪ من إجمالي الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة وحصلت الأردن نفس النسبة فيما شكلت الصادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة عام 1992 وفقاً للنظام المعمم 62٪ وحصلت المغرب نسبة 21٪ وتونس 28٪ من إجمالي صادراتها وفقاً للإعفاءات في الـ G.S.P. ويصبح النظام المعمم للمزاي بدخول واولات قيمتها 17 مليار دولار



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٢

سنوياً إلى الولايات المتحدة وإن حوالي 145 دولة نامية على مستوى العالم تستفيد منه بنسب مختلفة حيث ارتفعت نسبة استفادة مصر من هذا النظام عام 1995 إلى 4,45٪ مقابل 2٪ فقط عام 1992 فيما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة وفقاً لنظام الاعطاء الجمركي 4٪ عام 1994 و 2,3٪ عام 1993 وذلك وفقاً لبيانات التجارة للولايات المتحدة الأمريكية.

خلل الميزان التجاري

وقد فتح بيانات التجارة المصرية الأمريكية أن الميزان التجاري بين البلدين يعاني من خلل شديد لصالح الولايات المتحدة حيث تشكل الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة نسبة 20٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بينهما.

الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتصوين قال أن السوق الأمريكية تعد من أهم الأسواق للصادرات المصرية وأن هناك جهوداً مكثفة لزيادة صادراتنا إلى الأسواق الأمريكية لتتمتع الصادرات المصرية بشكل عام موحداً من إجمالي الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي بلغت نحو 768 مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الحالي مقابل 722 مليون جنيه في نفس الفترة من عام 1996 وبنسبة زيادة 6,3٪ بينما بلغت الواردات المصرية من الولايات المتحدة خلال الستة أشهر الماضية نحو 2,7 مليار جنيه مقابل 4,9 مليار جنيه في العام الماضي.

وأشار إلى أن العجز الكبير في الميزان التجاري بين الجانبين والذي يمثل لصالح الولايات المتحدة لا يقتصر مع حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية المتميزة بين البلدين وإنما تسعى لازالة جميع المبركات التي تواجه تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والسوق الأمريكي بصفة خاصة وإلى هذا الاثر تسعى وزارة التجارة والتصوين إلى تصريف المصدنين المصريين بالنظام للعم للمزاي الأمريكية G.S.P ونشر البيانات والمعلومات عن هذا النظام والذي يتيح لنحو 4400 سلعة مختلفة دخول الأسواق الأمريكية دون دفع رسوم جمركية ويستفيد منه عدد كبير من الدول النامية.

ويضيف وزير التجارة والتصوين أن مصر تحل الرتبة 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام وأن نسبة نقل عن 5٪ فقط من إجمالي صادراتنا إلى الولايات المتحدة تستفيد من النظام للعم للمزاي خلال العام الماضي وفقاً لبيانات التجارة بين الجانبين موحداً أن هذه النسبة شبيهة جداً وتعكس عدم الترافية الكافية لدى المصدن المصري بزيادة وتزايد هذا النظام ومن ثم فإن إقامة القنولات والبرامج من شأنها التصريف بنظام الاعطاءات الجمركي ويضجع المصدنين على زيادة صادراتهم إلى الأسواق الأمريكية. ويشير عبدالقادر هبيل الوزير المفوض بكتب التمثيل التجاري المصري في واشنطن إلى أن العمل

بالنظام للعم للمزاي يرجع إلى يناير من عام 1976 بهدف مساعدة الاقتصاديات الدول النامية وخفض التكلفة الاقتصادية للإنتاج الأمريكي وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلك داخل الولايات المتحدة موحداً أن عدم استفادة مصر من الـ G.S.P يرجع بصفة أساسية إلى عدم استيفاء المصدنين لبعض الإجراءات التي تتم قبل عملية التصدير من خلال الهيئة الخاصة للرقابة على الصادرات والواردات وعدم الالتزام بالقواعد والشروط التي يفرضها



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٢

النظام ومن بين هذه الشروط أن تكون السلطة للصنعة الواردة ضمن القوائم السلعية المستتيدة بهذا النظام وأن يتم استيرادها مباشرة من لدى الدول النامية التي تتمتع بالإعفاء وأن تكون القيمة المضافة للسلعة في حدود 35٪ على الأقل من قيمة السلعة المصدرة إلى الولايات المتحدة مع وجود شهادة المنشأ للسلعة مستوفاة جميع البيانات.

شروط النظام

وأشار في استعراض للشروط التي يرفدها النظام إلى ضرورة أن يتقدم المصدر بطلب يتضمن معاملة سلعة بالعمالة الجمركية المفروضة وفقاً لنظام الإعفاءات الجمركية باعتبارها لدى السلع الواردة به كما يشترط ألا تزيد صادرات دولة من سلعة ما على 50٪ من إجمالي صادرات الولايات المتحدة سنوياً ولا تزيد قيمتها على 80 مليون دولار سنوياً موضحاً ضرورة التزام ومعرفة المصدرين بالسلع التي لا تتمتع بمرافق نظام G.S.P وهي تضم معظم المنتجات النسيجية والساعات والأحذية والملابس والقضبان والملابس الجلدية والمنتجات الزجاجية والمعدنية بالإضافة إلى الأدوات الكهربائية وبالنسبة للسلع المصدرة التي يمكن أن تستفيد من نظام الإعفاءات الجمركية الأمريكية يقول عبد الوهاب ميكل أن هناك العديد من السلع والمنتجات المصدرة التي يمكن أن تستفيد من هذا النظام وفي مقدمتها البذور والنباتات الطبية والأزهار الطبيعية والمهلفة والبقول وأوراق التناوع وعدد كبير من المعاصر الطبيعية والمياه المعدنية والمطويات والتوابل والمطعم ومستحضرات التجميل والأدوية العشبية والأدوية قلعسية غير الطبية والمضغولات النحاسية والأدوات المنزلية والمنتجات الفضية والمطالعة والأحذية والأدوات المصنوعة والمعدنية المطالعة والرخام والجوانيت مؤكداً أهمية تعريف المنتجين والمصدرين بالإجراءات والمستندات المطلوبة للاستفادة من هذا النظام وبصفة خاصة استيفاء شهادة المنشأ المعروفة بـ FORM-A إذا تجاوزت قيمة السلع للشحنة 1250 دولاراً وكذلك في حالة تصدير المنتجات النسيجية البديوية للسوق الأمريكي يشترط وجود شهادة منشأ FORM-A مع ختم الخاتمة التجارية بفتح مثلث للتصديق عليها وأن يصحب ذلك الحصول على شهادة من الجهات المعنية في مصدر تصيد بأن هذه المنتجات بديوية الصنع وفقاً للائحة الخاص مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

مسئولية المصدرين

ويذكر الدكتور حمدي سالم رئيس مركز تنمية الصادرات بمسئولية خفض حجم الصادرات المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للنظام المعمول حالياً على كاهل المصدرين المصريين قائلاً أنه يجب على المصدر أن يوفر أبحاثه ويعد مستنداته ويحاول الإطلاع على القواعد والنظم الاستيرادية في السوق التي يريخ في التصدير إليها ومن بين هذه الأسواق السوق الأمريكية موضحاً أن وزارة التجارة والتسويق بجميع أجهزتها توفر للمعلومات عن الأسواق الخارجية كما تقدم اللوائح ومن بينها ندوة كيفية الاستفادة من النظام المعمول للولايات الأمريكية والتي أقيم في نهاية شهر سبتمبر الماضي ونفذة مسابقة عقدت بوزارة التجارة والتسويق منذ حوالي عام تقريبا بهدف تقديم المطومة اللازمة من هذا النظام وسبل استنفاده.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

المصدرين منه.

وقال إن الأجهزة الحكومية توفر المعلومات في كل وقت وعلى استعداد لخدمة المصدرين دون مقابل، إلا أن المصدر يتجاهل ذلك والمفروض كخطوة أولى للتصدير أن يعرف النظام المعمول به موضحاً أن كثيراً من المصدرين لا يهتم بالتقنيات التي تليقها الأجهزة والتي تهدف إلى توجيههم لزيادة صادراتهم مما يتطلب مزيداً من تعاون القطاع الخاص مع أجهزة الدولة. وأشار إلى وجود العديد من الفرص التصديرية من القطاعات الانتاجية والتصديرية الموجودة في مصر وأنه من الضروري أن يعلم المصدر السلع التي يمكن أن يستفيد منها وفقاً للنظام المعمول بها لزيادة صادراته وإن صناعة مثل المشروبات لا تدخل في هذا النظام ومن ثم لا يمكن تصديرها وفقاً للنظام الاطاعات متخذاً عدم اعتماد القطاع الخاص بالأسواق المستوردة وقلة معلوماته عنها وعدم وجود الخبرات التصديرية المؤهلة.

وأشار الدكتور حسدى سالم إلى أن النظام المعمول به حالياً يدخل في منافسة مع خبرات من الدول النامية ولا يمكن أن يعطى مصر ميزة خاصة لأنه نظام كما يتضح من اسمه مدمج أى يشمل جميع الدول دون استثناء بنفس المزايا ولا يمكن أن يمنح لأي دولة إعفاء خاصاً إلا وفقاً للقواعد الدولية عن طريق اتفاقيات التعاون الثنائي أو بإقامة منطقة جمركية حرة موضحاً أن هذا النظام محدد وواضح وينبغي على المصدرين والمهتمين بالسوق الأمريكي فهمه ودراسته بصورة كافية والاستفادة من خبرات أجهزة وزارة التجارة والتمويل في زيادة صادراتهم إلى الأسواق الأمريكية لاسيما جهاز التمثيل التجاري ومركز تنمية الصادرات.

وأرجع رئيس مركز تنمية الصادرات أحماد المصدرين عن التعاون وطلب المعلومات والخبرات من الأجهزة الحكومية إلى التخوف وعدم الثقة في هذه الأجهزة في عهد من الحالات وفي أحيان كثيرة إلى كسله المصغر مؤكداً على أهمية أن يثق المصدر في جميع الأجهزة الحكومية التي تسعى إلى خدمته لخدمة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الصادرات كهدف استراتيجي وضرورة إقامة قطاع تصديرى حقيقى يركز لخدمة نهضة تصديرية في المستقبل وهو اتجاه بدأت تظهر نتائجه إلا أنه يحتاج مزيداً من الدعم والوقت حتى يكتمل في صورته النهائية.

..ورأى امريكي

ويتفق جون روتنر ممثل وزارة التجارة الأمريكية في السفارة الأمريكية بالقاهرة مع وجهة النظر التي طرحها الدكتور حسدى سالم في أن عدم استفادة مصر من النظام المدمج يرجع إلى إهمال رجال الأعمال المصريين عن دراسة السوق الأمريكى ونظم الاستيراد به ومحاولة الحصول على المعلومات الكافية عن هذا النظام والتعرف على السلع المصدرة المطلوبة من الأسواق الأمريكية إلا أنه لم ينفى الأجهزة الحكومية من المسؤولية أيضاً عن التصدير في إتاحة المعلومات عن هذا النظام.

وقال إن الأجهزة الحكومية في مصر أعمت في أعداد الدراسات التسويقية للاحتياجات الصيفية للأسواق الأمريكية خاصة السلع التي تقوم مصر بإنتاج مثلثاتها وإتاحة هذه المعلومات أمام القطاع الخاص للاستفادة منها موضحاً أن هذا النظام يهدف إلى مساعدة الدول النامية في تنمية صادراتها إلى الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية لتقوية اقتصادياتها وفي نفس الوقت توفير السلع المستهلكة الأمريكي بأسعار مناسبة وأنه يلغى على الحكومة ورجال الأعمال المصريين زيادة البعثات الترويجية لمنتجاتهم في الأسواق الأمريكية وحل مشكلات التسويق ودراسة قواعد هذا النظام جيداً وإتاحة أمام



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٢

المصدرين حتى يتسنى زيادة الصادرات المصرية التي تساهم بالأعماليات الجمركية إلى الولايات المتحدة وفقاً لهذا النظام لاسيما وأن عدداً كبيراً من الدول النامية يستفيد منه ويشكل جزءاً كبيراً من إجمالي صادراتها إلى أمريكا.

نظام مؤقت

ويشارك رجل الأعمال محمد أبوالمينين رئيس مجلس إدارة شركة سيراميك كايروياترا ومعضو مجلس الشعب مع وجهة النظر التي طرحها المسؤولون في أهمية نظام G.S.P. وبحسب وجهة النظر التي طرحها المسؤولون في أهمية لتلبية الصادرات المصرية بشكل عام وقال أنه لا بد من توفير البيئة الأساسية التصديرية لدفع صادرات مصر إلى أمريكا وغيرها من دول العالم موضعاً أن حل مشكلات قطاع التصدير مثل التأمين على الصادرات المصرية في الخارج يعد أحد العوامل المؤثرة في نمو الصادرات خاصة وأن نظام الـ G.S.P. نظام مؤقت وليس مستمراً كما أنه سيتهنى مع تطبيق اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي لا تسمح بأعضاء مثل هذه المزايا لدول معينة بلاتها دون أن تكون متاحة لجميع دول العالم.

وأوضح أن التمويل الميسر يعد أحد الركائز الأساسية لإقامة قاعدة تصديرية وهو ما نحتاجه حالياً بالإضافة إلى حل مشكلات النقل والتي تعوق انطلاق صادراتنا إلى الخارج مؤكداً أن التوسع في إقامة شركات للتأمين على صادراتنا خاصة في الأسواق المنسية في آسيا وأفريقيا وروسيا مع إنشاء خطوط ملاحية منتظمة معها وزيادة تأمين الصادرات ضد المخاطر من شأنه زيادة صادراتنا بصفة عامة بصفة عن خصوصيتها لسبق بذلك. أي وفقاً لنظام في طريقه إلى الزوال ويحقق الأهداف المأمولة لاستناد على قاعدة قوية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم والحياة

تتناول العشاء - في حديقة بلدية
مدينة مستحکم - بدعوة من الملك
جوسلف ملك السويد ..

ذكرت ذلك كله .. وأما القرا في مجله
معالم للقيم التي تصورها مقابلة
العلميين - ملجاء بخصوص برنامج
العلم والحياة .. في اللجنة الفرنسية
للإعلام الثقافية .. وهو البرنامج الذي
بنا منذ حوالي سبعة وثلاثين عاما ..
وكان الفضل الأول فيه .. للاستاذ
الكبير بيلا شارو .. شيخ الإعلاميين
الاستاذ محمد محمود شعبان - أطفال
الله في عمره -

أما أول من قدم البرنامج .. فكان
الزميل - الأديب الفنان المميز -
لنجوم المصون أبو شوشة - وكان
ذلك قصة ..

كنت في ذلك الوقت اتعامل مع
الإذاعة .. مع الصديقة العزيزة
الاستاذة صفيحة الهندس - في
برنامجها الشهيرة ربات البيوت -
وكان يعرف جبرناج لراء .. قدم لها
مواد علمية مبسطة - عن الجديد في
نظريا العلم ويخص لراء والأسرة ..
وكانت لفاءة ثابتة يعنون ولخبار
ذهبته وكنت أدم في البرنامج الذي
- الذي كان يرأسه الأديب الكبير -
الاستاذ سعد لريب - مجلة لكتاب
العلم - التي بدأت مع إطلاق الإحدا
الموسميتي - لائل قمر صفاي - في
أكتوبر ١٩٨٧ - فكنتم يومها أرباب
البرنامج - ولقت له - غير معقول أن
يلزم الآخرين الفشاء وليس أدبنا -
ولو برنامج علمي واحد - قال علي
الفوز - إني علي ذلك في أخطاء -
كان - أول برنامج ندوة عن غزو
الفشار شارك فيها الرحومين
الكاتبة مينة عمارة - معصم رضا
مدون - عبد الحميد سماعة -
واستاذنا الدكتور جمال الفنى - أطفال
الله في عمره وإلى الله ..

د. عواطف عبد الجليل

للجنة الفكرية أصبحت حقا مكلوا
.. في اللقائات الجات - إلا أن التبراع
السماعية - وعلى رأسها شريعة
محمد صلوات الله عليه وسلامه -
كلت ذلك الحق - بكمات بسيطة
قوية جامعة - إذ يقول الحديث
الشريف : من أدي مالميس له - فليس
منا - ولينبأ مكانه في كثر .. صدقت
بارسول لله ..

رغم ذلك - لقد أصبحت ظاهرة
العشاء - بين لاشطين من الصور
البيخيشة - وتماهى الكتيرون من
الاعياء - مستطلين صدت أصحاب
الحق - الذين يترعمون في الكتير من
الأحوال - عن الدخول في جدال خفية
الإسماء إلى هؤلاء الاعياء - وبدلا من
أن يعود هؤلاء إلى كلمة الحق -
فالعكس هو السائد ..

إن المجتمع الفاضل - يكفل كل ذي
حق حقه - ونحن اليوم في حاجة
ماسة - لتقدم للشباب القوة الحسنة
- لتشجيع هذا الشباب علي السعي -
وبذل الجهد - والتفاح من أجل
الابتكار والإبداع - ولبعد عن أسلوب
الهبش والانتهازية والأعاء ..
من التقاليد الصحفية في العصر -
أنه في أي مؤتمر صحفي لا يكثر
للتوب - إلا الأسئلة التي تمام هو
بتوجيهها - ويسجل ذلك في مقله أو
تقليده - ويرى أن ما يقدمه زيله من
مسئلة - هي ملك لأصحابها - ولا
يجوز له أن يمسرها في مسالته
الصحفية - إلا أن ذكر اسم صاحب
الكتاب - قبل ذكر إجابة السؤال -
أخبرني بذلك صفيح لاصين في السويد
- وهو يتحدث عن تقليد الدول
الغربية مثل الصين ومصر - ونحن



المصدر: الوائس

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٧

مؤشر جمعيات الصيدلة يطالب بالاستفادة من الخبرة الإيطالية في اتفاقية البحات

طنطا - عاطف دعيس:

أكد الدكتور جلال غرباى رئيس الشركة القابضة للأدوية أن اتفاقية البحات تكفل للدول وضع التشريعات والإجراءات التى تخص سياساتها الاقتصادية ورفض تسجيل الأدوية التى تتعارض مع الأخلاق أو النظروف الاجتماعية لكل دولة وأضاف الدكتور غرباى أن المادة ٨ فقرة ثانية والمادة ٢٧ والمادة ٦٦ فقرة ثانية فرضت على الدول المتقدمة تقديم للعونة للدول النامية، وطالب رئيس الشركة القابضة بضرورة استغلال هذه النود لمواجهة ارتفاع أسعار الدواء التى ستتضاعف عشرات المرات بعد انقضاء المهلة المحددة بعام ٢٠٠٥. جاء ذلك خلال المؤتمر الثالث للاتحاد المصرى للجمعيات العلمية الصيدلانية الذى عقد بصيدلة طنطا والافتحة الدكتور محمد مختار الدينوى رئيس الجامعة وشارك فيه الدكتور فؤاد مرسى نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب والدكتور أحمد صيب عميد كلية الصيدلة والدكتور السيد البدوى شحاتة عضو الهيئة العليا للدواء.



المصدر : الكفاح العربي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٧

منظمة التجارة تدعو الاتحاد الأوروبي لتغيير سياسة استيراد الموز

وأيدت الولايات المتحدة في شكواها الاتحاد الأوروبي أكبر منتج للموز في العالم وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك. ويبحث دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة التي تنقسم بشدة حول سياسة استيراد الموز مناقشات غير رسمية حول كيفية تطبيق الحكم. وقال دبلوماسيون تجاريون إنه ليس أمام بروكسل التي تدافع عن منظمة التجارة العالمية كمنتهى لتسوية النزاعات التجارية من خيار سوى قبول الحكم وتنفيذه إن شاء الله تعالى. وكانت تريد في تنفيذ تقويض سلطة المنظمة.

وقال السير ليون بريتان للوفد التجاري للاتحاد أن على بروكسل قبول الحكم سواء وافقت عليه أم لا. عكس لعضويتها في منظمة (ووتر) قواعد التجارة الدولية.

جنيف- وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على حكم يري أن سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة باستيراد الموز تنتهك قواعد التجارة الحرة ويتعين تغييرها.

وحظي القرار الذي توصلت إليه في البداية لجنة من ثلاثة أعضاء لم يبدئه لجنة استئناف بموافقة جماعية وتم القرار خلال اجتماع لهيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعد أن قال الاتحاد الأوروبي أنه سيقبل الحكم. وجاء في بيان رسمي أن روليفر أبوت مستشار الاتحاد الأوروبي. أبلغ لجنة تسوية النزاعات أن بروكسل ستقدم بادرة أولى على نواياها لتنفيذ الحكم خلال الاجتماع المقبل للجنة المقرر له يوم ١٦ تشرين الأول المقبل. غير أن مصادر تجارية نقلت عن أبوت قوله إن بروكسل «تستعرض بقلق بالغ إزاء المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة لبعض أوجه الحكم على مستعمرات أوروبية سابقة يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على صادراتها من الموز. وقال سيمون جيزيرة مستشار الوشاح إحدى جزر الكاريبي التي تمثل مبيعاتها من الموز المصدر الوحيد تقريباً للحصول على العملة الصعبة أنه بمجرد أن يتم تنفيذ الحكم فإن المنتجين في المنطقة لن يستطيعوا بيع الموز بسعر ينطوي تكاليف. وطرح حث الولايات المتحدة لزمة الموز أمام منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها ١٣٢ دولة بعد أن شكت شركات لتسويق الموز تتخذ من أميركا مقراً لها من أنها تعنى بخسائر من مزايا مستمتع بها مستوردو الفاكهة في الاتحاد الأوروبي. وتشدد واشنطن على أنها لا تهاجم المزارعين الصغار في الكاريبي الذين يحظون بمعاملة متميزة بمقتضى اتفاقات للاتحاد الأوروبي مع جزر كانت أغلبها ذات يوم مستعمرات تابعة لبريطانيا أو فرنسا.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مباحثات بين ممثلين للمجموعة ومدير منظمة التجارة الدولية

لكرت مساهم المؤتمر إن مناقشات حول حرية التجارة ستجري مع ممثلي الأمم المتحدة ومدير منظمة التجارة الدولية الذين وصلوا إلى كوالالمبور لهذا الغرض، وقالت أنه من المنتظر أن تبلغ دول المجموعة هؤلاء المسؤولين شروطاً لعملية التفاوض والاتفاق التي تعالج دول الشمال والدول الغنية المتقدمة فرفضها باسم حرية التجارة دون مراعاة لمطالب ومصالح دول الجنوب الساعية للتقدم والتمتع.

وأضافت المصادر أن دول المجموعة التي تتحدث في هذا الصدد باسم الدول النامية معها ستؤكد رغبتها في إجراء حوار جدي وفعال ويتواصل مع دول الشمال من أجل إقامة تعاون حقيقي تراس فيه مصالح الدول الأقل تقدماً ولتشد في الاعتبار ظروفها والمصالح التي تواجهها.

وقد أعرب ممثل إحدى الدول الأفريقية التي شاركت في المباحثات الثنائية التي سبقت افتتاح القمة عن القناعة بأن من مصلحة الدول المتقدمة أيضاً أن تلتقي مع الدول الساعية والقائمة في منتصف الطريق، وأن تعمل على تبديد مخاوفها ولحقوقها مشدداً على أن أزمة النقد والعملات الأخيرة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا خصوصاً قد أثارت شكوكاً عميقة في أن أسبابها كانت متعلقة وأنها تهدف إلى عرقلة التقدم والتمتع بالفرص التي خلقتها دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالتمتع بالاستقرار.

ومن ناحية أخرى رحب كبار المسؤولين في حكومة ماليزيا اليوم بمطبة صندوق النقد الدولي لوضع قواعد أساسية وأخسمة للحصانة العملة والقصد، وأعلن نائب رئيس وزراء ماليزيا السيد أنور إبراهيم أن مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامبديس سيقدّم مقترحات محددة في هذا الصدد إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أسيان، وهي التجميع الاقتصادي الذي يضم مولا من شرق آسيا والصين والهند، وذلك عند اجتماعهم للقرار في مطلع شهر ديسمبر القادم.



المصدر : الأهرام - ز

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة تدعو شركات التأمين المصرية لمواجهة الاجات

كتب ناصر محمد حصين :

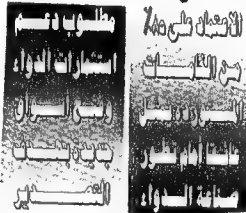
تفت دراسة علمية شركات التأمين المصرية للاستعداد للمنافسة العالمية التي تنتظر الشركات المصرية العاملة في مجال التأمين خاصة بعد دخول شركات التأمين العالمية للسوق المصري طبقاً لأحكام اتفاقية الجات. ووجهت الدراسة التي قام بها د. عبدالسلام عبدالحميد الفضائى استناداً للتأمين والمحاسبة بتكليفية السدادات للعوامل الأتالية عدة نصائح لشركات التأمين المصرية استعداداً للمنافسة من الشركات العالمية عن طريق إعداد مركز متخصص لجميع التأمينات اللازمة لصناعة التأمين ولوازم تسمير لشعبة التأمينية سواء للتأمينات العامة أو تأمين الحياة وضروية متابعة أحدث الطرق الرياضية المستخدمة في أكثر شركات التأمين العالمية في تسمير الخدمة التأمينية حتى يمكن تطبيقها في مصر وإعداد كوادر قادرة على إجراء التحديثات في ظل المنافسة القوية من الشركات العالمية. كذلك متابعة أحدث الطرق المستخدمة عالمياً في إدارة السياسات الاستثمارية مع تنويعها بحيث يغطي حقوق حاملي الوثائق.. وأسندت الدراسة دوراً كبيراً لهيئة التأمين والرقابة على التأمين والاتحاد التأمين المصري في مواجهة المنافسة العالمية وشركات التأمين الأجنبية في ظل الجات أن من المنتظر أن تدخل السوق المصري أكثر من ١٠٠ شركة عالمية بعد سريان أحكام الاتفاقية على مصر في مجال التأمين ومن المعروف أن هيئة الإشراف والرقابة على التأمين تقوم بتطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية التي تنظم أوضاع سوق التأمين المصري وتهدف هذه الهيئة إلى حماية حقوق أصحاب وثائق التأمين وحماية الاقتصاد القومي في نفس الوقت وفي ظل الجات يجب أن تتطور هذه الهيئة بحيث لا يتوقف دورها على التأكد من تطبيق التشريعات الحالية بل يجب أن يتعدى ذلك إلى وضع مجموعة من الضوابط التي تحمي حاملي وثائق التأمين والشركات في تقديم المخصصات الفنية. كما دعت الدراسة إلى مجال التأمين ومراقبة أداء التأمين المصري الذي بدأ في منتصف القرن التاسع عشر عن طريق عدد من الدوكيمات للشركات الأجنبية وعندها ١٣٠ دوكيما تم استحداث هذه الدوكيمات عام ١٩٥٧ لتتحول لشركات تأمين خاصة وعندها ١٤ شركة فقط ولم تعرف مصر شركات التأمين الخاصة إلا مع الإقلاق الاقتصادي في الثمانينات ولم يتطور بعدها هيكل سوق التأمين المصري الذي يضم حالياً ٤ شركات قطاع عام وه شركات قطاع خاص وشركات في المناطق الحرة. وبذلك يصل عدد شركات التأمين في مصر إلى ١١ شركة فقط لا تحصى في ظل الجات.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١١/ ١١/ ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحث تشرل أسرار الدواء!



إذا كان الإنتاج المحلي من الدواء قد استطاع تغطية حوالي ٩٢٪ من الاستهلاك بما قيمته ٣١٩٢ مليون جنيه، فإن اعتماد صناعة الدواء على ٨٥٪ من الخامات المستوردة يعد أهم معوقات هذه الصناعة التي لابد أن تتطور لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات، بالإضافة إلى المطالبة بدعم الاستثمار في مجال تصنيع الأدوية من النباتات الطبية المتناحرة وفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء وإقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية بعضها مع بعض وبين الشركات المناظرة لا في الخارج حتى تتمكن هذه الصناعة من الصمود أمام الشركات العملاقة، وذلك في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة المفروضة على الساحة وعلى ضوء أحكام اتفاقات أورو جواي، ومنها اتفاقية الملكية الفكرية. فهل نحن جاهزون لاستقبال الجات - أورو جواي -

الإسراء بإصدار
قوانين محاربة
يفطسي ٩٢٪
الاحتكار ومنع
من الاستهلاك!
الإنفاق ضرورة
تحقيق:
الفت إبراهيم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

للتشر والخدمات الصحفية والاعلومات

الطالبة بالاستفادة القصى بفترة السماح القيرة للداول النامية

بتطوير العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الفخار الكيماوية وصناعة الكيماويات غير الخطوية وتقليتها واستخلاص النباتات الطبية وتحسين المواد الفعالة منها واستخلاص الهرمونات من الغدد الحيوانية. كما أنها ترتبط بالصناعات الإلكترونية لإنتاج الأجهزة القياسية للمعامل، كما ترتبط بصناعة الزجاج اللازم لتغطية السوائل والمطبات وأبواب الحمامات ونظارات العين من المواد الصلبة، كما أنها ترتبط بصناعة الكرتون المضلع والألومنيوم. ويشير إلى أهم العولت أمام هذه الصناعة تتركز في أنها تعتمد على ٨٥٪ من الخامات المستوردة، وذلك بسبب عجز الصناعات المحلية الأخرى مثل صناعة التغليف التي تستخدم فيها الميكروبيات لإنتاج المضادات الحيوية والصناعات البترولية للتطوير لإنتاج المواد الحفوية الأساسية والمذيبات وصناعة التغليف الناعم بعيدا عن الهواء، لإنتاج المكونات الحيوية وهي جميعا لازمة للصناعة الفخارية الحديثة.

اتفاقية الملكية الفكرية

ومن أثر الالتزام باتفاقية الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر يوصي الدكتور رابع رئيس أستاذ المالية بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة الاستفادة من فترة السماح للمنحمة في هذا الصدد لاتتمى دوية والاستعداد الطبي والفنى والتكنولوجيا لتطبيق الاتفاقية لمواجهة ما قد يحدث من آثار سلبية والعمل على قلبها عليها بجميع الوسائل مع التوسع في صناعة الأدوية للتداول حاليا باستثمارها العلمية الأصلية، وليس بالاستثمار التجاري لتأثير سداد حقوق الملكية الفكرية عنها مما يؤدي إلى الانخفاض الحاد في الاستثمارات المحلية مع تنوع مصادر المواد الخام الفعالة المستخدمة في تركيب وتصنيع الأدوية التي اكتسبت فترة حمايتها قانونا، بالإضافة إلى وضع إجراءات قوية بإقامة آلية تمنح للتسويق الاحتكاري للأدوية التي تمت لها عليها إيرادات الاختراع

استطاعت صناعة الدواء تنفذة حوالي ٨٢٪ من الاستهلاك المحلي، كما أنها حافظت على أسعار الأدوية بشكل جعلها في متناول الجزء الأعظم من الفئات الاجتماعية المختلفة، وكما يوضح الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة والتشريعات المالية والاقتصادية وحقوق القاهرة أنه توجد حوالي ٣٠ شركة منها ١١ شركة قطاع عام و ١٩ شركة وطنية قطاع خاص و ٥ شركات مشتركة وشركتين اجنبيتين وتنتج هذه الشركات كل مجموعات الأدوية العروية ما عدا مجموعات تحتاجان لاستثمارات عالية مثل البان الأطفال والانسولين وأدوية

الدرام. ويذكر حجم السوق المصرية للدواء في عام ١٩٩٦/٩٥ يبلغ ٢٢٧٩ مليون جنيه غلى الإنتاج المحلي منه حوالي ٢٩١,٧٪ أي ما قيمته ٢١٩٢ مليون جنيه وكان نصيب الواردات ٨,٢٪ أي ما يعادل ٢٨٧ مليون جنيه ويذكر أن حجم السوق المصرية يبلغ ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من حجم سوق الدواء في بلدان لديها والشرق الأوسط. ولقد زادت نسبة الاستهلاك خلال السنوات الأربع الماضية ما بين ٢١٪ إلى ٢٧٪ بينما زادت نسبة الواردات في المتوسط المصري للأدوية بين ٢٠,٢٪ إلى ٢٨,٣٪ ومن ثم انخفضت نسبة الإنتاج المحلي من إجمالي الاستهلاك المصري للأدوية من ٢٩,٨٪ إلى ٢١,٧٪ في حين ارتفع نصيب الفرد من الأدوية من ٣٦,١٨ جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٧,٧٩ جنيه في

عام ١٩٩٦/٩٥ وبمعدل زيادة سنوية تقريبا بين ٨,٦٪ و ٢١,٢٪.

تطور الأسعار

ويوضح الدكتور السيد عبد المولى أنه بفضل الإنتاج المحلي استطاعت الفئات البنية العظمى من السكان الحصول على الدواء بسعر رخيص في متناول معظم المرضى، واستطاع

إنتاج الوطني أن يبيع بمتوسط سعر للوحدة يبلغ ٢١,٦ فقط من متوسط ثمن الوحدة المستوردة وقراءة ٥٢٪ من متوسط ثمن الوحدة المنتجة محليا بترخيص. ومن أهم المعوقات التي تقابل صناعة الدواء أضعف أنه بالرغم من أهمية الابتكارات التي حققتها صناعة الدواء المصري من الرضا بمعظم احتياجات السوق المصرية ٨٢٪.

وإنتاج الدواء بأسعار تبيع خمس أو سمس الأسعار العالمية إلا أنها ما زالت صناعة تشكيلة في المقام الأول. وقد نجحت في تحويل الفخامات إلى أدوية وكبسولات وحقن وبرام ومحقن.

وتطور هذه الصناعات يرتبط



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تستخدم اليوم في مصر لن قضايل بتطبيق الملكية الصناعية لحماية الملكية الفكرية.

والحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الأسعار فالأسعار لن ترتفع إلا بوالاقة الحكومة المصرية.

وفي النهاية سوف تضر المعايير الصناعية المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكاري الذي سوف تنتج به الشركات الأجنبية أصحاب برامد الاختراع للمنتج الدوائي أو للدواء الخام.

وهذا الوضع لن يؤدي فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في حالة إيرادها بالأسعار الخارجية بمعرفة هذه الشركات للدواء المحكوم، ولكن بسبب ضرورة الحصول على موافقتها قبل أي استخدام سواء

لغرض الإنتاج أم للسداد القيام بالعمليات الجديدة أوجهها هذا الأمر لتصلح في مصلحة ترويجها جزء مهم من المورد التي تحصل عليها الشركات المحلية لصناعة الأبحاث والتنمية.

وهذه التنمية لا تتوقف عليها فقط، بل تتوقف أيضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الأخرى التي ترتبط مع الصناعة الدوائية السابق (الإشارة إليها).

وعلى ذلك يرد الفريق الآخر أنه في وجود الحماية، فإن من شأن ذلك جعل الشركات المحلية أكثر قوة وتنافسية على المستوى الإقليمي والعالمى في ظل وجود قانون الحماية، سوف تنقل الشركات العالمية

للتكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية. وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدفوعة بالاحتياج إلى تسويق المنتجات الجديدة وفي النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا.

وقد تضمنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية برامد الاختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والمعايير الدوائية.

وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات الدوائية، حيث تقوم بأمداد ٢٠ من المنتجات الدوائية في مصر وتحتاج لاسترداد نفقات استثماراتها الباهظة. فالمراسم تظهر أن هذه الشركات تنفق ما يقارب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير منتج معين، والإحصائيات تبين أنه من بين ٣٠٠٠

إلى الآثار المحملة لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء قائلا: إن الأراء تنقسم بشدة حول طبيعة الاعتكاسات للمحملة لأشخاص المحملة لحقوق الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.

فمن ناحية يرى المسؤولون أن حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة سيؤكثف لها ثلاثين فصار على الصناعة المحلية من التوصل إلى:

● دعم احتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية

وبالتالي زيادة تحكمها في تحديد أسعار الدواء مما يستتبع منع المواطنين للقرار من الوصول إلى الدواء وهذا الاحتكار يستمر ويصنع الاتفاقية لمدة ٢٠ عاما (الخامسة) بمرارة الاختراع وهي مدة طويلة

سوف تحكم خلالها الشركات الدوائية الكبيرة في تحديد أسعار الدواء ويرد المعارضون على هذه الحجة بالقول إن الاتفاقية تمنح حماية للمستثمر تشك لفترة محددة وهو ليس للمستثمر الوحيد من نوعه في السوق، ففي كل فئة علاجيّة هناك بالفعل معضرات من

الاستحضارات بعضها محصى والبعض الآخر غير محصى متوافرة للطبيب والريض على السواء. بينما يرى المسؤولون من الصناعة

للمصرية للدواء أنه في حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية في مصر سوف ترتفع أسعار الدواء ويضيقون إلى ذلك أن أسعار الأدوية للمصرية يبلغ في المتوسط مئتين الف

العالية ونتيجة لتطبيق الحماية: فسوف تضطر إلى رفع أسعار الدواء عن مستواها الحالي، إلا أن الفريق الآخر الذي يمثل مصلو شركات الدواء الأجنبية التي لها شركات أدوية مشتركة عاملة في مصر يرد على ذلك بالقول إن

الحماية لن تؤدي إلى رفع أسعار الدواء، ذلك لأنها لن تؤدي إلى استبدال عقود التصنيع الموجودة أو اتفاقيات التوريد القائمة وبمرارة أخرى لن تتأثر أسعار أي من المنتجات الموجودة بالسوق وأن الحماية سوف تعمل فقط للمنتجات الجديدة التي لها حماية فكرية عالية.

وبالتالي فإن تطبيق الاتفاقية لن يؤثر إلا على جزء ضئيل جدا من السوق لا يتعدى ٢٣ من حجم السوق والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الأساسية لمنظمة الصحة العالمية التي

في مكتب الجزيئات المصرية لثاء فترة السماح الحالية والجدول بالذكر أن المادة (٧٠) من الاتفاقية تقضى بأن طلب الحصول على براءة اختراع لدواء جديد في اثنا فترة السماح لا يفحص ولا يتم البت فيه إلا بعد انتهاء فترة السماح غير أنها أعطت الحق لصاحب هذه الطلب في تسويق دوائه بالمسوق المحلية بالسعر الذي يحدده لمدة خمس سنوات متواصلة. لذلك فإن الأمر يستدعي أيضا ضرورة إصدار التشريعات المنظمة

لحماية المستهلك ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى أهمية تكثيف البحوث وتطوير صناعة الفاتام الدوائية مع تطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الدواء لمسايرة النظم العالمية خاصة وأن الدواء من السلع الدائمة

الظهور من حيث الشكل والاستخدام كما ينبغي دعم الاستثمار في مصر من قلع المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والعربية والوطنية في مجال صناعة الدواء مشيرا إلى أهمية فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء والعمل

على إزالة تعالقات استراتيجيّة بين الشركات المصرية وبعضها وأيضا بينها وبين الشركات الفاتورة في الخارج حتى تتمكن من التصدير أمام الشركات المعاللة، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين المسؤولين

من صناعة الدواء ورجال الأعمال لوضع خطة عمل واضحة المعالم وروية مستقبلية قائمة على دراسة عملية محكمة لصناعة الدواء في ضوء التشريعات الحالية الجديدة المفروضة على الصناعة وعلى ضوء

إمكان انشاقات أوجه روى ومنها اتفاقية الملكية الفكرية وشيخ الدكتور واديع رقيب وزير التخطيط والجهاز

إلى ضرورة تضاعف الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال في جميع المجالات بين قطاعات الأعمال والخصاص لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات وتلافي الصعوبات من أجل انطلاقة

للمصادرات المصرية والتي من شأنها استيعاب المزيد من المعامل وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع بالإضافة إلى أهمية إنشاء جهاز يختص بمناقشة الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية والتي لا تمتنع حاليا بحماية كافية لحقوقها في الخارج.

أثار الجات
يشير الدكتور السيد عبد المولى



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ / ١١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرحباً، تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتي يتم اكتشافها في مرحلة الاكتشاف الأصلي، فإن ثلاث مركبات فقط هي التي تصل إلى السوق، ويوجد مركب واحد يتم عاندا للاستثمار، بالإضافة إلى أن القانون المصري الحالي لا يكفل حماية للمستحضرات الدوائية. فالقانون الموجود يكفل حماية فقط لعملية التصنيع وليس المستحضر، ومدة هذه الحماية هي ١٠ سنوات وبشرط عملية، فهذا لا يعطي الحماية على الإطلاق لمدة أصناف منها، أنه يستغرق تطوير أي مستحضر دوائي في اسبوعين يتم تقديم طلب الحماية لمدة سنة من ١٢-٨ عاماً، وبالتالي يصل المستحضر إلى السوق في مصر تكون مدة حمايته قد انتهت لذلك أن حماية التصنيع غير مستحقة، فالمستحضر لا يمكن بيعه بسهولة للتلاعب بعملية التصنيع إحصائية عن طريق التغيرات الطفيفة لكي يتجنبوا انتهاك حماية المنتج. وأما مصر في حماية حقوق براءات الاختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية اليابسة، ويجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية في تنفيذ التشريعات التي تمنح مخالفات براءات الاختراع، وبالتالي سوف تكون على درجة كبيرة من ثقة ومعدلية هذه الشركات. وعلى الدكتور السيد عبد الرزاق استاذ المالية العامة بأكاديمية الحقوق جامعة القاهرة قائلا: إنه إذا كانت الحاجة التي تساعد للمطالبة بالتطبيق للقرى الانتفاضية، أم للاستفادة من الفترة الانتفاضية التي

تتيحها الانتفاضية في المادة ٩٥ منها للبلدان النامية ومنها مصر، فإن هناك بعض المفاصل التي يضمن ألا تغيب عن الأنظار. إن القانون المصري لم يعرف الحماية القانونية للمستحضرات الدوائية، وإنما يكفل فقط حماية طرق التصنيع وأن الانتقال مباشرة إلى تنفيذ الانتفاضية لإسراع الحماية القانونية على براءات الاختراع التي تخضعها المستحضرات الدوائية واللوازم الخام، فضلاً عن طرق الإنتاج المختلفة بدون إعداد الصناعات الدوائية لهذا الأمر، سوف يشترط عليه الإصرار بها من ناحية وارتفاع أسعار الأدوية المعروفة حالياً حتى لو كانت قد خرجت من نطاق الحماية القانونية بسبب ضعف اللوازم الخام اللازمة لإنتاجها بالحماية، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى الملكية الفكرية في مجال الدواء خلال الفترة الباقية المتبقية التي ظل الآن من ٨ سنوات مع أهمية قيام لجنة المراجعة المصرية لبراءات اختراع الدواء بدورها في حالة تصف صاحب البراءة في سعر إنتاجه من الدواء عن الحالات المحلية، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي ذكرتها المادة ٣٦ من الانتفاضية للملكية الفكرية مع ضرورة اجتهاد أصحاب الصناعات الدوائية لتوجيه جهودهم لتصنيع احتياجاتهم من الخامات الدوائية، ويمكن بحث إقامة مشروعات مشتركة مع بعض الدول التي بدأت هذه التجربة منذ فترة قريبة وحقق فيها تقدماً كبيراً جداً مثل الهند والصين. بالإضافة إلى تمكين التصنيع المحلي لتوسيع قاعدة إنتاج قطع الغيار والمعدات الخاصة بإنتاج الدواء، وتصنيع أجهزة الرقابة الدقيقة والفرز على طرق التصنيع الجديدة بما يطور بالتقنية العالية وأستخدام الهندسة الوراثية في عمليات البناء والتشخيص، كما حدث في إنتاج

الأسبرين الأسمى الجديدة من المركبات التي تختص بدائل للمضادات الحيوية.

وعلى أي التفكير جيداً في إنشاء مجلس أعلى للدواء، تكون من اختصاصات تقرير الأهداف الخاصة للقطاع الدوائي في مصر ووضع قواعد تصنيع الأدوية المصرح بها وفق معايير ثابتة واضحة ومعلنة وتصعيد الأدوية المصرح بتصنيعها وعدد البدائل المصرح بتداولها، وذلك من خلال لجان محايدة تمثل الجهات المعنية بشؤون الطب والعلاج والدواء صناعة وتداول واستهلاك، مع وضع أسس ثابتة لتسمير الأدوية تكون واضحة وثابتة بما يفرض للمنتج حقوقه والمجتمع أمته وسلامته، وذلك من خلال لجنة أو لجان تمثل فيها الزيارات المعنية والمعلقين عن صناعة الدواء، والتفاعلات المعنية، ووضع ومراقبة تنفيذ السياسات والنشاط التي تكفل تحقيق التناقص والتكامل بين الشركات العاملة في مجال تصنيع وأستيراد وتوزيع وتصدير الدواء، والكيميائيات والمستلزمات الطبية.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنياب «الجات»

يحتفل العالم هذه الأيام بمرور خمسين عاما على انطلاق أشهر اتفاقية في تاريخ التجارة الدولية وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات». ويكتسب هذا الاحتفال أهمية خاصة إذ إن تاريخ التجارة العالمية يستمد الآن لدخول منعطف جديد بدخول «الجات» خلال شهر يناير القادم حين التنفيذ في كل القطاعات التجارية سواء تلك التي تتعامل مع السلع أو الخدمات.

وإذا كان من حق الدول الصناعية الكبرى أو الشمال الغربي بشكل عام أن يشرب نخب الامتيازات والفوائد والثمار الضخمة التي جنتها والتي سجنيتها من تطبيق «الجات» فإن من حق الدول النامية أو الجنوب الفقير أن يرفع صوته للمطالبة «بوقفه» عالمية، أو «بوقت مستقطع». كما يقول الأمريكيون لتدارك الأخطار التي بدأت بالفعل تلحمن الاتجار التي حققتها الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا من جراء الفلسفة التي تستند إليها تلك الاتفاقية.

فالفلسفة الأساسية التي قامت عليها «الجات» منذ انطلقت شرارتها الأولى في مثل هذه الأيام من عام ١٩٤٧ هي إيجاد عالم بلا حدود تجارية تتحرك فيه بحرية السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعسالة وصولا إلى ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

وفي إطار الجات جرى عقد جولات من المفاوضات التجارية الدولية لتحقيق هذا الهدف انتهت بجولة أورجواي التي اختتمت أعمالها في ١٥ أبريل من عام ١٩٩٤ والتي أسفرت عن الولد الرسمي لمنظمة للتجارة العالمية في أول يناير من عام ١٩٩٥.

ولكن على مر تلك السنوات بدأت تتفخخ أمور كثيرة وبدأت دول العالم الثالث تشعر أنها تدفع من دمها ثمنا باهظا لمفاهيم ظاهرها الرحمة وباطنها القذاب.

فباسم «العولمة» وتحرير حركة رؤوس الأموال العالمية انقضت ضمانات المضاربة الغربية كالقناب المسعورة على عمالات وأسهم الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة مثل تايلاند وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وهوت بها إلى الأرض مهددة بشكل خطير الاتجار الاقتصادية الرابدة التي حققتها تلك الدول والتي بذلت في سبيلها الكثير من العرق والدم والمعرق.

وباسم الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية أصبحت الدول النامية عاجزة عن اللحاق برك التقدم التكنولوجي وصار عليها انتظار ما تلقىه إليها الدول المتقدمة من مفاتحه من على مائتها التكنولوجية.

وباسم حماية أسواقها من الإغراق لانتزوع الدول المتقدمة من أغلاق أسواقها أمام منتجات الدول النامية التي تتمتع ببعض الميزات النسبية.

وتحولت الشركات المتعددة الجنسية إلى اضطبوط يتحرك بحرية ليكرس بقوة ظاهرة تدفق السلع والخدمات في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب.

لقد دارت عجلة العولمة وهي عجلة جبارة وإن يرحم لاحدا وإن الأران لصددها أو على الأقل لوضع ضمانات لتحصيم آثارها السلبية على التجارة العالمية.

والدول النامية ليست في موقف ضعيف كما هو متصور لأنها تمثل الطرف الثاني من معادلة التجارة الدولية التي لاتسقيم بالشمال الغربي فقط.

وأهل في تجمعات الدول النامية القوية مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧ والتجمعات الإقليمية الأخرى ما يمكن أن يمثل تكتلا دوليا فعلا ضد هذا الأعوجاج الاقتصادي العالي يرضد أصرار الدول المتقدمة على «تفصيل» قوانين دواية على مقاس مصالحها.

«المحرر»



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٤

اتهمتها بمحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول النامية

جويلي: الجات تحـ العالم

اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجاري ودراسة

أسباب العجز التجاري مع الدول الأجنبية

□ كـتـيـبـ خـالـد حـسـن و مـاجـد كـريـم

وأكد جويلي على ضرورة عدم وجوب استخدام معايير العمل في التمييز ضد تجارة الدول النامية. وأضاف أن مصر قامت بتحرير تجارة كل السلع منذ القرن والنسيج وأنها ستقوم من أول يناير القادم بإلغاء الحظر على استيراد اللبسوجات واستبدال هذا الحظر بوضع تعريف جمركي بينها سيتم إلغاء الحظر على استيراد الملابس الجاهزة عام 2002 والاكتفاء بالتعريف الجمركي مشيراً إلى أنه كان قد تم إلغاء الحظر على استيراد النواجن واستبداله برسوم جمركية تصل إلى 80٪ إضافة إلى وضع سعر تمكسي كما أن الحكومة تقوم بتخفيض التعريف الجمركي بشكل تدريجي لتؤكد التزامها بالاتفاقيات التي وقعتها والمبررة باتفاقية الجات.

وأكد جويلي أننا حالياً نصدر السلع المصنعة ونصف للمصنعة والتي أصبحت تقل 750 من صادراتنا حيث ارتفعت الصادرات من 3 مليارات و42 مليون جنيه إلى 4 مليارات و207 ملايين جنيه خلال الشهور الثمانية الماضية في حين انخفضت الصادرات من اللواك الخام والطن من 850 مليوناً إلى 806 ملايين جنيه.

وقد انخفض العجز في البزائن التجاري خلال الفترة من يناير حتى أغسطس الماضي بنحو نصف مليار جنيه نتيجة تزايد قيمة الصادرات في هذه الفترة إلى 8 مليارات و894 مليون جنيه مقابل 8

مليارات و379 مليون جنيه في نفس الفترة من العام الماضي وحلقت الواردات المبريرة من الخارج انخفاضاً نسبياً حيث بلغت خلال هذه الفترة 29 مليارات و248 مليون جنيه مقابل 29 مليارات و276 مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضي.

أكد م.احمد جويلي وزير التجارة والتموين أن منظمة التجارة العالمية «الجات» تسمى لمك العالم وألتمح فيه بدلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك من خلال استحداث موضوعات جديدة لم يكن لها وجود من قبل في الاتفاقية مثل معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وأن الهدف من ذلك أن يكون الاقتصاد العالمي كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة «الجات».

وأعلن د.جويلي في ندوة سياسات التصدير في مصر خلال المرحلة المقبلة والتي نظمها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي أن مصر ترفض جميع المحاولات التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية للسيطرة على اقتصاديات الدول النامية وأحد من صنادير هذه الدول إلى الأسواق العالمية مطالبا رجال الأعمال والصناعة بالحيلولة والاستعداد للمنافسة القادمة في جميع المجالات الاقتصادية حتى يكون لنا مكان في التجارة العالمية.

اتهم المنظمة بأنها تسعى إلى الحد من صادرات الدول النامية تحت دعاوى مختلفة مثل استخدام الأطفال في العمل أو إعطاء أجور منخفضة للعمال وتعي بذلك تسلب الدول النامية الميزة التي تتمتع بها وهي الأيدي العاملة الرخيصة مشيراً إلى أنه سبق أصر أن تصدّر لهذه المحاولات في اجتماع سميونغفانغ في العام الماضي على أساس أن معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمنافسة والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وأن الهدف من ذلك هو أن يكون الاقتصاد العالمي كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة الجات.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٣

وذلك إقامة مناطق تعزير وفتح خطوط نقل بحرية جديدة مع مختلف بلدان إفريقيا وبالنسبة لأسواق شرق أوروبا وروسيا بلدنا بالفعل في إقامة منطقة حرة للتجارة وإنشاء بعض الشركات المشتركة في مجال التأمين على مخاطر الصادرات

والنقل البحري وتصدير السلع الصناعية والزراعية وذلك لتهيئة البنية الأساسية للتعاون التجاري مع روسيا والتي انخفض حجم صادراتنا إليها إلى 40 مليون دولار فقط مقابل 400 مليون دولار وارتدنا منها خلال عام 96.

وأشار د. جويلي إلى أن المحور الخامس لتنمية صادراتنا يركز على دراسة الأسواق الخارجية وتحديد متطلباتها وتوسيع هذه المعلومات بطريقة فورية لأن مهمة الأمر من المصدرين والمستثمرين عن طريق نقطة التجارة الدولية والتي ترتبط بشهر 150 نقطة في 126 دولة واقتوس في إقامة نوع انخراط التجارة الدولية في المصافى والنقل الصناعية لتوفير جميع المعلومات عن خدمات التجارة والمصافى المطلوبة في السوق الخارجي كذلك تم مؤخرًا ربط نقطة التجارة بشبكة المعلومات المايكروية للتجارة.

وتسأل الدكتور مصطفى السعيد عضو مجلس الشورى وزير الاقتصاد الأسبق عن امكانيات تنفيذ الطروحات المتعلقة بالتصدير في ظل عدم وجود ربط بين القدرات الانتاجية للشركات المصرية وقدراتها على التصويق واجاب الدكتور احمد جويلي ان قضية التسويق لم تحظ باهتمام الكنت المصري خلال الفترات الماضية اعتقادا على ان ما سينتج سيتم تسويقه ولم تضع أي خطة التسويق ضمن اهدافها لذلك فالتسويق يحتاج بالفعل لتغيرات جذرية في فكر القطاع الانتاجي عن طريق تنمية الكفاءات البشرية والعمل على دراسة احتياجات الأسواق وتلبية متطلبات المستهلك الداخلي والخارجي.

وردا على سؤال الدكتور كريمة كريم استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر حول عدم وجود تصميمات مصرية للمنتجات، وأشار زهير التجارة الى ان الجودة والالتزام بالوافسات أصبحت أهم ضرورات غزو الأسواق الخارجية لذلك تمت إقامة مركز تصميمات تابع للشركة القابضة للتصنيع الملاحقة للتصديقات في سوسة الملايس موضوعا أن سبب بيع الملايس المصرية في الخارج هو القطن المصري وارتفاع جودته وليس تصميم الملايس.

وعن موقف مصر من حقوق الملكية في إطار منظمة الجات وحماية برامج السوفت وير وحقوقي المؤلف، أكد د. جويلي أن موضوع حقوق الملكية من أهم وأخطر موضوعات الجات ونحن لدينا بالفعل مهلة 10 سنوات لتنفيذ اتفاقية حقوق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأشار الى ان وزارة التجارة تجري حاليا دراسة لتحديد اتجاهات الميزان التجاري لمصر مع جميع الدول الاجنبية ومعرفة اسباب وجود عجز تجاري وكيفية معالجته وزيادة صادراتنا لتلك الأسواق وذلك عن طريق مكاتب التمثيل التجاري في الخارج كما يتم حاليا اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجاري في الخارج الى مكاتبقليمية بدلا من مكتب في كل دولة للاستفادة من تحديد امكانيات التعامل التجاري والاقتصادي مع مجموعة دول.

وأكد د/ جويلي ان البرنامج التفتيشي الذي وضعت وزارة التجارة لتنمية الصادرات خلال الفترة القادمة يشتمل على خمسة محاور تعتمد في السنوات الخمس القادمة على الطاقات الانتاجية المتاحة حاليا للتصدير على ان يتم خلال السنوات الخمس التالية إقامة مشروعات متخصصة للتصدير في مناطق خليج السويس وشرق اليونان.

يقتسم للمحور الأول العمل على تخفيض تكلفة النقل الخارجي للمنتجات المصرية وفتح خطوط نقل جديدة للأسواق الخارجية سواء في مجال النقل البحري أو البري أو الجوي والسماح للطاقت الخاصة بالشحن في هذا المجال كما ستعطي الحكومة المصرية جهدا اكبر لتطوير خدمات اللوائى من تدوير وشحن وتخفيض التعريفات لتصبح تنافسية مع الدول القريبة في المنطقة وحل مشكلة عدم

وجود سفارات على الطائرات لنقل للتصديقات المصرية.

مشيرا إلى ان المحور الثاني يعمل على توفير التمويل الميسر وتوسيع العطاء التاميمي للصادرات المصرية حيث تدور حاليا الحكومة كيفية توفير التمويل المناسب منخفض التكلفة لتشجيع المصدرين المصريين مع العمل على دفع شركات التأمين للدخول في اسواق جديدة لتغطية مخاطر التصدير اليها سواء مخاطر تجارية أو سياسية.

ويقتسم المحور الثالث تقديم العديد من الحوافز للصادرات المصرية حيث هناك العديد من الدول التي تقدم بعض المزايا والحوافز لتنمية صادراتها وفقا لانتاجية الجات مثل دعم الاشتراك في المعارض الخارجية ودعم المصناعات الاعلانية الخارجية للمنتجات المصرية وتخفيض تكلفة النقل.

وأشار زهير التجارة أن للمحور الرابع يشتمل على كيفية الانفاذ للأسواق حيث ترتبط مصر بعلاقات سياسية قوية مع معظم دول العالم خاصة الدول الإفريقية وتلقى منتجاتها قولا كبيرا هناك ولكن للأسف ليس هناك زيارات لرجال الأعمال المصريين للسوق الإفريقي أو خطوط نقل للمنتجات وبالتالي فصادراتنا غير موجودة في السوق الإفريقي لذلك تم عمل نقاط ارتكاز في شمال وشرق وجنوب وغرب إفريقيا لدعم صادراتنا لهذا السوق وإقامة مراكز تجارية دائمة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٤

الملكية وموقف الحكومة المصرية الاستفادة من هذه المهلة وتأجيل تنفيذ الاتفاقية رغم ان الاتفاقية في أحد شقيها تعود بالفوائد على الاقتصاد المصري خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف المصري والعلامات التجارية إلا أن هناك مجالات أخرى ستتأثر سلبا خاصة قطاع الاموية وأضاف انه يتم حاليا اعداد كوادرن فنية مؤهلة للتعامل مع بنود اتفاقية الجات ومتابعة التزاماتنا حيث هناك مكتب فني دائم تابع لوزارة التجارة انشده خصيصا لدراسة اتفاقية الجات وكيفية التعامل معها وتنظيم الندوات لشرح آثار الجات على مختلف قطاعات الاقتصاد المصري.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ١١ / ١٩٩٧

جويلي : اتفاقية الجات للمنسوجات في صالح الدول النامية

□ كتب - خالد حسن:

أكد د.محمد جويلي وزير التجارة والتصدير أن اتفاقية المنسوجات والملابس (ATC) والتي تم توقيعها في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي عام 1994 جاءت لتلبية احتياجات الدول النامية لادخال تجارة المنسوجات والملابس تحت مظلة قواعد واحكام منظمة التجارة العالمية وانهاء العمل بالترتيبات الدولية للمنسوجات (MFA) والتي يهدد العمل بها في عام 1997 وتم تجهيزها عدة مرات.

وقال في افتتاح اعمال ندوة ابعاد وتنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس على صناعة المنسوجات والتي ينظمها جهاز التشثيل التجاري بالتنسيق مع مركز الشهادة الدولي بالتعاون مع كل من صندوق دعم صناعة المنسوجات وجمعية مصدري الملابس الجاهزة والجمعية المصرية لتنمية الصادرات ان 3,1% من المنسوجات تمثل الصادرات من اجمالي صادرات العالم من السلع

والمنتجات مشيرة الى ان الصادرات العالمية من المنسوجات زادت لتصل الى 153 مليار دولار عام 1995 مقابل 130 مليار دولار عام 1994.

واضف جويلي ان اتفاقية المنسوجات والملابس التي اسفرت عنها جولة اوروغواي تهدف اساسا الى إلغاء نظام الحصص خاصة الذي تفرضه الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية من خلال ائصال ونسج بنود المنسوجات والملابس وخضوعها لاحكام وقواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة بالنسبة لعدم التمييز وازالة القيود الكمية وذلك خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وعلى اربع مراحل بدأت في اول يناير 1995.

ومن جانبه اطار المستشار التجاري سعيد قاسم رئيس ادارة للقطاعات بجهاز التشثيل التجاري الى ان الندوة ستناقش على مدى يومين موقف صناعة المنسوجات والملابس في مصر والتغيرات في التجارة الدولية للمنسوجات والملابس

مجال المنسوجات والفزل الاستعداد للمنافسة الخارجية القائمة في الاسواق الخارجية مشيرة الى ان الاتحاد مع تحرير التجارة الداخلية والخارجية بشكل عام وليس تجارة المنسوجات والملابس فقط واذاف العشرة ان تحرير التجارة الخارجية قائم لا محالة واننا اذا كنا نشك من التمييز في صناعة المنسوجات والتي تتمتع فيها

بمزايا نسبية عديدة فعلانا سنلعب في بقية الصناعات!

وقال ان الشركات المصرية تستطيع بالفعل المنافسة مع الشركات الاجنبية حيث لدينا العصابة الرخيصة واسعار الطاقة المنخفضة ولكن نظرا لسوء الادارة فإن هذه المزايا لا يتم الاستفادة منها وتوظيفها بطريقة مثلى الامر الذي أدى بنا للخوف من المنافسة مع المنسوجات الاجنبية للعلمة باعياه للصاريف والنقل والشحن في الاسواق الداخلية فكيف يمكن المنافسة معها في الاسواق الخارجية.

واوضح العشرة ان تحرير تجارة المنسوجات لايعني عدم وجود رسوم جمركية بل تسمح منظمة الجات بفرض رسوم جمركية على الواردات الخارجية بعد أقصى 80% وهذا ما تم فرضه على الدواجن ويمكن فرضه كذلك على واردات المنسوجات حتي نهاية عام 2005 بمساعدة لشركات صناعة المنسوجات المصرية.

وكيفية ازالة الحصص الكمية والسياسة التجارية لتلويبة من وجهة النظر الأوروبية وقواعد المنشأ الأمريكية الجديدة وتطور التجارة الدولية والمعونة البيئية والمنتجات غير الفسارة بالبيئة وتأثيرها على تجارة المنسوجات والملابس وذلك في اطار دور جهاز التشثيل التجاري لشرح بنود اتفاقية الجات المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات وتوقيع الطموحات عن كيفية الالتزام بتلك البنود والاستفادة منها للدخول في الجات النظام العالمي الجديد لتحرير التجارة وتوضيح المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاقية خاصة بعد مرور سنتين على بداية تنفيذها.

واكد عيالستار العشرة الامين العام لاتحاد الغرف التجارية ان تحرير تجارة المنسوجات سيحدث مع بداية العام القادم وانه على الشركات المصرية العاملة في



المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمم المتحدة تعترف

حوت «الجات» يلتهم التنمية في الدول النامية

انتقدت لجنة التجارة في السلع والخدمات التابعة للأمم المتحدة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعا فيه الدول النامية إلى مزيد من التحرير في مجال التجارة بما يتواءم مع اتفاقية الجات.

وأوضحت اللجنة في تقرير لها أن الأمن العام تنافس من السياسات الوافحة للجات والتي تسبب الأثر ضارة على التنمية في الدول النامية وأنها عدم وجود تخفيضات في التعريفات الجمركية على ٧٢٪ من الواردات الخاضعة للتعريفات الجمركية التي تضم بأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ووجود نسبة عالية من القيود على المنتجات التصديرية للبلدان النامية، واستمر فرض جمارك مرتفعة على المنتجات «الحساسة» مثل المشروبات والجلود والأحذية والأسمدة ومنتجاتها، ووجود أحكام أكثر صرامة بشأن حماية براءات الاختراع تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية وأسعار التكنولوجيا في الدول النامية بما يحد من تقدمها وإشارت اللجنة إلى أن تنفيذ اتفاقية «الجات» يكشف أيضاً عن عوامل ذات تأثير سلبي على التنمية في البلدان النامية ومن بينها مصر أهمها استمرار مقاومة الدول المتقدمة لتفكيك الحواجز التي تحمي القطاعات والصناعات التي لم تعد تتسم بالقدرة على المنافسة والتقدم غير المرضي في دفع للتصويجات في النظام التجاري للتعهد الأطراف، وعدم كفاية المساعدات التي تقدمها تلك الدول للدول النامية في إطار الاتفاقية.

وكشفت اللجنة من أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لم يضع في الحسبان المؤشرات الإيجابية للحظة دولياً كما لم يعرض التقرير للمعوقات التي تواجه الدول النامية في سبيل تقدمها. وندت اللجنة إلى ضرورة تحقيق توازن في المفاوضات التجارية حالياً بين الحقوق والالتزامات في منظمة التجارة العالمية وبين توفير الشركاء التجاريين الرئيسيين والاحتياجات الامتيازات للبلدان النامية.

وحذرت اللجنة من مخاطر تفسير أحكام الاتفاقيات بطرق مخالفة لمصالح الدول المتقدمة وتآكل الهوامش التنافسية، وأوضحت اللجنة أن الامتثال للمعايير البيئية التي يتطلبها التقرير قد يكبد الشركات والتؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية تكاليف باهظة.

وأشارت اللجنة إلى أن الضغوط للتصدير الأجل للتربية على لجات ستؤدي إلى الطول النوية التي يمكن للدول النامية أن تجنيها مستقبلاً.

عبد الله عبد الحليم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز الدراسات القانونية والاقتصادية يحقوق عين شمس يبحث

الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية «الجات»

إلى الأسواق واتفاق التجارة في السلع والملابس والاتفاق
كثما سيناقش المؤتمر حماية الإنتاج المحلي ومكافحة الغشاق
ودعم الصادرات والرقابة ضد لطمرات الواردات واتفاق التجارة
في الخدمات والاتفاقيات والصناعات العامة والتعهدات المحددة
في الخدمات المالية كذلك سيناقش المؤتمر حقوق الملكية
الحرية ويأتي في إطارها برامات الاقتراع (صناعة الدول)
والحماية الدولية لحقوق المؤلف كما سيناقش المؤتمر نصوبة
المنازعات والامام الرئيسية للاتفاق والجانب التطبيقي ويبحث
المؤتمر بعض الموضوعات الجديدة مثل التجارة والبيئة والتجارة
ومعايير العمل والتجارة والاستثمار.

يلعب مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق
عين شمس مؤتمرا هاما في منتصف ديسمبر القادم
ونك لحاشنة الجوانب القانونية والاقتصادية في
اتفاقات التجارة العالمية المشهورة باتفاقات الجات.
وصرح الدكتور أحمد ماهر زغلول وكيل كلية حقوق عين
شمس بأن المؤتمر يأتي في إطار الاهتمام للزرايد لرواكر البت
العلمي وجهات صنع القرار بدراسة مختلف جوانب الاتجاه
السائد حاليا لتحديد التجارة العالمية وكذلك آثار هذا الاتجاه
على الاقتصاد المصري وبصفة خاصة من المنتظر أن يناقش
المؤتمر وضع مصر في اتفاقات التجارة العالمية وموضوعات



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

تشريع لحماية قطاع التأمين التونسي

بدأت سوق التأمين التونسية التي تتكون من ١٧ مؤسسة في الاستعداد لمواجهة المنافسة القادمة من الشركات متعددة الجنسيات مع تطبيق اتفاقية «الجات» بإصدار تشريع يضمن لقطاع التأمين جانبا من الحماية.. سميرة سامي رئيسة الغرفة الفنية الاقتصادية بتونس تحدثت لـ «الأهرام العربي» عن الإجراءات الإضافية التي تم اتخاذها.

تونس - جنات بن عبد الله

كيف استعد قطاع التأمين في تونس لمواجهة تطبيق اتفاقية «الجات»؟ إن التشريع المالي يضمن لقطاع التأمين جانبا مهما من الحماية، إذ لا يسمح بتوريد خدمات التأمين لتغطية الأضرار الواقعة بالبلاد التونسية والأخطار المتلفة بنقل البضائع للعودة من الخارج. ولا يدخل مباشرة المؤسسات الأجنبية لنشاط التأمين على انطلاق المحلى.

ولا شك أن هذه النسبة من الحماية لا تحفز بطبيعتها مؤسسات التأمين على بذل الجهود اللازم لتحسين خدماتها وجعلها تضاهي مستوى الخدمات المتوفرة في الأسواق للتقنية جيدة وكلفة.

ونظرا لانضمام الجمهورية التونسية إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن قطاع التأمين مدمج كسائر قطاعات الإنتاج والخدمات إلى الاستعداد لمواجهة المنافسة الخارجية في غضون السنوات القادمة.

وقد شرعت بعض الأطراف المعنية في وضع البرامج الملزمة لتأمين القطاع وإعداده لتجمل المنافسة الخارجية، وتركز هذه البرامج على ثلاثة محاور أساسية وهي: تعزيز قدرات سوق التأمين الفنية والمالية، ودعم مؤهلات مؤسسة التأمين للاستجابة، والبحث في إمكانيات استغلال تمرير الأسواق الخارجية، لتصدير خدمات التأمين وهو ما يدعم الساحة المالية التونسية بصفة عامة.

كيف يمكن تقييم نشاط القطاع في السنوات الأخيرة؟ لقد تطور رقم الأعمال الإجمالي للقطاع (حجم الأقساط الصادرة) على مدى الفترة ٩١ - ٩٦ بمعدل سنوي بحوالي ٩٪ حيث بلغ رقم الأعمال سنة ١٩٩٦ ما يقرب ٢٢٤ م.د. وتعدد مؤسسات التأمين في نطاق مهناتها مبالغ مهمة من التعويضات لصالح مختلف الأنشطة الاقتصادية، تساعد المؤسسات



المصدر: الأهرام العربى

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والأفراد على تجاوز الحوادث الطارئة ومواصلة العمل والإنتاج، وقد بلغ حجم التعويضات سنة ١٩٩٦ ما قدره ٢٠٠ م.

ويبرز نشاط سوق التأمين أيضاً من خلال التوظيفات المالية، وقد بلغت هذه التوظيفات التراكمية في ديسمبر ١٩٩٦ ما قدره ٥٦٠ م. مستغلة في العديد من السندات سواء السندات الصادرة عن الدولة أو المستغلة بضمائنها أو السندات ذات اللزوم، للتأمين كالأسمه المدرجة بالبورصة، وتساهم الأموال المولدة عن طريق مؤسسات التأمين في تنشيط السوق المالية.

ما علاج الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع؟

لقد حظى قطاع التأمين خاصة على مدى الفترة ٩٢، ٩٧ بإصلاحات جوهرية على الإطار التشريعي تمكن القطاع من الانطلاق على أساس قواعد قانونية معاصرة. وفي مقدمة هذه النصوص إصدار مجلة التأمين سنة ١٩٩٢ التي وضعت أسس عقد التأمين وأقرت الحد الأدنى للتأجير الحذر ووضعت شروطاً لنشاط التأمين. وكذلك إصدار القانون المتعلق بتأمين المسؤولية العشرية في ميدان البناء سنة ١٩٩٤ وهو لبنة أخرى لتعزيز نشاط قطاع التأمين وفي الوقت نفسه ضمان سلامة الرصيد العقاري الوطني. وإصدار قانون تأمين الصابرات في بداية هذه السنة.

وشهدت سنة ١٩٩٧ أيضاً مراجعة نسب قطاع التأمين خاصة من ناحية التخفيض في النسب وتيسيرها حيث أصبحت هناك نسبتان فقط ٥ ٪ و ١٠ ٪ بعدما كانت تصل إلى ٢٤ ٪ لبعض الضمانات، وأعطيت عقود التأمين على الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التأمين تنتفع إجمالاً بالمحيط الاقتصادي المستقر والسليم الذي تحرص الحكومة على تواجده للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وذلك بتعميق التوازنات المالية السليمة والسيطرة على التضخم المالي وتنشيط السوق المالية وتنويع أدوات الاستثمار وتحرير العمليات الجارية للدinar.

فيما إذا تمثل نقاط ضعف القطاع؟

ما زالت نسبة أقساط التأمين من فائض الداخلي متواضعة (١٩ ٪) بالمقارنة بالأسواق المتقدمة حيث تبلغ هذه النسبة ٧٦ ٪ ببلدان الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

ولا يزال التأمين الإجبارى - وخاصة التأمين على المسؤولية المدنية الناتجة عن استعمال السيارات - يمثل نسبة مهمة من نشاط قطاع التأمين ويحظى ذلك رقم معاملات.

أما التأمين على الحياة فهو لا يمثل سوى ٦٠ ٪ من رقم معاملات متتابة في أغلبها من الضمانات المرتبطة بقرض السكن والتجهيز، بينما تبلغ هذه النسبة ٥٠ ٪ في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي وتصل إلى ٨٠ ٪ في بعض بلدان جنوب شرق آسيا.

وتتل هذه المؤشرات على أن القطاع ينطوي على قدرات كبيرة للنمو ومزيد من النشاط وتحرص جميع الأطراف المعنية على إيجاد الوسائل اللازمة لاستغلال الطاقات الكامنة لقطاع التأمين. ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٤٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية

دكتور محسن هلال

المستشار الاقليمي لشئون التجارة العالمية

انتهت جولة أورجواي للمفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف بالتوصل الى مجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية في مجالات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد كان من بين أهم النتائج في تلك المفاوضات هو تحسين وتعميق عديد من مجالات قواعد السلوك التجارى، ومن بين أهم ما تحقق في هذا المجال تحسين نظام تسوية المنازعات التى كان قائما منذ انشاء اتفاقية الجات ١٩٤٧ .

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواي مذكرة تفاهم بشأن القواعد والاجراءات التى تحكم تسوية المنازعات، بالإضافة الى مجموعة من القواعد والاجراءات الخاصة أو الإضافية الواردة في الاتفاقيات المشمولة لتصبح في مجموعها نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية .

ورغم أهمية ماتم التوصل اليه في هذا الموضوع، حيث أن وضع نظام تسوية المنازعات يعتبر « معام الأمان » لضمان تنفيذ الالتزامات وممارسة الحقوق بما يدعم ويقوى النظام التجارى الدولى متعمد الأطراف، ومع هذا فلم يحتل هذا الموضوع ميسمعه من أهمية خاصة في الدول العربية وربما يرجع ذلك لسببين الأول، أن معظم الدول العربية حديثه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والثاني، يرجع الى أنه حتى الدول العربية التى انضمت الى الجات في العقود السابقة لم تستخدم نظام تسوية المنازعات ولم تكن موضوع شكوى من اطراف اخرى ويرجع ذلك الى ضعف مساهمة التجارة العربية في التجارة الدولية . ومع تزايد عدد الدول العربية التى تطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من ناحية، وزيادة مساهمة الدول العربية في التجارة الدولية بشقيها السلعى والخدمى، فإن موضوع تسوية المنازعات يجب أن يحتل ميسمعه من اهتمام لجمعية الأعمال العربى .

اعد «تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية» وهى ورقة مختصرة لاقت ترحيبا خاصا بين أوراق ندوة عقدت في الدوحة بقطر شهر سبتمبر ٩٧ .. اعداهد محسن احمد هلال المستشار الاقليمي لشئون التجارة العالمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) الوزير المفوض التجارى مدير ادارة المنظمات الدولية بالتمثيل التجارى بوزارة التجارة الذى عمل مستشارا تجاريا في سفارات مصر بروما وبوخارست وفيينا وجنيف .



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشرو الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

تعتبر الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة (الجات) ، منذ عقدها في ١٩٤٧ الاتفاقية العامة التي تحكم قواعد السلوك التجاري بين اعضاءها البالغ عددهم ٢٣ دولة، ومع الزيادة المستمرة في عضوية الاتفاقية ، وتطوير اساليب تطبيقها وتحسين الأداء من خلال جولات مفاوضات تعقد كل حوالي ٥ سنوات، وانتهت بجولة أورجواي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي استمرت خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٢ وتمخضت عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بلغت ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة في السلع، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد حققت مجموعة تلك الاتفاقات مزيد من تحرير التجارة الدولية، مع ارساء قواعد المنافسة العادلة ، ويمكن ايجاز نتائج مفاوضات جولة أورجواي في انها اتخذت اتجاهين أساسيين:

الإنجاز الأول:

المضى - بتوسيع مشمول التنظيم التجاري الدولي ليشمل قطاعي التجارة في المنسوجات، والسلع الزراعية بالإضافة إلى أول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف في مجال التجارة في الخدمات، وكذلك اتفاقية تعالج الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية.

الإنجاز الثاني:

وأسي - حيث تم تعديل بعض قواعد اتفاقية الجات في اتجاه ترويضها وتبسيطها في ضوء الخبرة العملية للتطبيق في العقود السابقة، كما تم تعميق وتوسيع مبدأ المنافسة العادلة في ضوء اهميتها مع تحرير التجارة الدولية مع الأخذ في الاعتبار مرونة الدولة النامية والأقل نمواً، وفي هذا الاتجاه أيضاً تم تحسين اداء جهاز تسوية المنازعات الذي كان يعمل في ظل اتفاقية الجات ١٩٤٧

وقد كان نجاح جولة أورجواي في التوصل إلى تلك المجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف دافعاً للدول المشاركة في المفاوضات بأن تقرر انشاء منظمة التجارة العالمية، اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٥ لتتولى إدارة مجموعة تلك الاتفاقات وتنتهي المرحلة المؤقتة التي كان يطبق فيها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) منذ انشاؤها.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تضمنت الوثيقة الختامية للتأجيل جولة ايرجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تم التوقيع عليها في مراكش بتاريخ ١٥ إبريل/ نيسان ١٩٩٥ مجموعة الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها والمرفقة بملحق هذا التقرير ومن بين ما تم التوصل إليه مذكرة تفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

مذكرة قواعد تسوية المنازعات

تتكون قواعد تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم تتضمن ٢٧ مادة وأربعة ملاحق.

وتشمل مواد اتفاق الموضوعات التالية:

- ١- الأحكام العامة والتي تتضمن النطاق، والتطبيق، والإدارة،
- ٢- المشاورات، والمساعي الحميدة، والتوفيق،
- ٣- إنشاء فريق التحكيم، واختصاصاته، وتكوينه، ووظيفته، وإجراءاته،
- ٤- إجراءات تعدد الشكاوى، وحقوق الأطراف «فانه» في الانضمام إلى المنازعة.
- ٥- الاستئناف،
- ٦- مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات وما يتضمن من التعويضات وتعليق التنازلات، وتعزيز النظام متعدد الأطراف،
- ٧- بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية والأقل نمواً.

أما ملاحق الاتفاق تتضمن مايلي:

- ١- الاتفاقات التي يشملها التفاهم،
- ٢- القواعد والإجراءات الخاصة، أو الإضافية الواردة في الاتفاقات المشمولة،
- ٣- إجراءات العمل،
- ٤- مجموعة الخبراء الاستشاريين

أهداف جهاز تسوية المنازعات:

تهدف آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع، والأفضل هو التوصل إلى حل مقبول للطرفين النزاع ويتوافق مع الاتفاقات المشمولة، وفي حالة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدم التوصل إلى حل بالاتفاق، يكون أول هدف لآلية تسوية المنازعات هو عادة ضمان سحب التدابير المعنية إذا ما اتضح تعارضها مع أحكام أي من الاتفاقات المشمولة، ولا يجوز اللجوء إلى تقديم التمييز، إلا إذا تعذر سحب التدابير فوراً - على أن يكون التمييز شديداً مؤقتاً في انتظار سحب التدبير أو الإجراء الذي يتعارض مع اتفاق مشمول، ويوفر تفاهم تسوية المنازعات للعضو المطالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات - كخبرة أخيرة - إمكانية تعليق تطبيق النزاعات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على أساس تمييزي تجاه العضو الآخر، وهنا بترخيص من جهاز تسوية المنازعات باتخاذ الإجراءات.

اختصاص جهاز تسوية المنازعات:

ينص التفاهم على إنشاء جهاز تسوية المنازعات ليدبر القواعد، والإجراءات، والمشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة، مالم يكن هناك نص آخر في اتفاق من الاتفاقات المشمولة يغطي حالة المنازعة.

ويتمتع جهاز تسوية المنازعات بسلطة إنشاء الهيئات، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص بتعليق النزاعات وغيرها من الالتزامات التي تترجم بموجب الاتفاقات المشمولة.

أما فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة استناد إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف (خارج حزمة الاتفاقات الأساسية، فإنه لا يحق إلا للأعضاء الأطراف في الاتفاق المشاركة في الإجراءات والقرارات.

ويقع على عاتق جهاز تسوية المنازعات إبلاغ المجالس واللجان المختصة في منظمة التجارة العالمية بشكل أي منازعات ذات صلة بأحكام الاتفاقات المشمولة المعنية، ويجتمع جهاز تسوية كما دعت الضرورة إلى ذلك في إطار المحو الزمني للمنظمة لذلك بالاتفاق، ويتخذ الجهاز قراراته بتوافق الإراء.

الإطار القانوني (النطاق والتطبيق)

تطبق قواعد وإجراءات مذكرة التفاهم على تسوية المنازعات، وعلى المشاورات والإجراءات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية المنظمة بحقوقها والالتزاماتها بموجب الأحكام التالية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ / ١١ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١- اتفاق منظمة التجارة العالمية.

ب- احكام تقاهم تسوية المنازعات

ج- أى اتفاق مشمول آخر من اتفاقات منظمة التجارة العالمية (ملحق مرفق)

ويكون ترتيب التدرج القانوني لهذه الأحكام بأن تطبق القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية بشأن تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة المحددة ، وفي حالة وجود اختلاف بين قواعد إجراءات تقاهم تسوية المنازعات والقواعد الإضافية الواردة في نصوص الاتفاقات الملحقه ، تكون الأولوية للقواعد والإجراءات الخاصة والإضافية ، وفي حالة المنازعات التي تتطلب قواعد وإجراءات ، بموجب أكثر من اتفاق مشمول ، وفي حالة تضارب تلك القواعد والإجراءات للاتفاقات المشمولة فإن للإطراف المتنازعة طلب تحديد تلك الإجراءات.

وبعد عدم الاتفاق خلال عشرين يوماً من تشكيل الهيئة يجب على رئيس جهاز تسوية المنازعات أن يحدد بالتشاور مع طرفي النزاع ، القواعد والإجراءات التي ينبغي اتباعها وذلك في خلال عشرة أيام من تلقيه طلب من أحد الطرفين ، وينبغي الاسترشاد بالمبدأ الذي يقضى باستخدام القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة حيثما أمكن ، وأن القواعد والإجراءات المنصوص عليها في تقاهم تسوية المنازعات تستخدم في الحد الضروري لتجنب النزاع .

ومن الناحية العملية ، فإن عدداً من حزمة اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتضمن احكاماً خاصة بتسوية المنازعات ، وقد حدد الملحق ٢ من مذكرة التقاهم الخاصة بتسوية المنازعات على سبيل العصور تلك الاتفاقات ، المواد ذات العلاقة والتي يجب مراعاتها عند التطبيق في حالة المنازعة بالدرجة الأولى - وعلى سبيل المثال ، فإن اتفاقية التجارة في الخدمات (المرفق الخاصة بشأن الخدمات المالية) ينص على أنه في حالة وجود منازعة في هذا المجال (الخدمات المالية) ، فإن اتفاق الخدمات يقضى بضرورة الاستعانة بغيره في الشؤون المالية له خبرة في مسائل الإجراءات المصرفية ، وخاصة المتطعة ما بين البنوك المركزية والتجارية . وهذا النص واجب التطبيق بالدرجة الأولى في تشكيل الفريق المختص بالمنازعات الخاصة بالخدمات المالية ، وتستكمل إجراءات تشكيل الفريق بعد مراعاة ما سبق ، وفقاً للأحكام الخاصة بتشكيل الفرقة كما وردت بالمادة الساسية من مذكرة التقاهم العامة التي تحكم تسوية المنازعات .



المصدر: الأهرام الإقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

بعض حالات تسوية المنازعات المعروضة حالياً أمام جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

من المناسب بعد أن تم استعراض أهداف واختصاص جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وكذلك الإطار القانوني الذي يتضمن النطاق والتطبيق، إن نستعرض بإيجاز بعض حالات تسوية المنازعات المطروحة فعلاً وحالياً أمام جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، ثم نستكمل بعد ذلك عرض مزيد من الموضوعات التنظيمية والإجرائية الخاصة بموضوع تسوية المنازعات.

ومن الأهمية الإشارة إليه بحكم أن منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها الدول، الأعضاء فإن تحريك دعوى المنازعات من حكومة دولة عضو ضد حكومة دولة عضو آخر، ولا يمنع ذلك أن أساس الضرر أو انتهاك الاتفاقات قد وقع على شركة أو مجموعة شركات خاصة، ولذلك فإن من بين أهم التلميحات التي تفرغها اتفاقات منظمة التجارة العالمية هو التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتجمعات رجال الأعمال، وذلك حتى يتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة لتلك الاتفاقات من ناحية، والدفاع عن الحقوق التي تنبئها تلك الاتفاقات من ناحية أخرى، ويتمدد ذلك إلى أن تطبيق الالتزامات يحتاج أيضاً إلى ذلك التنسيق الدائم والمستمر بين الأجهزة الحكومية وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، وفيما يلي عرض بعض حالات فض المنازعات المطروحة حالياً:

١) الدعم الزراعي للمجوز:

تقدمت كل من أستراليا، والأرجنتين، والولايات المتحدة، ونيوزلندا كل على انفراد بطلب تشكيل فريق لفحص شكواهم ضد المجر لتقديمها دعم لتصدير الزراعة وذلك مخالفة لما تقدمته من التزامات محددة خلال جولة أورجواي من التخليص التدريجي من الدعم الزراعي، واستندت على ذلك بالمبالغ المدرجة في ميزانية الدولة لتقديم هذا الدعم، وقد دافعت المجر أن هناك ارتباط بين خطة الإصلاح الاقتصادي وجدول الالتزامات الزراعية إن هناك سوء فهم للموضوع.

وقد تم تشكيل فريق واحد لبحث النزاع، وقد احتفظت كل من كندا، اليابان، ونيادلاند، وأرجواي بالحق في التدخل في النزاع كطراف ثالثة في هذه القضية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٢) توكيد تفرض ضرائب محلية على الأفلام الأجنبية:

تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد تركيا حيث تفرض رسم قدره ٢٥٪ على الأفلام الأجنبية لصالح المحافظات، ولا يفرض هذا الرسم على الأفلام الوطنية وذلك بالمخالفة للمادة الثالثة من اتفاقية الجات (المعاملة الوطنية) التي تقتضي بأنه بعد تحميل الرسوم الجمركية المربوطة، فإنه تسري قواعد المعاملة الوطنية، وتجدد الإشارة أن تجارة (استيراد وتصدير) الأفلام السينمائية ضمن مشمول اتفاقية الجات ١٩٤٧

وقد تم إنشاء فريق لبحث الشكوى واحتفظت كندا بحق الدخول في النزاع كطرف ثالث.

(٣) الأوجنتين تغوض رسوم إضافية على التصرفات الجمركية:

طلبت الولايات المتحدة بتشكيل فريق للنظر فيما تفرضه الأوجنتين من ضرائب إضافية فوق نسبة الـ ٢٥٪ المثبتة في الجات على الواردات من الأحذية والمنسوجات. حيث يتم تحميل رسم احصائي قدره ٢٪ بالإضافة إلى التعريفات الجمركية.

ورأت الولايات المتحدة إن ذلك مخالف للقواعد العامة الجات لتجارة في السلع، وكل من اتفقتي المنسوجات، والتقييم الجمركي وبالرغم من استمرار مصاعى حل النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية إلا أنه تم تشكيل الفريق بناء على الطلب الأمريكي، حيث طلبت كل من الهند والاتحاد الأوروبي الانضمام إلى المنازعة كنظراف ثالث.

(٤) الحظر الأمريكي على استيراد القوديس (الجمبري)

طلبت كل من تايلاند وماليزيا وقف حظر استيراد الولايات المتحدة من القوديس (الجمبري) wild - harvested shrimps الذي يثبت أسبابا على صدور قانون أمريكي محلي بشأن حماية الحيوانات البحرية وليست له صفة دولية بما يخالف القواعد العامة

بناء على شكوى كل من تايلاند وماليزيا وانضمت إليهما باكستان ثم تشكيل فريق بحث الموضوع بما ترتب عليه من آثار سلبية على صادرات تلك الدول من هذا الصنف، وإن المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة لم تنتهي إلى نتيجة. وبالرغم من أن وجهة نظر الولايات المتحدة أن الأثر الاقتصادي لهذا الحظر ضئيل، إلا أنها وافقت على تشكيل فريق لبحث المنازعة، وقد طلبت العديد من الدول الاحتفاظ بحقها في الدخول كطرف ثالث في المنازعة: استراليا، كوريبيا، الاتحاد الأوروبي.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

جواتيمالا، هونغ كونغ، الهند، اليابان، نيجيريا، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، وفي اعتقادنا أن هذا العدد الكبير من الدول التي طلبت الانضمام في هذه المنازعة لا يرجع إلى اهتمامها بصادرات القرديس، وإنما لبدء حظر الاستيراد لأسباب ترجع إلى البيئة وحمايتها من ناحية، واتخاذ أساس الحظر صور قانون أو تشريع وطني غير مرتبط بأي اتفاق دولي.

(٥) تصنيف الإزحاد الأوروبي لمعدات الحاسب الآلي (الكمبيوتر)

اعترضت الولايات المتحدة على القرار الأوروبي الذي من شأنه إعادة التبريد الجمركي لبعض معدات الحاسب الآلي Local Area Network adaptor cards حيث كان يتم تصنيفها كالة البيانات الأتوماتيكية، إلى أن تم تعديلها إلى بند آخر هو: معدات اتصالات، وقد أدى إعادة التصنيف لنفس السلة أن أصبحت التعريفية الجمركية ه ٧، بدلاً من ه ٢، في الحالة السابقة، مما اعتبرته الولايات المتحدة مخالفة لما قدمه الاتحاد الأوروبي من التزامات في إطار اتفاقات التجارة في السلع، وعند تشكيل فريق بحث المنازعة أبدت كل من الهند واليابان، وكوريا وسنغافورة الرغبة في الدخول كطرف ثالث.

(٦) إجراءات تحريبات جواتيمالا بشأن مكافحة الإغراق:

رأت المكسيك أن التحريبات التي تقوم بها جواتيمالا بشأن إجراءات الإغراق التي تقوم بها عن اسمعرا الاسميت البروتولندي المكسيكي الذي يتم تصديره إلى جواتيمالا، يتعارض مع المادة السادسة بشأن مكافحة الإغراق بمنظمة التجارة العالمية، وإن إجراءات جواتيمالا فيما يتعلق بإثبات الضرر على الصناعة المحلية لا تتماشى مع ما ورد بالاتفاقية.

وتجرى المشاورات حالياً بين الطرفين جواتيمالا، والمكسيك وأبلاغ جهاز تصدير المنازعات.

(٧) ضرائب الواردات الأوروبية على الحبوب

أبقت الولايات المتحدة رأيها بشأن معارضتها لما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تعديل (أسعار مرجعية) لاستيراد الحبوب عند التقييم الجمركي للحبوب المستوردة وبمسلة خاصة - القمح، الأرز، الذرة، والشعير وذلك لما تراه من عدم تماشى هذا الإجراء مع اتفاقية التمثين الجمركي.

وبالرغم من الموافقة على تشكيل فريق لدراسة الأمر، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد طلب إفصاح



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشور والخدمات المحاسبية والمعلومات التاريخ: ١١/١٩٩٧/ع

مزيد من الوقت للمشاورات بين الطرفين الأمريكى والأوروبى وإبلاغ جهاز تسوية المنازعات بنتيجة المشاورات الثانية.

المشاورات :

تهدف تصوص مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز وتحسين فعالية إجراءات التشاور التي يتبناها الأعضاء وتعتبر المشاورات في المرحلة الأولى في مراحل فض المنازعات، ومن أجل تحقيق ذلك تضمنت مذكرة التفاهم أهم النقاط التالية:

- وتعتمد كل مضمو بالنظر بعين العطف إلى أية طلبات يقدمها طرف آخر فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات الخاصة بتطبيق الاتفاقات، مع توافر الفرصة الكافية للتشاور فيما يتعلق بتلك الطلبات.

- يجب إجابة طلب التشاور في خلال ١٠ أيام من تاريخ تسلمه، وتبدأ المشاورات في فترة لا تتجاوز ٢٠ يوماً من بعد تسليم الطلب، وفي حالة التأخر عن تلك المواعيد يحق للمضمر الذي طلب عقد المشاورات أن ينتقل مباشرة إلى إنشاء فريق.

وإذا أخفقت المشاورات في تسوية نزاع ما في غضون ٦٠ يوماً كان للطرف الشاكى إنشاء فريق.

- يتضمن طلب المشاورات الأسباب الداعية للطلب بما فيها تحديد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانونى الشكرى.

- تضمنت احكام المشاورات مراعاة لطرق السمع سرية التلص، بحيث تبدأ المشاورات فيما لا يزيد عن ١٠ أيام، وفي حالة فشلها الوصول إلى نتيجة فيشكل الفريق في خلال عشرين يوماً بناء على طلب الطرف الشاكى.

كما تضمنت أيضاً مراعاة لطرق الدول النامية بولايتها بمناظرة خاصة.

المساعدى الحميدة، والتوفيق، والوساطة:

يمكن اللجوء إلى المساعدى الحميدة، والتوفيق، والوساطة طوعاً إذا وافق على ذلك طرفى النزاع. وتكون تلك الإجراءات سرية وأهم شروط تلك الوسائل هى عدم لخلها بحق الاطراف فى سبل التقاضى الأخرى وفقاً للإجراءات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

ويمكن ان تبدأ إجراءات المساعي الحميدة والتوفيق، والوساطة في أى وقت من أوقات النزاع، ويمكن انهاءها في أى وقت ويجوز للطرف الشاكي أن ينتقل إلى طلب إنشاء فريق غشون ٦٠ يوماً من تاريخ طلب عقد المشاورات مع إتاحة ٦٠ يوماً بعد تاريخ تسليم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب إنشاء الفريق

ولا يمنع من الناحية العملية مواصلة إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في نفس الوقت الذى تجرى فيه إجراءات الفريق، ويشترط لذلك موافقة طرفي النزاع على ذلك.

كما يجوز للمدير العام بحكم وظيفة أن يعرض المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات

تشكيل واختصاص فريق النظر في المنازعة :

• يشكل الفريق في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية المنازعات. ويعد تقديم طلب من الطرف الشاكي ويكون تشكيل الفريق خلال اجتماع الجهاز، إلا إذا قرر الاجتماع يتوافق الآراء عدم تشكيل الفريق.

• يكون تشكيل الفريق بناء على طلب الشاكي ويحدد فيه ملخص للأساس القانوني للشكوى، ويمكن في الحالات التى تستدعى ذلك طلب نص مقترح للاختصاصات المخول بها الفريق

• يكون اختصاصي الفريق - مالم يتفق طرفي النزاع على خلاف ذلك - خلال عشرين يوماً من تشكيلة الأت. فماسة الأحكام ذات الصلة في الاتفاق أو الاتفاقات المشمولة، والموضوع الذى قدم إلى جهاز تسوية المنازعات. وأن يتوصل إلى قرار من شأنه مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات

• وظيفة الأفرقة هي مساعدة جهاز تسوية المنازعات على الاضطلاع بمسؤوليات، حيث ينبغي للفريق أن يضع تقريراً موضوعياً للأمر المطروح عليه، بما في ذلك تقييم موضوعي لوقائع القضية، ومدى انطباق الاتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، والتوصل إلى أية نتائج (أخرى) من شأنها مساعدة الجهاز على تقديم التوصيات، أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة. وينبغي للأفرقة أن تتشاور بانتظام مع طرفي النزاع، وأن توفر لها الفرصة الكافية لتوصيل إلى حل مرضى للطرفين



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• أما فيما يتعلق بتكوين الفريق، فإنه يمكن أن يضم أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين، وينبغي اختيارهم بشكل يضمن استقلالهم، ولا يجوز أن يكونوا مواطنين دول أعضاء تكون حكوماتهم أطراف في النزاع أو أطراف ثالثة فيه، إلا إذا أُنقِط الطرفان على غير ذلك.

والزم الاتفاق أمانة منظمة التجارة بالاحتفاظ بقائمة إرشادية تتضمن الأشخاص الذين تتوافر لديهم المؤهلات اللازمة لكل هذه المهام.

ويتكون الفريق من ثلاثة أشخاص - ما لم يتفق طرفي النزاع - خلال ١٠ أيام من إنشاء الفريق - على أن يكون الفريق من ٥ أعضاء، وتعرض الأمانة ترشيحاتها للفريق على طرفي النزاع، ويجب عليها عدم الاعتراض إلا لأسباب ملحة.

يمارس أعضاء الفريق أعمالهم في الفريق بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لمكوماتهم، وفي حالة المنازعات التي يكون فيها طرف من البلدان النامية فإنه بناء على طلب هذا الطرف يمكن أن يكون عضواً واحداً على الأقل من الدول النامية.

وفي حالة تعدد الشكاوى وطلب أكثر من عضو تشكيل فريق بخصوص موضوع واحد، يجوز تشكيل فريق واحد لدراسة هذه الشكاوى مع مراعاة حقوق جميع الأعضاء المعنية وينبغي حيثما أمكن، تشكيل فريق واحد لدراسة مثل هذه الشكاوى.

• يمكن لطرف ثالث الانضمام إلى النزاع، وذلك بناء على طلبه عندما يعتبر أن له مصلحة جوهرية في أمر معروض على فريق ما، وإخطار جهاز تسوية المنازعات يمكن أن يضم ويصبح طرفاً ثالثاً، حتى تتاح له الفرصة للتداول وتقديم المذكرات المكتوبة، ويحصل أيضاً على ما يكتبه طرفي النزاع.

• والفريق الحق في التناس المعلومات، والمشورة الفنية من أي فرد أو هيئة تعتبرها مناسبة، إلا أنه ينبغي مع ذلك على كل فريق يربط في الحصول على معلومات أو مشورة من أي فرد أو هيئة ضمن ولاية عضو ما إعلام سلطات ذلك العضو مسبقاً، ومن ناحية أخرى فإن مداولات الأفرقة سرية، وتوضع التقارير لكون حضور أطراف النزاع، ولا تذكر أسماء الهيئات أو الأشخاص التي تبدي آراء في النزاع.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

• عند إعداد المسودة الأولى من التقرير، يمكن للطرفان تقديم تعليقاتهما كتابة في غضون فترة من الزمن يحددها الفريق، وعندئذ يقدم تقرير أولى بعد تسليم التعليقات، ويمكن للطرفان طلب إعادة النظر في جوانب محددة من التقرير قبل تعميم التقرير النهائي على الأعضاء، وفي حالة عدم تقديم طلب مكتوب، يصبح التقرير نهائياً.

• يكون اعتماد تقارير الأفرقة من جهاز تسوية المنازعات قبل مرور ٢٠ يوماً على تعميمها على الأعضاء، ويمكن للأعضاء إبداء الاعتراضات على تقرير الفريق وذلك قبل ما لا يقل من عشرة أيام من اجتماع الجهاز الذي سينظر خلاله في التقرير، ويمكن لطرفي النزاع المشاركة الكاملة في در... التقرير وإبداء الملاحظات عليه.

ويكون اعتماد الجهاز لتقرير الفريق في اجتماعه خلال ستون يوماً بعد تاريخ تعميم التقرير مالم يخطر أحد الأطراف الجهاز بقرارة بالاستئناف، وفي هذه الحالة فإن الجهاز لا ينظر في اعتماد التقرير إلا بعد استكمال الاستئناف.

• ويمكن إعادة النظر في المنازعة بالاستئناف ولا يجوز إلا لأطراف النزاع، وليس للأطراف الثالثة استئناف تقارير الأفرقة، ويقتصر الاستئناف على المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التي التوصل إليها.

التوصيات ومراقبة تنفيذها :

ينص تفاهم تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية على أن الفريق الذي يعمل في المنازعة أو جهاز الاستئناف أن يحدد التدابير والإجراءات التي تتعارض مع اتفاق مشمول، وعليه يوصى بأن يدخل العضو المعنى الإجراء بما يتواءم مع الاتفاق. ولكلا من الفريق أو جهاز الاستئناف أن يقترح إضافة إلى توصياته السبل التي يستطيع العضو المعنى بموجبها تنفيذ التوصيات، ولا بدك أي منهما في استنتاجاتها، وتوصياتها أن يضيفا إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة، ولا أن ينقصا منها.

فقر مدعوى التوصيات والقرارات من جهاز تسوية المنازعات يتعين الامتثال إليها دون إبطاء مع مراعاة إيلاء اهتمام خاص للأمور المتعلقة بمصالح الدول الأعضاء من الدول النامية فيما يخص التدابير التي كانت موضع تسوية المنازعة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

وبناء على ذلك ينبغي على العضو المعنى إبلاغ جهاز تسوية المنازعات خلال الاجتماع الذي يعقد خلال ٢٠ يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو جهاز الاستئناف بنواياه الخاصة بكيفية تنفيذ توصيات وقرارات جهاز تسوية المنازعات وفي حالة تعذر الامتثال الفوري تتاح الفرصة لفترة معقولة ليقيم بذلك خلال :-

- فترة زمنية يقترحها العضو المعنى ويقرها جهاز تسوية المنازعات .

أو - فترة زمنية يتفق عليها طرفي النزاع خلال ٤٥ يوماً بعد اعتماد التوصيات والقرارات .

أو - في حالة عدم الاتفاق تحدد الة المعقولة بواسطة تحكيم ملزم خلال ٩٠ يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات .

وبصفة عامة لايجوز أن تزيد المدة من تاريخ إنشاء الفريق بواسطة جهاز تسوية المنازعات ، وحتى لا تتحدد الفترة الزمنية المعقولة من ١٥ شهراً ، مالم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك .

ويراقب جهاز تسوية المنازعات تنفيذ التوصيات والقرارات ، ولأى عضو أن يثير في جهاز تسوية المنازعات مسألة تنفيذ تلك القرارات والتوصيات متى شاء بعد اعتمادها ، ويمكن ادراج ذلك في جدول أعمال اجتماع جهاز تسوية المنازعات بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة السابق الإشارة إليها ، وتظل على جدول أعمال الجهاز لمن تسوية المسألة .

ولجهاز تسوية المنازعات أن ينظر في اتخاذ إجراءات اضافية تتناسب مع ظروف الدول النامية والنظر الى موضوع الشكوى بماله من آثار على إقتصاد الاعضاء من البلدان النامية المعنية .

التعويض وتعليق الالتزامات :

يتار موضوع التعويض أو تعليق الالتزامات في حالة عدم تنفيذ التوصيات والقرارات خلال فترة زمنية معقولة ، وفي هذه الحالة ينشأ حق مؤقت متاح بالتعويض أو تطبيق الالتزامات مع مراعاة أن يكون متفقاً مع الاتفاقات المشمولة .

وبعبارة أخرى ، إذا أخفق العضو المعنى في تعديل الاجراء أو التدابير الذي اعتبر انها غير متوافقة مع اتفاق مشمول بما يضمن توافقة مع اتفاقات التجارة الدولية ، أو امتثاله لتوصيات والقرارات ضمن لدة الزمنية المعقولة السابق الإشارة إليها ، يجب على هذا العضو - بناء على طلب الطرف الآخر - الدخول في مفاوضات لتطبيق اجراءات تسوية المنازعات بهدف التوصل الى تعويض مقبول للطرفين في خلال عشرين يوماً من انقضاء الة الزمنية - جاز أن يطلب الي جهاز تسوية



المصدر :- الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١١/ ٢٤

المنازعات الترخيص بتعليق تطبيق الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على العضو المعنى . ويمكن للطرف الشاكي الاختيارات التالية :-

- المبدأ العام ، تعليق الالتزامات المنطقة بنفس القطاع أو القطاعات التي وجد الفرق أو جهاز الاستئناف انتهاكاً أو إلغاء أو تعطيل بصددها .

- وفي حالة رؤية الطرف أن هذا المبدأ العام غير عملي أو مثالي جاز له أن يطبق الالتزامات في قطاعات أخرى في نفس الاتفاق .

- وفي حالة الظروف الخطيرة ، جاز تعليق الالتزامات في اتفاق مشمول آخر .

وفي حالة تطبيق ذلك يراعى التجارة في القطاع الذي حدث في الانتهاك، وأهمية هذه التجارة للطرف ، وكذلك العناصر الاقتصادية الأوسع لتطبيق الالتزامات .

وفي كل الأحوال علي الطرف الذي يطلب الترخيص بتطبيق الالتزامات تحديد الأسباب التي دفعته إلى ذلك والطب ويرسل كتابه إلى جهاز تسوية المنازعات والمجالس ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية .

ويجب مراعاة أن يكون مستوى تعليق الالتزامات الذي يرخس به جهاز تسوية المنازعات معادلاً لمستوى الإلغاء أو التعطيل، ولا يجوز للجهاز الترخيص بتطبيق الالتزامات إذا كان الاتفاق المشمول يحظر هذا التعليق .

ومن الأهمية ملاحظة أن تعليق الالتزامات امر مؤقت ولا يطبق إلا لحين إزالة الإجراء أو التبرير المتعارض مع الاتفاق ، أو لحين التوصل إلى حل مرضي للطرفين .
التحكيم :

يقضى القضاة الخاص بتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، بأنه يمكن التحكيم السريع كسيلة بديلة من وسائل تسوية المنازعات أن ييسر التوصل إلى حل بعض النزاعات علي المسائل التي يحددها كلا الطرفين بوضوح ويشترط في هذه الوسيلة مايلي :

- ١- موافقة طرفي النزاع على التحكيم والاتفاق على الإجراءات التي يرغب في اتباعها
- ٢- إخطار جميع أعضاء المنظمة بأني اتفاقاً على اللجوء على التحكيم قبل فترة كافية من البدء الفعلي في إجراءات التحكيم .
- ٣- لايجوز للأعضاء الأخرى أن تصبح طرف في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين .
- ٤- الاتفاق على الالتزام بقرار التحكيم .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

ملحق (١)
بيان الاتفاقات والبروتوكولات الوزارية
الولادة بالوثيقة الختامية (مراكش ١٩٩٤)****

اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية

مجموعة الاتفاقات متعددة الاطراف بشأن التجارة في السلع

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وتتضمن وثائق التفاهم
الخاصة بتفسير بعض مواد الاتفاقية، والاتفاقات الاخرى في مجال السلع
وهي :

- * مذكرة تفسير المادة (٢) بشأن الرسوم والضرائب الاخرى.
- * مذكرة تفسير المادة (١٧) بشأن أنشطة المنشآت الحكومية
وغير الحكومية.
- * مذكرة تفسير المادة (١٨) بشأن احكام ميزان المدفوعات.
- * مذكرة تفسير المادة (٢٤) بشأن الاتفاقات الجمركية.
- * مذكرة التفاهم بشأن الاعفاء من الالتزامات.
- * وثيقة تفسير المادة (٢٨) بشأن تعديل الالتزامات المحددة.
- * بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات
والتجارة ١٩٩٤.
- * اتفاق الزراعة.
- * اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.
- * اتفاق المنسوجات والملابس.
- * اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة.
- * اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- * اتفاق تطبيق المادة السادسة الخاصة بالاغراق من الاتفاقية
العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
- * اتفاق تطبيق المادة السابعة الخاصة بقواعد التقييم
الجمركي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

**** توجد ٤ اتفاقيات تنظم التجارة الدولية في بعض المجالات تركت للمول الاعضاء امر الانضمام اليها اختياريًا
الاتفاقيات الجماعية، وهي:

- ١- الاتفاقية الدولية لمنتجات الألبان
- ٢- الاتفاقية الدولية للحوم البقر

- ١- اتفاق التجارة في الطائرات المدنية
- ٢- اتفاق المشتريات الحكومية



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- * اتفاق التمتع قبل الشحن
- * اتفاق قواعد المنشأ.
- * اتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد.
- * اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية.
- * اتفاق الوثاقية .

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
تفاهم القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
ألية مراجعة السياسة التجارية.

مجموعة القرارات والإعلانات الوزارية.

- * قرار بشأن الإجراءات الخاصة بالدول الأقل نموا
- * قرار بشأن مشاركة منظمة التجارة العالمية في تحقيق تراث في الاقتصاد الكلي
- * قرار إجراءات الأخطار
- * قرار بشأن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.
- * قرار بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على الدول الأقل نموا
- * والدول النامية المستوردة الصافية للفداء.
- * قرار خاص بإجراءات الأخطار الخاص باتفاقية المنشوجات والملابس
- * قرار بشأن اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة.

- قرار بالتفاهم المقترح بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بشأن نظام معلومات المعايير
- قرار بشأن استعراض منشور مركز الاعلام التابع لمنظمة المعايير الدولية والمنظمة الدولية للتقنية الكهربائية.

قرارات وإعلانات متعلقة بتطبيق المادة (٦) الخاصة بالاغراق

- قرار مكافحة الإجراءات الاحتياطية
- قرار المراجعة الدولية في مجال الاغراق
- اعلان تسوية المنازعات الخاصة بالاغراق أو الدعم
- قرار بشأن حالات شك دائرة الجمارك في صحة القيمة المعلنة أو مدى دقتها.
- قرار بشأن القيم الدنيا والواردات الدنيا من جانب وكيل أو موزع وحيد.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

قرارات خاصة باتفاقية التجارة في الخدمات

- قرار للترتيبات المؤسسية المتعلقة باتفاق التجارة في الخدمات
 - قرار ببعض أحكام نسوية الممارعات في الخدمات
 - قرار بشأن التجارة في الخدمات وحماية البيئة
 - قرار بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين
 - قرار بشأن "خدمات المائتية"
 - قرار بشأن المفاوضات في خدمات النقل البحري
 - قرار بشأن قطاع الاتصالات
 - قرار بشأن الخدمات المهنية
- قرار بشأن الانضمام لاتفاقية المشتريات الحكومية
- قرار بشأن طلب ومراجعة مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنزعات
- مذكرة تفاهم خاصة بالانزاعات في الخدمات المالية.



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٩٩٧/١١/٢٦**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مرحبا

محسن محمد

ظلت الولايات المتحدة وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي أربعين عاما تحاول إقناع الهند، أو الضغط عليها، لفتح أسواقها للسلع الاستهلاكية التي تنتجها دون جدوى فقد أبت الهند إلا أن تسمى إنتاجها للحلى.. وجاءت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لتفرض حرية التجارة فقدمت الولايات المتحدة شكوى إلى المنظمة ضد الهند. وأخيرا رأت الهند أن تقوم بخطوة من جانبها انقضاء لقرار ضدها من المنظمة فطلعت معاهدة مع أستراليا والاتحاد الأوروبي وافقت بمقتضاها على السماح بدخول 2700 سلعة استهلاكية وإلغاء قرار منع استيرادها.

وبمقتضى هذه المعاهدة ستسمح الهند بدخول 177 سلعة ممنوعة خلال السنوات الثلاث القادمة.. وبينها الأغذية والعصائر وبعض الأحجار الكريمة.

وفي مرحلة تالية مدتها عامان يفسر عن 208 من السلع بينها الخضراوات والأنسجة والأسماك أما باقي السلع فيسمح بدخولها حتى عام 2003.

وتلقد من هذا القرار دول الاتحاد الأوروبي قبل غيرهما لأن ربع صادرات وواردات الهند تأتي من الاتحاد وتصل قيمتها إلى أكثر من 21 مليار دولار.

وقد رحبت دول الاتحاد بالمعاهدة التي وقعت في أستراليا.. ولكن الولايات المتحدة ليست راضية بل تريد إطلاق حرية التجارة تماما بين الهند والعالم.. ولذلك قررت واشنطن الاستثمار في شكاها لمنظمة التجارة العالمية والإصرار على بحثها وإصدار قرار فيها.

أما السبب في ذلك فيرجع إلى أن واشنطن ترى أن الاستثمار في منع دخول أية سلعة للهند لا مبرر له على الإطلاق لأن الميزان التجاري بين الهند والعالم لصالح الهند التي أصبحت تملك رميدا من العملات الصعبة بلغ 28 مليار دولار وهو يكفي لسداد ثمن الواردات التي تحتاج إليها الهند سبعة شهور كاملة.

وهذا القرار الذي أصدرته، أو وافقت عليه الهند يبدو طواعية، ولكنه في حقيقة الأمر يعتبر تطبيقا لتحرير تجارة العالم وتراجعا عن سياسة سارت عليها الهند سنين طويلة.

ومعنى ذلك أن فرض الحماية الجمركية، وكل حماية، أصبح مستحيلا استمراره.. وما فعلت الهند ستفطر نحن أيضا إلى تطبيقه.

وستفطر مصر والعالم العربي إلى إلغاء كل القيود على الواردات.. ومن هنا فإن الإنتاج المحلي المصري والعربي، في حاجة إلى اتفاق وتطوير لأن المنافسة بينه وبين الإنتاج العالمي الذي سيغمر أسواقنا سيكون قويا للغاية.. وسيكون للمستهلك حرا في الاختيار.

وعندما يجيء الوقت الذي يتعين فيه على المستهلك أن يختار فإنه لن يفضل الإنتاج المحلي بدافع القومية بل سيختار الأفضل لمصلحة جيبه حتما



أطباء مصر يخشون

الجات تهدد صحة المواطنين

إذا كنا نذكر هذه الأيام من ارتفاع نفقات العلاج .. وإذا كان نصف الشعب غير قادر على الحصول على العلاج المناسب لحالته المرضية .. وإذا كان مرضى الأطفال وحده يستهلك ربع ميزانية أي أسرة شهرياً .. وإذا كانت أسعار الكشف لدى الأطباء جعلت المواطن يدفع بالكثير فكيف الحال أثناء تطبيق اتفاقية الجات والتي سوف تزيد أسعار الدواء والعلاج إشتعاً وهو ما قد يوقع المرضى إلى تقديم الموت على الحياة

في أحد ندوات المؤتمر العربي الإفريقي للجراحة الذي عقد بالشيراتون الأسبوع الماضي تألم من خلال جلسة خاصة الآثار الضارة للجات على صحة المواطن حول هذا الموضوع تحدث الدكتور عمر شامين وكيل نقابة الأطباء وقال أننا نواجه في هذه المهنة الطبية أيام ضحية وإنما سوف نواجه مع تقدم الجات أيام اصعب والتي سوف يعاني منها الطبيب المصري وأيضاً المواطن المصري وإذا لابد أن تصدق لهذه القضية في كثير من التعاليم وكثير من العمل الجاد ونحن نتألم في المؤتمر ونتألم تألمها على المجتمع العربي والأفريقي والتي واقع الأمر نحن نتمسك أن رغم كل الإحتياجات التي أوجبت ومشومونا أننا نريد لدينا فترة سماح وبهذا الكدر في ظل المجتمع إلى مجتمع حر اقتصادياً ورغم كل هذا في اعتقادنا أن تطبيق اتفاقية الجات سوف تجود لنا مشكلات حقيقية وخاصة بالنسبة للصناعات الدوائية في مصر والمشكلة هنا إن مصانعنا رأس مالها صغير وأن هناك شركات محلية تبتكر الدواء وسوف تحتكر هذه لشركات السوق واحدة طويلة وسوف تقلل سياستها العربية على المستهلك والأطباء الشديء سوف يعاني مجتمعنا العربي والأفريقي من زيادة سعر الدواء ونحن نتألم في هذا الموضوع كثيراً والمريض أن تتعاون كافة الشركات المصرية المنتجة للدواء بشكل فعال وإيجابي والتنسيق فيما بينهم على التناقص القوي في ابتكارات دوائية وطبية أخرى ويتم استثمارها محلياً ويتم وضع هذه الشركات على درجة الأستبان وأن يفسى من تكلفة الدواء وذلك نستطيع أن نتحكم في الأسعار حتى تتناسب مع إمكانيات المواطن المصري .. وقال

أيضاً أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة ارتفاعاً سريعاً ويشكل كبير في أسعار الدواء ولا أحد يستطيع أن يراجع هذا الارتفاع والمشكلة هنا تكمن عندما يتم تنفيذ اتفاقية الجات

أين نحن من ذلك التغيير؟

وهنا يوجد حل وهو التنسيق بشكل جيد حتى يمكن الدخول في منافسة مع هذه الشركات الأخرى كما ألفت لينا بالدكتور توفيق سويدي سكرتير عام المؤتمر وأستاذ الجراحة بكلية طب عين شمس وقال : نحن نتألم في هذا المؤتمر اتفاقية الجات وبمستوى عالٍ من ارتفاع سعر الدواء مما هو عليه بسبب الضعف على الأمل وأيضاً بالنسبة للتكلفة في ملهى العمليات الجراحية ومن أحد مضاعفات جوية ومحاولات وأيضاً هناك خيرة جراحية تستخدم وتاثير وكل هذا سوف يوقع صغره وبالتالي حل سيحصل المواطن المصري الماني كل هذه التكلفة الباهظة

وتحدث أيضاً الدكتور عبد القادر لطيف وقال : إن الدول الغربية تقيم بتجريب المعدات التكنولوجية الحديثة على المصريين قبل الترخيص واستعمالها على الأندونيسيين وقال أيضاً : إن أسعار هذه المعدات باهظة الثمن وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الخدمات العلاجية على المواطنين وأصبحت نوعاً من اللزوم الذي يتحمل كامله المواطن البسيط

وأخيراً ختم الدكتور /ملا إسماعيل مدير معهد طب المناطق الحارة فقال : بخصوص الجات ومايعني ذلك من مشكلات المجتمع المصري يجب أن نلطف موالف المتفرج علينا أن نلطف زبائن الميادين ولتقف على معاناة المجتمع ومشاكله الصحية وذلك بوضع خطط مستقبلية بهذا الشأن ووضع خطة أخرى للحد من انتشار الأمراض ■

حنان خير



المصدر : الأهرار

التاريخ : ١٩٩٧/١٧/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم قرار الحكومة بفتح باب الاستيراد

وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة

السرايمك حاليا ٧٢ دولة من بينها اسبانيا مبركة هذه الصناعة. وأوضح غالي أن الضغط على المنتجين بفتح باب الاستيراد يؤدي إلى المنافسة وتطوير نظم الإنتاج وزيادة الانتاجية وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطن.

وقال أن المدونة الخارجية محلها بشروط ميسرة وأنه يجب التفرغ في القيمة السوقية لها وليست القيمة الاسمية وأنه عند طرح ما يعادل الاحتياطات التقنية الأجنبية منها أو الودائع في البنك المركزي فإن مصر ستكون دائنة بحوالي مليار دولار نقل إلى عدة ملايين بعد خصم المدونة الداخلية مطبوعا إلى أن القلق الحقيقي ليس من الدين نفسه لكن من عدم خدمة هذه الدينون والتي تصل إلى ٢٢٠٠ ليدشكل سفر الفائدة ما بين ٢ إلى ٤ من الناتج المحلي كما أن هذا الخنصر يفيد الموازنة العامة كما حدث في باكستان عندما وصلت الدينون والوالتها نسبة ٢٨٠ من حجم الإنتاج العام.

كتب محمد جلال :

دافع الدكتور يوسف بفرس غالي وزير الاقتصاد عن قرار الحكومة برفع الخفض عن استيراد الملابس الجاهزة مع بداية العام مشيرة إلى احتمال وجود خسائر بسبب تحرير التجارة.

وقال أن تحرير التجارة يؤدي إلى المنافسة واستخدام التكنولوجيا وتخفيض تكلفة المنتج وزيادة الإنتاج مما يخدم مصالح القطاع الخاص المنتج والمستهلك معا. مشيرة إلى أن عملية التحرير تجري بحسب دليق وعلى مراحل حتى يمكن للصناعة الوطنية التفاعل مع هذه المتغيرات ومواجهتها.

وأشار خلال الندوة التي عقبتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتوزيع إلى حالة الذعر التي انتابت منتجي السرايمك عندما قررت الحكومة رفع الخفض عن استيراده عام ٩١ إلا أنه بعد فترة قصيرة وبحث ضغط المنافسة الدولية تطورت هذه الصناعة ويبلغ عدد الدول التي تصنع إليها



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١



اتفاقية بشأن المشتريات الحكومية

AGREEMENT ON GOVERNMENT
PROCUREMENT
ACCORD RELATIF AUX MARCHES PUBLICS

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، ويقصد بالمشتريات الحكومية القطاعات السلعية التي تملك الدولة للتداول فيها عن طريق الاستيراد والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها، ويهدف الاتفاقية إلى تطبيق قواعد المنافسة الدولية للفوز بتعاقدات المشتريات الحكومية، وتتضمن مجموعة من القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصنعين من الأجنبي في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين أو المنتجات المحلية فقط، وإنما فتح الباب لجميع الدول على حد سواء.

اتفاقية بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد

AGREEMENT ON IMPORT LICENSING PROCEDURES
ACCORD RELATIF AUX PROCEDURES EN MATIERE DE
LICENCES
D. IMPORTATION

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، المتعلقة بإجراءات تراخيص الاستيراد وتتضمن هذه الاتفاقية بيان الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء مثل هذه الإجراءات، وتضع الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وتنظيم الاتفاقية التزاما على الدول المنضمة إليها بالتعامل على تبسيط إجراءات إصدار تراخيص الاستيراد وأن يتم ذلك بصورة طبيعية وعادلة بين جميع الدول الأعضاء ويتضمن هذا الاتفاق المواد الآتية:

المادة رقم ١ وهي تتضمن الأحكام العامة. والمادة رقم ٢ وهي تشمل إجراءات الترخيص التلقائي للاستيراد. والمادة رقم ٣ وهي تشمل إجراءات الترخيص غير التلقائي للاستيراد. والمادة رقم ٤ وهي تتضمن المؤسسات والمادة رقم ٥ وهي تتناول الاخطار والمادة رقم ٦ وهي توضح لاسلوب المشاورات ونسوية النزاعات والمادة رقم ٧ وهي تشمل المراجعة. والمادة رقم ٨ وهي تشمل الأحكام الخدمية، والتفتتات، والتشريعات المحلية.

اتفاقية بشأن الفحص قبل الشحن

AGREEMENT ON PRESHIPMENT INSPECTION
ACCORD RELATIF A L'INSPECTION AVANT EXPEDI-
TION



المصدر: الأهرام الإقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١

هي إحدى اتفاقيات لجأت ومنظمة التجارة العالمية: ويتضمن هذا الاتفاق تنظيم الأمور الآتية:

المادة رقم ١ - وهي تتضمن المضمول والتماريك على النحو التالي: الفقرة ١ - وهي تشمل نطاق تطبيق الاتفاق والفقرة ٢ - وهي تتناول تعريف المقصود بالعضو. والفقرة ٣ - وهي لتحديد الأنشطة الخاضعة للفحص. والفقرة ٤ - وهي تتناول المقصود بهيئة الفحص قبل الشحن. والمادة رقم (٢) فهي تتضمن التزامات الأعضاء المستخدمين وتشمل الفقرات الآتية: الفقرة ١ - وهي تتناول عدم التمييز. والفقرة ٢ - وهي تتحدث عن المتطلبات الحكومية للفقرة ٣. وهي تتناول موقع الفحص والفقرة ٤ - وهي تتناول المقاييس والفقرة ٥ - وهي تحدد معنى مصطلح الشفافية. والفقرة ٦ - وهي تتناول التأخيرات والفقرة ٩ - تتعرض للتحقيق من الأسرار. والفقرة ١٠ - تنظم إجراءات التظلم أما المادة رقم (٣) فهي تتضمن تحديد للشفافية والفقرة ٣ - تتحدث عن المساعدة الفنية. أما المادة رقم (٤) فهي تشتمل على إجراءات المراجعة المستقلة. والمادة رقم (٥) فهي تعرض للأخطار. أما المادة رقم (٦) فهي تفسر المقصود بالمراجعة. أما المادة رقم (٧) فهي تتحدث عن المشاورات. والمادة رقم (٨) فهي تتعلق بتسوية النزاعات أما المادة رقم (٩) فهي تتناول الأحكام النهائية



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٤

دراسة اقتصادية مصرية تؤكد:

البقاء خارج

الديون المستحقة

الدكتور إيهاب نديم:

مهمتنا تعظيم الاستفادة من إيجابياتها

وتقليل آثارها السلبية

مميزات على المدى البعيد تضعنا على قدم

المساواة مع الدول المتقدمة



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٤

مع اقتراب تطبيق مصر لاتفاقية «الحات» بنور جبل واسع بين المنتجين والاقتصاديين المصريين حول تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وبالذات تأثيراتها السلبية ويعلنون ذلك بان الاتفاقية تفرض قيودا على بعض الصادرات كما ان الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى ازدياد عجز الموازنة مما يستوجب زيادة الضرائب أو فرض رسوم جديدة على الأفراد والمشتريات مما يؤثر بدوره على مستوى المعيشة كما يتوقع هذا البعض ارتفاع أسعار استيراد المواد الغذائية من الدول الصناعية نتيجة الغاء الدعم التدريجي للمنتجين الزراعيين بها ومصر من الدول التي تستورد جزءا كبيرا من غذائها

المسألة مع كل الدول للتخفيف من أي استثناء في الحقوق لتلبية بمصلحتها التجارية. وهكذا فإن الاتفاقية تخلق المساواة للدول الصغيرة - في مواجهة الدول القوية - من الضغوط والاهراجات الخارجية. بل إن نظام تسوية النزاعات الذي اقتره المنظمة مؤخرا يقلل الدول الصغيرة إلتزامها

حقوقها من الدول الكبرى. ● ثم إن العديد من الاتفاقيات الواردة على كامل مصر بموجب اتفاقيات ايرجواي الأخيرة تفترض تماما مع تلك التي تستوجبها إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نمو التصدير الاقتصادي. ولذا فإن الانظمة العظمى من هذه الاتفاقيات التي يعتبرها البعض أمية على مصر تم فعلا الأخذ به وإخيليه ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

● ان الفرض المصري إستطاع في مبيعات ايرجواي لدول إقليمية الجهات المصنوع على معاملة أفضل وأكثر من باقي الدول العالمية خاصة في مجال التسويات فيما يتعلق بعضها ومصلحتها. والمفروض ان هناك ارتباطا وثيقا بين ارتفاع معدلات التنمية وزيادة القدرة التصديرية وارتفاع القسط النسبي في التجارة العالمية.

للتأثيرات متباينة وهكذا - كما تقبل الدراسة - فإن المخرج من هذا النظام يمثل خسارة فادحة لمصر خاصة في ظل الاعتراف الخاص بان دول منظمة التجارة العالمية «الجات» تعامل في ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية.

ويضيف د. ايهاب نديم: وقد يقول البعض ان استفادة الدولة للتخفيف من هذه الاتفاقيات التي كانت هي اصلا روحها تطرح بكثيرة إستفادة الدول العالمية. بل إن الدول التنمية قد تقع عليها بعض الآثار السلبية في المدى القصير على الأقل وبالطبع لا يمكن ان نزع بل هذه الاتفاقيات

والاعتراض الأمم هو تراجع صحوة صمود للتجارات المصرية للعالمية للتجارات المستوردة من الخارج التي يتميز بعضها بتكلفة أقل وجودة أفضل مما سيكون له أثره السلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات البطالة.

وجهة نظر أخرى

لكن دراسة طبية إقتصادية حديثة تؤكد انه رغم كل هذه المخاطر فإن خروج مصر من «الجات» يمثل خسارة كبيرة ومؤكد انه فيا كانت الآثار السلبية لهذه الاتفاقية فإن إبقاء خارجها أخطر.. وان الجدل الحقيقي يجب ان يكون حول كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزاي الاتفاقية وتقليل الآثار السلبية لأقل درجة ممكنة.

الدراسة للتكشور ليهاب عز الدين نديم استاذ الاقتصاد بشعبة عن شمس والجامعة الأمريكية. ولمازت بجائزة الحسن بحث جامعي لعام ١٩٩٧.

بشرح الدكتور نديم وجهة نظره قائلا: في البداية لابد من طرح عدد من التسايلات هي: ● ان الجبات تسم دول تتعامل في ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية.

● ان ذلك معينا مستعرا من الدول على مختلف مذاهبها وأوضاعها الاقتصادية للانضمام للاتفاقية. وعلى رأس هذه الدول روسيا والصين ومنها بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن والجزائر.

● ان مصر عضو دائم في الجبات حيث إنضمت للاتفاقية إنضماما مؤقتا عام ١٩٦٥ وأصبحت عضوا دائما في عام ١٩٧٠.

● ان هذه الاتفاقيات تضمنت معاملة مميزة للدول النامية ومنها مصر فيما يتعلق بما يتم على كاهلها من التزامات. وفي نفس الوقت - كما يقول د. ايهاب نديم - فإن هذه الدول تتفق على ضم



المصدر : الجمهورية المصرية

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٤

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

مستيرة مصادق

يبحث الاستشارات خاصة فيما يتعلق بشروط الدولة الأولى بالرعاية ومناطق للتجارة الحرة بصحة على إقرار هذا التكتل فطلي مصر للصناعة والاعتماد لأحد الترتيبات الاقتصادية القائمة أو إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة مع مجموعة من الدول المجاورة ذات الأبعاد الشاسعة والتي يمكن لتجمعها معا تلاقي الآثار السلبية لاتفاقيات الجات

● لابد من التنبه لأهمية رقابة الدولة على سير التجارة الدولية ولذا للردود للتلف عليها نوع الانسداد والدمع وأشكال الصمائية المتنامية والمستقرة.

● ضرورة الاسراع في الاستفادة من فترات تأجيل الإترامات بتطوير الهياكل الاقتصادية وتوحيدها للمنافسة.

● من الواضح أن دور القطاع الخاص في ظل هذه التغيرات قد اكتسب أهمية فائقة ووسع على كاهله حاليا ويجب إنشاء لتحقيق مصالح الاقتصاد القومي لذا تظهر أهمية دور الدولة في تقليل المعوقات الداخلية والتشريعية والإدارية والمالية لصالحه وتنمية المخرجات المحلية لتدويرة وبمعه وصناعة الطريق للحد من الردود في البداية ثم التصدير بعد ذلك.

● إصلاح هيكل المصارف من خلال إصلاح هيكل الإنتاج بما يتواءم ومتطلبات السوق المحلية والدولية لزيادة معدلات التصدير وخفض معدلات الاستيراد مع التركيز على صادرات الخدمات نظرا لتنامي أهميتها بشكل متزايد والتي وصل حجمها لـ ٢٢٪ من حجم التجارة العالمي.

● توفير شبكة معلومات متكاملة وقوية لدعم المصيرين بكافة ما يحتاجونه من بيانات عن الأسواق الخارجية وحركة التجارة الدولية وتجهيزاتها.

● التركيز على إنتاج السلع الوسيطة والاستثمارية للتحقق لاحتلال الواردات منها والتي تمثل وصدها ٧٧٪ من جملة الواردات عام ١٩٩٤/٩٢

● ضرورة تطوير الإنتاج المصري على أساس الجودة الشاملة مساو منه للجودة للمنتج أو الخللج والالتزام بالوصفات والمقاييس والشروط المعيارية المتفق عليها ١١١١.

ستحقق مصر فائدة كاملة في كل المجالات.. إذ أن فلسفة النظام التجاري الجديد تقوم أصلا على تقديم كل دولة لبعض التنازلات من أجل تحقيق مصالح الجميع . ولأنه في أن هذه التنازلات لن لم تمثل خسارة فهي على الأقل تمثل كسبا وإفادة ضائعة .. ولكن الفائدة العامة على المجتمع الدولي سيكون أكبر من مجموع هذا الفائد والأمر متروك في النهاية للمنافسة الحرة.

وهكذا فإن الصبالة الحقيقية المشكلة ليست في البقاء داخل النظام الجديد وتعمل التزاماته في الخروج منه وإنما في تحقيق أقصى استفادة ممكنة منه وتقليل أثره السلبية لأقل درجة.

الوثائق : مسودع بها

وتقول الدراسة إن إتفاقيات الجات تتضمن إتفاقيات لوفية تسمح للدول النامية ومنها مصر بتخفيض إيرادات لحماية صناعة محلية معينة أية وزارة منافسة في الواردات المنافسة لها والتي قد تهدد أو تشكل خطرا وتفسروا جسميا بهذه الصعوبات . وإجازت الاتفاقية لمصر كدولة نامية استمرار هذه الحماية لفترة تصل من أربع إلى ثمان سنوات.

كما تستخدم مصر في إطار هذا الاتفاق من إعفاء صادراتها من الإجراءات الوافدية ضدها حتى كانت لتجاوز ٢٢٪ من ورواد الدولة التي تتخذ إجراءات الوافدية الحقيقية.

وتتحدث الدراسة أيضا عن إتفاق الدعم والتعويض الوارد ضمن إتفاقيات الجات ويقضي بأنه طالما أن متوسط نصيب الفرد في المجتمع من الناتج المحلي الإجمالي لا يجاوز ألف دولار سنويا فلا يجوز إتخاذ أية إجراءات تعويضية مثل الرسوم الإضافية من جانب الدولة المستوردة في مواجهة المصارف المصرية.

ولما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تتضمنها الاتفاقيات فإن التزامات مصر في هذا المجال تتمتع بالتأجيل لفترة خمس سنوات بالنسبة لحقوق المؤلف وسأرتبط به من حقوق وعشر سنوات بالنسبة لإيرادات الاختراع .

وبالنسبة لإيرادات الاختراع كهيكلية في الأدوية أو الأدوية الأساسية وعندها ٢٧٥ دواء طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية ستتمتع جميعها مع نهاية مدة العشرين سنوات . من ذلك العلم ومن ثم فلا يوجد أي التزام بمنحها براءة اختراع .

تعليم الاستشارة : كيف

ويعد شرح المزايا والالتزامات التي ترتب على الاتفاقية بالنسبة لمصر بحث الباحث عن كيفية الاستفادة القصوى من إتفاقيات الجات وتقليل سلبياتها عليها وباتصمى حد ممكن . وفي ذلك يرد ثمان توصيات :

● الأولى : أنه طالما أن النظام التجاري الجديد قد أعد بترتيبات التجارة الاقتصادية وسمح لها



المصدر: الأخبــــــــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٩

مدير هيئة المعونة الأمريكية:

مصر وضعت الأساس القوي للقرن القادم انخفاض في معدلات الفقر والبطالة

كتب عصام حشيش:

السيد جون ويسلي مدير هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بالتطورات الإيجابية التي حققها الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاح. وقال إن مصر وضعت الأساس القوي لمرحلة جديدة من الإداء سوف تظهر فيها نتائج جديدة البنية الأساسية للاقتصاد القوي. وقال جون ويسلي أن العديد من التحديات مازالت تواجه القطاع الخاص رغم المؤشرات الإيجابية لادائه. مشيراً إلى أن الدستور في المنافسة الدولية وتطبيق اتفاق الجات يحتم اجراء المزيد من الخطوات لدور وفعالية القطاع الخاص في التنمية. وذكر المسئول الأمريكي أن معدلات الفقر قد تناقصت وفقاً لتقارير البنك الدولي لأقل من ٢٥٪ من تعداد السكان. كما انخفضت نسبة الزيادة السكانية من ٣٪ إلى ١٪ وانخفضت معها نسبة البطالة وتوقع أن تنخفض بدرجة أكبر خلال السنوات العشر القادمة. وأثناء ويسلي بالتحايل الجانب للاستثمار وبالخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال وقال إن معدلات التنمية سترتفع خلال المرحلة القادمة إلى ٥٪ مبنياً على التزام الحكومة بتنفيذ برامج مدروسة حتى عام ٢٠١٧.



المصدر: -العالم اليوم-

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٠

الاتفاقية الدولية فجرت التضارب بين أصحاب المصالح

«الحات» تشمل الصراع بين الملابس والنسيج

دراسة تقترح جدولاً زمنياً لعودة الاستيراد ومذكرة للجنزورى تطالب بمهلة جديدة لرفع الحظر عن الأقمشة

□ كتبت - جيهان الصاوي:

رغم اقتراب تنفيذ المرحلة الجديدة لاتفاقية «الجات» في أول عام 1998 القادم، والتي تشمل رفع الحظر بنسبة 17% عن دخول النسيجات إلى السوق المصرية في إطار خطة تحرير تجارة النسيجات والتكامل عام 2005 .. إلا أن منتشي الملابس الجاهزة وأصحاب مصانع الغزل والنسيج لم يحسموا خلافاتهم، وتحول الجدل بينهم إلى سراع بينما أصبحت «الجات» على الأبواب!

وفي مذكرة عاجلة رفعتها غرفة المصناعات النسيجية باتحاد المصناعات إلى الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وبإسناد أهدتها الجمعية المصرية لمتشي النسيجات والملابس الجاهزة، حدد الجانبان التخفيضات والصعاب التي تتعرض لها المصناعات النسيجية والتوصيات اللازمة لانقاذ هذه المصناعات الحيوية وتدعيم وتنمية لروضاتها في الاسواق الداخلية والخارجية.

وأتفق الجانبان على أن المنتجات النسيجية المصرية تعاني من ضعف موقفها التنافسي أمام الإنتاج الأجنبي، إلا أنها تختلف في أولويات وسائل علاج هذا الضعف .. وخصوصاً في قضية الإبقاء على حظر التزودات أو السماح بالاستيراد ولطهرت نتائج الدراسات التضارب العميق بين مصالح منتشي الملابس الجاهزة من جانب، ومصالح اصحاب مصانع الغزل والنسيج من الجانب الآخر.

وكانت الجمعية المصرية لمتشي للنسيجات والملابس الجاهزة «مايحاد» قد كلفت المركز الاستشاري للتسويق والإدارة بإعداد دراسة حول هذا الموضوع ولوحت الدراسة التي اشرف على إعدادها الدكتور حسن الجوان رئيس المركز الاستشاري، برفع الحظر عن استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة وإخضاعها للتفريفة الجمركية المقترحة وفق جدول زمني.

ويضمن الجدول الزمني المقترح رفع الحظر فوراً من

النسيجات للصناعة من الألياف الطبيعية والصناعية والخطة هذا للنسيجات التقنية الخالصة التي يرفع الحظر عنها بعد عام على أن يبدأ رفع الحظر عن الملابس الجاهزة الصنعة من الألياف الصناعية والطبيعية والخطة بعد عام من بدء رفع الحظر على النسيجات ومع بداية العام الثالث من تاريخ رفع الحظر، يتم رفع الحظر عن الملابس التقنية الخالصة.

كما حددت الدراسة ميلاً مثيرجاً للتفريفة الجمركية على القامات والجزول والنسيج والملابس الجاهزة، منذ بدء رفع الحظر حتى بداية عام 2005 وتشرح الدراسة أن ترفع الدولة عبء ضريبة المبيعات عن كامل الآلات

الستخدمة في قطاع الغزل والنسيج، والتي تقدر بحوالى 20,8% من اجمالي حصة الماركات وضريبة المبيعات، وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة احكام الرقابة على مصادر التهرب عن طريق فرض الرسوم الجمركية على واردات بوزميد من الأقمشة والملابس الجاهزة.

من جهة أخرى اقترحت مذكرة غرفة المصناعات النسيجية، خطة لاستخدام أكثر من بديل بما يكفل في النهاية تأجيل الوجة بالالتزام نحو تحرير النسيجات بالكامل في أول عام 1998 وتضمن الخطة الوجة الجزئي بتحرير بعض الاصناف التي يسمع فعلا باستيرادها أو التي لا يوجد منها إنتاج محلي .. على أن يتم وضع خطة للتشرك التيلوماس بين أهم الدول الأعضاء في اتفاقية «الجات» بما يكفل عدم التقدم بشكوى ضد مصر.

وتقترح المذكرة أن يواكب للولة الجديدة، وضع برنامج متكامل لتتبع المصناعات النسيجية لمواجهة المنافسة الخارجية على تحرير تجارة النسيجات ويكرز البرنامج المقترح على العناصر التالية:



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٤

- تأهيل صناعة التسيج بصفة عامة، والتركيز على الوحدات المتوسطة والصغيرة.. على ألا تتجاوز مدة التأهيل أربع سنوات.
- قيام وزارة المالية بدراسة للقرضات الخاصة باعفاء السلع الاستثمارية من الرسوم الجمركية وخيرية المبيعات.
- ضرورة وجود جهاز خاص بالتسويات، على أن يتم وضع برامج تدريبية للمعاملين على فحص التسويات.
- وضع القواعد الاستثمارية، لمنع استيراد الاستوكات، والخصلات الواسع من للتسويات، مع انخفاض التسويات للرعاية النوعية على التواريخ وتوليد العامل اللازمة لذلك.
- تحقيق المنافسة العادلة بين الصناعة المحلية والمستوردة، بإلغاء أية إعانات جمركية تتمتع بها أي جهة بما في ذلك بروسعيد.
وكانت نتائج دراسة الجمعية المصرية لتجسج التسويات والملايس العامة، قد توصلت إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة يتيح ظروفها الخلل للإنتاج والتسويق بالخارج وخارجها كما توصلت الدراسة إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة مع وجود حماية جمركية مناسبة للإنتاج المحلي لن يؤثر على صادرات مصر من للتسويات القطنية إلى دول أوروبا التي تمثل السوق الأساسي لها، ولا يؤثر أيضا على التصدير السوقي للإنتاج المصري في السوق المحلي.



المصدر: **العالم اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١١

العالم سوق مفتوح تنظمه آلياته الثلاث

عودة آدم سميث تحت عباءة «الجات»



مدحت
السيوني

البنية صمومات عديدة أدت إلى تعثرها في الوصول إلى أهدافها وكانت أهم المشكلات التي واجهتها عدم دخول دول العالم كلها تحت مظلتها واختراق دول عديدة لقواعدها ونظمها ولكن جاء توقيع الوثيقة النهائية لـجولة المفاوضات التجارية التي عرفت باسم «مجموعة أورو-جساي 7 سنوات مفاوضات» في 15 أبريل عام 1994 بمثابة الإعلان الرسمي والفعل لوجود منظمة التجارة العالمية والتي وضعت نموذجا موحدا للتنفيذ اعتباراً من يناير 1995.

والذي يؤكد نجاح منظمة التجارة العالمية في تحقيق التماسك والوحد لـ 131 دولة بالإضافة إلى 30 دولة تجري حالياً مفاوضات لاستكمال انضمامها ويمثل ذلك أكثر من 95٪ من حجم التجارة العالمية. وهذا أيضاً ما يؤكده الخبراء بأن كل دول العالم ستدخل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ولن تستطيع أي دولة مهما كبر حجمها أو صغر أن تظل

عزلة التوقيع على هذا النظام الجمركي إلا أنه رفض هذه التسمية أو التحذير ووقع القرار الذي ترتب عليه انهيار التجارة الدولية. حيث قامت الدول الأخرى بالرد على الإجراء الأمريكي بفرض تعريفات جمركية مضادة. إلا أن دعاة الحماية يبررونها بأنها ضرورة للرد على الممارسات التجارية غير العادلة والتي يرتكبها الكثير من الدول وإنما أيضاً ملزمة في مواجهة الالتزامات الاقتصادية ولها دور أيضاً في معالجة مشكلة البطالة وتفاوت أسعار الصرف والعجز التجاري.

ومن ذلك فلفقد أثبت تاريخ التجارة الدولية عدم نجاح تدابير الحماية في الوصول إلى انتعاش اقتصادي أو مواجهة المشكلات الاقتصادية.

ولقد حاولت منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947 أن تعمل على تحرير التجارة الدولية وتحقيق مصلحتها وصولاً إلى عالم تتدفق فيه التجارة بين دول العالم بكل الحرية خاصة بعد التطورات التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة والتكنولوجيا في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وانتهاء العالم إلى ما يعرف بنظام الاقتصاد الكلي والذي يصبح فيه العالم سوقاً واحداً مفتوحاً يحكمه الميكانيزم الخاص بآلياته الثلاث العرض والطلب والمنافسة أي ما نأيد به آدم سميث من قبل.

إلا أن محاولات المنظمة واجهت في

يبدو أن الشعاع الذي أطلقه آدم سميث أبو الاقتصاد منذ قرنين في كتابة القيم ثورة الشعوب «الأمم» دمع السوق وشأنه ما من جديد ليصبح المبدأ الاقتصادي والمركز الأساسي الذي تقوم عليه اتفاقية «الجات» والتي ستحكم العالم خلال المرحلة القادمة.

وكان رأي سميث أن جهاز السوق ينظم نفسه ذاتياً عن طريق أضلاعه الثلاثة العرض والطلب والمنافسة وأن أي تدخل في تلك الأضلاع الثلاثة يؤدي إلى انعكاسات سلبية على المستهلك. خاصة أن السوق حساس وموجه كله لخدمة المستهلك والمفتوح معاً.

وسميث يعلن امتناعه الصريح ضد أي تدخل حكومي في ميكانيزم السوق فهو ضد فرض أي قيود على الواردات أو منح إعفاءات على الصادرات وضد قوانين الحماية.

إلا أن نظرية آدم سميث لم تستمر طويلاً بل حدثت تحولات عديدة من جانب الدول الرأسمالية من باب التدابير الحماية بالرغم من معارضة العديد من خبراء الاقتصاد.

ولعل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1930 وقبل أن يوقع الرئيس الأمريكي على نظام التعريفات الجمركية التي ضاعفت الرسوم على الواردات ويهدد أن أرسل أكثر من ألف اقتصادي أمريكي برسالة يحثونه فيها على استخدام سلطته في



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ :- ١٤ / ١١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خارج هذه المنظمة ويطلقون على ذلك أن دولة مثل الصين الشعبية بكل ما تملكه من ثقل سكاني واقتصادي وعسكري وسياسي تسعى جاهدا لاستكمال انضمامها إلى المنظمة كما أن معظم الدول الاشتراكية سابقا في شرق أوروبا والشرق تكتفي بتطبيق بنفها. والمنظمة الاشتراكية - بول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي أصبحت اعضاء أو في طريقها لاستكمال عضويتها.

ومنظمة التجارة العالمية التي قبل

عنها أنها ستحكم العالم في المرحلة

القبلية ترتكز على 3 مصادر أساسية

الأولى أحكام الاتفاقية العامة

للتعريفات والتجارة والجات، والثانية

الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة

مفاوضات أورجواي والثالثة الاتفاقيات

التي خرجت من جولة متفاوضات

طوكيو 1973 - 1979.

ولقد صاغت المنظمة عددا من المبادئ

الأساسية لتنظيم العلاقات التجارية

بين الدول الاعضاء ومسؤولا إلى تحقيق

الهدف الأساسي وهو تحرير التجارة

العالمية ومن أهم هذه المبادئ تطبيق

شروط الدولة الأولى بالرعاية بما يعنى

أن أى ميزة تفضيلية تقدمها إحدى

الدول الاعضاء لدولة أخرى عضو أو

غير عضو في منظمة التجارة العالمية

تسرى تلقائيا على كل الدول الاعضاء

ويطبق ذلك على الرسوم الجمركية

والرسوم الإضافية وأي مزايا تجارية

أخرى وعليه فإن تطبيق هذا الشرط يخلق عدم التمييز بين دولة وأخرى في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات. والمبدأ الثاني هو أن يكون الأسلوب الوحيد الذي تطبقه الدولة لحماية منتجاتها الوطنية صناعية أو زراعية من الرسوم الجمركية مع الاتجار إلى ربط الرسوم وتخفيضها إلى حدودها الدنيا وعليه يحظر فرض القيود الكمية وجميع القيود غير الجمركية بما يحقق المنافسة العادلة وغير الضارة بين الدول الاعضاء.

وهناك مبادئ أخرى مثل استخدام

أدوات مكافحة الإغراق والدعم بتوليد

أساليب للرسوم التعويضية والاجراءات

الوقائية بما يكفل للدولة المتضررة ايجاد

اجراءات مضادة للسلع التي تفرق

اسواقها أو السلع المدعومة بالإضافة إلى

تحقيق الشفافية بين الدول الاعضاء عن

طريق تجميع معلوماتية المنظمة لجميع

المعلومات بما في ذلك التشريعات

والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

كما أن منظمة التجارة العالمية لم

يقتصر نشاطها على التجارة فقط بل

امتد نطاقها إلى مجالات عديدة منها

التجارة في الخدمات وحقوق الملكية

الفكرية والبيئية والاستثمار وكل

الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط

بالتجارة بطريقة أو بأخرى.

كل هذا يؤكد صدق المقولة القاطنة أن

الجات ستحكم العالم وستستهي

سطوة صندوق النقد والبنك الدوليين.



المصدر: المصباح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٣

مككمة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد أمريكا

نيويورك - وكالات الأنباء
أصدرت محكمة منظمة التجارة العالمية حكماً تاريخياً في النزاع القائم بين أمريكا واليابان بشأن ادعاء واشنطن بأن اليابان تميز بصورة غير منصفة سوق الإبريق الفوتوغرافية لديها على حساب شركة استيمان كوداك الأمريكية حيث جاء الحكم مؤيداً لادعاء اليابان المدافع عن شركة «فوجي» المنافسة لشركة كوداك
اعتبر المحللون الأمريكيون هذا الحكم بمثابة فشل محرج لإدارة الرئيس كلينتون الذي سمّرت النزاع على أنه تحد للقوانين المتكسبة التجارية كوداك العالمية
والسؤال الآن الذي تطرحه الأحداث هو ماذا صاماً إن تفعل الإدارة الأمريكية ؟
هل تبالغ الإمانة التي تسببت فيها للنسبة ؟
تقدم بفرض عقوبات على اليابان بمعرفيتها حتى لا تدعو ضعيفة في حماية شركاتها ؟
أغلب الظن أنها ستتبع الإمانة لأنها بفرصها عقوبات ضد اليابان تكون لها خالفت القوانين التي تزعم أنها حريصة على تطبيقها في مجال التجارة الحرة على مستوى العالم !!



المصدر :- العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٣

في توقعات للاكتئاب

الصادرات المصرية «تجنى ثمار» التحرر الاقتصادي في شرق أوروبا

تنافسية في الأسواق العالمية. وأشجار إلى أن درجة نجاح الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلية وما يتبعها من

تصدير لأسواقها خلال الفترة الماضية جاءت مقارنًا فعلي سبيل المثال لفران النمور في حجم الصادرات ومحاولات التمويل لإعادة هيكلة الاقتصاديات هذه الدول ما زالت تشير بسرعة أيضا من كل التقديرات والتوقعات الأولية.

وأضاف التقرير أن درجة التقدم في بناء صناعات موجهة خصيصا للتصدير قد ثبت أنها في غاية الصعوبة وتحتاج إلى وقت طويل وعدم دوى كبير حتى يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في قطاعات الإنتاج والتجارة والاستثمار خاصة في الدول ذات

الدخل المتوسط والمنخفض. وأوضح أنه بغضبة النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة فإنه على الرغم من الجهود والمحاولات المستمرة لإعادة تشجيع أسواق الصادرات الجغرافية للدول النامية إلا أن أسواق الدول للتقدم ما زالت في منتهى الأهمية أمام منتجات الدول النامية حيث تمثل أسواق الدول المتقدمة حوالي 60٪ من أسواق الدول النامية مجتمعة وتزيد هذه النسبة إلى حوالي 70٪ بالنسبة

وأوضح أن عمليات التحول إلى الاقتصاد الحر في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق تم تود إلى درجة النمو المتوقع خاصة في قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار وحتى في دول جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا والتي حققت نجاحا ملحوظا في إعادة توجيه أنشطة التجارة الخارجية والاستثمار بها. فإن القيمة الحقيقية لصادراتها تتناقص منذ عام 1988 ولمل ميزة الوحيدة في هذا الشأن أن هذه الدول استطاعت تغيير الهيكل الجغرافي لصادراتها حيث زالت هذه الصادرات إلى دول العالم للتقدم.

وأشار التقرير إلى أن هذه الدول وخاصة دول الاتحاد السوفييتي السابق تعاني حاليا من الآثار السلبية لقطاع التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالإنتاج والمعالجة وهناك العديد من

العوائق التجارية التي تواجهها صادرات هذه الدول خاصة في أسواق الدول المتقدمة التي بدأت في تطبيق مجموعة من هذه العوائق أمام الصادرات التي أخذت تنمو بشكل واسع. ونبه التقرير إلى أن عمليات التحديث والتحول في العمليات الانتاجية في هذه الدول ما زالت في بدايتها وسوف يحتاج الامر لمزيد من الجهد حتى تصبح لصادرات هذه الدول قدرة

١٦ كتب - أسامة سليمان : كشف تقرير اقتصادي من أن الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية عموما لن تواجه مشكلة في أسواق وسط وشرق أوروبا من جراء عمليات التحول الاقتصادي التي تعيشها تلك الدول صوب الأخذ بالآليات السوق وتبني مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الحر.

وأوضح التقرير الصادر عن مجلس التجارة والتنمية في الانتكاد أنه على المدى المتوسط وطويل الأجل فإن أسواق تلك الدول سوف تمثل فرصا تجارية مهمة أمام الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية وذلك بعد انتهاء هذه الدول من بناء القاعدة الهيكلية اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لها.

وطالب التقرير الدول المتقدمة بتبني سياسات أكثر تحمرا فيما يتعلق بفتح أسواقها أمام كل الصادرات لهذه الدول القائمة مع ضرورة أن يكون هناك ضمان واستقرار في القواعد الخاصة بالتجارة الدولية حتى يمكن للدول النامية رسم سياستها المختلفة خاصة طويلة الأجل منها دون الحاجة إلى تعديلها من أن لآخر.

وشدد التقرير على أهمية قيام التجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية المختلفة التي تضم الدول النامية مشيرا إلى أن ذلك يمثل تحديا وفرصة أمام الدول النامية في أن واحد.



المصدر: **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٣

للمسافرات دول أمريكا اللاتينية
وتقرب هذه النسبة إلى ما يقرب
من 80٪ في حالة مسافرات

الدول الأفريقية.

وطالب التقرير المجتمع الدولي
بالاستمرار في دعم برامج
الإصلاح الاقتصادي عن طريق
تقديم للمونات المالية والمساعدات
الفنية للتغلب على الصعاب
الخاصة بتأحيي الطلب من جانب
والآثار الاجتماعية لبرامج
الإصلاح الاقتصادي من جانب
آخر.

وركز على ضرورة الالتزام
بقرارات الأمم المتحدة بشأن تمهيد
الدول للتنمية والنظميات
الاقتصادية الدولية بأن الموارد
التي سوف يتم تخصيصها للدول
التي تمر لانتعاشاتها بمرحلة
التحول إلى السوق الحر أن تؤثر
أو تخفف من قيمة مساعدات
التنمية التي تقدمها هذه الدول أو
للتنظيمات إلى الدول النامية بصفة
عامة والدول الأقل نمواً بصفة
خاصة.

وركز التقرير على ضرورة
توفير التمويل اللازم للتجارة
الوطنية بين الدول النامية والدول
التي تمر لانتعاشاتها بمرحلة
التحول وذلك بمشاركة أكثر
فاعلية وإيجابية من بنوك التنمية
المختلفة مثل البنك الدولي للإنشاء
والتعمير والبنك الأوروبي
للإنشاء والتميز والبنك الأفريقي
للتنمية.

وطالب بدراسة إمكانية تقديم
التمويل الدولي لإنشاء مشروعات
مشتبكة بين الدول التي تمر
اقتصادياتها بمرحلة التحول
والدول النامية.

وأشار إلى أهمية تقديم
تسهيلات ائتمانية مخففة لتحيي
واستخدام الخبرات الفنية
للتوافرة في الدول التي تمر
اقتصادياتها بمرحلة التحول في
إنعاش وإعادة تدعيم التعاون بين
هذه الدول والدول النامية.



المصدر: الوقف

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

..وجويلي، يؤكد استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقية

كتب - فلق الشاذلي:
اندلكتون أحمد جويلي وزير
الطاقة، من مصر وبالتحديد
تصوير جارة خضعت في إطار
الاجتاه ومنها خدمات الخلية في
الوقود وسوق النفط وتأمين
الوقود في استخدام مصر لتأمين
الطاقة، بالمساهمة للشركات والبنوك



المصدر: المساء

التاريخ: ١٤/١٩/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

The Times

تايمز

مقدمة

حكم محكمة متلفعة التجارة العالمية الذي أيد موقف اليابان في نزاعها الجويل مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اعداد والاشن وان اليابان تدمي بصورة غير متسقة سوطها للاتزام القانونيها على حساب شركة ايسنار كوكاي الأمريكية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما يشبه العدة فقد ايد حكم محكمة منظمة التجارة العالمية موقف اليابان فبيدا ثما وموقف شركة اروجي لصناعة الاطلام اليابسة لشركة كوكاي واعتر الاعوان الأمريكيون هذا الحكم بمثابة فشل محرج للامرة الرئيس كينتن كتي صورت النزاع على انه تحد الا اعشرت مشكلة مع النظام الاقتصادي الياباني كما راعه حكم للمحكمة اذارة كارتين بمشكلة مجلسه سويسيا وهي ما اذا كانت الامارة سول تعاقب اليابان برفض عقوبات الاقتصادية لمساعدة كوكاي في معارسة افعالها في اليابان فالمستولون الذين يزادون شركة كوكاي يرون ان عدم اتخاذ اجراء يمكن ان يعلى الشارة بنصف الولايات المتحدة في الوقت الذي تشكر فيه شركات امريكية اخرى من عدم القدرة على اتخاذ اي السوق المحلي لتاتي لتستخم اقتصاد في العالم ومع ذلك فمن شأن اتخاذ اي لبراء في جانب واحد ان يؤول في زيادة تعمور العلاقات التجارية الأمريكية - اليابانية الى جانب انه سول يتكلف عن طلق الولايات المتحدة الأمريكية ان وانشان ولقت على ان تستزم باحكام محكمة منظمة التجارة العالمية التي تامت الولايات المتحدة بنزو اساسي من لول لشاها عدا شركات ١٨ دولة في انشاء المنظمة قبل ا سنوات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٥

الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية

• الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية ، موضوع المؤتمر الذي ينظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - جامعة عين شمس ، وبدأت أعماله أمس وتستمر حتى مساء اليوم .
صرح بذلك الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ورئيس المؤتمر ، وأضاف
أن جلسات اليوم الأول للمؤتمر شملت لحة عن اتفاقات التجارة العالمية وموقف مصر منها وكيفية تنفيذ إلى الأسواق واتفاقات التجارة في المنسوجات والملابس ، وفي السلع الزراعية ، ومكافحة الإغراق ، ودعم الصادرات ، والوقاية من أضرار الواردات ، وبنو جهاز مكافحة الدعم والإغراق في مصر .
وتشمل موضوعات جلسات اليوم مناقشة اتفاق التجارة في الخدمات ، والالتزامات والقيود والتعهدات المحددة في الخدمات المالية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشمل حماية حقوق النسخ ، وحماية حق المؤلف ، وحماية صناعة السينما ، وحماية براءات الاختراع (صناعة النواء) ، بجانب مناقشة تسوية المنازعات خصوصاً في اتفاق مكافحة الإغراق ، والجوانب الإجرائية والتطبيقية لتسوية المنازعات ، وموضوعات التفاوض الجديدة الخاصة بالتجارة والبيئة ، والتجارة ومعايير العمل والإستثمار .



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عمال الغزل والنسيج

ممثلو أكثر من نصف مليون عامل بقطاع الغزل والنسيج طالبوا في ختام جمعيتهم العمومية بدعم اتحادات المساهمين بالشركات المطروحة للبيع ووضع التيسيرات التي تمكن العاملين من الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من الأسهم كحد أدنى حتى يظل العمال مملوون بمجلس إدارة الشركة وضرورة الالتزام بما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٢٠٠٣ لسنة ٩١، وسرعة تطبيق المعاش المبكر الاختياري للعاملين بالشركات المتعثرة على أن يواكب ذلك سرعة إعادة الهيكلة المالية وإصلاح الهياكل التمويلية وحسم قضية الديون التاريخية حتى يمكن تشغيل الشركات تشغيلًا اقتصاديًا.

كما طالبت الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج برئاسة السيد راشد بضرورة استمرار فترة السماح الممنوحة لصناعة الغزل والنسيج في اتفاقية «الجات» حتى تتمكن الشركات من توفيق أوضاعها المالية والتقنية وحتى يتم تصحيح مسار للشركات اقتصاديًا لتستطيع المنافسة المتكافئة في ظل هذه الاتفاقية.

**استمرار فترة
السماح الممنوحة
في اتفاقية
«الجات»**



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/١٠/١٩٩٧

وعمال الاتصالات:

زيادة بنحة الولاء والانتماء الى ١٠٠ شهر

طالب عمال الاتصالات في ختام جمعيتهم العمومية برئاسة فرغلي بكرى احمد بالعمل على زيادة منحة الولاء والانتماء الى ١٠٠ شهر وصرفها على مرتب آخر شهر وإعادة النظر في لائحة نظام العاملين بالهيئة وتعديل اللائحة المالية لصرف نسبة ١٠٠٪ من اجمالي الفائض ارباحا لجميع العاملين وتوجيه بدل الوجبة الغذائية التي تصرف للعاملين لتكون ١٥٠ قرشا يوميا، وصرف الحوافز بنسبة ٤٠٪ كحد اثنى تحقيقا للعدالة وحتى لا يضار صغار العاملين واعطاء اولوية لتعيين أبناء العاملين عند توافر شروط شغل الوظائف عليهم حتى يتحقق الولاء والانتماء للهيئة.

تبادل الوفود والوفدات

بين عمال النقل البري بمصر والكويت

زار القاهرة مؤخرا وفد النقابة العامة للعاملين بوزارة المواصلات الكويتية برئاسة بدر حمد النجدي لبحث سبل ووسائل تطوير العلاقات مع نقابة النقل البري بما يخدم مصالح وأهداف العاملين بهما. منير بدر شتا رئيس نقابة النقل البري صرح بأن الجانبين اكدا في ختام مباحثاتهما على تبادل الزيارات والوفود تعميقا لواقع الاخوة على مستوى القيادات والقواعد العمالية، والاستفادة من الدورات الثقافية بين البلدين وتبادل الوثائق النقابية والخبرات وزيادة المعلومات.

كما اكّد الجانبان ضرورة تعزيز وحدة الحركة النقابية العمالية بقيادة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتنشيط عمل الاتحادات المهنية العربية والنقابات العامة لتبقى الطبقة العاملة العربية كما كانت يوما قوة دعم لأمنها العربية في مواجهة الاخطار والتحديات، ودعم وتأييد الحريات النقابية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٥/١٤/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعمال المناجم يطالبون مواجهة آليات السوق الحرة

أكدت الجمعية العمومية للعاملين بصناعة المناجم والمهاجرين في ختام أعمالها برئاسة فؤاد دراهم ضرورة استمرار سريان قانون تشغيل العاملين بالقطاع من خلال نصوص مشروع قانون العمل الموحد باعتباره قد حول المناطق الصحراوية من مناطق طرد إلى مناطق جذب للسكان واستمرار تحمل الحكومة الأعباء المالية لهذا القانون تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك في هذا الشأن. ودعت الجمعية العمومية لخلق كليات اقتصادية إقليمية سواء عربية أو أفريقية أو آسيوية لمواجهة آليات السوق الحرة والتعامل على اتفاقية حرية التجارة العالمية. كما طالب باستمرار التطبيق المصري لتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق الهيكلة المالية والفنية بالمرحلة الهادئة والتعامل العادل لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، واستكمال إجراءات الحكومة للتصديق على الاتفاقيات والتوصية الدولية الصادرة من مؤتمر العمل الدولي رقم ٨٢ في يونيو ٩٥ والخاصة بالصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم والمهاجرين تمهيدا لإصدار القوانين والقرارات الخاصة بها.

مجلس منظمة العمل العربية يقر: ١٧٦ مشروعاً للقصور في التشغيل وتطوير المؤسسات القطرية

وافق مجلس إدارة منظمة العمل العربية في اجتماعه الأسبوعي الماضي بالقاهرة على مشروع خطة المنظمة لعامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ بتنفيذ ١٧٦ مشروعاً تهدف إلى تعزيز ودعم وتطوير المؤسسات القطرية والقومية التي تعنى بشئون العمل والعمال في الدول العربية، ومعالجة القصور في التشغيل وتحديد مشاكله من خلال العناية بظروف تشغيل الشباب والمرأة وحملة المؤهلات الدراسية وتحديد ملامح وواقع التشغيل في الدول العربية، وتوجيه مزيد من الاهتمام بأوضاع العمال المنكثلين والمهاجرين، ودعم وتطوير التدريب المهني لتحقيق التلازم مع احتياجات سوق العمل، والسعي لتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية وتوسيع قاعدة شمولها للشرائح الاجتماعية غير المشمولة بها حتى الآن، ومواكبة حركة التغير في الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول العربية التي تسعى إلى تعديل هياكلها والسعي لوضع تقنية للقواعد الصحية والسلامة المهنية وتعميق التعاون العربي في هذا المجال.

وصرح بكر محمد رسول المدير العام للمنظمة بأن المجلس وافق على أن يتضمن جدول أعمال مؤتمر العربي لعام ١٩٩٩ موضوع السوق العربية المشتركة كضرورة وليست اختياراً إضافة إلى بحث قضية تنمية الموارد البشرية في مجال البطالة. وأعرب المجلس عن اعتزازه وتقديره للسيد أحمد العماد وزير القوى العاملة والهجرة لرئاسة اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. وطلب المجلس باستمرار التشاور مع منظمة العمل الدولية لعقد جلسة الخاصة بمؤتمر العمل الدولي للندوة في أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في جنيف في يونيو المقبل.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتفاقية بشأن الوقاية

AGREEMENT ON SAFEGUARDS ACCORD RELATIF AUX ASUVEGARDES

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية : وهي تدور حول تدابير الوقاية الوطنية للمنتجات من منافسة منتجات الدول الأفضل منها في الإنتاج وتتضمن المادة الأولى من هذا الاتفاق الأحكام العامة وتتناول المادة الثانية شروط تطبيق اتفاق بشأن الوقاية . والمادة رقم (٣) تشمل على التحقيق. والمادة رقم (٤) فهي تشمل على تحديد الضرر الخطير أو التهديد بوقوعه. والمادة رقم (٥) تتضمن تطبيق تدابير الوقاية والمادة رقم (٦) تتناول تدابير الضمانات المؤقتة والمادة رقم (٧) تتناول مدة التدابير المؤقتة وإعادة النظر فيها . أما المادة رقم (٨) فهي تعرض مستوى النزاعات والالتزامات الأخرى. والمادة رقم (٩) تتضمن الاعضاء من البلدان النامية . أما المادة رقم (١٠) فهي تتناول التدابير السابقة بموجب المادة التاسعة عشر. والمادة رقم (١١) تعرض للحظر وإلغاء تدابير معينة. أما المادة رقم (١٢) فهي تتناول الأخطار والتشاور. والمادة رقم (١٣) تشمل على المراقبة. أما المادة رقم (١٤) وهي تعمل على تسوية المنازعات.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

AGREEMENT ON TRADE-RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS- TRIPS - ACCORD RELATIF AUX ASPECTS DES DROITS DE E INTELLECTUELLE QUI TOUCHENT+ET+PROPRI AU COMMERCE

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. ويعد اتفاق الملكية من أبرز اتفاقيات جولة أوروغواي حيث يضم ٧٣ مادة عامة تضم في جانب مجموعة منها مجموعة من الأحكام العامة والمبادئ



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٥

الأساسية لعل أبرزها ما تضمنته المادة الأولى من إشارة إلى استناد هذه الاتفاقية بين المصنعات الفنية والأدبية واتفاقية باريس للملكية الصناعية بالإضافة لاتفاقية روما لحماية المؤلفين ومننتج التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، ومعاهدة الملكية الفكرية للنوادر المتكاملة Integrated Circuits، وتمثل هذه الاتفاقيات الوثائق القانونية الدولية الرئيسية للتعليم حقوق الملكية الفكرية، ومؤدى ذلك أن اتفاق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية لايلغى أيا من الاتفاقيات المشار إليها أو يحل محلها، بل يعد مكملا لها ومستندا إلى أحكامها فى تحديد التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب هذه الاتفاقية. مضافة إلى الالتزامات الناشئة عن الاتفاق الجديد دون أن يدخل أى منها بالآخر وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الأحكام والمبادئ العامة تستند إلى أحكام ومبادئ الجات بعد تطويعها بصورة تتلاءم مع طبيعة حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالي:

أولا تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية لمواطنى الدول الأخرى الأعضاء وهذا المبدأ يوجب بالترزام كافة الأعضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، على أن تراعى فى هذا الصدد الاستثناءات

التي تلغى بموجبها الدول من منح المعاملة الوطنية والمنصوص عليها فى الاتفاقيات الرئيسية الأربع السابقة الإشارة إليها بشرط ألا تمثل هذه الاستثناءات قيودا مستترا على التجارة.

ثانيا تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الدول الأعضاء فى الاتفاقية: ويعنى هذا المبدأ إلزام العضو الذى يمنح ميزة أو امتيازاً أو حصانة ما لعضو آخر أن يمنحها على الفور ودون قيد أو شرط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء دون تمييز، إلا إذا ما كانت هذه المعاملة التفضيلية ناجمة عن اتفاقيات دولية تتعلق بالمساعدات القضائية وتنفيذ القوانين ذات الطبيعة العامة غير المقتضبة لخصيصها على حماية الملكية الفكرية، أو تلك الممنوحة وفقا لأحكام اتفاقيتي برن وروما اللتين تجيزان اعتبار المعاملة الممنوحة غير ذات صلة بتلك الممنوحة لمواطنى البلد ذاته وإنما تتحدد على أساس المعاملة الممنوحة لمواطنى البلدان الأخرى ورغم ما يبدو فى هذا الاستثناء من تناقض مع مبدأ المعاملة الوطنية الذى تنص عليه الاتفاقية، يلاحظ أنه لا يمنح بصورة عامة أو مطلقة ولكنه إستثناء مشروط وفق الضوابط والأحكام والشروط التى تصدها إتفاقيتي برن وروما فقط وتلغى من شرط الدولة الأولى بالرعاية أيضا المعاملة الناتجة عن إتفاقيات دولية متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وأصبحت سارية قبل سريان إتفاق إنشاء منظمة للتجارة العالمية، أى قبل مبادئ أو التزاماتها تمييزا عشوائيا أوغير مبرر ضد مواطنى الدول الأعضاء فى المنظمة.

ولتضمن إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية عدة أجزاء، ويتضمن الجزء الأول منها الأحكام العامة والمبادئ الأساسية. وذلك فى ثمانية مواد على النحو التالى المادة رقم (١) وهى تتضمن طبيعة ونطاق الالتزامات. والمادة رقم (٢) وهى تشمل المعاهدات البرمة بشأن الملكية الفكرية. أما المادة رقم (٣) وهى تتحدث عن المعاملة الوطنية. والمادة رقم (٤) وهى تتضمن للمعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية أما المادة رقم (٥) وهى تتناول الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١٥

إحتساب الحماية أو إستمرارها. والمادة رقم (٦) وهي تشمل الانقضاء. أما المادة رقم (٧) وهي تتضمن الأهداف. والمادة رقم (٨) وهي تتحدث عن المبادئ.

أما الجزء الثاني فيتضمن المعايير المتعلقة بتوليف حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وإستخدامها. وذلك في ثمانية أقسام: القسم الأول: حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها. أما المادة رقم (٩) فهي تتحدث عن العلاقة بين هذه المعاهدة ومعاهدة برن. والمادة رقم (١٠) تتناول برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات. أما المادة رقم (١١) فهي تتحدث عن حقوق التأجير. والمادة رقم (١٢) تتناول مدة الحماية القانونية. أما المادة رقم (١٣) فهي تتحدث عن القيود والإستثناءات. والمادة رقم (١٤) تتناول الحديث عن حماية المؤبين ومنحجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. وينظم القسم التالي: العلامات التجارية ويتضمن هذا القسم المواد التالية: - المادة رقم (١٥) وهي تشمل على المواد القابلة للحماية. والمادة رقم (١٦) وهي تتحدث عن الحقوق الممنوحة للدول الأعضاء أما المادة رقم (١٧) فهي تتضمن الإستثناءات. والمادة رقم (١٨) تتحدث عن مدة الحماية. أما المادة رقم (١٩) فهي تتضمن متطلبات إستخدام العلامة التجارية. والمادة رقم (٢٠) فهي تتناول الحديث عن المخططات الأخرى. أما المادة رقم (٢١) تتضمن الترخيص والتنازل.

وينظم القسم الثالث: المؤشرات الجغرافية ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٢) وهي تتحدث عن حماية المؤشرات الجغرافية. والمادة رقم (٢٣) وهي تشمل الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية. أما المادة رقم (٢٤) فهي تتناول الحديث عن المفاوضات الدولية والإستثناءات.

وينظم القسم الرابع: التصميمات الصناعية. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٥) وهي تشمل على شروط منح الحماية أما المادة رقم (٢٦) وهي تتحدث عن حدود الحماية. وينظم القسم الخامس: براءات الاختراع. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٧) وهي تتحدث عن المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع. والمادة رقم (٢٨) وهي تشمل على الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٢٩) وهي تتضمن شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الاختراع. والمادة رقم (٣٠) وهي تتناول الحديث عن الإستثناءات من الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٣١) وهي تحدد أنواع الإستخدامات الأخرى بدون الحصول على موافقة.



المصدر: الأخبـار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١٥

في مؤتمر «الجات» بجامعة عين شمس: شهاب: الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات جويلي: دعم الصادرات ومكافحة الاغراق والحد من الآثار السلبية

كتب رفعت محروس ومنى الدهان:

أقام أمس مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق جامعة عين شمس مؤتمرا قوميا عن الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية (الجات). حضر الافتتاح د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ود. أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة ود. محمد عوض تاج الدين نائب رئيس الجامعة تالفا عن د. حسن غلاب رئيس الجامعة وأعلن د. مفيد شهاب وزير التعليم أن المؤتمر يلقى في إطار اهتمامات الدولة بدراسة جوانب الاتجاه السائد لتحرير التجارة العالمية والآثار المترتبة على الاقتصاديات وأن هناك العديد من الدول النشطة في منظمة التجارة العالمية ومعهدا ١٢٠ دولة وتناول د. أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة خلال المؤتمر اقتراحات الياسة عن التجارة العالمية واتفاقيات (الجات) بدأ بتالام مع اقتصاديات العرض ويراعى مصالحنا الوطنية كما تالاش قانون الاستثمار والملكية الفكرية والاستثمار في الدول النامية ويمايير العمل وحظر الاستيراد... وصرح د. أحمد ماهر ونظير مفوض عام المؤتمر أن المؤتمر تتالول موقوف مصر من اتفاقات التجارة العالمية.. كما تالقي المؤتمر مكافحة الاغراق ودعم الصادرات والرقابة ضد اختراق الواردات والتدوير التي يقدم به جهات مكافحة الدعم والاغراق في مصر.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتفاع تكاليف الأدوية إلى ٢١ مليار جنيه :

جويلي : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم أعبائها



د. احمد جويلي

ممائل، وطالب جويلي باستعداد الدول العربية لمواجهة هذه التكتلات مشيراً إلى أن مصر ملتزمة بكل ما وقعتته من اتفاقيات رغم ما سببه ذلك من ارتفاع فاتورة الغذاء. وأكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن الدول التي وقعت الاتفاقية التجارة العالمية بلغت ١٢٠ دولة بالإضافة إلى ٣٠ دولة تستعد للانضمام. وأكد الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا أن المجال الطبي والدوائي سيستأثر كثيراً بالاتفاقية مع انتهاء فترة السماح كما أن تكاليف الأدوية سترتفع من ١٨ مليار إلى ٢١ مليار جنيه

كتب هشام جاد :

أكد الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين أن منظمة التجارة العالمية هي التي ستقود حركة التجارة في العالم خلال الفترة القادمة وقال أن التكتلات العالمية تسعى حالياً للاستحواذ على جزء كبير من التجارة العالمية مؤكداً أن السوق الأوروبية المشتركة قررت إضافة ٦ دول أخرى إليها ليصبح عدد دولها ٤٢ دولة مشيراً إلى التصيد من التحالفات الدولية الأخرى التي تختص على التجارة الدولية ومنها مجموعة الياسفك ومحاوله دول المحيط الهندي القامة تكتل



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨٢/ ١٤

وزير التجارة والبحث العلمى فى افتتاح مؤتمر الجوانب الاقتصادية لاتفاقيات اجات
توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية
تطوير براءات الاختراع لمواجهة حقوق الملكية الفكرية



الدكتور احمد جوىلى وزير التجارة والتعاون والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم
العالى والدكتور حسن غلاب والدكتور احمد جامع فى افتتاح المؤتمر .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناشر : الأهرام - ١٩٩٧/١٢/١٤

المصدر : الأهرام - ١٩٩٧/١٢/١٤

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتأمين ضرورة الاسراع في تدوين سياساتنا التجارية الوطنية لتتوافق مع السياسة التجارية العالمية الموحدة التي تحكمها اتفاقيات الجات. وأن مسعر كانت من اوائل الدول التي شهدت لذلك منذ فترة طويلة حيث وضعت قوانين السجل التجاري عام ٢٩ ثم قانون براءة الاختراع عام ٤٩ والعلامات التجارية ثم النماذج الصناعية بالإضافة الى قانون حماية حق المؤلف عام ٥٤ وغيرها من القوانين الأخرى.

ولقد اراد ان يشهد تنافسا شديدا بين دول العالم حاليا للتنافس للاسواق الخارجية والحماية من الإغراق أو الدعم وحماية الملكية الفكرية، وأن التكتلات في القمة العالمية عالميا لمواجهة اتفاقيات الجات مضطرا الى موافقة الاتحاد الأوروبي على ضم ٦ دول جديدة للسوق الأوروبية الموحدة مؤخرا في إطار السعي المستمر الى توسيع شأعة السوق كما يسعى الاتحاد الأوروبي الى تدوين اتفاقيات شراكة في دول البحر المتوسط.

وقال ان هذه التكتلات والتطورات العالمية لمواجهة الجات تدفعنا على المطالبة العربية بتدعيمها الى السعي بجدية لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات.

وأشار الى ان السياسة لاثار الاتفاقية على مصر كان هناك اثر سلبى تمثل في ارتفاع ضريبة الدخل نتيجة تخفيض الدعم للقمح من قبل الدول المصدرة ورغم ان الاتفاقية تمت على تعويض الدول المتضررة في هذا الصدد بمسطرة خاصة إلا انه لم يتم التعويض حتى الآن.

ولقد اراد ان يشهد تنافسا شديدا بين دول العالم حاليا للتنافس للاسواق الخارجية والحماية من الإغراق أو الدعم وحماية الملكية الفكرية، وأن التكتلات في القمة العالمية عالميا لمواجهة اتفاقيات الجات مضطرا الى موافقة الاتحاد الأوروبي على ضم ٦ دول جديدة للسوق الأوروبية الموحدة مؤخرا في إطار السعي المستمر الى توسيع شأعة السوق كما يسعى الاتحاد الأوروبي الى تدوين اتفاقيات شراكة في دول البحر المتوسط.

وقال ان هذه التكتلات والتطورات العالمية لمواجهة الجات تدفعنا على المطالبة العربية بتدعيمها الى السعي بجدية لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات. وأشار الى ان السياسة لاثار الاتفاقية على مصر كان هناك اثر سلبى تمثل في ارتفاع ضريبة الدخل نتيجة تخفيض الدعم للقمح من قبل الدول المصدرة ورغم ان الاتفاقية تمت على تعويض الدول المتضررة في هذا الصدد بمسطرة خاصة إلا انه لم يتم التعويض حتى الآن.

تابع الندوة:

حسن عبد المنعم

راقت سليمان

خليفة إيهام

الإغراق الفطري وكذلك مكافحة السلع للمصرية في الاسواق العالمية. كما تم أيضا تدوين منطقة للتجارة الدولية والتوسع في فتح مكاتب لها كل ذلك استنادا لاتفاقية الجات وبرامجها اثرها.

جاء ذلك في افتتاح مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقيات التجارة العالمية الذي تنظمه كلية الحقوق بجامعة عين شمس.

وأكد وزير التجارة والتأمين ان اتفاقيات الجات لن تتوقف عند الـ ٢٨ اتفاقية التي تم توقيعها حتى الآن فهناك ضغوط من قبل القوى الكبرى لاضافة اتفاقيات أخرى كما شهد مؤتمر سنغافورة في ديسمبر ٩٦ مناقشات حامية بين الدول للتعديلات والقضايا حول عدد من الاتفاقيات والقضايا واختلاف المصالح حولها ومنها الدول

النامية العالمية التي كانت الدول النامية تريد امضايتها للجات بل وتم كل دولة بوضع قانون لصياغة النافذة ومنع الاحتكار داخل اسواقها الوطنية وأشار الى ان مصر تعاني من اتهام متتبعاتها بالإغراق من قبل السوق الأوروبية خاصة للانس الجاهزة.

كما ان الدول النامية كانت تود ان تتوسع في قضايا البيئة وهو ما يضر بمصالح الدول لقضايا يامل لحد مخاطر تلك اتهام السوق الأوروبية للبلدان

المصرية بألفين البنى وكان تركيز الدول النامية ومزاول هو الانضمام بالاتفاق للاسواق العالمية خاصة في الدول النامية اكثر من الانضمام وقوانين حماية

الزراعة اصبحت تطوير الخدمات الحالية لدينا واعادة تطوير وتنظيم قطاع الخدمات لدينا استنادا لامتكانيات طرح الدول المتقدمة لدعم الاتفاقية تجارة الخدمات والمعلومات لاتفاقيات الجات في المؤتمرات القادمة، وأضاف انه يجري حاليا تهيئة البنية الأساسية لاستيعاب تجارة المعلومات والخدمات وبما يلزمها تطوير مكاتب للمساعدة وبعض المواصل الأخرى.

وأكد الوزير بان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هي الأخطر ضمن اتفاقيات الجات لاجراءاتها تخفيض التكنولوجيا والصناعة تدار تحتكمها الدول المتقدمة بهذه الاتفاقية قطاع الاموية وهو قطاع حيوي يحتم علينا الدراسة العميقة

لنظامي بملكوته وقال ان مصر تسعى حاليا لتوسيع حجم السوق المصرية مع الدول المصدرة من خلال اتفاقيات للتبادل الحر مع الأردن وإيبيا واليونان وأخيرا المغرب وتونس لاقامة منطقة تجارة حرة وأضاف انه تم ايضا انشاء جهاز لمكافحة الدعم والإغراق لمراقبة



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٤ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثالثة، وأكد الدكتور مكيه شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الانتهاء من إعداد خطة لتطوير سوق براءات الاختراع المصري وأهمية للتدويرات الاقتصادية المالية وحصول خاصة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وخاصة براءات الاختراع والتشريعات الخاصة ببراءات الاختراع بما يتناسب مع حقوق الملكية الفكرية من خلال تسريع جديد سيتم مناقشته في مجلس الوزراء قريباً ويتضمن المشروع الجديد تسهيلات لعمليات البحث العلمي والفحص الفني وانسحاب تداول المعلومات وبسرعة استرجاع المعلومات في وثائق الاختصاص وإشراك إلى أهمية الاستخدام المراجعة تصوير تجارة الخدمات والتي تشمل خاص التجارة الدولية وكذلك حقوق الملكية الفكرية التي تشمل أهمية خاصة للولايات المتحدة وكذلك اتفاقية الاستثمار التي تشمل مجالاً حيوياً لاستثمارات الشركات الدولية والأنشطة متعددة الجنسيات.

وقال الدكتور احمد جاسم رئيس قسم الاقتصاد والعديد السابق لوكالة حقوق مهن شمس ورئيس المؤتمر أن اتفاقية الجات خلقت كياناً اقتصادياً ذاتياً هائلاً لم يسبق له العالم أن مره في مجال التجارة الدولية يشهد إلى أن هذا الكيان سيحكم في مسار التجارة الدولية لعشرات السنين القادمة والمفاجئ أن خطوة هذه الاتفاقية الجانب الأخرى بكافة نصوصها للدول الموقعة عليها وهي القائمة العظمى لدول العالم مما يجعل سياسة السياسة الخارجية لكل دولة متصلة مع السياسة الخارجية للعالمية مما يتخضع للسياسات الداخلية الوطنية لكل دولة القواعد والأحكام العالمية الموحدة وأوضح أن ذلك يفرض علينا حكومة ومؤسسات بحثية شريفة للتعليق جيداً وبسرعة لدراسة الآثار السلبية لانفاقيات الجات وتأثيرها على اقتصادنا كلاً يمكن خاصة في القطاعات الحيوية.

وأوضح الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس أن التحدي الحقيقي لتطبيق اتفاقية الجات يتمثل في مواجهة طاع الدواء بما يقل من الآثار السلبية التي ستؤثر على ارتفاع أسعار غاليات العظمى بمصر والتي تصل إلى (٧٠٪) صنف سيهدد معظمها ارتفاعاً شديداً بعد تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية وأضاف أن ذلك يفرض علينا تسويق الجهود بين مراكز البحث العلمي والشركات والجامعات لتقليل الخسائر إذا وجدت.



المصدر : الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٥/١٩٩٧

في ختام مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية:

زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري لغزو الأسواق الخارجية

كتب - رافت سليمان:

دعا مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري حتى يمكنه الاستفادة من الفرص التي تتبناها اتفاقية منظمة التجارة العالمية من مزايا في الأسواق الأجنبية. وأكد المؤتمر أن الإنتاج المصري لن يستطيع الصمود والمنافسة أمام المنافسة الأجنبية سواء من حيث السعر أو الجودة إلا من خلال الأخذ بمجموعة من الإجراءات الضرورية المهمة، والتي تتمثل في ضرورة وجود دور قوي لمرکز البحث العلمي وتطوير القرارات الفنية والتكنولوجية للصناعة المصرية، وطلب المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة عين شمس بضرورة تطوير مناهج التعليم على مختلف المراحل التعليمية لكي تعمل على تخريج أجيال جديدة تتمتع بالقرارات العلمية والتطبيقية اللازمة لبراكبة التطوير في العمليات الانتاجية. وهذا يستلزم أيضا - حسب ما توصل اليه الخبراء - الذين شاركوا في مناقشات استمرت لمدة يومين - تعديل القوانين والتشريعات وتطوير النظام القضائي حتى يمكن استيعاب ما حدث من تغيرات عالية في الاقتصاد العالمي

وأعلن الدكتور أحمد جامع رئيس المؤتمر ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق توصيات المؤتمر التي شددت على ضرورة لعمادة النظر في الأبعاد التي تتصلها الصادرات المصرية وضرورة تطبيق هذه الأبعاد من ناحية الضرائب والرسوم وغيرها لوضع المنتج المصري في نفس مستوى التنافسية مع الإنتاج الأجنبي وكان الدكتور إبراهيم العناني عميد كلية حقوق جامعة عين شمس قد طلب بدعمه وتكثيف الدراسات الخاصة من جميع الجهات المعنية لمواجهة كل الاحتمالات الناجمة من التعديلات التي ستصيب الاقتصاد العالمي إثر توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومجموعة الاتفاقيات الأخرى التي تدور في إطارها حتى تظل مصر قريبة من مركز الأحداث الاقتصادية العالمية وقال الدكتور إبراهيم العناني إن المناقشات - التي دارت على مدار يومين شارك فيها العديد من خبراء الاقتصاد والصناعة وخبراء تطوير وتعديد منتجاتها في المجالات مصر اسمها تعد بالغ الخطورة في تطوير وتصنيع منتجاتها في المجالات الزراعية والصناعية وخاصة في مجال البسوجات ومجال صناعة الأدوية وغيرها من المنتجات التي تتميز بها مصر في الأسواق الدولية والاقتصادية.

وأشار إلى أن مصر في احتياج شديد لتقنين أساليب حماية المنتج المحلي واتخاذ التدابير الكفيلة بذلك وفق القوانين والاتفاقيات الدولية التجارية خاصة أن هناك مخاطر عديدة من سياسات الأخرى التي يمكن أن تتبناها بعض الشركات العالمية كذلك من الأمور المهمة التي تشكل تحدياً مائلاً أمام الاقتصاد المصري تتمثل في تعزيز السياسة المصرية لتطوير تطوير الخدمات بكل مظاهرها للوقوف في وجه محاولات تقليل التنافس العالمي عليها من جانب الدول المتقدمة أو من جانب الشركات الأجنبية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء حصول مصر علي تعويضات اضرار الجات

كتب - حسام عبدالخني:
أوصى مسؤولون مصريون في
القانونية والاقتصادية في اتصالات
الجارة اقليمية «جات» ببدء
مصر إجراءات الحصول على
التعويضات الخاصة بالضرر
الانفجاري وتشمل التعويضات
الاضرار الناتجة عن ارتفاع اسعار
الاحتياجات الأساسية، والأدوية،
والكمبيوترات. في جانب الحصول
على اللوحات اللازمة لدعم البحث
العلمي وتطوير التكنولوجيا
للأرض التي تستخدم أعماله أسس
بحث معايير العمل التي تتخذها
الدول للانظمة احادية صلاحيات
والضمان حقوق هذه الدول، كما
ناقشت اللوحات الدول للانظمة
عدم التعسف في استخدام المعايير
الصحية والبحثية وضحايا
الإغراق وتطلب الدكتور احمد
جاسع رئيس للوزير بخصم

الإعفاء الضريبية والتعبئة على
الصناعات المصرية بهدف دعم
القيرة التنافسية للاحتياج
المصري في مواجهة كالتجارت
الاقتصادية، كما أوصى للوزير
بالمساعدة الكوادر اللازمة من
الحامين والخبراء للتغلب من
مصر في القضايا التي تثار في
شأن تطبيق هذه الاتفاقيات لدعم
امتلاك الضربات الأجنبية لها
والشام لجنة قومية استشارية
بوزارة التجارة والتعاون دعم
في تشكيلها مستشاري هيئة
القضايا الدولية، وإسنادة القانون
والحامين بهدف للمشاركة في
وضع الأطار القانوني للمعانيات
التي تكون مصر طرفا فيها أمام
جهات تعسفية للتدخلات
بالنظم، وأصدر للجهات
اللازمة للقوانين والتشريعات،
وتطوير النظم القضائية للمصري
لنقل مع التغيرات الاقتصادية
الطامة من تطبيق الاتفاقيات.



المصدر: الحقيقة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢

جويلي: «لوبي» العظماء يهدد العمالة المصرية



٧٢
٢٠٠٧

الدول المعظمى على تجارة الدول الفقيرة. وأعلن وزير التموين من قوله من فقدان مصر والدول الثانية لميزة الأيدي العاملة الرخيصة تابعة الحكومة إلى البحث عن معايير جديدة للعمل من خلال منظمة العمل الدولية وليس منظمة التجارة. أعلن الوزير أن وأريدت مصر تزد بنسبة ٢١٠ سنويا مقابل زيادة في الصادرات بنسبة ٢٢ فقط

فتح د. أحمد جويلي وزير التجارة والتموين لشار على منظمة التجارة العالمية مجاته ووصفها بأنها «بواب» تسيطر من خلالها الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية. وأشار خلال مؤتمرات الجوانب الثنائية والاتحادية في اتفاقية التجارة بحاجمة عين الشمس إلى أن مصر رفضت العديد من الاتفاقيات الدولية التي هدفها سيطرة



المصدر : السوفيت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢

اتفاق سياسية : ما بين « الجات » .. ومنظمة التجارة العالمية ..

العالمين. ولتجنب مثل هذه المعضلات السياسية أمام حرية التجارة اجتمع ٢٣ من الدول الصناعية في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ووقعت على معاهدة « الجات » . وكان هذا الحزب يهدف الى ان تكون الجات متبصرة او جانبيا لتدول الاعضاء من اجل الخواص فيما بينها على تخفيض الوانع في التجارة . وبدلا من رشوة الحكومات التي تقاوم تحرير التجارة ببعض اللعونات او تقديم خدمات خاصة لبعضها ، جدد ان الجات قامت لتضيق السياسة علي التركز على سواست تحرير التجارة التي ينتج عنها زيادة في الدول بشكل عام .

واذا رجعنا الى السنين التي امضت الحرب العالمية الثانية مباشرة جدد ان

يسمح للتجارة بمحور الحدود فزاد فرص خلق الثروات بشكل واسع . وهنا تحوّل الشركات الى شركات عامة تتداول اسهمها في الاسواق العالمية والبورصات ومن ثم تزداد اسواقها ومتجلاها حيوية وتوسعا .

اما السبب الاهم في هذا الحذر فهو انه رغم ان الكاسب من التجارة واضحة وبسيطة من الناحية النظرية الا ان السياسات اللازمة للسماح بممارسة هذا التبادل التجاري من الناحية العملية قد لا تكون بهذه البساطة او السهولة . فاناسسة عامة ما يقعون تحت ضغوط من مصالح خاصة داخلية تطالب بحقوق خالصة او مطلقة للأسواق الداخلية تؤدي الى سياسة حمائية تخفق في حرية التجارة والاضرار الاقتصادية

ان اى مشاهد لما حدث من اضطراب خطير في اسعار الاسهم والبنكيات في بورصات العالم خلال الايام الثلاثة الاخيرة من شهر اكتوبر الماضي لابد ان يحتاج الى وقفة يراجع فيها بهوء القوى الحقيقية وراء الثروات ودراسا الاقتصاد العالي في الوقت الحاضر . ولاحظ ان القوة الحركية هي حرية بيع السلع والخدمات عبر حدود الدول وهي القوة التي يطلق عليها حرية التجارة .

ويعتبر ٣١ اكتوبر ١٩٩٧ وهو ثالث ايام ازمة البورصات العالمية انه العيد الخمسون على انشاء الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والعجارة والمعروفة باسم « الجات » ، والتي تحوّل الآن الى « منظمة التجارة العالمية » ، وانطوي في امر « الجات » انه خلال الثمانين والاربعين سنة الاولى من عمرها تكاد تكون للمنظمة الحكومية متخلفة الأطراف الوحيدة التي امضت نحو نصف قرن في دعوة العالم وباضراب الى التوجه نحو تحرير الاسواق ، غير انه قد يصعب في ذات الوقت معرفة مدى اسهام هذا الابداسي في عمليات التنمية والتقدم على مستوى العالم الامر الذي يستوجب الحذر من المبالغة في التفكير .

ويرجع السبب في هذا الحذر الى انه عندما تفتح الدول اسواقها يزداد رخاؤها وذلك لان الناس يميلون الى التجارة فيما بينهم وذلك عندما يتبين لهم مدى الكسب الذي يتحقق من عملية التبادل التجاري . وهذه العملية تخالف الذروة . كما يرجع السبب ايضا الى انه عندما

« الجات » جاءت مكملة للعديد من المشاريع والمؤسسات التي انشئت للمساعدة على اعادة السلام والازدهار والتقدم لعالم مشق بجراح وبماز الحرب . وقد تضمنت هذه الرطة من المشاريع والمؤسسات منظمة الأمم للتجارة وبرنامج وون لتثبيت اسعار الصرف . ومن كل هذه المؤسسات جميعا جتحت « الجات » ان تعيش وتستمر خلال نصف قرن في حالة جيدة ، هذا في الوقت الذي جدد ان الامم المتحدة على سبيل المثال تكتظ بالآلاف من الموظفين وتنفق المليارات من الدولارات وتضخم وتخدم في أغلب الاحوال كنموذج حي من كيف يمكن ان تضخم البيروقراطية في حكومة ما . اما نظام بريوتون وون فقد جاء عام ١٩٧١ .

كالتى تشاهدها تغلي الآن في دول جنوب شرق آسيا ، يمكن ان ينتج عنها سياسة افكار الدولة الجار بالسابق على تخفيض قيمات يهدف لفضال السياسة الحمائية . ولهذا نجد انه اذا خنقت التجارة بأسلوب او بآخر كما حدث في الولايات المتحدة عندما صدر لسانون سموت / هولي الخاص بالتعريف على اثر انهيار سوق الاوراق المالية عام ١٩٢٩ كانت النتيجة هي الفكر الذي فجر اضطرابات سياسية في بلدان كثيرة من العالم أدت في النهاية الى نشوب الحرب العالمية الثانية . وهذا مثل صارخ يوضح خطورة لتوليب النشاط الاقتصادي العالي بسياسات حمائية تحلب على الجميع كسادا عالميا خطيرا .

يبرز الاستقرار والسلام



المصدر: السوفيت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٥



بقلم السفير:
محمود فاضل

ومذ أن ظهرت «الجات» في الوجود وهي تواصل تقديم الكفيس من أجل زيادة ربح التجارة بين الدول، كما أنها وجدت في معالجة مشاكل التمريضة على لئول الخام والسلع المصنعة بحيث انخفض متوسط مستويات التمريضة بين الدول الصناعية من ٤٠٪ إلى ٥٪. ونتج عن هذا ان زاد حجم

التجارة العالمية ١٤ مرة منذ عام ١٩٥٠ وزادت الإيرادات ٦ أضعاف.

ولهذه المفاوضات العالمية للقرار إجرائها خلال العقد القادم بحث مسائل تعد من كلاسكيات السياسة العالمية التي لا تزال قائمة في الزراعة والنسوجات، وقد زادت العضوية في دواب الجات الجديد أي في منظمة التجارة العالمية لتصل إلى ١٣٢ دولة من بينها مصر. ومنظمة التجارة العالمية منظمة رخيصة لا تكلف كثيرا مثل منظمات أخرى كصندوق النقد الدولي، فهي منظمة لديها مكتب واحد في جنيف بمسويسرا وعدد موظفيها خمسمائة فقط وميزانيتها صغيرة نسبيا إذ تبلغ نحو ٨٠ مليون دولار في الوقت الذي تعمل فيه على زيادة ثراء ورعاية العالم. والحقبة أن البرد يود أن يلتفت النظر إلى أن سبب نجاح «الجات» للاستثمار منذ نشأتها يرجع إلى طبيعتها اللواضعة.

ففي عام ١٩٤٧ قام مهندس النظام المالي ما بعد الحرب العالمية الثانية بخطط

يرمي إلى إنشاء مؤسسة رسمية لمعهد إليها مهمة تحرير التجارة، والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة آنذاك كانت تريد تحريراً كبيراً للتجارة مع بناء الاقتصاد الجديد لعالم ما بعد الحرب، ولهذا رفضت توقيع الاتفاقية في تلك الوقت. وقد عاشت «الجات» عاماً كعمادة مؤقتة...!

ولتسيرا وفي عام ١٩٩٥ تحولت «الجات» إلى منظمة رسمية جديدة هي منظمة التجارة العالمية بسلطات أوسع وأقوى لحل للنزاعات ذات الصلة بالتجارة.

ومع وقوف المنظمة على صورتها الجديدة على أرضية صلبة الآن فقد يكون من العزى لها - بخفض طريقة الجبر والرافية التي تتبعها المنظمات والدول - أن تتسدى وتتوسع في صلاحياتها وتتجاوز الصلاحيات القديمة والبسيطة التي كانت مخصصة للجات، في صورتها السابقة في تحرير التجارة.

وقد يكون هذا مغربا بشكل خاص الخاء مباحثات التجارة عبر العقد القادم للوصول إلى إزالة الحواجز أمام حرة خالية من ادوار التمريضة السلبية والمتسقة مثل قواعد الاستثمار عبر حدود الدول للثباتية أقل وضوحا من النظرة الأولى على التجارى للتجارة مثل حرة قطع غيار الآلات المختلفة أو لئول الخام أو المصلح المصنعة.

ولاشك أن منظمة عريقة يتم تحديثها وتقويتها وزيادة صلاحياتها لكي تعمل على بناء عالم أكثر ثروة وتقدما لها حد جميع اللبابيس لدول العالم فالتأت من أن التعامل مع هذه المنظمة أمر لا مفر منه ولا مهرب. وإن الوضع يستلزم على دول مثل مصر أن تأخذ الأمر بكثير من

الجدية والصرامة في مجال الإنتاج وتحسين نوعية الجودة واحترام المواصفات الدولية للسلع والخدمات المصدرة، وكذلك احترام حقوق الملكية والتركيز على علم وفن التسويق لأنه باب للخروج إلى الأفاق الواسعة للتصدير وهو الضمان لعدم تكسر الإنتاج في الشاآن وبالتالي زيادة سرعة دوران رأس المال، وكل ذلك حتى تضمن مصر لها مكانا بين الأمم المستفيدة من تطبيق قواعد حرة التجارة التي تنفذها منظمة التجارة العالمية. بل ويجب على مصر أن تتشدد ساعثها ويدورها من أجل زيادة حرة التجارة وتخفيض التمريضة بالخدمة لصادراتها وحتى تلحق بالركب التقدم وتكون مقبدا بين الدول المختلفة صناعيا وزراعيا وتجاريا دون رجعة.

فهل يصبح هذا الحلم حقيقة؟.. إن مصر قادرة على تحويله إلى حقيقة إذا تخلت عقول المدرسة الاشتراكية عن أعاقة مسيرة التقدم والكتابة بالتدافع عن مؤسسات ثبت فشلها.. بل وتسبب ديفا حادا للقرات مصر الاقتصادية.. إن الوقت لا يزال سانحا لتصحيح هذا الخطأ التاريخي في المجال الاقتصادي.. والرجوع إلى الحق فضيلة...!



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢١

جويلي يؤكد : مصر تنفذ ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات

كتب - هشام جاد:

اعلن الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين أن مصر تقوم بتنفيذ ٢٨ اتفاقية خاصة بالجات وبورصة اورجواي. وأشار إلى أنه سيتم دعم كوابل جهاز الدعم والإعراق خاصة في دولي السياسة التسويقية والمواصفات وأن هناك برامج أخرى لتطوير العاكسة الفلكية وحقوق الاختراعات. جاء ذلك خلال حفل فخرج أول دفعة في وزارة التجارة والتموين (جهاز الدعم والإعراق) لبرنامج تحسين الأداء في أساليب المعالجة والحماية المشروعة وذلك بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأكد الدكتور بول بويستر مساعد مدير مكتب النمو الاقتصادي بالوكالة الأمريكية الاختيار. وقع على وزارة التجارة لوزنها المصم في وضع للسياسة التجارية والترويج لمواجهة متطلبات التجارة العالمية



د. أحمد جويلي

والجات وأشار إلى أن للمتدربين تلقوا التدريب على إدارة المعاملات التجارية بهدف إدخال مصر في الاقتصاد العالمي. وقال السيد أبو القمصين رئيس قطاع التجارة

الخارجية أن هذه أول مرة يتم فيها تدريب وتدريب ٢٥ متخدرا لتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وأن هذا البرنامج هو أحد البرامج التدريبية التي يولها الدكتور جويلي للجهاز لمواجهة القضايا التي يقوم برلمها عدد من الدول الأوروبية ضد مصر طبقا للاتفاقيات الجات.

وأشار عبد الرحمن لوزي رئيس جهاز الدعم والإعراق إلى أن هناك برامج موضوعية يتم على أساسها إرسال ستة تدريسين إلى نيويورك للتدريب على قضايا في هذا الشأن. وأعلن أن لوزي وافق على إيفاد ٨ عاملين بالجهاز لتلقي التدريب بمكاتب المحاسبة البلجيكية بالاتحاد الأوروبي لاكتساب الخبرة العملية والتصرف على الطرق للعملية لحماية الاقتصاد القومي من الآثار الضارة لإسكافية زيادة الواردات مع السلع الوافدة التي تنافس الصناعات الوطنية.



المصدر: الأخصيار

التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل ينقذ صناعات النسيج أم.. يدمرها؟

بداء استعراض الأقمشة من قبة سينما

تحت إشراف وزارة الثقافة، وبالتعاون مع وزارة السياحة، تم افتتاح معرض «القطعة» في قبة سينما، والذي يضم مجموعة من الأقمشة التي تم تصنيعها في مصر، وذلك في إطار مشروع «مصر عظمى» الذي تنهض به الحكومة المصرية.

المعرض، الذي افتتحه وزير الثقافة، الدكتور محمد النور، في ليلة 15 من الشهر الجاري، يضم مجموعة من الأقمشة التي تم تصنيعها في مصر، وذلك في إطار مشروع «مصر عظمى» الذي تنهض به الحكومة المصرية.

المعرض، الذي افتتحه وزير الثقافة، الدكتور محمد النور، في ليلة 15 من الشهر الجاري، يضم مجموعة من الأقمشة التي تم تصنيعها في مصر، وذلك في إطار مشروع «مصر عظمى» الذي تنهض به الحكومة المصرية.

[illegible]

فِيهَا

[illegible]

شماره ۱۰۰

[illegible]



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطبيق تكتيبه

عصام حشيش

يحاول استرجاعه الفصانة ليرتقي يوم بها
وحدها تصير أكثر من ثلث حجم
المصارف المصرية. يربط عليها في الأيام
ببور أكبر لزكاة المصارف. ولكن كبره

ابحث عن المستفيد

وحثي لتأخذ النافذة بعدا وأبدا. يأتي
السؤال. من يستفيد في مصر من فتح باب
استيراد الأقمشة الآن بالقراسن القطن
طواعية من دولة للآخر سنوات التي
التحتها الجائت

الأجابه يسوقها بخلاف عرفة لعد
مصريين للباس الجاهزة إلى اسواق
العمال. ففتح باب الاستيراد سيخلق من
وجهة نظره - وهو عارف - حالة مفشلة
من رواج صناعة اللباس الجاهزة
والمنسوجة. وهي الرحلة الأخيرة في
مضاهة الدول والغربية للباس ..
فالمستورد القطن

رخصة واحدة
سيتبع لتفاني مجال
التفصيل ومنساعة
اللباس وس لنم
تصديريها . وهذا
القمصدير يحقق
مكاسب هائلة حيث
يبلغ قيمة مايرم
تصديره سنويا أكثر
من ٥٠ مليار جنيه
الآن قليلة ليرتقي.

بشدة ويحس علة
حالة القطن ويؤكد
أنها لصالح مصر
كيفية يقول صناعة
اللباس الجاهزة الآن
هي الفرصة الوارئة
للاستفادة من
القوة الأوروبية
أوروبا لم تد تستج
ملايس. ولأمكن أن
تصير لها القصة

لهم تود صناعة
جاهزا ومصر أريد
أن تستفيد من هذه
الفرصة التي تلطم
منها الآن تونس
والبحر حيث يأت
للحرب صارت أياها
قوة ٨ مليارات
دولار. والمفروض أن

يحدث التغير
ويؤكد علة
عروة أن تضاعف
صناعة اللباس
الجاهزة لتتسع مليون
يخدم صناعة القطن
والمنسوجة كلها
وسيتكون صناعة
القطن التي تخدم
القطن لها ستخدمه
للعمل بسرعة على

لنقرائن ووجوب تحرير تجارة المنسوجات
أول يناير القادم وفقا لتوقيع ليرة إرجواي
عام ١٩٩٤. ولأن إروست يتوقع ليرة إرجواي
للمنسوجات في موعد التصدير الأول يناير
١٩٩٨. ولكنه يقول أن التصدير الأول يناير
الذي يجب أن تأخذ مصر هو ما تأسست
عليه الاتفاقية الأرم. ومع ١٠ سنوات مهلة
للعمل لراولة قوتها لتتأقسية ومعالجة
أي تأخذ خدم وتصمونها ثم لراولة
الاجابه. التي تتصلها يدول أن تكون في
هذه العنصر سنوات فافرة على النافذة
الصحية. وهذا مع الضعف لم يحدث في
مصر حتى الآن بشكل كاف. ويطلب المعزز
عبد القصود على صحة توجدها بأن الدول
الصناعية فكرية مستورسل على مدى
السرور العشر وحتى عام ٢٠٠٥. حاية
صناعيا تنسجها رارس نظام الحصص
على الدول الأخرى الرائية في التصدير
لها فلا تتأخر هذه الحصص وتزتر سببا
على لتأجوها القطن. فكيف لابل أنا في
مصر. لي أفتح اسواقا لتحتل دول أخرى
لتنمر صناعتي في عموم تصير الدول
الأكبر صناعيا وأزتر أن يكون موهوبا
لنا في مصر أصدا خبر النافذة الملائقا
ولكننا نبحث عن منافسة عالمية يوهبا فيها
النتاج المصري نفس الظروف الوارئة للفتح
الصناعي المناسي. وهذا يفتقر لن تعالج
مشاكل صناعة المنسوجات في مصر. لا
أن أفتح الباب لاسيما للفعل الآن في
منافسة غير متكافئة

المسئلة. ولا اجابته

اما للباس الجاهز الذي القطناني وكل
غزة الصناعة لنسجها ورئيس الجمعية
التأجبية لأصحاب صناعات خبر القوية
وملائقها وهي تضم ١٠٠ مصنع فليتر
قضية لغير شائكة حول معالجة صناعة
القطن والقطن من جراء. فإجابه القصة
والمسجرات في السوق المصرية تتنافس
بلا اجابه. الصناعة المصرية. فيقول. يرم
أن حظر الاستيراد تأخذ أساسا لمعالجة
صناعاتها القوية إلا أن القرار تم لتحتل
عليه والقيمت به حتى لصالح مثل شوايل

القاء. فالأسواق ملية بالتأجبية المنسجبة
المهيرة تختلج في البلاد بين دفع رسوم
جمركية لتزولم للتأجبية للصحية للمصلحة
المعتمد من الأعباء والرسوم والقضرب
أويس الأجر أن فكر في وسائل لتطهير
الأسواق من هذا الكميات حاملة للصناعة
الروئية. لير أن الفكر في دفع هذه الصناعة
لكارتة بزيادة كميات المروض من لتحتل
٧٠ بيرة لاسيما

وحثي أذا رافقت على إخالل للمستورد
بمعرفة وسجبة أحمب - والصنعت
للشراوى: أن لا فكر في أعاد اقسام
منصنعة في أجهزة الجمارك وتكتيها
من الأخلار على مواصلات الأحمشة
والمنجات المنسجبة لتغير قيمتها وتحديد
رسوم عليها. فالعمر ليس كافسكوز
مثلا لأول. ثم ذلك قول أن أوجه لابل
الاستيراد أول يناير القادم. ويجب
الاستيراد ويؤكد أنه لم يتم ويقول. أين
المسئلة أن أن الأمر يبدو وكأن أحدهم

صناعة القطن. والتسج المصرية الآن في
سابق خرج. فحصل الصناعة بقاءه
كارتة. يوافق رجال الحكومة مع هذا
الوصف وأن أداوا يؤكدون أنه مشر لاند
معه. أو عملية جراحية لتصحيح أوضاع
الصناعة وتحديد شبها بعد أن ساجت
فقد التزم الدولة تحرير تجارة القطن
والمنسج. وقتنا. موانع استيراد الأقمشة
والمسجات من الخارج في إطار اتفاقية
الحات. على أن يتم التحرير أول يناير عام
١٩٩٨. ولكن مصانع القطن والقطن
المصرية لم تصمد. وبالتصوير الصحيح لم
ترجع عيا الأعباء. لتستند أمام آثار الأحمشة
المستوردة المحلية والرخصة القليلة من
الخارج. فاستبدت في وضع نفسي غير
عادل بعدد وودعا من لاسيما
أجل تأخر التصدير وتأخر تصديرا القطن
باتح الاندواي رغم ما يسهه ذلك من إزمات
لصناعة محلية. عروة بعدل بها أكثر من
أصل عامل. ورغاب جملة الاستثمارات ليدا
أكثر من ٥٠ مليار جنيه. لم تعاد التفكير
وتؤجل اتخاذ القرار على وسيلهها حتى
تستعد

وقبل أن تصير بالفعل لارات فيها.
حتى استيراد الأحمشة والمنسوجات تطوا
التأجبية لمصانع توجرت الأحمشة. إلى
أطراف القطنية لتتبع إمكانية إرجاء. تنفذ
القرار واستمرار محالة الصناعة. لكي
تتجانسا بقوله حتى الآن وتسته وضع
ما يمكن عمله في هذه المرحلة القليلة
الموض بهذه الصناعة القوية باعتبار أن
حالة الصناعة في كل الأحوال لن تستمر.

ليس هناك مخرج

الحاسب عبد الحكيم حجاج رئيس
القوة القاضية للقطن والصنعت واللباس
الجاهزة. ويتبعها ١٧ شركة في أسماء
الجمهورية بطرح السؤال بشكل آخر
ويقول. يجب حل هناك مسررات
أصلا لتحرير تجارة الأقمشة والمنسوجات
الآن. ويستطرد قائلا الاجابه لا ثم
يوضح اتفاقية الجات التي تقرر مصر
تأجبا بها. بحث على تحرير تجارة التحتل
المنسجبة لتوهيجا حتى نهاية الفترة
التأجبية في أول يناير عام ٢٠٠٥. وفرت
أن يتم التحرير على أربع مراحل.
طلت مصر المرحلة الأولى بتحرير ٨١٪
في يناير عام ١٩٩٥ ثم نادت المرحلة أخرى
تحرير ٨٧٪ قبل موعدنا في أول يناير
١٩٩٨. وقد تمكن مصر من ذلك
بالتزامن في التوسع المنصوص عليها
وإدخالها مرحلة ثالثة تندمج أول يناير عام
٢٠٠٢. وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة
لتحرير الكامل في أول يناير ٢٠٠٥
وبالتالي لإيجاد معايير التزم مصر
للتخلي عن الهالة الممنوحة لها لتوليق
أخرى. هذا مع الصناعة حتى عام ٢٠٠٥ من
وترخيص صناعة عروة بعدل بها ٨٧٪ من
القوة العاملة في مصر فائضة غير معلقة
مع الدول التي حذقت نظرا كثيرا في هذه
الصناعة بدنا مشوارنا الحاق بها

حق مصري. ضائع

ويشار المعزز بالقلة عبد القصود
غزة الصناعات المنسجبة المصرية مع



المصدر: الأخصاء

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«جمهورية اندا في» سنوات لتطوع فريق على القهرية. انشاء جسر خاص بالمسوحات بعد ان تعددت توميراتنا وامثالها. وضع نظام اجرائي لاستيراد الاقمشة شيعة بما هو معمول به في الولايات المتحدة يطبع بطلبات للتصديقات على الامتعة كل ثلاثة اشهر وتطويق نظام القمصين قبل الشحن عليها. واجدوا رفع الاعباء والرسوم (١٨ نوعا من الرسوم) من صناعة التصديقات والبالاس الجامعة لتأهيلها بصورة فعالة المنافسة الدولية. ونسج الفكر بكونه مجسدي الممارس رئيس صندوق دعم صناعة القطن والنسيج. فهو يعرف ان هذه الصناعة تدور حاليا بمرحلة عدم توازن. وبعثنا في مشاكل عديدة وكالد من القدام عنها ومنع الممارسين من تعميرها وذلك برفع علم جديدة فيها واعادة تأهيلها وقولها بعد شرب السباحة في حادث الاضرار. اعتد ان من الظلم لمرس الان شرب صناعة القطن والوضيح لان هذا اكثر من ان يمتدحه اقتصاد دولة غنية خصوصا وان هذا القطن يساعد بثلث حجم المصدريات المصرية تمثل ١/١ من اجمالي القطن الوطني.

القطن.. ام الاخلاق؟

واخيرا... هل يتخذ قرار السماح بالاستيراد... ان يؤهل تضيفه طرحت لتسأل على اللوبيين سليفان رشا وزير الصناعة فكدت على مفهوم اساسي واضح هو ان الدولة تقدم كل الامور لاحتياجات الصناعة القوية في كل مجال ويستفسر في هذه السياسة. رشي نفس القويات ستدافط على التزاماتها الدولية ويستحدث اي اتفاقية تأتت بوليتها. وجهه فوزير عتيا على بعض صناعات النسيج الذين ينتهزون القطن لاجل زوار القاميل دون العمل على تطوير ابحاثهم. واضح للذليل الاكبر لهم هو كوكب يستمر الصغر الذي يحميهم من القطن في صناعة لا يرونها. ويشتر وزير مؤلف الدولة ليدول ان هناك التزاما قاطعا على مصر بتأخذ اجراءات تحرير تجارة للتصديقات في يناير ٩٨. ويمكن هذا الالتزام اتخاذ اجراءات جبرية مؤقتة خصوصا بها طبقة القوت. اول حيلة الصناعة الوطنية. ولكن ليجوز اني اول ذات صناعية ان تمتع من تفضيل ما وضع عليه دوليا لانا انتنت اصعب من الممكن اول شكوى يحميهم من القطن في قرارات شحما يتلقى هذه القرارات التزامات الدول الاخرى بالنسبة لها. وقالوا يمكن القول انني وضع حصصا استيرادية من الانتاج المصري لتطويع ان القام والامتلاك في الانتاج للمصلحة. وبتأخذ دول اخرى. ويبدأ بكون مؤلف ذلك الدولة قد ادماء فيها وبقيها. سالت فوزير. لماذا لو فتحنا الباب امام الامتعة والتسوجات المستوردة. كيت ترى السيداري. قول اولا المصانع المصرية التي يقوم بتصدير انتاجها في الخارج ان يتكبد بهذا القدر ويستثمر في التصدير. وانجيا. ستدفع صادرات اللباس الجاهزة نسبة كبيرة.

مشكلة تمنع هذا القطاع من التطوير الجولي في ايجينا

ويوجد العثر بالله عبدالصود الذي تم الاستمرار للنسج تهيئة رئيسا لشركة القطنية لتصنيع التسوجات والتجارة ليدول بصراحة ما العجز في ان يكون الاستيراد نظام السماح التوت هو الحل الوحيد لزيادة صادرات اللباس الصناعية لثلاثة اضعافهم سيوفين ١/١ جمارك زكاة على المصدريات التي توفيق للتخلص منها بتغير قطاع صناعي باكمل. وهذا صحت ماقول كم ان مصر تصعد القوية من القطن من حيث المصنوعات التي سبوا لمن يول ان التصديقات المصرية لدية طلبه. ومن رديته بالله. ومن يذهب الى الهند او باكستان يبحث فقط عن السعر ارفع من راس الجودة والفيل ان الحلاب عيسى ان القطن المصري زاد بدرجة مستحسنة بصورت لشغاض اسفاره يعض لشري عندما تغفل الدولة وتولتت لسمسار

القطن.. لان الاخلاق؟

يحتاج لدلاج يجب ان اعالجه واحمية. لا ان اسامه في تفضيل الامة بطلاة

٩ شروط للاستيراد

ويضع احمد عبد القادر فكرة رئيس القضية العامة المستعدين بالتمتع العام للفرق التجارية ٩ شروطا قبل ان تقدم الدولة على فتح باب الاستيراد اذا كان لابد من فتحه. لحماية الصناعة الوطنية. ومن وضع خطة لتطوير صناعة التسوجات في مصر ورعاية قدرتها التنافسية. قضاء على ظاهرة القهرية بصدرنا تشريع استثنوي يتكلم القهرية في ان يكون وقار وجبة. القاء استيراد اللباس المستعملة (القبولات) في لثلاثة اعمدة ببورسعيد. لتحويل سعر الدولار لخدمة ببورسعيد من ٧٠ قرشا للدول في السعر المبتدئ الدولار حيث لا يوجد حاليا سعر شلا غير هذا. احمد انا الرسوم ليدوسعيد في حدود حصتها للدول بالاستيراد بعد اداء الرسوم

تأهية الحاملة لامتعة جيدة وروحية بدلا من اعداد الفرصة والانتظار لسدوات لحين انتها. مشاكل صناعة القطن والتميز القديمة والتراكم وطرح د عملا الاسري بصورة نصيحة وسؤال ليدول اني كتيق كتمال مع لاشيا لقصيدة بصورة عاطلية. والا فلان القطن

يخترى على هذا الغراي بشدة محمد عبدالرحيم المردوي

عشر غرة للصناعات المصرية. وؤكد ان صناعة اللباس الجاهزة رغم ليدال من انها تارة تدور واما بنية الصناعات من الدول والنسيج والتجهيز والصناعة لا لها لافضل اكثر من ٢٠٠ فقط كقيمة مضافة قبل من التقليل ان اسرع وراء ٢٠٠ لكي

سهلة واقتصادية بـ ٢٠٠٪ ان وراء

مشاكل... ويتعرف علام بالعظيم عضو الفرقة النسيجية ويدول بالذليل ليدبا مشاكل الوضيا مربة تحتاج لدلاج وتصحيح حتى نصل بالنتج المصري في ان اتركه مديروين. ولكن ما عجز ان ان اتركه وبحث واعاد السير بدلا من ان اتركه على صناعة التسوجات ملأها القطن مع دخول الحكومة الرشيدة. ويذكر علام عبدالقادر مؤلفه حين يتكبد ان ٢٢٪ من ليا القهرية تدم من نظام السماح للآلة لفرق القطن. وضع النظام الذي يشتمل الدولة اذ كان لثقل للصناعة اللباس الصناعية الاخلاق بان تستورد كل امعاداتها من الاخلاق لتتغير وتطويع القطن من ملاءتها ويحصر باقي كميات القطن في تصدير القطن في هذه الامتعة في الاسواق المحلية فتتساقط بطريقة غير شرعية. ولكن ما حدث ويحدث حتى الان ان هذه الامتعة تدل بنظام القوي. ثم تشتت في الاسواق دون ان تتمكن الاجهزة المستعملة من ملاحقتها وتطويع الاسواق منها. البتة هذه ومعا.



المصدر : الأخصار

التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٢٨

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثالثاً: مستشاري الصناعات المحلية..
وإن الدولة ستتدخل لمساندة برامج تنمية
جهازها على المستوى من الاندماج أو رابع
بمعاني الشرايط ضد الدول التي تسعى
لإستخدام قرار رابع المشر.
أما وأيضاً وهو الأهم: فإن القرار
سيضع صناعة القرار والتسويق المصرية
كلها على الحلة. وستتغير المناخ
الصناعي كله وستتدخل الدولة لحل
المشاكل.. وسيجعل الصناع على تطوير
لأنهم وستنشأ روح جديدة إيجابية تكون
ببداية من الحركة القيادية المتزايدة التي
تنتظر القادح راء. التناجيل دون تقدم أو
تطوير. فضلاً عما سيحدث بالضرورة من
رابع مستوى الدول التنافسي.. وتحسين
صناعة اللابس الجاهزة وتكبير حكم
الصناعات وزيادة الدخل القومي.. وإذا
كان هناك تأثير مالي لمسيكين مؤلثاً..
والهجرة لصغيرة جداً.. بعضها سيترك
الجميع بأن عليهم أن يعملوا لحظاً وبطريقة
صحيحة ليطوروا أوضاعهم وخلال فترة
أن تزيد من سنة ستجد قطاع عزل وتسج
وملابس مصري قوية ومتطورة وإفريقيا من
الدول..
وأخيراً نقول: عل تحكم إلى التجربة..
للتدخل للمشارك وتلقى النتائج.. أم لتتغير
فترة الطول.. لتستعد وتتحلل تحسباً من
وروح «العلم» في الرأس!!



المصدر : الجريدة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨
د. جويلس لـ «الجمهورية»

لانتقبل أى ضرر للصناعة الوطنية

**ومصر تحترم التزاماتها
المتأقشات بدأت منذ ٥ سنوات
ولم يستعدوا
حصلنا على مهلة استثنائية ولم
تحصل عليها دول أخرى**

أكد الدكتور أحمد جويلس وزير التجارة والمعون في تصريحات خاصة للجمهورية أن الحكومة لا تقبل أى ضرر للصناعة الوطنية ولكن مصر تحترم التزاماتها الدولية وأنها قد تمتد إلى الألف على تنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات والملابس على الاستيراد اعتباراً من أول يناير القادم.

وقال الوزير : أننا نشارك في صناعة القطن والنسيج في مصر صناعة مرموقة وبها نحو ١٢٩٦ منشأة وتضم أكثر من مليون عامل ومليون في ٣٦ شركة كبرى بالإضافة إلى المنشآت الأخرى للصناعة ولكن مصر وقعت ٢٨ اتفاقية في إطار منظمة التجارة العالمية وقد وافق عليها مجلس الشعب في أبريل ١٩٩٥ وأصبحت نافذة لا يمكن أن يعطل.. وقال أن مصر وسياسة الرئيس حسني مبارك هي احترام الاتفاقيات وكل ما يتبع عليه ومصر بلد كبير وكلمتها مسموعة عالمياً ولابد أن نتحلى كدماً.

الاستثنائية للمنسوجات وذلك نظراً لاعتبارات عجز موردين للخدمات عند التراجع على الاتفاقيات عام ١٩٩٤ ومول الإضرار التي قد تلحق بالصناعات كما يريد للمستهلك منها.. فقال الوزير لقد تم رفع الحظر عن استيراد القطن منذ ٦ شهور ونظره الفسحة في هذا الوقت من تأخر هذا

وقال الوزير أن كل هذا كان معروفها وبالنسبة أمام المنتجين منذ عام ١٩٩٢ حيث كانت تجري المفاوضات حول هذه الاتفاقيات وكان على المنتجين أن يستعدوا ولكنهم لم يستعدوا ولهذا يبالغون بالتذلل. وقال أن مصر حصلت على هذه المهلة



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالله نصار



د. جويلى

للقرار على المزارع للطينية. ولكن وحتى الآن ومنذ تاريخ رفع الحظر لم تدخل السوق بديله واحدا

رأبدا لاخريف على صناعة للمسوحات اذا قامت بتطوير نفسها والامتدادا بالجوده فلا بدل اماننا سوى الثالثة.

وقال الوزير : اننى اناشد كل للتدجين قرامة التناقيات لاجات وديا مواجيد ينهض الاستعداد لها وعلى الجميع ان يدركوا ان العملية فى الكفاية والجوده

واننى اتصالا ماذا حدث منذ عام ١٩٩٥ حتى الآن فى الاستعداد لاتفاقيات الجيات وسنعمل على تنفيذ التزاماتنا الدوائية باقل قدر من الاضرارى للصناعة المحلية وهذه سياسة الرئيس مبارك والمكربة.

وقال الوزير انه تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون مكافحة الدعم والافراق وهو قانون الجمرالى ينظم مواجيد حالات

الافراق ومجهز على مجلس الوزراء. قريبا.. وسيتم اثناء ادارة خاصة لتنفيذ هذا القانون وتجهيز قاعدة معلومات عن الانتاج الوطنى واخسر الوزير الى ان البعض يغفل بين الثالثة والافراق فالافراق ضد الصناعة المحلية وليس ضد السلع المستوردة حيث يمكن بعض المستوردين من الافراق حول السلع المستوردة. وقال ان هناك مشروع قانون اخر لتشجيع الثالثة ومنع الاحتكار قد تم الانتهاء من دراسته ومجهز ايضا على مجلس الوزراء. ولكنه يهدف منع الاحتكار والتعارف طيه مواجيد الا يحصل اى منتج ان مواجيد على اكثر من ٥٠٪ من مساحة السوق فى اى سلعة او خدمة.

وقال الوزير سابتريد حول وجود احتكار فى منتجات الايبان بالسوق المحلية وقال ان ماجرير فى محاولات للاتماج فقط بين بعض للمصانع.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة في ظل «الجات»

الجنزوري خلال رئاسته اجتماع المجموعة الاقتصادية أمس:
مراجعة إجراءات الجمارك لمنع التهريب قبل رفع
الحظر عن الأقمشة المستوردة في أول يناير المقبل
دعم صادرات الأقمشة وإحكام الرقابة على المستورد
مصر ملتزمة بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها
مجلس الوزراء يبحث في الأسبوع المقبل مشروع قانون مكافحة الإغراق

استعرضت المجموعة الاقتصادية في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، الإجراءات اللازمة لحماية المنتج المحلي من الأقمشة، وفقا لما عرضه الوزراء المعنيون، بعد التنسيق مع الغرف الصناعية المختصة بالغزل والنسيج، وذلك استعدادا لتنفيذ التزامات مصر في إطار اتفاقية «الجات» التي تقضى بتحرير استيراد الأقمشة من أول يناير المقبل.

وفي الاجتماع الذي حضره وزراء الاقتصاد والتجارة، والتموين والتخطيط، والآلية وشؤون مجلس الوزراء، ومحافظة البنك المركزي، أعلن الدكتور الجنزوري أن الحكومة معنية بحماية الصناعات الوطنية كلها، وفي مقدمتها الغزل والنسيج، بوضع الضوابط اللازمة التي تكفل لها الاستمرار في الحفاظ على موقعها الريادي، وضمان المنافسة في ظل اتفاقية «الجات».



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٨

وصرح المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة بأن رئيس مجلس الوزراء راجع مختلف الضوابط سواء من حيث الجمارك أو إماراتية النوعية أو السعرية أو لنفاذ الجمركية المتخصصة وكذلك التهريب والإفراق، بما يشهد عدم الإضرار بهذه الصناعة الرائدة في مصر، والإبقاء بجودة المنتج المحلي الأمر الذي يعود بالنفع على المستهلك وعلى الصناعات النسيجية ككل وأوضح الوزير أن مصر ملتزمة بتنفيذ جميع الاتفاقيات التي وقعت عليها. وقال إن مجلس الوزراء سوف يبحث في اجتماعه خلال الأسبوع المقبل مشروع قانون مكافحة الإفراق، تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

وعلم مندوب الأهرام أن الإجراءات التي رتبها المجموعة الاقتصادية أمس شملت وسائل تدعيم الأجهزة الرقابية بوزارة التجارة والتمويل للحاق من الأقمشة المستوردة، ومعرفة الأسعار الحقيقية، مع دعم المنتج المحلي، ومساعدته لعله في موقف تنافسي جيد، يمكنه من مجابهة هذه المخدرات، وتمكين المصانع المحلية من الحصول على المواد الخام اللازمة بالأسعار المناسبة.

واستعرضت المجموعة الاقتصادية دعم الصناعات للصناعات من الأقمشة بفتح أسواق جديدة لها في الخارج، بالإضافة إلى تزويد المنافذ الجمركية بوسائل للفحص اللازمة.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٩

اقتصاد

الجات .. جات

بعد أيام، وبالتحديد في شهر يناير القادم، قُطِعَ مصير ابوابها أمام الواردات من التسيجات كترجيحا تلتبدا لاتفاقية الجات. وفي الاتفاقية التي التزمت بها مصر عام ٩٤. وصدق عليها مجلس الشعب.

ولقد كانت اللجنة الوزارية في اجتماعها الأخير برئاسة الدكتور كمال الجوزوي رئيس الوزراء بقرارها الخاص بالانضمام بتطبيق الاتفاقية في موعدها حسما ومعبرا عن رأى الدولة التي تحترم التزاماتها وتمهلاتها..

حقيقة إن صناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات في مصر، وقد ساهمت في عام ٩٥ في تصدير ما قيمته مليار دولار.. أي ربع قيمة صادرات مصر.. كما أنها تساهم الآن أكثر من ٧٥ ألف عامل في مصانعها.

اضافة إلى الملايين من الفلاحين. لكن يبدو أن عبئا كبيرا من رؤساء الصناع لأن أن الأسلوب الذي كان سائدا في مرحلة الستينات سيستمر كما كان. يقول الزمام أن الخسائر بلغت في العام قبل الماضي ثلاثة مليارات جنيه. ومليونيات ٣٧ مليار جنيه. وأسر الخطير جدا أن إحدى الشركات بلغت قيمة المخزون للملابس بها ١٦ مليون جنيه.

ثم بعد كل هذا يحقبون أن يظل الحال على ما هو عليه.. لا يأ سانه انتهى عهد التفاضل.. والبطالة للفنعة.. والآراء الفاشلة. أين كنتم منذ توقيع الاتفاقية مع الجات التي يصورها البعض بأنها شبح مرعب ومضرب خراب. ماذا لا نخول سيطرتها أو آثارها الجاذبية إلى مصر تحذ لاتقيا.

إن في أيدي الدولة من الاتوات ما يساعدهم على النهوض من كبوتهم. في بينها التهربات الحمركية على الواردات. ولحكم الرأية على منافذ التهرب. وسرعة إصدار القانون التهرب. الخاص بالحماية من الإغراق. كما أنها اسدا أكثر قوة من أمريكا وأوروبا التي ترفض نظام الخصص على وارداتها. إن النظام الاقتصادي الجديد. لا مكان فيه للانضمام ولا للتكافؤ أو الاعترافين. إن قرار الجمعية الوزارية في مصالح الصناعة المصرية لك استغفرت هذه التبرعات قواها وطلاتها الحقيقية ككاسة من البشر واللعات.

جميل جورج



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

تواجه حكومة الدكتور كمال الجنزوري في الأيام القادمة بدءاً من أول يناير ٩٨، تحدياً لم يسبق له مثيل، وهذا التحدي يتمثل في مواجهة الآثار التي تتركب على تنفيذ اتفاقية الجات التي تخفض والسماح باستيراد الأقمشة من الخارج، والحد من السياسة التي كانت متبعة خلال السنوات الأخيرة، وفي سياسة حماية الصناعة المحلية، وهي صناعة القطن والنسيج والملابس الجاهزة في صناعة الصناعات الوطنية التي لها تاريخ طويل في مصر، ولها مشكلات مزمنة تحتاج إلى استثمارات مالية لتطويرها وتحسينها وتمكينها من تخطي مشكلاتها وتزويدها على التكنولوجيا الحديثة وخاصة في ظل اتفاقية الجات التي وقعت عليها مصر والتزمت بإحكامها للمعارضة

سياسة حماية الصناعات الوطنية. والخبرة هذا المشروع، حفاظاً على صناعته الوطنية بوجه عام، وصناعة القطن والنسيج بوجه خاص، بالرغم من الدكتور الجنزوري بعدد اجتماع المجموعة الاقتصادية يوم السبت الماضي، استعرض فيه الإجراءات اللازمة لحماية الصناعات المحلية وخاصة النسيج، وناقش الأمر مع الوزراء والصناعات والحرف الصناعية للخدمة وأعلن بعد الاجتماع أن الحكومة ستعقد بجمهورية جميع الصناعات الوطنية والتي مفعلة صناعات القطن والنسيج ووضع الضوابط اللازمة التي تكفل لها الحفاظ على مواهبها الريادية وضمان القدرة على المنافسة الصناعية الأجنبية في ظل اتفاقية الجات.

وكذلك صرح المستشار طاعت حماد وزير شؤون مجلس الوزراء والمالية بأن رئيس الوزراء بحث الموضوع من كافة جوانبه، وخاصة ما يتعلق منها بالجوازات والجمارك وأوراق التخليص، والأجنبية وأسعارها، وبعد مثلاً للتصريح الجمركي لها، وكذلك موضوع الأوراق التي تلزم إيداعها في البنوك الأجنبية حيث تخضع فيها صافياتها من السلع التي لها مخزون في بلدانها، لتخضع على أساسها، وما يتعلق بالصناعات الوطنية وأسعارها، وما يتعلق بالإجراءات من جانبها، فتتضمن جميع أجهزة الرقابة على المنافذ الجمركية وعلى أسعار السلع الواردة من الخارج للتحقق من أنها أسعار حقيقية، كما تتضمن دعم المنتجات المحلية ليستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية لها.

ولأنه أن الأجهزة المختصة سوف تكشف أبعاد الطلب الجديد، ولا أريد أن استبق الأحداث، ولكني أعتقد أن الأمر فيما يتعلق بصناعة القطن والنسيج، فالحال يتطلب مراجعة جذرية أساسية لأنواع هذه الصناعات التي بدأت في مصر منذ عشرات السنين، والتي يشكل فيها مئات الآلاف من الأيدي العاملة.

وما سمعت في جلسة مخصصة لبحث أكبر الخبراء للتخصصين في صناعة القطن والنسيج، ومجال القطن، زعامة وتجارة وتنسيقاً واستيراداً، يرحي بأن هذه الصناعة للكاملة في حلقة إلى إعادة نظر واستثمارات بكلفة لخدمة تمكينها من اللجوء إلى المؤسسة للتنافس الأجنبية التي فرضت أسعاراً أوروبية وأمريكية، باتت أجورها للتلحق للتطوير الرخيص القطن، بينما تلت صناعاتها خلال عشرات السنين تعيش في ضلالتة من الحماية الجمركية، ولكني أريد أن أؤكد أن السوق المحلي بما تحتاج إليه، والاكفاء بقدر يسير جداً من مبيعات التصدير للخارج، وهذا كله ينبغي أن يرفع موضع القطن ولكن لا استراتيجياً قومية تتابع للوفاء بربحه.

محمود عبد المنعم مراد



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣/١٤/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول الحبات وحماية الصناعة الوطنية

xx منذ أن بدأت مصر مسيرة الإصلاح الاقتصادي وهي تحم لها ستكون جزءا من النظام العالى الجديد.. فظهر فيه وتشار به.. وانها ستلتزم بجميعات الاقتصاد العالمى ومسيرته.. ومن هنا فقد اعلمت سياسة التحرر الاقتصادى والمنافسة الحرة واجتذاب الاستثمارات والقمة المشروعات العملاقة والمناطق الحرة المتكاملة للتشاطر بين الإنتاج والتصدير.

xx وفى نفس الوقت اهتمت مصر برعاية وتنمية صناعاتها الوطنية وفكرت لها كل سبل الانطلاق.. وحرص الرئيس حسنى مبارك فى زيارته الخارجية على اصطحاب وفود من رجال الأعمال وإشراكهم فى مجالات التعاون الاقتصادى واتاحة الفرصة للاستفادة من أعلى مستويات التكنولوجيا.. استعدادا لليوم الذى اقترى ونعنى به تنفيذ ارتباطات مصر مع الجات.. وبالفعل عقد مجلس الوزراء أمس اجتماعا خاصا لبحث الضوابط التى تحقق حماية الصناعة الوطنية وزيادة حجم الصادرات المصرية للأسواق العالمية.. ومكافحة مخاطر الإغراق.. من خلال قانون متكامل يعرض على مجلس الشعب ويناقشه.

xx وتتمثل الإجراءات الأخرى.. فى خطوات تنظيمية.. ورسوم جمركية تتفق مع القواعد التى ألغتها اتفاقية الجات.. واندخال نظام شهادات التفتيش والاعتماد من المكاتب الدولية لاختصارا للوقت والتكلفة واتع لخدمات التهرب.. والانهاء من التلافات التباين للتجارى الحر مع الدول العربية.. وبول المنطقة.. وتشجيع تأسيس شركات تسويقية للأسهم فى ترويج للتنتجات المصرية فى اسواق العالم.. وتشكيل مجالس سليمة تجمع بين المنتج والمصدر للربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية.. ويناقى فى كل الاحوال ان يتعامل المنتج المصرى مع المستهلك المحلى بثقة والخارجى بطلائى وامل .. لأن المنافسة هى السبيل للتنتاج الجديد طالما تقدم الحكومة الحماية الواقعية للتنتاج الذى يستحق ذلك.



Biblioteca Alexandria



0280949